



المملكة العربية السعودية

وزارة التعليم العالي
جامعة طيبة بالمدينة المنورة
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية (لغويات)

المسائل النحوية في شرح مصابيح السنة لزين العرب

علي بن عبد الله المصري (ت ٧٥٨هـ)

قدم هذا البحث لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير

إعداد الطالب

أحمد بن ذياب الرحيلي

الرقم الجامعي (٢٩٤٠١٣٨)

إشراف فضيلة الدكتور:

رياض أبو هولة

أستاذ اللغة والنحو المساعد بقسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

العام الجامعي

١٤٣٤-١٤٣٥هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا

مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴿٨﴾

رَبَّنَا إِنَّكَ جَامِعُ النَّاسِ لِيَوْمٍ لَا رَيْبَ

فِيهِ إِلَّا كَأَنَّ اللَّهَ لَا يُخَلِّفُ الْأَمْعَادَ ﴿٩﴾

[آل عمران: ٨ - ٩]



شكر وتقدير

أشكر الله وأحمده، شكرًا وحمدًا يليق بجلال وجهه وعظيم سلطانه، فهو الذي يسّر لي الأمر، وذلّل لي الصعب، فأحمدك وأشكرك ياخالقي ويارازقي على أن أتممت لي هذا البحث.

ثم أشكر والدتي الحبيبة، التي لم تكل ولم تمل من دعائها لي ليل نهار، فأسأل الله أن يطيل في عمرها على طاعته، ويجزيها على ما قدمت لي خير ما يجازي به عباده الصالحين. وأشكر زوجتي الغالية على صبرها الطويل، ودعائها لي بالتوفيق، وانشغالي عنها في أداء هذا البحث، فأشكرها على كل لحظة صبرت فيها من أجلي.

وأقدم بالشكر الجزيل يملؤه الحب والوفاء إلى من تعلمت منه الأخلاق قبل العلم إلى أستاذي ومشرفي على رسالتي الدكتور: رياض أبو هولاء، الذي علمني الكفاح والصبر والمثابرة، فلم أجد له إلا رجلاً يحب العلم، شغوفًا به، ولقد أفدت منه كثيرًا في هذا البحث، فلم يخل عليّ بالتوجيهات النافعة، والنصائح السديدة، والاستدراكات القيمة، والإرشادات الصائبة، فلقد كان خير معين لي -من بعد الله- على إتمام هذه الرسالة، وإخراجها على هذا الوجه، فله مني الدعاء الصادق، وأسأل الله أن يبارك له في عمره وفي ذريته.

وفي الختام إنّ هذا العمل قد يعتريه الخطأ والنسيان، فهو جهد بشري لا يسلم من ذلك، يصيبه العيب كثيرًا، ويحانه الصواب قليلًا، فلا أدعي الكمال فيه، فالكمال للعظيم وحده، فما كان في هذا العمل من كمال وخير وإحسان، فهو من الملك العظيم، وما كان فيه من خطأ، أو زلة، أو نسيان، فهو من نفسي والشيطان. والله خير معين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً يليق بجلاله وعظيم سلطانه، والصلاة والسلام الأتمّان الأكملان على معلم البشرية جمعاء وعلى آله وصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

وبعد... فإنّ من أشرف العلوم علم العربية، ولقد كرم الله هذه اللغة بنزول القرآن بها، وتكفل بحفظها ورعايتها، ومما زادها علواً وشرفاً أن جعل خاتم النبيين متحدثاً بها، فلم يعرف التاريخ أفصح لساناً، وأبين قولاً، وأقوى بلاغةً منه -ﷺ-، وقد وصف ابن الأثير -رحمته- كلامه بأحسن وصف وأجمله فقال: "وقد عرفت -أيديك الله وإيانا بلطفه وتوفيقه-: أنّ رسول الله -ﷺ- كان أفصح العرب لساناً، وأوضحهم بيانا، وأعذبهم نطقاً، وأسدهم لفظاً، وأبينهم لهجة، وأقومهم حجة، وأعرفهم بمواقع الخطاب، وأهداهم إلى طرق الصواب. تأييداً إلهياً، ولطفاً سماوياً، وعناية ربانية، ورعاية روحانية، حتى لقد قال له علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه- وسمعه يخاطب وفد بني نهد^(١): "يا رسول الله نحن بنو أب واحد، ونراك تكلم وفود العرب بمالا نفهم أكثره!"، فقال -ﷺ-: "أدبني ربي فأحسن تأديبي، ورييت في بني سعد".^(٢) فكان -ﷺ- يخاطب العرب على اختلاف شعوبهم وقبائلهم، وتباين بطونهم وأفخاذهم وفصائلهم، كلاً منهم بما يفهمون، ويحدثهم بما يعلمون".^(٣)

وقد اهتم علماء العربية ببناء قواعدهم النحوية والصرفية من القرآن الكريم وبكلام العرب، وجعلوها حجةً في بناء تلك القواعد.

وقد تجاهل كثير من النحاة الاستشهاد بالحديث النبوي مدّعين ذلك بحجج وشبهات لا توافق الحقيقة في كثير من الأحيان، ولهذا فإنّ كلام الرسول -ﷺ- هو الأصل الثاني بعد كلام الله -ﷻ-، فإذا كان النحاة يؤصلون قواعدهم من كلام العرب من أبيات وأقوال وغير ذلك، حتى ولو كانت مجهولة القائل، وربما قد اختلف في معرفة قائلها، فإن الاستشهاد بالحديث

(١) تنسب هذه القبيلة إلى نهد بن زيد بن ليث بن سود بن أسلم بن الحاف بن قضاة، وهم يسكنون اليمن والشام، وكلهم ولد خزيمه بن نهد. ينظر: السمعي، الأنساب ١٣/٢١٦.

(٢) لم يتبين لي صحة هذا الحديث، وقد قال عنه ابن حجر: "سنده غريب، وقد سئل عنه بعض الأئمة فأنكر وجوده". ينظر: الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع ١/٩٧. وذكره الألباني في سلسلة الأحاديث الضعيفة، رقم (٧٢).

(٣) النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١.

النبوي أجود وأولى في بناء القاعدة النحوية، دون النظر إلى تلك التساؤلات والشبهات التي أثرت عند بعض النحويين من المتقدمين والمتأخرين حول الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية.

والناظر إلى جهود العلماء المتقدمين فيما يتعلق بالحديث النبوي يجدها قليلة، ولكننا نجد بعض العلماء المتأخرين ممن اهتموا في مؤلفاتهم وشروحهم في ربط الدراسات النحوية، أو الصرفية بالحديث النبوي، ومن هؤلاء الإمام زين العرب -رحمته- في كتابه المسمى: (شرح مصابيح السنة)، حيث قام بشرح كتاب البغوي، الذي يعد من كتب الحديث المهمة.

ولقد وجدت في كتاب الإمام زين العرب من المسائل ما يستحق الجمع والدراسة، فقامت بجمعها وجعلتها تحت عنوان: (المسائل النحوية في شرح مصابيح السنة لزين العرب).

وأما اختياري لهذا الموضوع، فقد كنت زمن دراستي أن حدثت نفسي بجد أن تكون رسالتي متعلقة بالشواهد النحوية من كلام الرسول -صلى الله عليه وسلم-؛ لأنني وجدت فيه كنزاً عظيماً، حتى يسر الله لي أستاذي الدكتور: رياض أبو هولاء، فقد كان له -من بعد الله- الفضل العظيم، فجزاه الله خير الجزاء، ونفعنا الله بعلمه، فشمرت عن ساعد الجدد، فوجدت الكتاب في سبع مجلدات، فقرأته، فوجدت فيه الكثير من المسائل النحوية والصرفية التي تستحق بالفعل الجمع والدراسة.

ومن أبرز أسباب اختياري لهذا الموضوع ما يأتي:

أولاً: يتعلق هذا البحث بأصح كلام -بعد كلام الله -عز وجل-.

ثانياً: بيان عالم من أعلام هذه الأمة، وبروزه بين علماء الحديث والفقه واللغة.

ثالثاً: أن هذا العالم لم يُدرس نحويًا من قبل.

رابعاً: وجدت في الكتاب الكثير من المسائل النحوية التي تستحق الجمع والدراسة.

خامساً: تأتي أهمية هذا النوع من الدراسات من فهم مفاده: أن المسائل النحوية والصرفية التي توجد في هذه الكتب، هي من صميم النحو والصرف التطبيقيين؛ لأنها تنبع من النص ذاته، فالتوجيه هنا مرتكز بالدلالة التي يحتملها النص، لا على أساس القاعدة النحوية المجردة، وبهذا يكون النص حاكمًا لا محكومًا.

سادسًا: لزين العرب عناية بالغة والنحو والصرف، والنّاظر في مؤلّفاته يدرك هذا الأمر، ويظهر ذلك جليًّا في شرحه لمصاييح السنة، فنراه يبين المسائل النحوية، والإمكانات الإعرابية التي تكمن في الحديث المتناول بالشرح ، ويعرض الآراء النحوية المختلفة، سواء أكانت بصرية أم كوفية ، مصرحًا بصاحب الرأي أحيانًا، ومتجاهلًا ذلك أحيانًا أخرى.

منهج البحث والدراسة

منهجي في البحث سوف يكون- بإذن الله- منهجًا تحليليًا، وفق الخطوات الآتية:

أولاً: ترتيب المسائل النحوية، ووضعها في مكانها المناسب من الخطة.

ثانياً: دراسة المسائل دراسة نحوية، وسوف تكون دراستي للمسائل على النحو الآتي:

١. ذكر تمهيد للمسألة لا يتجاوز في كثير من الأحيان بضعة أسطر، إلا إذا اقتضت الحاجة إلى الإطالة.
٢. نقل نص المؤلف كاملاً وبدون تصرف، مع تمييز نصّه بالأسود الثقيل.
٣. بيان موضع الشاهد إذا لم يذكر في نصّ الإمام.
٤. التقيد بكتابة نص الحديث كاملاً في الحاشية، والتقيد بضبطه، وتخريجه من كتب الحديث.
٥. إذا كان في المسألة خلاف أذكره وإن لم يذكره الإمام.
٦. مناقشة المسألة مناقشة علمية على ضوء أقوال العلماء.
٧. بيان رأي الإمام في المسألة، وذلك بعد العرض الكامل لها.
٨. بيان الراجح في المسألة.
٩. عزو الآيات القرآنية.
١٠. ضبط الأبيات الشعرية ضبطاً نحويًا وصرفيًا.
١١. توثيق الأبيات الشعرية، ونسبتها إلى أصحابها، مع التقيد بذكر بحر البيت.
١٢. توثيق أقوال العلماء من مظانها.
١٣. ترجمة لبعض العلماء باختصار.
١٤. تفسير الألفاظ الغريبة.
١٥. الالتزام بعلامات الترقيم، وضبط ما يحتاج إلى ضبط.
١٦. تذييل البحث بالفهارس العلمية على النحو المبين في الخطة.

خطة البحث

تتكون خطة البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة فصول، وخاتمة، ثم فهارس مفصلة.
 المقدمة: فيها بيان أهمية الموضوع، وقيمه العلمية، وأسباب اختياري له، ومنهجي فيه.
 التمهيد: وفيه التعريف بالإمام زين العرب وكتابه شرح مصابيح السنة، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريف بالإمام زين العرب، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وولادته، ونسبته، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته، ورحلاته العلمية.

المطلب الثالث: أخلاقه، وعقيدته، وأمانته العلمية.

المطلب الرابع: آثاره العلمية.

المبحث الثاني: التعريف بكتاب (شرح مصابيح السنة)، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: سبب التأليف.

المطلب الثاني: منهج الإمام في كتابه.

المطلب الثالث: بيان قيمته العلمية.

الفصل الأول: مسائل الأسماء، وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الضمير، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وقوع ضمير النصب المنفصل مكان المرفوع المنفصل والعكس.

المطلب الثاني: نيابة (أل) عن الضمير.

المبحث الثاني: الابتداء، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زيادة لام الابتداء في المبتدأ.

المطلب الثاني: دخول لام الابتداء على الخبر.

المبحث الثالث: النواسخ، وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: وقوع خبر كان ضميراً منفصلاً، أو متصلاً.

المطلب الثاني: إعمال (ما) النافية على لغة الحجاز.

المطلب الثالث: إهمال (إنّ).

المطلب الرابع: نصب خبر (إنّ) و(ليت).

المطلب الخامس: دخول (إنّ) المخففة على الجملة الفعلية.

المطلب السادس: حذف (لا) النافية للجنس عن اسمها وخبرها.

المبحث الرابع: التوابع، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: العطف على ضمير الرفع المستتر.

المطلب الثاني: توكيد النكرة المحدودة.

المطلب الثالث: إبدال الاسم الظاهر من الضمير.

المطلب الرابع: الحمل على الجوار.

المبحث الخامس: تركيب الأسماء، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصل (بيناً) و(بينما).

المطلب الثاني: تركيب (ماذا).

المطلب الثالث: أصل (هلمّ).

المبحث السادس: في الظروف، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الخلاف في بناء الظرف المضاف للفعل المضارع.

المطلب الثاني: دخول (إذ) و(إذاً) الفجائيتين في جواب (بيناً) و(بينما).

المبحث السابع: مسائل متفرقة، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى موصوفها.

المطلب الثاني: تنوين (قيل) على رأي أبي عبيد بن سلام الهروي.

المطلب الثالث: منع صرف (تبوك).

المطلب الرابع: حذف المضاف وبقاء عمله.

المطلب الخامس: تعدية (أفعل) التفضيل باللام على رأي سيوييه.

الفصل الثاني: الجملة الفعلية، وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الفاعل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مجيء الفاعل ونائبه جملة.

المطلب الثاني: إضمار الفاعل المعلوم في الذهن.

المطلب الثالث: لغة (أكلوني البراغيث).

المبحث الثاني: الفعل الماضي، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مجيء (قط) بعد الفعل الماضي المنفي.

المطلب الثاني: إلحاق ياء المخاطبة بالفعل الماضي.

المطلب الثالث: (ودع) وآراء العلماء فيها.

المبحث الثالث: الفعل المضارع، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم.

المطلب الثاني: اتحاد الشرط والجزاء.

الفصل الثالث: مسائل الأدوات، وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معاني الحروف، وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: مجيء (إلا) بمعنى (غير).

المطلب الثاني: (أو) بمعنى الواو.

المطلب الثالث: وقوع (بلى) جوابًا للاستفهام غير المنفي.

المطلب الرابع: (في) بمعنى (من).

المطلب الخامس: (لعل) بمعنى (ظن).

المطلب السادس: الواو بمعنى (أو).

المطلب السابع: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية.

المطلب الثامن: مجيء (من) زائدة على مذهب الأخفش.

المطلب التاسع: مجيء واو العطف زائدة.

المبحث الثاني: حذف الأداة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقدير حرف الاستفهام المحذوف.

المطلب الثاني: حذف حرف القسم وبقاء عمله.

المطلب الثالث: حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس.

المطلب الرابع: حذف نون التوكيد من القسم المثبت.

الفصل الرابع: منهج زين العرب في دراسة المسائل النحوية، وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأصول النحوية التي اعتمد عليها، وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السماع.

المطلب الثاني: القياس.

المبحث الثاني: موقفه من نحاة البصرة والكوفة، وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المسائل التي وافق فيها البصريين.

المطلب الثاني: المسائل التي وافق فيها الكوفيين.

المطلب الثالث: رؤيته للمذهبيين.

المطلب الرابع: بيان مذهبه النحوي.

المبحث الثالث: موقفه من بعض النحاة.

المبحث الرابع: منهجه في عرضه للمسائل.

الخاتمة: وتشمل أهم النتائج التي توصلت إليها من خلال هذا البحث.

الفهارس العامة: وتشمل الفهارس الآتية:

١. فهرس الآيات القرآنية.

٢. فهرس الأحاديث.

٣. فهرس الأشعار والأرجاز.

٤. فهرس أمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم.

٥. فهرس الأعلام.
٦. فهرس القبائل.
٧. فهرس المصادر والمراجع.
٨. فهرس الموضوعات.

المبحث الأول

التعريف بالإمام زين العرب

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وولادته، ونسبته، ووفاته.

المطلب الثاني: نشأته، ورحلاته العلميّة.

المطلب الثالث: أخلاقه، وعقيدته، وأمانته العلميّة.

المطلب الرابع: آثاره العلميّة.

المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وولادته، ونسبته، ووفاته: (١)

هو الإمام الفقيه الطيب علي بن عبد الله بن أحمد المصري، أبو المفاخر، وأبو المعالي، وأبو الفضائل. (٢) اشتهر بـ(زين العرب) (٣)، وكذا شاع عند من نقل عنه. (٤)

وورد اسمه باتفاق كتب التراجم على ذلك، واختلف في اسم أبيه، فمنهم من ذكر عبد الله (٥)، ومنهم من ذكر عبيد الله (٦). والراجح هو: عبد الله، فقد ذكر ذلك في مقدمة كتابه: (شرح مصابيح السنة)، وكذا رجحه الباحث أحمد العلوي في تحقيقه لشرح أنموذج الزمخشري. (٧)

ولم تذكر كتب التراجم تاريخ ولادته، ولكن الذي يتأكد لنا أنه ممن عاش في القرن الثامن، كما جاء ذلك عند ابن حجر.

واختلف في نسبه، ف قيل: إنه مصري (٨)، وقيل: نجواني (٩)، والصحيح أنه مصري، يدلنا على ذلك شرحه لحديث النبي -ﷺ-: "ليأتين على الناس زمان لا يبقى أحد إلا أكل الربا، فإن لم يأكله أصابه من بخاره"، قال: "ولعمري إنه الأمر كذلك في زماننا هذا في هذه الديار، أعني الذي استولى عليهما التتار، فإنه قلما يوجد فيها من يخلو عمّا أخبر به الرسول -ﷺ-".

(١) ينظر ترجمته عند: ابن حجر، الدرر الكامنة ٤/٩٥، وحاجي خليفة، كشف الظنون ٢/١٦٩٩، والزرزكلي، الأعلام ٤/٣١٠، والبغدادي، هدية العارفين ١/٧١٩، وعمر كحالة، معجم المؤلفين ٧/١٣٥.

(٢) وهذه كنيته في مقدمة خطبته. ينظر: شرح مصابيح السنة ٤/١.

(٣) ذكر لقبه في خطبته. ينظر: السابق.

(٤) ينظر: البغدادي، خزنة الأدب ٧/٦٢.

(٥) هكذا جاء عند: ابن حجر، الدرر الكامنة ٤/٩٥، والزرزكلي، الأعلام ٤/٣١٠، وعمر كحالة، معجم المؤلفين ٧/١٣٥.

(٦) هكذا جاء عند: حاجي خليفة، كشف الظنون ٢/١٦٩٩، والبغدادي، هدية العارفين ١/٧١٩.

(٧) ينظر: شرح أنموذج ص ١٢.

(٨) وهذا كما ذكر عند: ابن حجر، الدرر الكامنة ٤/٩٥، والزرزكلي، الأعلام ٤/٣١٠، والبغدادي، هدية العارفين ١/٧١٩، وعمر كحالة، معجم المؤلفين ٧/١٣٥.

(٩) ذكره حاجي خليفة نقلاً عن قاسم زاده. ينظر: كشف الظنون ٢/١٦٩٩. ونجوان: ونجوان بالفتح ثم السكون وجيم مضمومة وآخره نون، وبعضهم يقول: نغجوان، والنسبة إليها: نشوي على غير أصلها، وهي بلد بأقصى أذربيجان، ومنع الفيروزآبادي هذا الاسم، وأطلق عليها (نشوي)، قال: "ونشوي: بأذربيجان، ولا تقل: نغجوان، ولا نغشوان، ولا نقشوان". ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان ٥/٢٧٦، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، (نشوي).

حتى الموسومين بالعلم والزهد والصلاح بين الناس. نسأل الله تعالى الخلاص منها ومنهم، فإن تسطير هذه الأسطر اتفق فيها وفيما بينهم، ولكن قد قيض الله لي من هذه الديار من هو خيار تلك الأرض علما وورعا، فجعلني نزيله، وندبني إلى كتابه هذا الشرح، جزاه الله عن ذلك خيرا، وكان ذلك زمن اجتيازي عليه، متوجها إلى وطني بلاد الشام ومصر، أسأل الله أن يولي إليهما".^(١)

ويؤكد ذلك ما قاله في معنى البطاقة، حيث يقول: "و(البطاقة): رقعة صغيرة، وهي كلمة كثيرة الاستعمال بمصر، قدر ما يكتب فيها رقم ثمن الثوب، سميت بها؛ لأنها تشد بطاقة من طاقات هدب ذلك الثوب. أقول: هي الآن في بلادنا المصرية والشامية، غلبت على رقيقة، يُكتب فيها أمرٌ عظيم الخطب من الأمور المهلكة، وتشد بطاقة من طاقات ريش الحمامة، ثم تطلق الحمامة؛ لتذهب بها إلى الحاكم ببلد من تلك البلاد؛ ليعلم ذلك الأمر".^(٢)

ولعل شهرته ب(زين العرب) دليل على أنه عربي، وربما فيها دلالة واضحة على مخالفة جنس من يقطن في بلادهم؛ ولذا مُيز عنهم بهذا اللقب.

وقد اختلف في سنة وفاته، فذهب الزركلي إلى أنه توفي سنة (٧٥٨هـ)^(٣)، وذكر عمر كحالة أنه كان حيا قبل سنة (٧٥١هـ)، ثم مالبت أن قال: أنه كان حيا قبل سنة (٧٥٨هـ)^(٤)، وعليه فالراجح أنه توفي سنة (٧٥٨هـ). ومما هو قطعي الثبوت أنه من أعيان القرن الثامن، كما ذكر ذلك ابن حجر.^(٥)

(١) شرح مصابيح السنة ٤/١٨٢.

(٢) شرح مصابيح السنة ٧/٣٢.

(٣) الأعلام ٤/٣١٠.

(٤) معجم المؤلفين ٧/١٣٥.

(٥) الدرر الكامنة ٤/٩٥.

المطلب الثاني: نشأته، ورحلاته العلميّة:

اتخذ زين العرب مدينة ننجوان في إقليم أذربيجان موطنًا له، وقضى فيها جلّ حياته^(١)، وقد فرغ من شرحه لأتمودج الزمخشري فيها، يقول في خاتمة الكتاب: "ولنقطع ها هنا الكلام حامدين لله على التوفيق للإتمام، واتفق الفراغ من تأليفه في نهار الأربعاء من منتصف شعبان المعظم الواقع في شهور سنة إحدى وعشرين وسبعمائة هجرية بمدينة ننجوان في المدرسة الصباحية"^(٢).

وارتحل زين العرب إلى بلاد الروم سنين عديدة، منها: أرزنجان^(٣)، وسيواس^(٤)، قال: "وكنت مدة من الزمان، وبُرْهة من الأوان، أتمنى التفرغ لمطالعة معانيه، وأترجى التفكير في أسرار فحاويه-يقصد كتاب البغوي-، إلى أن يسّر الله أثناء تطواري في البلاد أن وصلت إلى مدينة أرزنجان، وُقيت عن الحدثان، ونكبات الزمان"^(٥).

وقد تولى التدريس في دار الحديث في تلك البلاد، قال: "فاتفق أن كان من جملة ما فوّض إليّ دار الحديث التي بها"^(٦)، فقد مكث يعلم الناس الحديث فيها سنين عديدة، يقول: "وبقيت بأرزنجان مدة مديدة، وسنين عديدة، مرّقه الحال، مجموع البال"^(٧)، ثم رحل إلى مدينة سيواس بعد اضطراب تلك البلاد، قال: "فانتقلت إلى مدينة سيواس، حُميت عن شرار الناس،

(١) ذكر حاجي خليفة نسبه بأنه ننجواني. ينظر: كشف الظنون ١٦٩٩/٢.

(٢) ينظر: شرح الأتمودج ص ٣٢٠.

(٣) بالفتح ثم السكون، وفتح الزاي، وسكون النون، وجيم وألف ونون، وأهله يقولون: أرزنكان، بالكاف: وهي بلدة طيبا مشهورة نزهة كثيرة الخيرات والأهل، من بلا إرمينية بين بلاد الروم وخلاط، قريبة من أرزن الروم، وغالب أهلها أرمن، وفيها مسلمون وهم أعيان أهلها، وشرب الخمر والفسق بها ظاهر شائع ولا أعرف أحدا نسب إليها. ينظر: ياقوت الحموي، معجم البلدان ١/١٥٠.

(٤) مدينة بأرض الروم مشهورة حصينة كثيرة الأهل والخيرات والثمرات. أهلها مسلمون ونصاري، والمسلمون تركمان وعوام طلاب الدنيا وأصحاب التجارات، وعلى مذهب الإمام أبي حنيفة، وأسباب الفسق والبطالة عندهم ظاهرة. ينظر: القزويني، آثار البلاد وأخبار العباد ص ٥٣٧.

(٥) شرح مصابيح السنة ١/٥-٦.

(٦) السابق ١/٦.

(٧) السابق.

وألقيت فيها عصا التّسيار، وأزمنت على ترك الأسفار".^(١)

ويبدو أن زين العرب قام بتأليف شرحه على كتاب البغوي في أرزنجان، ولكنه ما لبث أن أعاد صياغة مؤلفه بطريقة أسهل مما سبق، وذلك في مدينة سيواس، حيث يقول: "وانتقلت إلى مدينة سيواس،.... وشرعت في شرح آخر على طريقة أبسط من الطريقة الأولى، وسياسة هي للمحدّث المتبحر أنسب وأحرى".^(٢)

(١) شرح مصابيح السنة ٦/١.

(٢) السابق.

المطلب الثالث: أخلاقه، وعقيدته، وأمانته:

كان زين العرب رجلاً يحب العلم، شغوفاً به. وهو رجل ورع، يحب الخير للناس، ولا يحب التكبر، ويحترم الآخرين ويقدرهم، ويحب النقد فيما يؤلفه، يقول في مقدمة شرح المصاييح: " والمرجو من لطف الفضلاء، المحبولين على الإنصاف والوفاء، أن لا يبادروا إلى الإنكار إلا بعد مزيد التدبر والاعتبار، وأن يُنعموا ويصلحوا الخلل، ويصفحوا عن الزلل، فإن الإنسان مُبتلى بالسهو والنسيان، فكيف والخاطر والذهن كليل؛ لأمر إن ذكرت أدت إلى التطويل".^(١)

ومما يدل على تواضعه، أنه يرى أن عمله قد يعتربه نقصان والزلل، يقول: "وما أنا إلا كمن يُهدي الضوء للنهار، والقطر للبحار، فإن لاحظته عين الرضا، وإن كان سقطاً لا يرتضى".^(٢) ويظهر أنه رجل قد أتعبه الهم؛ لأمر شخصية عنده، فهو مشغول البال، عليل الخاطر.

وينهج زين العرب مذهب الأشاعرة، الذين يؤولون الصفات الفعلية والخبرية لله -جل جلاله- كالضحك والغضب والرضا.. وغيرها، ومن ذلك قوله -عليه السلام-: "والذي نفس محمد بيده.."^(٣)، قال زين العرب: "واليد هنا: هي التي لا يعرف كيفيتها.."^(٤)، وقال في حديث النبي -صلى الله عليه وسلم-: "إن قلوب بني آدم كلها بين إصبعين من أصابع الرحمن.."^(٥)، قال: "وإطلاق الإصبع عليه تعالى مجاز، كاليد واليمين والوجه ونحو ذلك عليه".^(٦)

وزين العرب صاحب أمانة علمية، فهو ينسب الأقوال إلى أصحابها، وهذا واضح في كتابه شرح مصاييح السنة، ومن أمثلة ذلك قوله: ابن مالك^(٧)، وقال: أبو عبيد^(٨)، إلى غير ذلك من

(١) شرح مصاييح السنة ١/١٠.

(٢) السابق ١/٩.

(٣) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب وجوب الإيمان برسالة نبينا -صلى الله عليه وسلم- محمد إلى جميع الناس، الحديث (١٥٣).

(٤) شرح مصاييح السنة ١/٨٢.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب تصريف الله تعالى القلوب كيف شاء، الحديث (٢٦٥٤).

(٦) شرح مصاييح السنة ١/٢٠٥.

(٧) السابق ١/١٢٨، ٢/٤٣٥.

(٨) السابق ٦/٢٨٦.

العلماء، وإذا لم يتبين له صاحب القول، فإنه يعبر عنه بقوله: "وقال شارح"^(١)، وهذا من شدة أمانته. وبلغ من أمانته العلمية أنه ينسب الآراء إلى أصحابها، ومن ذلك قوله: "وهو جائز على رأي سيويه"^(٢)، وقوله: "واختاره ابن مالك"^(٣)، وقوله: "وقد رواه ابن مالك"^(٤).

ومما يدل على أمانته أنه صرح في مقدمة كتابه بالمصادر التي اعتمد عليها في شرحه، حيث يقول: "والمذكور الآن في هذا الشرح معول عليه، ومرجوع إليه، إذ هو نقاوة شروح هذا الكتاب، وخلاصة الكتب المصنفة في هذا الباب، ك(شرح السنة) للبخاري، و(الغريين) للهرودي، وفائق الزمخشري، وصحاح الجوهرى، ونهاية ابن الأثير الجزري"^(٥).

وينقل زين العرب الاختلاف في النسخ إن وجدت، وهذا واضح في شرح المصاييح، والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

١. عند قول أم سلمة -رضي الله عنها-: "أولها الاثنين أو الخميس"^(٦)، قال: "و(الخميس) إن كان مجرورًا فعلى ما ذكرنا، وإن كان مرفوعًا على ما في نسخة فلا خلاف فيه، وإن كان منصوبًا على ما في نسخة، احتيج إلى تقدير ناصب لهما، ورافع لقوله (أولها): أن تجعل أول الأيام الثلاثة الاثنين، أو الخميس، فالواو بمعنى (أو)، وفي نسخة كان بلفظة (أو)"^(٧).

٢. وفي الحديث القدسي قوله -صلى الله عليه وسلم-: "انظروا إلى عبادي أتوني شعثًا غبرًا ضاحين.." ^(٨)، قال: "و(الضاح) الرفع الصوت بالتلبية. وفي شرح: (ضاحين) بالحاء المهملة، أي: ظاهرين مكشوفين، ووجدت في النسخ: (صاحين) بالجيم المشددة"^(٩).

(١) شرح مصاييح السنة ١/١٨٤، ٧/١١٠.

(٢) السابق ١/١١٤-١١٥.

(٣) السابق ٣/٢٢١-٢٢٢.

(٤) السابق ٦/٥٩٨.

(٥) السابق ١/٧.

(٦) أخرجه أبي داود في السنن، كتاب الصوم، باب من قال الاثنين والخميس، الحديث (٢٤٥٢).

(٧) شرح مصاييح السنة ٣/٢٣٣-٢٣٤.

(٨) أخرجه ابن خزيمة في صحيحه، كتاب المناسك، باب تباهي الله أهل السماء بأهل عرفات، الحديث (٢٨٤٠).

(٩) شرح مصاييح السنة ٤/٢٥-٢٦.

٣. وفي حديث النبي -ﷺ-: "والآخر أسود مربادًا"^(١)، قال: "وكان في النسخ (مظلمًا) بعد (مربادًا)، ولم يتعرض له في الشروح"^(٢).

وهذه السمة موجودة في غير كتابه هذا، ففي كتابه شرح الأنموذج نجد مثل ذلك حيث يقول: "وفي هذا الموضع كانت النسخ مختلفة ومضطربة، اختلافًا واضطرابًا شديدًا؛ فلذلك لم نتعرض للجميع، لأنّ ما ذكرناه كان أجود النسخ"^(٣).

(١) أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان بدأ الإسلام غريبًا وسيعود غريبًا، الحديث (١٤٤).

(٢) شرح مصابيح السنة ٦/٤٨٧.

(٣) شرح الأنموذج ص ٢٠٣.

المطلب الرابع: آثاره العلمية:

ذكرت كتب التراجم لزين العرب ثلاثة كتب، وله كتاب رابع أشار إليه في شرحه للأتمودج، والكتب هي:

١. (شرح الأتمودج للزمخشري)، وهو كتاب في النحو أشبه ما يكون بأنه تعليمي، وذكر الزركلي بأنه قد فرغ منه سنة (٧٤٨هـ)، وقد قام بتحقيقه الباحث: أحمد العلوي، في رسالته للماجستير.^(١) ويعد شرح زين العرب لأتمودج الزمخشري كغيره من الشروح الكثيرة على متن الأتمودج، فهو شرح تعليمي مبسط، بيّن فيه قواعد النحو والصرف المهمة، والناظر في شرحه يجد أنّ المؤلف قد سهلت عبارته، وقربت أمثله. وقد مال فيه إلى توضيح أبواب النحو بشيء من الاختصار والسهولة، وتجنّب فيه الخلافات النحوية، أو الصرفية إلاّ ما ندر، ولذا قلت فيه الشواهد القرآنية، ناهيك عن الشعرية؛ ولعلّ ذلك يعود إلى أنّ الرجل كان مدرساً، ولكل مرحلة دراسية ما يناسبها من المستوى العلمي، فكان هذا الشرح للمراحل الدنيا، أو للمبتدئين في تعلّم العربية.

٢. شرح مصايح السنة، وقد فرغ منه سنة (٧٥١هـ)، وشرح زين العرب هذا الكتاب عدة مرات، يدلّنا على ذلك ما ذكره في مقدمة كتابه، وذلك عندما وصل إلى مدينة سيواس، قال: "وشرعت في شرح آخر على طريقة أبسط من الطريقة الأولى، وسياسة هي للمحدّث المتبحر أنسب وأحرى".^(٢) وذكر حاجي خليفة أنّه قد شرح مصايح السنة ثلاث مرات، والمتداول هو الأوسط^(٣)، فهو الذي ارتضاه الشيخ. وقد قام بتحقيق هذا الكتاب لجنة مختصة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وطبع في سبع مجلدات. كما وقد قام بتحقيقه أيضاً مجموعة من الطالبات في جامعة أم القرى على شكل رسائل علمية.^(٤)

(١) وهي رسالة علمية، قدّمها الأستاذ: أحمد العلوي في جامعة القاهرة، وقام بالإشراف عليها الدكتور: محمد حسين صبرة.

(٢) شرح مصايح السنة ٦/١.

(٣) كشف الظنون ١٦٩٩/٢.

(٤) والنسخة التي بين يدي من بداية باب الحشر إلى نهاية المخطوط، وهي رسالة ماجستير، قامت بتحقيقه الطالبة: نهي بنت أسامة عبد الله حياط، وقام بالإشراف عليها فضيلة الشيخ الدكتور: محمد سعيد محمد حسن بخاري.

٣. شرح كليات القانون لابن سينا ، وهو كتاب في الطب ، وقد ذكر حاجي خليفة أنه قد فرغ منه في الثامن من شوال سنة (٧٥١).^(١)
٤. شرح كافية ابن الحاجب . لم تشر كتب التراجم ، أو فهرس المخطوطات إلى هذا الكتاب ، بل أشار إليه زين العرب في شرحه لأنموذج الزمخشري.^(٢)

(١) كشف الظنون ٢/١٣١٣ .

(٢) ينظر: شرح الأنموذج ص ١٠٩ .

المبحث الثاني

التعريف بكتاب (شرح مصابيح السنة)

المطلب الأول: سبب التأليف.

المطلب الثاني: منهج الإمام في كتابه.

المطلب الثالث: بيان قيمته العلمية.

المطلب الأول: سبب التأليف:

اعتاد كثير من العلماء ذكر الأسباب الداعية للتأليف، وقد ذكر زين العرب أنه في بداية توليه لدار الحديث في أرزنجان، جمع له حاشية على كتاب البغوي؛ ليأنس بها مع أصحابه، ثم ما لبث أن وجد طائفة من الفضلاء استحسان ما كتبه، فبدؤوا بنسخ حاشيته، الأمر الذي جعله يترك الأسفار، وينطلق في إعداد شرح آخر بطريقة أسهل مما كتبه في الحاشية، وقد وضع ذلك بقوله: "فاتفق أن كان من جملة ما فُوض إلي دار الحديث التي بها [يقصد مدينة أرزنجان]، فهيحني فيها داعية الطلب، فعماني من شدة الأرب، فحططت ثمة رحلَ الترحال، ونشطت على قدم الاستعجال؛ لجمع ما يجري مجرى حاشية أعول عليه في درسي، وأرجع إليه في مجلس أنسي مع أبناء جنسي"^(١)، ثم قال بعد أن عزم على ترك الأسفار: "أزمعت على ترك الأسفار، وشرعت في شرح آخر على طريقة هي للمحدث المتبحر أنسب وأحرى"^(٢).

ويفهم من كلامه أنه أراد أن يضع شرحًا، يجد فيه القارئ مراده، ويوضح لطالب العلم مقصده، مما يغنيه عن بقية الشروح الأخرى، وهذا هو الذي جعله يعيد صياغة تلك الحاشية بطريقة أسهل وأوضح.

(١) شرح مصابيح السنة ٦/١.

(٢) السابق.

المطلب الثاني: منهج الإمام في كتابه:

بيّن زين العرب في مقدمة كتابه خطة مؤلفه هذا، وما سوف يقوم به، إذ قال: "...نبهت فيه على شكل كل لفظ مبهم، وأشارت إلى المهمل منه والمعجم، والمذكور الآن في هذا الشرح معول عليه، ومرجوع إليه، إذ هو نقاوة شروح هذا الكتاب، وخلاصة الكتب المصنفة في هذا الباب، ك(شرح السنة) للبعوي، و(الغريبين) للهروي، وفائق الزمخشري، وصحاح الجوهري، ونهاية ابن الأثير الجزري،... . وقد سلكت التوسط في تفسير مشكلات لغاته، منبها في بعض المواضع على بيان موارد استعماله؛ لتتضح بذلك المناسبة بين المعنى الأصلي والمعنى المراد، ولا يظن أنه قد عدل به كلّ العدول عن سبيل السداد، وبيّنت في بعض المواضع إعراب ما يحتاج منه إلى إعراب. وذكرت التوفيق بين الأحاديث الموهمة منافاة بعضها بعضا على طريق السؤال والجواب، ولم آل جهداً في استقصاء ما يتعلق بكل باب من الأحكام، مُشيراً في كل ذلك إلى ما تمسك به كل إمام من الأئمة المجتهدين، وغيرهم من العلماء الأعلام".^(١)

مما سبق يتبين لنا أنّ منهج زين العرب في كتابه، كان على النحو الآتي:

أولاً: تفسير الألفاظ المبهمة، ومن ذلك:

١. قوله: "(الصَّبْر): هذا المر الذي يتداوى به".^(٢)
٢. قوله: "(والوَضْح): البرص، والأصل فيه البياض".^(٣)
٣. قوله: "(والوَكْت) واحدها: وكته، وهي أثر في الشيء كالنقطة من غير لونه، ومنه للبُسر إذا وقعت فيه نقطة من الإرتاب، قد وكت توكيتاً. وقيل: هي نقطة بياض تظهر في سواد العين".^(٤)

ثانياً: ضبط الألفاظ المبهمة، مع بيان معانيها، ومن ذلك:

١. قوله: "(الإداوة) بالكسر: الركوة، وهي إناء صغير متخذ من الجلد للماء

(١) شرح مصابيح السنة ٦/١-٧.

(٢) السابق ٤/٨٢.

(٣) السابق ٦/١١١.

(٤) السابق ٦/٤٨٩.

كالسَّطِيحة" (١).

٢. قوله: "و(القسي) بفتح القاف وتشديد السين المهملة والياء المشددة، ضرب من ثياب الكتَّان مخلوط بحرير يؤتى به من مصر، منسوب إلى قرية على الساحل يقال لها: القس". (٢)

٣. قوله: "و(يرهَّق) بتشديد الهاء على صيغة المجهول، من الترهيق، وهو النسبة إلى الرهق، وهو غشيان المحارم، وقيل: يرهَّق، أي: يتهم بسوء، وقيل: أي يظلم". (٣)

٤. قوله: "و(التولة) بالكسر ثم الفتح، شبيه بالسحر". (٤)

٥. قوله: "و(السيراء) بكسر السين وفتح الياء، نوع من البرود، أو بُرد فيه خطوط صفر، وقيل: نوع من البرود يخالطه الحرير، سمي سيراء؛ لتخطط فيه". (٥)

ثالثاً: توضيح دلالة الألفاظ بدقة، فنجده عندما يتحدث عن العقل البشري يقول: "والعقل غريزة في نفس الإنسان، يُدرك بها المعاني الكلية، ويحكم ببعضها على بعض، وهو رئيس القوى البشرية، وخلاصة الخواص النفسانية، ونور الله في قلب المؤمن". (٦)

رابعاً: بيان مواضع الإعراب في كثير من الأماكن، مع بيان أوجه الخلاف في المسألة، وهذا موضوع بحثنا، ومن ذلك:

١. قال: "واللام في (لِيُصَلِّي) للابتداء، وقد دخل الخبر، وهو جائز عند الكوفية، وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند البصرية، أي: لهو يصلي، ك: لأقسم، أي: لأنا أقسم، أو للقسم". (٧)

٢. قوله: "و(شهراكله) قد أكَّد فيه النكرة تأكيداً معنوياً، وهو خلاف رأي البصريين؛ لأنّ لفظ التوكيد المعنوي معرفة، فلا يؤكِّد به النكرة كالوصف. وأجاز الكوفيون توكيد النكرة

(١) شرح مصابيح السنة ١٨/٢.

(٢) السابق ٥٢٢/٢.

(٣) السابق ٢٦/٤.

(٤) السابق ١١٢/٦.

(٥) السابق ١٣/٦.

(٦) السابق ١١٤/١.

(٧) السابق ٧٧/٢.

المحدودة المعلومة الابتداء والانتهاه به، كالشهر والفرسخ، واختاره ابن مالك، وهو القياس؛ لإفادته، إذ قولك: (شهرًا كله) يرفع احتمال بعضه، ولأنه مسموع كقوله:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا ∴ تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعًا^(١)

وكقوله:

قَد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٢)

وحمله البصريون على الضرورة^(٣).

خامسًا: عنايته بالجانب الصرفي للكلمة، وبيان أصلها، والتغيرات التي حصلت عليها، ومن ذلك:

١. قوله: "و(الميشرة) بالكسر، مفعلة من الوِثَار، يقال: وثر وثاره فهو وثير، أي: وطيء ليين، وأصلها (مُؤَثَّرَةٌ) قلبت الواو ياء"^(٤).
٢. قال في أصل كلمة (ثدييهما): "وأصله ثدويهما، اجتمعت الواو والياء، وسبقت إحداها بالسكون، فقلبت الواو ياء، وأدغمت ثم كسرت الدال؛ لمناسبة الياء"^(٥).
٣. قوله: "و(لبيك) أصله: إلبَابَيْن، نقلت حركة الباء إلى اللام، وحذفت الهمزة، ثم حذفت الألف؛ لسكونها وسكون الباء الأولى، وأدغمت الباء في الثانية، ثم أضيفت إلى كاف الخطاب، فحذفت النون؛ للإضافة، فصار (لبيك)، وتقديره: ألبيتُ ياربِّ، أي: أقمت على طاعتك قيامًا بعد قيام"^(٦).

(١) البيت من الرجز، وقائله مجهول. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٩٤، والرضي، شرح الكافية ٢/٣٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥، والمساعد ٢/٣٩٢، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٠٥. والدلْف: هو صغر الأنف. ينظر: لسان العرب، (ذفف).

(٢) البيت من الرجز، وقائله مجهول. ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٧١، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٢٧، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٩٧، والرضي، شرح الكافية ٢/٣٧٣، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٠٤، والبغدادي، خزنة الأدب ١/١٨١.

(٣) شرح مصابيح السنة ٣/٢٢١-٢٢٢.

(٤) السابق ٢/٥٢١.

(٥) السابق ٣/١٤٣.

(٦) السابق ٣/٥٢٧.

سادساً: بيان الحكم الشرعي المستنبط من الحديث، ففي حديث معاذ بن جبل -رضي الله عنه- الذي يقول فيه: "كنت ردف النبي -صلى الله عليه وسلم- على حمار، ليس بيني وبينه إلا مؤخرة الرّحل... الحديث"^(١)، استنتج زين العرب الحكم الشرعي إذ يقول: "وهو يدل على جواز ركوب اثنين على دابة، وأنّ ركوب الحمار سنة؛ لموافقته -صلى الله عليه وسلم-، ولأنّه أقرب إلى التواضع، وأنّ عَرَقَ الحِمَار طاهر، وكذا الغبار الذي على ظهره، وعلى منزلة معاذ عند النبي -صلى الله عليه وسلم- ومرتبته".^(٢)

سابعاً: بيان أقوال الأئمة في الحكم الشرعي.^(٣)

ثامناً: ميّز زين العرب رأيه في المسألة الفقهية، أو اللغوية بقوله: (أقول)، ومن ذلك:

١. قوله: "و(الانتهاج) قيل: النهب في الغنيمة، والمعنى: يأخذ الغنيمة من شاء. أقول: ويمكن حمله على وجه يعم نحو فعل قطع الطريق أيضاً، فإنهم ينهبون القوافل وأهلها ينظرون إليهم".^(٤)

٢. قوله: "وقال شارح: قوله: (فلأبايعك) فيه دليل على أنّ مثبت القسم لا يجب فيه النون، بل يختار؛ لأنّ النون في الكلام أكثر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَفَرَضَ﴾ [الضحى: ٥]..... أقول: وهذا منه صريح في أنّ اللام في قوله: (فلأبايعك) مفتوحة، والفعل مرفوع، لكن كانت في نسخة الرواية مكسورة، والفعل منصوب. وكأنّ هذا الشارح ارتكب ما ذكر فراراً عن اجتماع حرفين بمعنى، والله أعلم".^(٥)

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب اسم الفرس والحمار، الحديث (٢٨٥٦).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٢٤.

(٣) ينظر: السابق ١/١١٤، ٤/٢٨.

(٤) السابق ١/١٥١.

(٥) السابق ١/١٣٤.

المطلب الثالث: بيان قيمته العلمية:

يعد كتاب (مصابيح السنة) للإمام التقي، أبي محمد، الحسين بن مسعود بن محمد الفراء البغوي^(١)، من الكتب القيمة التي جمعت أحاديث النبي -ﷺ-، فقد نال القبول في الأرض في مؤلفه هذا خاصة، ومؤلفاته الأخرى عامة، قال عنه الإمام الذهبي: "بورك له في تصانيفه، ورزق فيها القبول التام، لحسن قصده، وصدق نيته، وتنافس العلماء في تحصيلها"^(٢).

وقد جمع البغوي في كتابه (مصابيح السنة) ما يقارب أربعة آلاف وسبعمائة وتسعة عشر حديثاً، جاء للبخاري منها ثلاثمائة وخمسة وعشرون حديثاً، ولمسلم ثمانمائة وخمسة وعشرون حديثاً، ومنها المتفق عليها، وهو ألف وواحد وخمسون حديثاً، والباقي من كتب أخرى^(٣).

وهذا الأمر جعل عدداً من العلماء يتنافسون في شرح هذا الكتاب، حتى ربت على الثلاثين شرحاً، وقد جاء شرح زين العرب بعد شروح مهمة لكتاب البغوي، ومن أهم تلك الشروح ما يأتي^(٤):

١. (تحفة الأبرار في شرح المصابيح) للقاضي ناصر الدين البيضاوي^(٥).

٢. (التلويح في شرح المصابيح) للخاوراني^(٦).

(١) ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان ١٣٦/٢.

(٢) سير أعلام النبلاء ٤٤١/١٩.

(٣) ينظر: حاجي خليفة، كشف الظنون ١٦٩٨/٢.

(٤) ينظر لشروح المصابيح عند: حاجي خليفة، كشف الظنون ١٦٩٨/٢-١٧٠١.

(٥) هو عبد الله بن عمر بن محمد بن علي أبو الخير القاضي، كان إماماً مبرزاً نظاراً صالحاً متعبداً زاهداً، عينه الوزير

قاضيًا في شيراز، وأدناه منه. ينظر: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ١٥٧/٨-١٥٨.

(٦) هو أبو الحسن محمد بن محمد الخلاطي، عالم مشارك في بعض العلوم، تتلمذ على الزمخشري، من تصانيفه: (نخبة

الإعراب)، و(التصريف)، و(شرح مصابيح السنة) للبغوي في الحديث وسماه: (التلويح في شرح المصابيح)، و(كتاب

الأدوات)، و(الشرح والبيان لأربعين ابن ودعان)، و(النقاوة في الفرائض)، توفي سنة ٧٥١هـ. ينظر ترجمته عند: عمر

كحالة، معجم المؤلفين ٢١٣/١١.

٣. (شرح مختصر) للسهروردي. (١)
٤. (شرح المصاييح) للأشرف الفقاعي. (٢)
٥. (ضياء المصاييح) للشُّبكي. (٣)
٦. (كشف المناهي والتناقيح في تخريج أحاديث المصاييح) للمناوي. (٤)
٧. (مشكاة المصاييح) لأبي عبد الله الخطيب. (٥)
٨. (المفاتيح في حل المصاييح) للخلخالي. (٦)

-
- (١) هو عبد القاهر بن عبد الله بن محمد البكري الصديقي، أبو النجيب السهروردي: فقيه شافعي واعظ، من أئمة المتصوفين. ولد بسهرورد. وسكن بغداد. فبنيت له فيها رباطات للصوفية من أصحابه، وولي المدرسة النظامية. وتوفي ببغداد. له: (آداب المريدين) و (شرح الأسماء الحسنى) و (غريب المصاييح). ينظر ترجمته عند: ابن خلكان، وفيات الأعيان ٣/٢٠٤، والزركلي، الأعلام ٤/٤٩.
 - (٢) هو إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن سعد الله جمال الدين ابن الفقاعي، ولد في رجب سنة ٦٤٢هـ، ودرس بعدة مدارس بحماة وكان عالما بالعربية توفي في جمادى الأولى سنة ٧١٥هـ. ينظر ترجمته عند: ابن حجر، الدرر الكامنة ١/٤٤٩.
 - (٣) علي بن عبد الكافي بن علي بن تمام السبكي الأنصاري الخزرجي، أبو الحسن، تقي الدين: شيخ الإسلام في عصره، وأحد الحفاظ المفسرين المناظرين. وهو والد التاج السبكي صاحب الطبقات. ولد في سبك (من أعمال المنوفية بمصر) وانتقل إلى القاهرة ثم إلى الشام. وولي قضاء الشام سنة ٧٣٩هـ، واعتل فعاد إلى القاهرة، فتوفي فيها. ينظر ترجمته عند: الزركلي، سير أعلام النبلاء ٤/٣٠٢.
 - (٤) هو محمد بن إبراهيم بن إسحق السلمي. خليفة قاضي القضاة عز الدين بن جماعة على الحكم بالديار المصرية، كان عارفا بالمحاكمات فقيها ناهضا، حدث ودرس بالمشهد الحسيني بالقاهرة وغيره، وولي قضاء العسكر وحكم بين المسلمين خلافة عن قاضي القضاة عز الدين مدة مديدة، توفي في سادس شهر ربيع الآخر سنة خمس وستين وسبعمائة من الهجرة بالقاهرة. ينظر ترجمته عند: السبكي، طبقات الشافعية الكبرى ٩/١٢٧.
 - (٥) محمد بن عبد الله الخطيب العمري، أبو عبد الله، ولي الدين، التبريزي: عالم بالحديث. له (مشكاة المصاييح) أكمل به كتاب مصاييح السنة للبعوي، وفرغ من تأليفه سنة ٧٣٧هـ، و(الإكمال في أسماء الرجال) بمامش المشكاة. ينظر ترجمته عند: الزركلي، الأعلام ٦/٢٣٤.
 - (٦) هو محمد بن مظفر شمس الدين الخطيبي، المعروف بابن الخلخالي نسبة إلى قرية بنواحي السلطانية، كان إماما في العلوم العقلية والنقلية، وصنف التصانيف المشهورة: ك(شرح المصاييح) و(شرح المختصر) و(شرح المفتاح) و(شرح التلخيص) مات سنة ٧٤٥هـ تقريبا. ينظر ترجمته: ابن حجر، الدرر الكامنة ٦/١٢.

٩. (المفاتيح في شرح المصاييح) لمظهر الدين الزيداني.^(١)

١٠. (الميسر في شرح مصابيح السنة) للتوريشتي.^(٢)

ويعد شرح زين العرب لكتاب (مصاييح السنة) من الشروح النفيسة، فقد جمع الإمام في شرحه بين علوم الدين واللغة، فهو عالم بهما. ولعلّ القارئ للكتاب يجد فيه مميزات كثيرة من أهمها:

١- حرص الإمام على الاختصار غير المخل، مع الإحاطة بكل ما يحتاج إلى توضيح من ألفاظ غامضة.

٢- عناية الإمام بفروق النسخ والإعراب.

٣- اهتم بذكر المسائل الفقهية والنحوية بطريقة سهلة ومشوقة.

٤- لخص فيه الشروح السابقة، ك(شرح السنة) للبعوي، و(الفائق) للزمخشري، و(الصاحح) للجوهري، و(النهاية في غريب الحديث) لابن الأثير.^(٣)

وقد أفاد عدد من العلماء من هذا الكتاب، ونقلوا منه في مؤلفاتهم؛ مما يدل على أهميته، وأنه من الشروح المهمة لكتاب البعوي. ومن أبرز هؤلاء العلماء:

١- الإمام جلال الدين السيوطي.^(٤)

٢- الفقيه علي بن سلطان الهروي^(٥)، وقد أكثر هذا الفقيه من النقل عن الإمام في مؤلفه:

(١) هو الحسين بن محمود بن الحسن، مظهر الدين الزيداني: من العلماء بالحديث. نسبته إلى صحراء زيدان بالكوفة. له كتب، منها (المفاتيح في شرح المصاييح للبعوي)، أتم تأليفه سنة ٧٢٠ في مجلدان، و (معرفة أنواع الحديث) رسالة مستخرجة من مقدمة كتابه السابق، و(فوائد في أصول الحديث). ينظر ترجمته عند الزركلي، الأعلام ٢/٢٥٩.

(٢) هو فضل الله التوريشتي، رجل فقيه من أهل شيراز، شرح مصاييح البعوي شرحا حسنا وروى صحيح البخاري عن عبد الوهاب بن صالح بن محمد بن المعزم إمام الجامع العتيق، مات في حدود ٦٦٠هـ. ينظر ترجمته عند: السبكي،

طبقات الشافعية الكبرى ٨/٣٤٩،

(٣) ينظر: شرح مصاييح السنة ١/٧.

(٤) ينظر: شرح سنن النسائي ١/١٧-١/٨، وقوت المغتذي على جامع الترمذي ١/٥١٦، و عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد، مجلة الجامعة الإسلامية، عدد (٦٧-٦٨) ص ١١٢.

(٥) هو علي بن (سلطان) نور الدين الملا الهروي القاري: فقيه حنفي، من صدور العلم في عصره. ولد في هراة، وسكن مكة وتوفي بها. قيل: كان يكتب في كل عام مصحفا وعليه طرر من القراءات والتفسير فيبعيه فيكفيه قوته من العام

إلى العام. توفي سنة (١٠١٤هـ). ينظر ترجمته عند: الأعلام، الزركلي ٥/١٢-١٣.

مرقاة المفاتيح.^(١)

٣- العالم زين الدين محمد المناوي.^(٢)

٤- ابن علان الشافعي^(٣)، نقل عنه في كتابه: (دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين).^(٤)

٥- عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب، ومن نماذج ذلك ما نقله عنه في ألف (بيننا)، قال البغدادي: "وقال زين العرب في أول شرح المصابيح: وقول الجوهرى نشأت الألف من إشباع الفتحة ففيه نظر، وهو أنّ الألف إنما تتولد من الفتحة في القافية"^(٥)، وهذا رأيه الأول، ونقل عنه رأياً آخرًا فقال: "وقال زين العرب: هذه الألف عوض عن الأوقات المحذوفة، وكذلك ما عوض عنها"^(٦).

(١) ينظر: مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح ١/٥٢، ١٦٨، ١٧٥، ٢٢٦، ٢٣٢، ٢٥٨، ٢٨٠، ٢٩٦، ٣٠٠، ٣٠٣، ٣٠٧، ٣١١، ٣١٥، ٣١٧.

(٢) فيض القدير في شرح الجامع الصغير ٢/١١٠. وزين الدين هو: محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي بن زين العابدين الحدادي ثم المناوي القاهري، وهو من كبار العلماء بالدين والفنون. انزوى للبحث والتصنيف، وكان قليل الطعام كثير السهر، فمرض وضعفت أطرافه، فجعل ولده تاج الدين محمد يستملي منه تأليفه. له نحو ثمانين مصنفاً، منها الكبير والصغير والتام والناقص. عاش في القاهرة، وتوفي بها. ينظر ترجمته عند: الزركلي، الأعلام ٦/٢٠٤.

(٣) هو محمد علي بن محمد علان بن إبراهيم البكري الصديقي الشافعي: مفسر، عالم بالحديث، من أهل مكة. له مصنفات ورسائل كثيرة، منها (ضياء السبيل)، و (الطيف الطائف بتاريخ وج والطائف)، و (شرح قصيدة ابن الملق وقصيدة أبي مدين)، و(الفتح المستجاد لبغداد)، و(المنهل العذب المفرد في الفتح العثماني لمصر ومن ولي نيابة ذلك البلد)، و(دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين)، و (إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل) ينظر ترجمته عند: الزركلي، الأعلام ٦/٢٩٣.

(٤) ينظر: ٢/٤٤٨، ٦/٦٦٢.

(٥) ينظر: خزانة الأدب ٧/٦٢.

(٦) خزانة الأدب ٧/٦٣.

الفصل الأول مسائل الأسماء

وفيه سبعة مباحث:

المبحث الأول: الضمير.

المبحث الثاني: الابتداء.

المبحث الثالث: التواسخ.

المبحث الرابع: التوبع.

المبحث الخامس: تركيب الأسماء.

المبحث السادس: في الظروف.

المبحث السابع: مسائل متفرقة.

المبحث الأول الضمائر

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: وقوع ضمير النصب المنفصل مكان المرفوع المنفصل والعكس.

المطلب الثاني: نيابة (أل) عن الضمير.

المطلب الأول: وقوع ضمير النصب المنفصل مكان المرفوع المنفصل والعكس

الأصل ألا يأتي الضمير المنفصل المنصوب مكان المرفوع المنفصل، إلا إذا اقتضى السياق ذلك التبادل، وقد تحدث عدد من النحاة عن هذه الإنبابة، منهم ابن مالك^(١)، وأبو حيان^(٢)، والسمين الحلبي^(٣)، وابن هشام^(٤)، وابن عقيل^(٥).

وذكر زين العرب هذه المسألة في شرحه غير مرة، قال: "وقوله: (وإياي)^(٦) قد وقع فيه المضمرة المنصوب المنفصل موقع المنفصل المرفوع، إذ حقه أن يقال: وأنت يا رسول الله وكَلَّ بك قرينك؟ فيقول: وأنا، لكن إقامة كلِّ منهما مقام الآخر كثير، منه قوله -ﷺ- في حديث الوسيلة: (وأرجو أن أكونَ هو)^(٧)، والقياس: أن أكونَ إياه أو أكونه، وفي الدعاء المأثور عنه -ﷺ- بين ركعتي الفجر وفرضه: (فإني أرغبُ إليك وأسألكَ هو ياربَّ العالمين)^(٨) والقياس: أسألكه، أو أسألكَ إياه، ومنه قول الشاعر:

يابن الزبير طالما عصيكا . . وطالما عييتنا إليكا^(٩)

(١) شرح التسهيل ٣/٣٨٨.

(٢) البحر المحيط ١/١٤٢، وينظر رأيه عند: البغدادي، خزانة الأدب ٢/١٤٠.

(٣) الدر المصون ١/٥٨.

(٤) مغني اللبيب ١/١٥٧.

(٥) المساعد ٢/٤٨٥.

(٦) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "مَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ، إِلَّا وَقَدْ وَكَّلَ بِهِ قَرِينُهُ مِنَ الْجِنِّ" قَالُوا: وَإِيَّاكَ؟ يَا رَسُولَ اللَّهِ قَالَ: "وَإِيَّايَ، إِلَّا أَنَّ اللَّهَ أَعَانَنِي عَلَيْهِ فَأَسْلَمَ، فَلَا يَأْمُرُنِي إِلَّا بِخَيْرٍ". أخرجه مسلم، كتاب صفات المنافقين، باب تحريش الشيطان وبعثه سراياه لفتنة الناس وأن مع كل إنسان قرينا، الحديث (٢٨١٤).

(٧) سبق تخريجه .

(٨) أخرجه الترمذي، كتاب الدعوات، باب منه.. الحديث (٣٤١٩).

(٩) البيت من مشطور السريع، وهو منسوب لرجل من حمير. ينظر: أبو زيد، النوادر في اللغة ص ٣٤٧، وابن منظور،

لسان العرب (قفنا). وبلا نسبة عند: ابن جني، سر الصناعة ١/٢٨٠، وابن مالك، شرح الكافية ١/٤٦٥، والبغدادي،

خزانة الأدب ٤/٤٢٨.

والقياس: عصيت" (١).

وقال في موضع آخر: "وقوله: (أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ) (٢) قيل: قد أوقع المرفوع المنفصل

موقع المنصوب المنفصل" (٣).

وقال أيضا: "و(إياه) (٤) ضمير منفصل منصوب وقع موقع المنفصل المرفوع؛ لأنه

استثناء مفرغ، أي: إلا هو" (٥).

أثبت ابن مالك هذه الإنابة عن العرب حيث يقول: "والعرب قد تجعل بعض الضمائر نائبا عن غيره، كقولهم: رأيتك أنت، بمعنى: رأيتك إياك، فناب ضمير الرفع عن ضمير النصب" (٦).

وقد ينوب ضمير النصب عن ضمير الرفع في قراءة (٧): ﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ [الفاتحة: ٥] فجاء

الضمير (إياك) في موقع الرفع، وحقه أن يكون للنصب (٨).

وذكر السمين الحلبي وأبو حيان أن هذه الإنابة قد جاءت من باب الاستعارة، ففي القراءة السابقة استعير فيها ضمير النصب لضمير الرفع، وحقه أن يقال: أنت تُعْبَدُ. (٩) قال أبو حيان: "وقراءة من قرأ ﴿إِيَّاكَ يُعْبَدُ﴾ [الفاتحة: ٥] بالياء مبني للمفعول مشكلة، لأن (إياك) ضمير نصب ولا ناصب له، وتوجيهها أن فيها استعارة والتفاتا، فالاستعارة إحلال الضمير المنصوب موضع

(١) شرح مصابيح السنة ١/١٦٦.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

(٣) شرح مصابيح السنة ٢/١١٠.

(٤) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "مَنْ خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ مُتَطَهِّرًا إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرِمِ، وَمَنْ خَرَجَ إِلَى تَسْبِيحِ الضُّحَى، لَا يَنْصِبُهُ إِلَّا إِثَاءَهُ فَأَجْرُهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى أَثَرِ صَلَاةٍ لَا لَعْوُ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيِّينَ" رواه أحمد، مسند أبي أمامة الباهلي -رضي الله عنه-، الحديث (٢٢٣٠٤)، وأبو داود، كتاب الصلاة، باب فضل المشي إلى الصلاة، الحديث (٥٥٨).

(٥) شرح مصابيح السنة ٢/١٥٨-١٥٩.

(٦) شرح التسهيل ٣/٣٨٨.

(٧) وهي قراءة شاذة قرأها الحسن البصري. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص ٩.

(٨) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٣٨٨.

(٩) ينظر: الدر المصون ١/٥٨، والبحر المحيط ١/١٤٢.

الضمير المرفوع، فكأنه قال: أنت، ثم التفت فأخبر عنه إخبار الغائب لما كان إيّاك هو الغائب من حيث المعنى فقال: يُعْبَدُ".^(١)

وأما زين العرب فهو يرى صحة نيابة الضمير المنفصل المنصوب عن الضمير المنفصل المرفوع، يؤكد ذلك ما قاله في النص الأول والثالث، فهو يرى أنّ الضمير (إيّاك) من قوله: "وإيّاك يارسول الله" قد حل محل الضمير المرفوع، أي: أنت يارسول الله، وقدّر قوله: "إلّا إياه" في النص الثالث بضمير الرفع (هو) أي: إلّا هو، وفي النص الثاني ناب الضمير المرفوع (أنا) عن الضمير المنفصل المنصوب (إيّاه) أي: أكون إياه.

لقد أكّد زين العرب ما ذهب إليه من نيابة الضمائر المتصلة بقول الشاعر:

يابنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكَ .: وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكَ^(٢)

فقد ناب الضمير المتصل (الكاف) عن الضمير المتصل (التاء) أي: عَصَيْتَ، فاستدلّ بذلك على صحة ما ذهب إليه من نيابة الضمائر المنفصلة فيما بينها.

ويبدو أنّ تبادل الضمائر المنفصلة قد يحكمها مراعاة حال المخاطب، فلو نظرنا إلى النص الأول الذي استشهد به زين العرب في هذه المسألة، لرأينا أن ذلك العدول عن ضمير الرفع إلى ضمير النصب قد جاء لغاية، فهو يبين تأدب الصحابة - ﷺ - مع رسول الله - ﷺ -، فجاءت (إيّاك) بدل (أنت)؛ لتحقيق هذا الغرض.

وقد يكون لغاية التأكيد، ففي النص الثاني حقه أن يقول: (وإياه) ولكنه عدل عنه لضمير أكثر تأكيداً، وهو ضمير الرفع (أنا)، فضمائر الرفع أكثر قوة وتأكيداً من ضمائر النصب، فالمقام يقتضي ذلك؛ لأن الوسيلة منزلة رفيعة لا تكون إلّا للنبي - ﷺ -، ولا يشاركه فيها أحد من الأنبياء، أو غيرهم، فجاءت مؤكدة بضمير الرفع (أنا)، ولم يقل (إياه)؛ لتؤكد حقيقة هذه المنزلة للنبي - ﷺ -.

والظاهر في هذه المسألة أنّ تبادل الضمائر المنفصلة فيما بينها، قد يحصل ولكنه قليل؛ لمخالفته الصناعة النحوية، وقد يرد هذا التبادل؛ لغاية دلالية على نحو ما رأينا، وربما هذا الذي جعل أبا حيان، والسمين الحلي يرون أنّ تبادل الضمائر المنفصلة قد جاء من باب الاستعارة^(٣) - والله أعلم بالصواب -.

(١) البحر المحيط ١/١٤٢.

(٢) سبق الاستشهاد به ص (٣٣) من هذا البحث.

(٣) ينظر: البحر المحيط ١/١٤٢، والدر المصون ١/٥٨.

المطلب الثاني: نيابة (أل) عن الضمير

تباينت آراء النحاة حول هذه المسألة، فأجاز الكوفيون، وبعض من البصريين^(١)، نيابة (أل) عن الضمير، ووافقهم الطبري^(٢)، والزمخشري^(٣)، وابن عطية^(٤)، والقرطبي^(٥)، واشترط ابن مالك نيابتها في غير الصلة.^(٦)

ومنع البصريون نيابة (أل) عن الضمير، وتبعهم الزجاج^(٧)، والسمين الحلبي.^(٨)

وتعرض زين العرب لهذه المسألة عند شرحه للحديث القدسي المشهور في فضل الصيام،^(٩) قال: "ولمّا كان المراد بقوله: (كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ) الحسنات من الأعمال، وضع الحسنّة في الحديث موضع الضمير الراجع إلى المبتدأ. قيل: وجاز أن يكون الضمير العائد إلى المبتدأ محذوفاً، أي: كل عمل عمله تضاعف الحسنّة منه بعشر أمثالها.... إلى آخره، واللام في (الحسنّة) نائبة عن الضمير، أي: حَسَنَتُهُ".^(١٠)

واستدلّ المجوزون على نيابة (أل) عن الضمير بقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۗ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠-٤١]، ف(أل) من قوله (المأوى) نائبة عن

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ١/١٥٨-١٥٩، وأبو حيان، التذييل والتكميل ٣/٢٤٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٠٩.

(٢) تفسير الطبري ٢٢/٦٣.

(٣) الكشف ١/٢٣١.

(٤) المحرر الوجيز ٢/٤٥٢.

(٥) تفسير القرطبي ١٦/١٤٨.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/١٠٩، والسيوطي، مع الهوامع ١/٢٧٦.

(٧) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٧.

(٨) الدر المصون ١/٢١٥.

(٩) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ يُضَاعَفُ الْحَسَنَةُ، بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِ مِائَةِ ضِعْفٍ، إِلَى مَا شَاءَ اللَّهُ، قَالَ اللَّهُ -ﻋَزَّ وَجَلَّ-: إِلَّا الصَّوْمَ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ، يَدْعُ طَعَامَهُ وَشَهْوَتَهُ مِنْ أَجْلِي". أخرجه البخاري، كتاب الصوم، باب هل يقول إني صائم إذا شتم، الحديث (١٩٠٤)، ومسلم، كتاب الصيام، باب فضل الصيام، الحديث (١١٥١)، وأحمد في مسنده، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-، الحديث (٩٧١٤).

(١٠) شرح مصابيح السنة ٣/١٨٩.

الضمير العائد على (مَنْ)، ومن ذلك قولهم: (مررتُ برجلٍ حسنِ الوجهِ) بضم الهاء أي: حسنِ وجهه، وقولهم: (ضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ) أي: ظهره وبطنه.^(١)

وقد وافق سيبويه مذهب الكوفيين فهو يميز هذه النياية، يقول: "فالبديل أن تقول: ضرب عبد الله ظهره وبطنه، وضُربَ زيدٌ الظهرُ والبطنُ، وقُلبَ عمرو ظهره وبطنه، ومُطِرنا سَهْلنا وجبلنا، ومُطِرنا السَّهْلُ والجبلُ. وإن شئتَ كان على الاسم بمنزلة أجمعين توكيدًا. وإن شئتَ نصبت، تقول: ضُربَ زيدَ الظهرَ والبطنَ، ومُطِرنا السَّهْلَ والجبلَ، وقُلبَ زيدَ ظهره وبطنه".^(٢)

وقال الفراء: "والعرب تجعل الألف واللام خلفا من الإضافة فيقولون: مررت على رجلٍ حَسَنَةِ العَيْنِ قَبِيحِ الأنفِ والمعنى: حسنة عينه قبيح أنفه، ومنه قوله: ﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٣٩] فالعنى - والله أعلم - : مأواه".^(٣)

وتأول المانعون ما سبق، وجعلوه في تقدير ضمير محذوف، ففي الآية قدروا (له) أي: المأوى له، وفي الباقية قدروا (منه) أي: (الوجه منه، والظهر والبطن منه).^(٤)

ولا يرى الزجاج صحة هذه النياية؛ لأنَّ (أل) حرف يفيد التعريف، بينما الضمير اسم، ولا ينوب الحرف إذا أفاد معنى عن الاسم مطلقًا. ذكر ذلك عند قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مُمْنَعَةٍ لَّهُمُ الْأَبْوَابُ﴾ [ص: ٥٢]، قال: "(جنات) بدل من (لحسن مآب)، ومعنى: مفتحة لهم الأبواب، أي: منها. وقال بعضهم: مفتحة لهم أبوابها، والمعنى واحد، إلا أنَّ على تقدير العربية (الأبواب منها)، أجد من أن تجعل الألف واللام بدلا من الهاء والألف؛ لأنَّ معنى الألف واللام ليس معنى الهاء والألف في شيء؛ لأنَّ الهاء والألف اسم، والألف واللام دخلتا للتعريف، ولا يبدل حرف جاء لمعنى من اسم، ولا ينوب عنه، هذا محال".^(٥)

وردَّ السمين الحلبي على من أجازها؛ بأنَّه قد يجتمع الضمير مع (أل)^(٦)، كما في قول

(١) ينظر: أبو حيان، التذليل والتكميل ٣/٢٤٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٠٩.

(٢) الكتاب ١/١٥٨-١٥٩.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٠٨.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/١٠٩، والسيوطي، همع الهوامع ١/٢٧٦.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٤/٣٣٧.

(٦) الدر المصون ١/٢١٥.

الشاعر:

رَحِيْبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَقِيْقَةٌ .∴ بَجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةُ الْمُتَجَرِّدِ^(١)

فاجتمعت (أل) من قوله (الجيب) مع الضمير المتصل الهاء في (من)، وهذا دليل على منع النيابة؛ لأنّ (أل) اجتمعت مع الضمير (الهاء).

وبَيَّنَّ أبو حيان مذهب الكوفيين والبصريين فنسب الجواز إلى الكوفيين، والتأويل إلى البصريين، قال في قوله ﴿فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى﴾ [النازعات: ٤١]: "و(هي) مبتدأ أو فصل، والعائد على (من) من الخبر محذوف على رأي البصريين، أي: المأوى له، وحسن حذفه وقوع المأوى فاصلة، وأما الكوفيون فمذهبهم أنّ (أل) عوض من الضمير".^(٢)

بل إننا نجدده قد وافق الكوفيين في بعض مسائله، فوجّه قوله تعالى: ﴿فَلَا رَفَثَ وَلَا فُسُوقَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ﴾ [البقرة: ١٩٧] على مذهبهم، قال: "فعلى مذهبهم يكون التقدير في قوله: (في الحج) في حجّه، فنابت الألف واللام عن الضمير وحصل الربط".^(٣)

ولقد ذكر زين العرب رأي الكوفيين والبصريين في النص الذي استشهدنا به، ولكنه لم يشر إلى ذلك صراحة، فبين أقوال العلماء في قوله: (الحسنة)، فمنهم من جعل (أل) في نيابة الضمير المقدر، أي: حسنته، وهذا رأي الكوفيين. ومنهم من قدر ل(الحسنة) ضميراً محذوفاً، ولم يجعلها في نيابة الضمير، أي: تضاعف الحسنة منه، وهذا رأي البصريين.

وأما قوله: "وضع (الحسنة) في الحديث موضع الضمير"^(٤)، فلعله يقصد بذلك أنّ (أل) التعريف في (الحسنة)، قد نابت عن الضمير العائد إلى المبتدأ، وبهذا الرأي يكون قد وافق الكوفيين.

يجب أن نعترف أنّ وجود الرابط أمر مهم، بيد أنّ جعل (أل) نائبة عنه أمر لا دليل عليه. وأمّا تقدير (شبه الجملة) لدى البصريين أمر فيه زيادة في المعنى، إذ إن الرابط يهدف إلى ربط

(١) البيت من الطويل، وقائله: طرفة ابن العبد. ينظر: ديوانه، ص ٢٤، والبغدادي، خزانة الأدب ٨/٢٢٨.

(٢) البحر المحيط ٨/٤١٥.

(٣) السابق ٢/١٠٠.

(٤) شرح مصابيح السنة ٣/١٨٩.

الكلام ببعضه، وحروف الجر التي قدرها البصريون تحمل دلالة بالضرورة، وهذه الدلالة لا محل لها في النص الأصلي.

مما سبق يتضح أنّ ما ذهب إليه سيويه والكوفيون، ومن وافقهم هو الأقرب للصواب، فإننا لو نظرنا إلى الجملة ب(أل)، نحو قولهم: (مررت برجلٍ حسنٍ الوجه)، وبدون (أل) نحو: (مررت برجلٍ حسنٍ وجهه) فالجملتان متساويتان في المعنى، وبالتالي تتأكد صحة هذه النيابة.

المبحث الثاني: الابتداء

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: زيادة لام الابتداء في المبتدأ.

المطلب الثاني: دخول لام الابتداء على الخبر.

المطلب الأول: زيادة لام الابتداء في المبتدأ

تدخل لام الابتداء على المبتدأ، فلا تؤثر في الجملة من الناحية الإعرابية شيئاً، بل تأتي لغرض التأكيد؛ فبتوكيدها يتحقق الغرض المراد لمعنى الجملة، ويزول الشك عنها. قال الرماني: "اللام تكون مفتوحة ومكسورة، فالمفتوحة من الهوامل لا عمل لها، وهي تكون للتوكيد في المبتدأ نحو قولك: لزيدٌ أفضل من عمرو".^(١)

وقد تحدث زين العرب عن زيادة اللام في المبتدأ حيث يقول: "واللام في (لْمُؤْمِنِ)"^(٢) زائدة كما في قوله:

أُمُّ الْحَلِيسِ لِعَجُوزٍ شَهْرَبَةٍ^(٣) . . تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ^(٤)

أو لام ابتداء حذف مبتدؤه؛ أي: لهو مؤمن، والأول أولى؛ لأن حذف المؤكد مناف لتوكيده"^(٥).

وهي لام مفتوحة دائماً؛ وذلك للتفريق بينها وبين اللام الجارة التي في قوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ﴾ [يونس: ٢٦] قال ابن جني في التفريق بين لام الابتداء و اللام الجارة:

(١) معاني الحروف المنسوب إلى الرماني ص ٥١.

(٢) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: " إِنَّ أَعْبَطَ أَوْلِيَائِي عِنْدِي لِمُؤْمِنٍ خَفِيفُ الْحَاذِ ذُو حَظٍّ مِنَ الصَّلَاةِ، أَحْسَنَ عِبَادَةَ رَبِّهِ وَأَطَاعَهُ فِي السِّرِّ، وَكَانَ غَامِضًا فِي النَّاسِ لَا يُشَارُ إِلَيْهِ بِالْأَصَابِعِ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا فَصَبَرَ عَلَىٰ ذَلِكَ"، ثم نقر بإصبعيه فقال: "عَجَلْتُ مَنِيئَهُ فَلْتُ بَوَاكِيهِ قَلَّ تَرَاتُؤُهُ" أخرجه أحمد في المسند، مسند الأنصار، حديث أبي أمامة -رضي الله عنه-، الحديث (٢٢١٩٧)، والترمذي، كتاب الزهد، باب ما جاء في الكفاف والصبر عليه، الحديث (٢٣٤٧).

(٣) (الحليس): هي كنية الأتان، و(شهره): العجوز الكبيرة. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، باب (حلس) و(شهب).
(٤) البيت من الرجز، وقائله: رؤبة بن العجاج. ينظر: ديوانه ص ١٧٠. وهو بلا نسبة عند: أبي عبيدة، مجاز القرآن ٢/٢٢٢، والزجاج، إعراب القرآن ومعانيه ٢/٧٧٠. وابن جني، سر الصناعة ١/٣٧٨، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع ٢/٤٠، ومكي، مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٣٥٧، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٢٩٩، والرضي، شرح الكافية ٤/٣٥٩، وابن منظور، لسان العرب، (شهب)، وأبي حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٢٦٩، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٤٦، وأوضح المسالك ١/٢١٠، والبغداددي، خزنة الأدب ١٠/٣٢٣.

(٥) شرح مصابيح السنة ٦/٤٠١-٤٠٢.

"فالجواب عن هذا أن يقال: إن أول أحوال الاسم هو الابتداء؛ وإنما يدخل الرفع أو الناصب سوى الابتداء والجار على المبتدأ؛ فلما كان الابتداء متقدماً في المرتبة، وكان فتح هذه اللام هو الأول المتقدم من حالها؛ جعل الفتح الذي هو أول مع الابتداء الذي هو أول".^(١)

واختلف علماء النحو في هذه اللام على مذهبين، فبعضهم يرى أنها لام توكيد، وآخرون يرون أنها لام واقعة في جواب قسم مقدر؛ وذلك لما بينهما من تشابه في تأكيد معنى الجملة. والمذهبان هما:

المذهب الأول:

يرى الكوفيون أن هذه اللام واقعة في جواب قسم مقدر، فلو قلت: (لزيد قائم) يكون التقدير: والله لزيد قائم.

وحجتهم في ذلك كما قال الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أن هذه اللام جواب القسم وليست لام الابتداء، أن هذه اللام يجوز أن يليها المفعول الذي يجب له النصب، وذلك نحو قولهم (لَطَعَامَكَ زَيْدٌ أَكَلٌ) فلو كانت هذه اللام لام الابتداء لكان يجب أن يكون ما بعدها مرفوعاً، ولما كان يجوز أن يليها المفعول الذي يجب أن يكون منصوباً"^(٢).

المذهب الثاني:

ذهب البصريون إلى أن هذه اللام لا تكون إلا لام ابتداء، ويرون أن هذه اللام لا فرق بينها وبين اللام الواقعة في جواب القسم؛ وذلك لأن لام جواب القسم أصلها لام ابتداء، فهي فرع من أصل، فقد تخرج عن معنى جواب القسم وتنفرد للابتداء، ولا تخرج عن الابتداء مطلقاً؛ فلذلك كان الابتداء أخص معانيها.^(٣)

ونظر زين العرب إلى هذه اللام فوجد أنها قد تكون لام ابتداء، فيكون بذلك قد وافق البصريين بأحقية الصدارة للام الابتداء، ففي قول النبي -ﷺ-: "المؤمن" قدر لها مبتدأ والتقدير: (لهو مؤمن). ولم يرجح زين العرب هذا القول؛ لأنه يرى أن هذه اللام قد أكدت شيئاً محذوفاً،

(١) سر الصناعة ١/٣٢٨.

(٢) الإنصاف ١/٣٣٠.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ١/٣٣٠، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٢٦٢.

فمحذوف المبتدأ لا يتحقق التوكيد. ورجح أن تكون هذه اللام لامًا زائدة، كاللام التي في قول الشاعر:

أُمُّ الحَلِيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ .∴ تَرْضَى مِنَ اللّٰحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ^(١)

فاللام (لعجوز) زائدة في الخبر، واللام زائدة في (لمؤمن) وهي زيادة في المبتدأ.

لقد جوز زين العرب زيادة اللام في المبتدأ، فهو ينظر إلى زيادتها في خبر المبتدأ، فكما جاءت زائدة في خبر المبتدأ، فمن باب أولى أن تزداد مع المبتدأ، وهو بذلك لم يأخذ برأي الكوفيين الذين جعلوا هذه اللام في جواب قسم مقدر، ولا البصريين الذين ينظرون إلى أنها لام ابتداء، بل هي لام زائدة في المبتدأ، لأنّ هذه اللام للتوكيد فلا بد أن يبقى الاسم الذي يؤكد، وهو المبتدأ (مؤمن).

ويبدو أن زيادة اللام في المبتدأ حقها أن تكون لام ابتداء، يقدر لها مبتدأ محذوف، كما هو مذهب البصريين، ولا تكون زائدة كما قال زين العرب، ولا واقعة في جواب قسم مقدر على رأي الكوفيين. مع ذلك فإنّ نصّ كلام البصريين، يشير إلى أنّ اللام قد تكون في النصّ للابتداء، أو للقسم، هذا من جهة، وقد تكون زائدة كما في البيت السابق، وعليه فإنّ التحديد لنوع اللام يكمن في دلالة النص الذي توجد فيه.

(١) سبق الاستشهاد به ص (٤١) من هذا البحث.

المطلب الثاني: دخول لام الابتداء على الخبر

تدخل لام الابتداء على الخبر جوازا، ودخولها على الخبر كدخولها على المبتدأ، فهي تفيد التوكيد.

وأجاز النحويون دخول لام الابتداء على الخبر؛ شريطة أن يكون الخبر متقدما على المبتدأ، قال الماقي: "فإن قدمت الخبر على المبتدأ في مسألتها، جاز دخول اللام عليه؛ للتصدير"^(١)، وعلل ذلك أبو حيان بقوله: "وسبب ذلك، أن اقتران المبتدأ باللام يؤكد الاهتمام بأول الجملة، والتقدم عليه مناف لذلك"^(٢)، فإن لم يتقدم لم يجز، مثال ذلك (لمجتهد أنت)، فإن قلت: أنت لمجتهد، لم يصلح، ولا يقاس عليه؛ لأن لام الابتداء لها حق الصدارة في الكلام، فخرجت في الجملة السابقة من الصدرية ووقعت حشوا. قال ابن هشام: "لام الابتداء الصدرية، ولهذا علقت العامل في: (علمت لزيد منطلقاً)، ومنعت من النصب على الاشتغال في نحو: (زيد لأننا أكرمته)، ومن أن يتقدم عليها الخبر في نحو: (لزيد قائم)، والمبتدأ في نحو: (لقائم زيد)".^(٣)

ولا يجوز تأخير هذه اللام إلا في حالة واحدة، إذا دخلت (إن) المثقلة على الجملة، حينها تؤخر اللام إلى الخبر، وتعرف هذه اللام بـ(المزحلقة)؛ لأنها زحلت من المبتدأ إلى الخبر.

وتحدث زين العرب عن مسألة دخول لام الابتداء في الخبر حيث يقول: "واللام في (ليُصَلِّي)^(٤) للابتداء، وقد دخل الخبر، وهو جائز عند الكوفية، وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند البصرية، أي: لهو يصلي، ك: لأقسم، أي: لأننا أقسم، أو للقسم".^(٥)

(١) رصف المباني ص ٣١١.

(٢) التذييل والتكميل ٣/٣٤١.

(٣) معني اللبيب ١/٣٤٦.

(٤) ونص الحديث: قالت عائشة -رضي الله عنها-: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليصلي الصبح، فينصرف النساء متلفعات بمروطهن، ما يعرفن من العلس". أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب انتظار الناس قيام الإمام العالم، الحديث (٨٦٧)، ومسلم، كتاب المساجد، باب استحباب التكبير بالصبح في أول وقتها، الحديث (٦٤٥).

(٥) شرح مصابيح السنة ٢/٧٧.

وقال في موضع آخر: "قوله: (وَأَحَدُهُمَا لآخِذٌ)^(١)، قيل: يدل على جواز دخول لام الابتداء في الخبر. أقول: وللمانع من دخولها على الخبر، أن يُقدَّر دخولها على مبتدأ محذوف ك(هو)".^(٢)

وقال عند قول النبي - "لَأَعْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِكِ"^(٣): "حق لام الابتداء أن تدخل المبتدأ، وقد تدخل الخبر المجرد عن العوامل اللفظية، وهو مطَّرد عند الكوفية، نحو: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَجْرَانٍ﴾ [طه: ٦٣] فيمن جعل (إن) بمعنى: نعم، كأنه إنما دخل عليه؛ لأنه من مَظَانِّ دخوله في الجملة، وتأويله عند البصرية على أنه خبر لمبتدأ محذوف، وأصل الكلام: لأنتم أغنياء، إلا أنهم طووا ذكر المبتدأ لذكر خبره، ولما كان قصدهم التأكيد لم يروا حذفه مع اللام فزحلَّقوه إلى الخبر، ليدل عليه كما تدل الجملة المصدَّرة به عليه".^(٤)

لقد نظر زين العرب إلى هذه اللام فوجد أنها قد تكون للابتداء، كما هو رأي البصريين، فهم ينظرون إلى أن لام الابتداء لا تكون مع الخبر مطلقا، فإذا جاءت مع الخبر فإنه يُقدَّر لها

(١) في أكثر كتب الحديث بدون اللام (آخذ)، ولم أجد هذه الرواية حتى عند البغوي، ولعله قد سمع أو اطلع على هذه الرواية. والحديث بأكمله: "قالت أم الحصين: رأيت أسامة وبلاالا، وأحدهما لآخذ بخنطام رسول الله - ﷺ -، والآخر رافع ثوبه يستتره من الحرِّ، حتى رمى جمرة العقبة". أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب استحباب رمي جمرة العقبة يوم النحر راكبا، الحديث (١٢٩٨).

(٢) شرح مصابيح السنة ٤/ ٨٢.

(٣) ونص الحديث: "عن زينب، امرأة عبد الله، قالت: كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا جَاءَ مِنْ حَاجَةٍ فَأَنْتَهَى إِلَى الْبَابِ، تَنْحَنَحَ وَبَرَقَ، كَرَاهِيَةً أَنْ يَهْجُمَ مِنْهَا عَلَى شَيْءٍ يَكْرَهُهُ، قَالَتْ: وَإِنَّهُ جَاءَ ذَلِكَ يَوْمَ، فَتَنْحَنَحَ، قَالَتْ: وَعِنْدِي عَجُوزٌ تَرْقِيَنِي مِنَ الْحُمْرَةِ، فَأَدْخَلْتُهَا تَحْتَ السَّرِيرِ، فَدَخَلَ، فَجَلَسَ إِلَى جَنْبِي، فَرَأَى فِي عُنُقِي خَيْطًا، قَالَ: مَا هَذَا الْخَيْطُ؟ قَالَتْ: قُلْتُ خَيْطٌ أَرْقِيَنِي فِيهِ، قَالَتْ: فَأَحَدَهُ فَقَطَعَهُ، ثُمَّ قَالَ: إِنَّ آلَ عَبْدِ اللَّهِ لَأَعْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِكِ، سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - يَقُولُ: "إِنَّ الرَّقِيَّ، وَالتَّمَائِمَ، وَالتَّوَلَةَ شَرُّكَ" قَالَتْ: فَقُلْتُ لَهُ: لِمَ تَقُولُ هَذَا وَقَدْ كَانَتْ عَيْنِي تُقْدِفُ، فَكُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى فُلَانِ الْيَهُودِيِّ يَرْقِيَهَا، وَكَانَ إِذَا رَقَاهَا سَكَنَتْ؟ قَالَ: إِنَّمَا ذَلِكَ عَمَلُ الشَّيْطَانِ كَانَ يَنْحُسُّهَا بِيَدِهِ، فَإِذَا رَقَيْتَهَا كَفَّ عَنْهَا، إِنَّمَا كَانَ يَكْفِيكَ أَنْ تَقُولِي كَمَا قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - ﷺ -: "أَذْهَبِ الْبَاسَ رَبِّ النَّاسِ اشْفِ أَنْتَ الشَّافِي، لَا شِفَاءَ إِلَّا شِفَاؤُكَ، شِفَاءٌ لَا يُعَادِرُ سَقَمًا". أخرجه أحمد في المسند، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله بن مسعود - ﷺ -، الحديث (٣٦١٥)، وأخرجه أبو داود في السنن، كتاب الطب، باب تعليق التمام، الحديث (٣٨٨٣).

(٤) شرح مصابيح السنة ٦/ ١١١-١١٢.

مبتدأ، والتقدير فيما سبق (هو يصلي، وهو آخذ، ولأنتم أغنياء).^(١) ويرى زين العرب أن البصريين عندما وجدوا المبتدأ محذوفا، كرهوا أن يحذفوا اللام معه، ولكنهم رأوا أن يجعلوها مع الخبر؛ لأنهم قصدوا التأكيد، فبحذف اللام لا يتحقق التأكيد، وتعرف هذه اللام عند النحويين بالمرحقة، وكذا عبر عنها زين العرب.

وبين رأي الكوفيين في جواز دخولها على الخبر، ونسب الاطراد في دخول اللام على الخبر.^(٢)

ونجد زين العرب قد اكتفى بعرض المسألة مبينا فيها رأي الفريقين الكوفيين والبصريين، ولم يبين رأيه فيها، ويبدو أنه قد اتخذ موقف الوسط في دخول لام الابتداء على الخبر، فهو لا يمانع من دخولها على الخبر، كما هو مذهب الكوفيين، ويتضح هذا في النصين الأول والثالث من المسألة، ولكن نلاحظ ميوله إلى رأي البصريين لأحد أمرين هما:

الأول: ذكر في النص الثاني من المسألة رأيه في منع كون هذه اللام داخلة على الخبر، فقد رها مبتدأ محذوفا أي: (هو آخذ)، ولم يبين رأي الكوفيين في دخولها.

الثاني: قال في النص الثالث من المسألة: "وحق لام الابتداء أن تدخل المبتدأ"^(٣)، فبقوله هذا يؤكد أن لام الابتداء لها حق الأفضلية بدخولها على المبتدأ دون الخبر.

واستشهد زين العرب بدخول لام الابتداء على الخبر بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَّحَرَانِ﴾ [طه: ٦٣] بتشديد (إِنَّ)^(٤)، وفي هذه القراءة جدل بين النحاة، فيرى المبرد أن (إِنَّ) في الآية بمعنى (نعم)^(٥)، قال أبو حيان: "وقيل: (إِنَّ) بمعنى (نعم)، وثبت ذلك في اللغة، فتحمل الآية عليه، و(هذان لساحران) مبتدأ وخبر....، وإلى هذا ذهب المبرد وإسماعيل بن إسحاق وأبو الحسن

(١) ينظر رأي البصريين عند: أبي حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٢٦٢.

(٢) لم أجد قولاً عن أحد العلماء يثبت اطراد دخول لام الابتداء على الخبر عند الكوفيين.

(٣) شرح مصابيح السنة ٦/١١١.

(٤) وهي قراءة الجمهور غير ابن كثير وفيما رواه حفص عن عاصم. ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ٢٤٢، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٤٥٤.

(٥) ينظر: المقتضب ٢/٣٦٤، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع ٢/٣٧، وأبو حيان، البحر المحيط ٦/٢٣٨، والسمين، الدر المصون ٨/٦٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٨.

الأخفش الصغير".^(١)

ورُدَّ على المبرد أن اللام لا تدخل في خبر المبتدأ^(٢)، ولذلك وصفه الزجاج بالشذوذ، قال: "وجعل (إنَّ) بمعنى (نعم) فإنه قد أدخل اللام على خبر المبتدأ، لأنَّ (هذان) في قولهما ابتداء، واللام لا تدخل على خبر الابتداء، وإنما تدخل على المبتدأ، وإدخالها على الخبر شاذ".^(٣) ويرى أبو عبيدة أن (إنَّ) في الآية لا تكون بمعنى (نعم)^(٤)، بل هي مهملة ولا عمل لها، وهذه اللام داخلية على الخبر، والتقدير: (هذان ساحران).^(٥)

وذكر ابن يعيش أن اتصال اللام بالخبر مع وجود (إنَّ)، أولى من اتصالها دون (إنَّ)، قال: "وقال قوم: (إنَّ) هاهنا بمعنى (نعم)، والمعنى: نعم هذان لساحران، واللام مزيدة للتأكيد، وكان محلها أن تكون في الاسم، إلا أنهم أخرجوها إلى الخبر؛ لوجود لفظ (إنَّ)، و(إنَّ) كانت بمعنى (نعم)، وإذا كانوا قد أخرجوا لام التأكيد من الاسم إلى الخبر، نحو قول الشاعر:

أُمُّ الحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ •• تَرْضَى مِنَ اللّٰحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ^(٦)

على توهم (إنَّ)؛ لكثرة دخولها على المبتدأ، فلأن يؤخروها مع وجود لفظها أجدر"^(٧).

وإذا كانت هذه اللام داخلية على الخبر، فإن بعض النحاة لا يرون جواز دخولها، ووجدوا أنها لا تخرج عن أحد أمرين، إما أنها لام ابتداء على تقدير مبتدأ محذوف، والتقدير: لهما ساحران، وذهب الزجاج إلى هذا الرأي^(٨)، أو أنها زائدة.^(٩)

(١) البحر المحیط ٦/٢٣٨.

(٢) ينظر: السمين، الدر المصون ٨/٦٦، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٨.

(٣) إعراب القرآن ٢/٧٧٠.

(٤) ينظر: المرادي، الجني الداني ص ٣٩٨.

(٥) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٣٥٨.

(٦) سبق الاستشهاد به ص (٤١) من هذا البحث.

(٧) شرح المفصل ٢/٣٥٧-٣٥٨.

(٨) معاني القرآن وإعراجه ٣/٣٦٣. قال أبو حيان: "وقال الزجاج: اللام لم تدخل على الخبر بل التقدير: (لهما ساحران)، فدخلت على المبتدأ المحذوف". ينظر: البحر المحیط ٦/٢٣٨.

(٩) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٨.

وذكر الفراء^(١) أنّ هذه القراءة جاءت على لغة بعض العرب، وهي لبني كنانة، أو لبني حارث بن كعب^(٢)، ومال إلى هذا الرأي الأحفش^(٣)، والأنباري^(٤)، ووصفها ابن يعيش بأنها أمثل الأقوال.^(٥)

ومن أمثلتها في الشعر قوله:

خالي لأنت ومن جريئ خاله .: يَنَلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ^(٦)

فجاءت اللام متصلة بالخبر (أنت) و(خالي) مبتدأ، وهذا الإعراب فيه شذوذ؛ لاتصال لام الابتداء بالخبر، وحقها أن تتصل بالمبتدأ، فيكون التقدير أي: لخالي أنت، هذا إذا كانت اللام زائدة، وقد تكون لام ابتداء فيكون التقدير أي: خالي هو أنت.^(٧)

وأشهر ما قيل في هذا الباب ما استشهد به زين العرب وهو قول الشاعر:

أُمُّ الْحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرِيَّةٌ .: تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْضَ الرَّقَبَةِ^(٨)

فقيل: إنّ هذه اللام زائدة، وقيل: لام ابتداء، والتقدير: لهي عجوز، وذهب ابن جني إلى أنّها لام داخلة على المبتدأ (أم)، قال: "والوجه أن يقال: لأُمّ الحلّيس عجوز شهرية، كما تقول:

(١) معاني القرآن ٢/١٨٢.

(٢) نسب الطبرسي هذه اللغة لبني كنانة يقولون: أتاني الزيدان، ورأيت الزيدان، ومررت بالزيدان...، وذكر الزمخشري أنّها لبني الحارث بن كعب، قال: "هي لغة بلحارث بن كعب، جعلوا الاسم المثنى نحو الأسماء التي آخرها ألف، كعصا وسُعْدَى، فلم يقلبوها ياء في الجر والنصب". ينظر: مجمع البيان في تفسير القرآن ٧/٢٥، والكشاف ٤/٩٢، وأبو حيان، البحر المحیط ٦/٢٣٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٤٣.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/١٤٤.

(٥) شرح المفصل ٢/٣٥٧.

(٦) البيت من بحر الكامل، ولم يعرف قائله. ينظر: ابن جني، سر الصناعة ١/٣٧٨، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع ٢/٤٠، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٢٩٩، وابن منظور، لسان العرب، (شهرب)، وشرح ابن عقيل ١/٢٢١، وشرح الأشموني ١/١٠٠، والبغدادي، خزنة الأدب ١٠/٣٢٣، وهو بلا نسبة في معجم الشواهد العربية.

(٧) ينظر: أبو حيان، التذيل والتكميل ٣/٣٤١.

(٨) سبق الاستشهاد به ص (٤١) من هذا البحث.

لزيد قائمٌ، ولا تقول: زيدٌ لقائمٌ".^(١)

وقدرها أبو عبيدة بأنها لام داخلة في خبر المبتدأ، والتقدير: (أُمُّ الحُلَيْسِ عَجُوزٌ).^(٢)

ودخول هذه اللام في الشعر يفضل عن غيره، وهذا الذي جعل بعضهم يرى أنّ هذه اللام مكانها في الشعر، لا في غيره، وفي قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: ٦٣] قال مكّي بن أبي طالب: "وقد قيل (إنّ) بمعنى (نعم)، وفيه بعد؛ لدخول اللام في الخبر، وذلك لا يكون إلا في الشعر".^(٣)

ولعلّ ما ورد من أبيات سابقة، يُحمَلُ على الضرورة الشعرية ولا يُقاس عليه، قال ابن جني: "وأما الضرورة التي تدخل لها اللام في خبر غير (إنّ) فمن الضرورات الشعرية التي لا يقاس عليه"^(٤)، وقال ابن منظور: "وإدخال اللام في غير خبر (إنّ) ضرورة ولا يقاس عليه".^(٥)

والذي يظهر في هذه المسألة أنّ لام الابتداء حقها أن تقدم مع المبتدأ، فلها حق الصدارة في الجملة، وإن تأخرت، فيعتبر هذا شاذ ولا يقاس عليه. زيادة على ذلك ما نجد من تأويل الكلام إذا تأخرت اللام، إما على حذف مبتدأ، أو الحكم بزيادة اللام، مما يدل على أحقية الصدرية للام الابتداء.

(١) سر الصناعة ص ١/٣٧٨.

(٢) ينظر: مجاز القرآن ٢/٢٢.

(٣) مشكل إعراب القرآن ٢/٧٠.

(٤) سر الصناعة ص ١/٣٧٨.

(٥) لسان العرب، (شهب).

المبحث الثالث: النواسخ

وفيه ستة مطالب:

المطلب الأول: وقوع خبر كان ضميراً منفصلاً، أو متصلاً.

المطلب الثاني: إعمال (ما) النافية على لغة الحجاز.

المطلب الثالث: إهمال (إنّ).

المطلب الرابع: نصب خبر (إنّ) و(ليت).

المطلب الخامس: دخول (إنّ) المخففة على الجملة الفعلية.

المطلب السادس: حذف (لا) النافية للجنس عن اسمها وخبرها.

المطلب الأول: وقوع خبر (كان) ضميراً متصلاً أو منفصلاً

تباينت آراء النحاة في مسألة وقوع خبر (كان) ضميراً متصلاً، أو منفصلاً، فقد انقسموا في ذلك إلى رأيين هما:

الرأي الأول:

وهو انفصال الضمير عن (كان)، وإليه ذهب سيويوه، والمبرد، وابن السراج، والصيمري، والزحشري^(١)، وهو منسوب إلى الجمهور^(٢).

الرأي الثاني:

وهو اتصال الضمير بـ(كان)، وهذا رأي الرماني وابن الطراوة^(٣)، والسهيلي^(٤)، وابن مالك^(٥)، وابن الناظم^(٦).

وتعرض زين العرب لهذه المسألة في شرحه مرتين:

الأولى: عند قوله -ﷺ-: "وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ"^(٧)، قال: "ويؤيد مذهب من يجوز

وقوع خبر (كان) ضميراً"^(٨).

(١) ينظر: الكتاب ٣٥٨/٢، والمقتضب ٩٨/٣، والأصول في النحو ١١٨/٢، والتبصرة والتذكرة ٥٠٥/١، والمفصل في صناعة الإعراب ص ١٧٠.

(٢) ينظر: ابن هشام، تخلص الشواهد ص ٩١.

(٣) ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك ١٠٠/١، وتخلص الشواهد ص ٩١، وابن عقيل، المساعد ١٠٨/١، وشرح الأشموني ٥٣/١.

(٤) ابن هشام، تخلص الشواهد ص ٩١.

(٥) شرح الكافية الشافية ٢٣١/١.

(٦) شرح الألفية ص ٣٩، وينظر: شرح الأشموني ٥٣/١.

(٧) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ- "إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَدَّنَ، فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ بِمَا عَشَرًا، ثُمَّ سَلُوا اللَّهَ لِي الْوَسِيلَةَ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ، لَا تَنْبَغِي إِلَّا لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللَّهِ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ، فَمَنْ سَأَلَ لِي الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ لَهُ الشَّفَاعَةُ". أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب القول مثل قول المؤذن لمن سمعه ثم يصلي على النبي -ﷺ-، الحديث (٣٨٤).

(٨) شرح مصابيح السنة ١١٠/٢.

الثانية: في حديث ابن الصياد^(١) عند قوله -ﷺ-: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ"، قال: "وقيل: ضمير ابن الصياد مستتر في (يكن)، وهو عائد إلى الدجال، وكان حقه أن يقال: (إياه) فوضع موضعه. وقيل: في (يكن) ضمير الشأن، وهو مبتدأ محذوف الخبر، والتقدير: إن يكن الشأن ابن الصياد الدجال، وقد رواه ابن مالك (إِنْ يَكُنْهُ) مستدلاً على جواز اتصال خبر (كان) بها".^(٢)

واستدل أصحاب الرأي الأول بقول الشاعر:

لَعَنَ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا .: عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(٣)

ومن النثر قولهم: (أتوني ليس إيتاك، ولا يكون إيتاك).^(٤) ودعموا رأيهم بأدلة تؤكد صحة ما ذهبوا إليه منها:

١- أنّ خبر المبتدأ لا يأتي إلا منفصلاً عن المبتدأ، وخبر (كان) أصله خبر المبتدأ، فحقه إذا الانفصال كأصله.^(٥)

(١) ونص الحديث: أنّ عبد الله بن عمر -رضي الله عنهما-، أخبره أن عمر انطلق مع النبي -ﷺ- في رهط قبل ابن صياد، حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة، وقد قارب ابن صياد اللحم، فلم يشعر حتى ضرب النبي -ﷺ- بيده، ثم قال لابن صياد: "تشهد أي رسول الله؟"، فنظر إليه ابن صياد، فقال: أشهد أنك رسول الأميين، فقال ابن صياد للنبي -ﷺ- أتشهد أي رسول الله؟ فرفضه وقال: "آمنت بالله وبرسوله" فقال له: "ماذا ترى؟" قال ابن صياد: يأتيني صادق وكاذب، فقال النبي -ﷺ-: "حُطِّطَ عَلَيْكَ الْأَمْرُ" ثم قال له النبي -ﷺ-: "إني قد خبأت لك خبيئاً"، فقال ابن صياد: هو الدُّخُّ، فقال: "احسأ، فلن تعدو قدرك"، فقال عمر -رضي الله عنه-: دَعْنِي يَا رَسُولَ اللَّهِ أَضْرِبْ عُنُقَهُ، فقال النبي -ﷺ-: "إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ". أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلّى عليه؟، الحديث (١٣٥٤)، ومسلم، كتاب الفتن، باب ذكر ابن الصياد، الحديث (٢٩٣٠).

(٢) شرح مصابيح السنة ٥٩٨/٦.

(٣) البيت من الطويل، وقائله: عمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه ص ١٢٤، والصيمري، التبصرة والتذكرة ٥٠٦/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٣٢٦/٢، وابن هشام، تخلص الشواهد ص ٩٣، والرضي، شرح الكافية ٤٤٣/٢، والدمايني، تعليق الفرائد ٩٨/٢. وبلا نسبة عند: ابن الناظم، شرح الألفية ص ٤٠، وابن هشام، أوضح المسالك ١٠٢/١، وشرح الأشموني ٥٣/١.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢٥٨/٢، وابن مالك، شرح التسهيل ١٥٥/١، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٤٠.

(٥) ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو ١١٨/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٣٢٦/١، وابن الحاجب، الإيضاح ٤٦٦/١.

٢- تعتبر (كان) ضعيفة مقارنة بأبواب الأفعال الأخرى؛ لذلك قُصرت عن اتصال ضميرين، وهذا الضعف ناتج من أن منصوبها ليس مفعولاً في المعنى، كما أنّها لا تدل على الحدث على رأي الأكثرين.^(١)

٣- ليس ل(كان) فاعل حقيقي كبقية الأفعال الأخرى، ولا يعتبر اسمها فاعلاً، إنّما فاعلها الحقيقي هو مضمون الجملة، ففي قوله: كان زيد قائماً، فالحاصل هو قيام زيد. قال الرضي: "إنّما كان المختار في خبر (كان) وأخواتها الانفصال؛ لأن اسمها في الحقيقة ليس فاعلاً حتى يكون كالجزم من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون الجملة؛ لأن الكائن في قولك: كان زيد قائماً، قيام زيد".^(٢)

واستدل أصحاب الرأي الثاني بقول أبي الأسود الدؤلي:

فَإِلَّا يَكْنُهَا أَوْ تَكُنُّهُ فَإِنَّهُ . أَخْوَهَا عَدَّتْهُ أُمَّهُ بِلَبَانِهَا^(٣)

واختاروا الاتصال؛ لأنهم نظروا إلى (الهاء) حال اتصالها بالفعل الناسخ (كان)، وبالفعل الصريح نحو (ضرب)، فتقول: (كنته) و (ضربته) فوجدوا أنّ الهاء قد نُصبت من الفعل، لا يمنعها إلا ما هو كجزء منه، فوجب للضمير المتصل في (كنته) ما وجب للمفعول في (ضربته).^(٤)

وذكروا دليلاً آخر، وهو أنّ كلا الوجهين جائز في العربية، إلا أنّ الاتصال ثابت في النثر والنظم، في حين لم يرد الانفصال إلا في النظم.^(٥)

وبين زين العرب رأي المذهبين في النصين السابقين لهذه المسألة، ففي النص الأول ذكر رأي الجوزين لوقوع خبر (كان) منفصلاً عنها، فجاء الضمير (هو) منفصلاً عن (كان) في

(١) ينظر: ابن الحاجب، الإيضاح ١/٤٦٦.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٤٢-٤٤٣.

(٣) البيت من الطويل، ينظر: ديوانه ص ١٦٢، وسيبويه، الكتاب ١/٤٦، والصيمري، التبصرة والتذكرة ١/٥٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٣٢٥، والرضي، شرح الكافية ٢/٤٤٣، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٤٠، وابن هشام، تخلص الشواهد ص ٩٢. وبلا نسبة عند: المبرد، المقتضب ٣/٩٨، وشرح الأشموني ١/٥٣.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٥٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٣٢٦، وابن مالك، شرح التسهيل ١/١٥٤.

(٥) ينظر: ابن الناظم، شرح الألفية ص ٣٩-٤٠.

قوله -صلى الله عليه وسلم-: " وأرجو أن أكون أنا هو"، وفي النص الثاني نجده قد ذكر فيها قولين:

الأول: قد يكون هناك ضمير مستتر في الفعل الناسخ (كان)، والتقدير: يكن إياه، وهذا قول المانعين من اتصال الضمير بـ(كان).

الثاني: وقد يكون هناك ضمير شأن مستتر في (كان) واقع مبتدأ، وخبره محذوف مقدر، والتقدير: إن يكن الشأن ابن الصياد الدجال، ولهذا فإنّ زين العرب قد ذكر أنّ ابن مالك ممن أجاز وقوع خبر (كان) ضميراً متصلاً، فقدّر الهاء فيما سبق، والتقدير: (يكنه).^(١) ويبدو أنّ زين العرب يميز الرأيين السابقين في هذه المسألة.

وقد ثبت سماع المذهبين السابقين عن العرب، فهذا سيبويه وهو يُفضّل انفصال الضمير عن (كان)، يقول: "وبلغني عن العرب الموثوق بهم أنهم يقولون: (لَيْسَنِي)، وكذلك (كأنّي)"^(٢)، إلا أنّ الاتصال أكثر وروداً في النثر والنظم، ممّا جعل بعض المحوِّزين للاتّصال كابن مالك وابن الناظم، وغيرهم يرجّحون مذهب الاتصال لهذا السبب.^(٣) قال ابن مالك: "إنّ الوجهين مسموعان فاشتركا في الجواز، إلا أنّ الاتصال ثابت في النظم والنثر، والانفصال لم يثبت في غير استثناء إلا في النظم، فرجّح الاتصال؛ لأنه أكثر في الاستعمال".^(٤)

ولعلّ الراجح في هذه المسألة هو جواز أن يكون خبر (كان) ضميراً متصلاً بالأدلة السابقة، وما جاء في النثر من قولهم: (أتوني ليس إياك، ولا يكون إياك) فإنّ ابن مالك قد ذكر أنّ الموقع يوجب الانفصال من غير الضرورة؛ وذلك لأنّ (ليس) و (لا يكون) قد جاءت في موضع (إلا)، قال ابن مالك: "وهذا يتعين انفصاله في غير الضرورة؛ لأنّ (ليس) و (لا يكون) فيه واقعان موقع (إلا)، فعومل الضمير بعدهما معاملته بعدها، فلا يقاس على ذلك ما ليس مثله".^(٥)

(١) ينظر رأي ابن مالك في كتابه: شرح الكافية الشافية ١/٢٣١، وشرح التسهيل ١/١٥٤.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٥٤، وابن الناظم، شرح الألفية ص ٣٩-٤٠.

(٤) شرح التسهيل ١/١٥٤.

(٥) السابق ١/١٥٥.

المطلب الثاني: إعمال (ما) النافية على لغة الحجاز

للعرب في (ما) النافية إذا دخلت على الجمل الاسمية وجهان:

الوجه الأول:

إهمالها، وهي أن تجري مجرى (هل)، أو (أما) ذكر ذلك سيبويه، فلا تعمل في شيء، وهو القياس، فيعرب ما بعدها مبتدأ وخبر، نحو: ما قائم زيد، ف(قائم) مبتدأ، و(زيد) خبر. ونسب سيبويه إهمال (ما) لتميم^(١)، وحكى الكسائي أنها لغة لأهل تهامة ونجد^(٢)، وذكر الفراء أيضا أنها لغة أهل نجد.^(٣)

وذكر الفراء أنّ هذا الوجه أقوى من إعمالها^(٤)، قال الشاعر:

لَشَتَّانَ مَا يَنْوِي وَيَنْوِي بِنُو أَبِي :: جَمِيعًا فَمَا هَذَانِ مُسْتَوِيَانِ

تَمَّنَّوْا لِي الْمَوْتَ الَّذِي يَشْعَبُ :: وَكُلُّ أَمْرِيٍّ وَالْمَوْتُ يَلْتَقِيَانِ^(٥)

وهذا اللغة هي الموافقة للقياس؛ لأنّ (ما) تدخل على الجمل الاسمية والفعلية، وليست مختصة بأحدهما، كاختصاص حروف الجر بالأسماء، وحروف الجزم بالأفعال.^(٦)

الوجه الثاني:

إعمالها، فيرفعون الاسم بعدها وينصبون الخبر^(٧)، ونسب إعمال (ما) عمل (ليس) إلى

(١) الكتاب ١/٥٧.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٥٧، مجالس ثعلب ص ٦٦٤، والنحاس، إعراب القرآن ص ٤٥٠، وأبو حيان، التذليل والتكميل ٤/٢٥٧-٢٥٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٢.

(٤) معاني القرآن ٢/٤٢.

(٥) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله. ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢/٤٢، وابن خالويه، إعراب ثلاثين سورة ص ٥٢، وأبو الفرج الجري، الجليس الصالح ١/٢٦٥، والبغدادي، خزنة الأدب ٦/٢٨٣.

(٦) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٥٧.

(٧) ذكرت هذه اللغة في كثير من كتب النحو. ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٥٧، والمبرد، المقتضب ٤/١٨٨، والصيمري، التبصرة والتذكرة ١/١٩٨، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٦٩.

أهل الحجاز^(١)، وحكى الكسائي: إنها لغة منسوبة إلى أهل تامة.^(٢)

تعرض زين العرب لهذه المسألة، وذلك عند قول النبي -ﷺ-: "مَا أَنْتُمْ جُزْءٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ جِزْءٍ"^(٣)، فقال: "قد أعمل (ما) النافية في قوله (جزءاً)، نصبا على لغة أهل الحجاز"^(٤).

ووافق هذا الوجه كلام الله -ﷻ-، كما في قوله تعالى: ﴿وَقُلْنَا حَسْبُ اللَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١] وقوله: ﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مِمَّنْ نَسَأَ إِلَهُهُمَّ مَا هِيَ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]. ومن الشعر ما ذكره أبو حيان عن بعض النحويين، حيث إنّه لم يأت النصب في كلامهم من الشعر، إلا في بيت واحد، وهو قوله:

أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنَّفُونَ آبَاهُمْ .: حَنِفُوا الصُّدُورِ وَمَاهُمْ أَوْلَادُهَا^(٥)

قال المالقي: "مذهب أهل الحجاز ونجد أن يجروها مجرى (ليس)"^(٦)، وقال ابن هشام: "أعملها الحجازيون والتهاميون والنجديون"^(٧)، وقال الفراء: "لا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلا بالباء، فلما حذفوها، أحبوا أن يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك؛ ألا ترى أن كل ما في القرآن أتى بالباء إلا هذا وقوله تعالى: ﴿مَا هِيَ أُمَّهَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢]".^(٨) ولعل

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٥٧، المبرد، المقتضب ٤/١٨٨، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، التكميل والتنزيل ٤/٢٥٥.

(٣) ونص الحديث: "مَا أَنْتُمْ جُزْءٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفٍ، أَوْ مِنْ سَبْعِينَ أَلْفًا مِمَّنْ يَرِدُ عَلَيَّ الْحَوْضَ"، قال: فسألوه كم كنتم؟

فقال: "ثَمَانِ مِائَةٍ أَوْ سَبْعِ مِائَةٍ". أخرجه أحمد، مسند الكوفيين، حديث زيد بن أرقم -رضي الله عنه-، الحديث (١٩٣٢١)،

وأبو داود، كتاب السنة، باب في الحوض، الحديث (٤٧٤٦). ولم تتبين لي لغة النصب التي ذكرها زين العرب.

(٤) شرح مصابيح السنة ٧/٦٥.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١١٩٧. والبيت من الطويل، وهو دون عزو لأحد في الحماسة البصرية

ص ٢٧٢، وشرح ابن عقيل ١/٢٧٩.

(٦) رصف المباني ص ٣٧٧.

(٧) مغني اللبيب ١/٤٣٦.

(٨) معاني القرآن ٢/٤٢.

السبب في إعمال (ما) عند الحجازيين؛ أنّها أشبهت (ليس) في شروط إعمالها.^(١)

وأما زين العرب فإنه يرى أنّ نصب قوله: (جزءاً) في الحديث السابق، قد جاء على لغة أهل الحجاز. ونجده لم يذكر شروط إعمال (ما) عمل (ليس) عند الحجازيين، ولكن لعلّه اكتفى بعلم القارئ بها، لاسيما المشهور منها، وهي كالتالي:

أولاً: أن يتأخر الخبر، فإن تقدم وجب الرفع نحو: ما قائم زيد، قال ابن مالك: "فلا عمل لها غالباً عند تقدمه أي الخبر"^(٢)، والفراء على اختلاف في اعتبار هذا الشرط وعدمه^(٣)، والخبر إذا تقدم وكان ظرفاً أو جاراً ومجروراً فمن النحاة من يجيز عمل (ما) عمل (ليس).^(٤)

ثانياً: ألا تقترن (ما) ب(إن) الزائدة، ذكرها ابن مالك، فإذا اقترنت بطل عملها، كقول الشاعر:

بَنِي عُدَّانَةَ مَا إِنْ أَنْتُمْ ذَهَبْتُمْ . . . وَلَا صَرِيفٌ وَلَكِنْ أَنْتُمْ الْخَزْفُ^(٥)

قال ابن مالك: "وأحق هذه الأربعة بلزوم الوهن عند عدمه، الخلو من مقارنة (إن)، لأنّ مقارنته ل(ما) يزيل شبهها ب(ليس)؛ لأنّ (ليس) لا تليها (إن)، فإذا وليت (ما) تباينا في الاستعمال، وبطل الإعمال دون خلاف".^(٦)

ورد ذلك أبو حيان زاعماً أنّ الرفع مذهب البصريين، وأنّ مذهب الكوفيين جواز

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ٢٨/١-٢٩، والمبرد، المقتضب ٤/١٨٩-١٩٠، والصيمري، التبصرة والتذكرة ١/١٩٨-٢٠٢، وأمالي ابن الشجري ٢/٥٥٥-٥٥٦، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٥٩١، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٦٨-٣٧٤، والمالقي، رصف المباني ص ٣٧٧، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٢٢-٣٢٩.

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٤٣١.

(٣) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١١٩٨.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٦٩، وشرح الكافية الشافية ١/٤٣٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١١٩٨.

(٥) البيت من البسيط، ولا يعرف قائله. ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/٤٣١، وشرح التسهيل ١/٣٧٠، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٢٨، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٦٩، وأوضح المسالك ١/٢٧٤، وشرح الأشموني ١/١٢١، والأزهري، التصريح على التوضيح ١/٢٦١، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١١٢، والبغدادي، خزنة الأدب ٤/١١٩.

(٦) شرح التسهيل ١/٣٦٩.

النصب، قال: "حكى ذلك يعقوب"، ثم قال: "ونقل ابن عصفور و الكسائي والفراء أنه إذا جيء ب(إن) بعد (ما)، لا يجوز النصب ولا يجر بالباء".^(١)

ثالثا: بقاء النفي، فإن انتقض ب(غير)، جاز النصب عند الفراء وعند البصريين، نحو: ما زيدٌ غير عاقل، وكذا الشأن إذا انتقض النفي ب(إلا) كقوله تعالى ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

قال ابن مالك: "وروي عن يونس من غير طريق سيويوه إعمال (ما) في الخبر الموجب ب(إلا)"^(٢)، وقال السيوطي: "وجوز يونس والشلوبين النصب مع (إلا) مطلقا"^(٣)، واستشهدوا بقول الشاعر:

وما الدهرُ إلا منجُونًا^(٤) بأهلهِ .: وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعَدَّبًا^(٥)

وذكر أبو حيان أنّ الفراء أجاز النصب أيضا، نحو: ما أنت إلا راكبا.^(٦)

رابعا: أن يتأخر معمول خبرها، فإذا تقدم فلا عمل لها^(٧)، كقول الشاعر:

وقالوا تعرّفها المنازلِ من منى .: وما كلٌّ من وافي منى أنا عارفٌ^(٨)

(١) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠٠، وينظر رأي يعقوب في الجنى الداني ص ٣٢٧.

(٢) شرح التسهيل ١/٣٧٣-٣٧٤.

(٣) همع الهوامع ٢/١١٠.

(٤) المنجون: الدُّولابُ التي يستقى عليها. قال ابن سيده وغيره: المُنْجُونُ أداة السَّاقِيَةِ التي تدور. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (مجن)، والفيروزآبادي، القاموس المحيط، (مجن).

(٥) البيت من الطويل، ولم ينسب لأحد عند: ابن جني، المحتسب ١/٤٥١، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٥٥١، والشلوبين، شرح المقدمة الجزولية ص ٨٠٣، والمالقي، رصف المباني ص ٣٧٨، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٢٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٣٥، وأوضح المسالك ١/٢٧٦، وشرح الأشموني ١/١٢١، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١/٢٦٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١١١، والبغدادي، شرح أبيات المغني ٢/١١٦، وخرزانه الأدب ٤/١٣٠.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١١٩٩.

(٧) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/٤٣١.

(٨) البيت من الطويل، وهو لمزاحم العقيلي في ديوانه ص ١٠٥، وسيويوه، الكتاب ١/٧٢، ١٤٦، والسيرافي، شرح أبيات سيويوه ١/٣٣. وبلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص ٢/١٣٥، ١٥٤، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٧٠، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٨٢، وأوضح المسالك ١/٢٨٢، وشرح الأشموني ١/١٢٢، والبغدادي، شرح أبيات المغني ٥/٢٠٧.

على رواية (كل) بالنصب، وأما على رواية الرفع فـ(كل) اسم (ما)، و(أنا عارف) خبرها.^(١)

وجوز تقدم المعمول إن كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: "ما لطعامك زيدا آكل، وما عندك زيدٌ مقيماً".^(٢)

خامساً: أن لا تؤكد (ما) بـ(ما)، فإذا أكدت بـ(ما)، وجب الرفع نحو: ما ما زيدٌ ذاهب، قال أبو حيان: "وأجاز جماعة من الكوفيين النصب".^(٣)

سادساً: أن لا يبدل من الخبر بدل مصحوب بـ(إلا)، نحو: "ما زيد بشيء إلا شيئاً لا يعبأ به"^(٤)، وفي هذه الحالة تستوي الحجازية والتميمية.^(٥)

ونلاحظ توافر الشروط السابقة في الحديث الذي أورده زين العرب، فالخبر قد تأخر، و(ما) لم تقترن بـ(إن)، ولم ينتقض نفي (ما)، ولم تؤكد (ما) بمثلها.

أما الرواية التي ذكرها زين العرب بنصب (جزءاً) على لغة أهل الحجاز، فبعد الرجوع إلى كتب الأحاديث، لم أجد رواية الحديث بالنصب، ووجدت رواية لها بجر (جزء) بالباء.^(٦)

ولعل الوجه في ذلك، هو أنه اطلع على رواية ما، وربما سمعها من أحد مشافهة لم يسمعها غيره، وقد يكون سمعها بالرفع، ولكنه عندما رواها، رواها بالنصب خطأ، والله أعلم.

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٧٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/٤٣١-٤٣٢، الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ١/٤٣٤-٤٣٥.

(٣) ارتشاف الضرب ٣/١٢٠١

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٢٠١

(٥) السابق

(٦) ينظر: مسند الإمام أحمد، الحديث (١٩٢٦٨) و (١٩٢٩١)، والطبراني، المعجم الكبير، الحديث (٥٠٠١).

وهناك رواية أخرى لها دون (ما). ينظر: الطبراني، المعجم الكبير، الحديث (٤٩٩٧) و (٤٩٩٨).

المطلب الثالث: إهمال (إِنَّ)

اتفق جمهور النحاة على تقدير (ضمير شأن) بعد (إِنَّ) إذا ارتفع الاسم بعدها؛ وذلك للخروج من إهمالها، وعدم حذف اسمها؛ لأنه عمدة في الجملة، قال المالقي: "لا يجوز حذف اسمها؛ لأنه عمدة، مبتدأ في الأصل، إلا إن كان ضمير شأن فيجوز حذفه".^(١)

وقد تحدث زين العرب عن إهمال (إِنَّ) عند قول النبي -ﷺ-: "إِنَّ فِي جَهَنَّمَ وادياً"^(٢)، قال: "وقال شارح: وجدت في بعض النسخ أن الصحيح (نبئت)، و(إِنَّ جَهَنَّمَ وادٍ) بترك النصب، وهو جائز عند الكوفية؛ لضعف عمل (إِنَّ)، وعند البصرية يكون اسمها ضمير الشأن المنوي".^(٣)

ومن شواهد ذلك قول النبي -ﷺ-: "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ"^(٤)، ف(إِنَّ) ذكرت في الحديث مهملة، بدليل أنها لم تنصب اسمها المؤخر، وهو قوله (المصوَّرون)، فقدّر جمهور النحاة اسمها لها، وهو ضمير الشأن، ويكون التقدير أي: إنّه من أشد... فعلى هذا التقدير قد عملت (إِنَّ) فاسمها ضمير الشأن، وخبره الجار والمجرور.^(٥)

ومن الشعر قوله:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا .: يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا^(٦) وَظَبَاءً^(٧)

ف(إِنَّ) مهملة، بدليل دخول (مَنْ) الشرطية، وما بعدها يقع لها (فعل الشرط وجوابه)، بل

(١) رصف المباني ص ١٩٩.

(٢) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "إِنَّ فِي جَهَنَّمَ وادياً يُقَالُ لَهُ هَبَّهَبٌ، يَسْكُنُهُ كُلُّ جَبَّارٍ". أخرجه الدارمي في السنن، كتاب الرفاق، باب في أودية جهنم، الحديث (٢٨٥٨).

(٣) شرح مصابيح السنة ٧/١١٠.

(٤) أخرجه مسلم، كتاب اللباس والزينة، باب لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب ولا صورة، الحديث (٢١٠٩).

(٥) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٧.

(٦) هو ولد البقرة الوحشية. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (جذر).

(٧) البيت من الخفيف. قال البغدادي: "قال ابن السيد في شرح أبيات الجمل: هذا البيت للأخطل وكان نصرانيا، فلذلك ذكر الكنيسة"، ولم أجد البيت في ديوانه. ينظر: خزانة الأدب ١/٤٥٧. وهو بلا نسبة عند: أمالي ابن الشجري ٢/١٩، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٣٣٧، والرضي، شرح الكافية ١/٢٧١، والمالقي، رصف المباني ص ١٩٩، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٧، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٦٤.

إنّ هذا لا يصح؛ لأنّ الشرط له صدر الكلام، فلا يعمل فيه ما قبله^(١)، فخرج الجمهور من هذا الإهمال فقدّروا ل(إنّ) اسمًا محذوفًا، وهو ضمير الشأن، وخبره الجملة بعده، ويكون التقدير أي: إنّه من يدخل...^(٢)

ونجد زين العرب من خلال نصه السابق، قد نقل قول الشارح، واستشهاده برواية الحديث (إنّ في جهنم وادٍ) على إهمال (إنّ)، وعدم النصب لاسمها، وهذا جائز عند الكوفية- كما نقل-، وأما البصرية فيقدّرون ضمير الشأن اسمًا لها أي: (إنّه في جهنم وادٍ).

وما أثبتته الشارح عن الكوفيين بأنّهم يمجّزون هذا الإهمال فيه نظر، فبعد البحث في المسألة لم يثبت هذا النقل عنهم، فلعلّه يقصد بذلك (إنّ) المخففة من الثقل عند دخولها على الاسم، فالكوفيون لا يرون أنّها تنصب الاسم؛ وذلك لضعفها عند تخفيفها مقارنة بالمشدّدة،^(٣) فإن أراد ذلك فاستشهاده بالحديث ليس في محلّه؛ لأنّ الرواية هي بتشديد النون. وربما كانت الرواية كذلك- أعني (إنّ) بالتخفيف- هي التي وصلت للشارح ونقلها زين العرب كما هي، ولكن قد أخطأ المحققون فيما بعد في ضبط الحرف الناسخ.

وأما ما ذكره عن البصريين فلا إشكال فيه، بل هو رأي جمهور النحاة في هذه المسألة. وأما بالنسبة لصحة هذا الإهمال، فإنّ الحديث لا إهمال فيه، و(إنّ) عاملة قد نصبت اسمها المؤخر، وهو كلمة (وادي)، وقد أصابها إعلال (قاضي).

والذي يترجّح في المسألة هو ما ذهب إليه الجمهور، وهو أنّها لا تحمل مطلقًا، فإن جاء ما يوهم، أو ما ظاهره يوهم الإهمال، يُقدّر لها ضمير الشأن؛ للخروج من هذا الإهمال. والله أعلم.

(١) قال الرضي: "وأما كلمات الشرط الجازمة الثابتة الأقدام في الشرطية، فلا يدخلها شيء من نواسخ الابتداء إلا في الضرورة، فيضم مع ذلك بعدها ضمير الشأن، حتى لا تخرج كلمات الشرط في التقدير عن التصدر في جملها". شرح الكافية ٢٧١/١. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٨٧/١.

(٢) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٣٣٨/٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٨٧/١.

(٣) ينظر لهذه المسألة عند: الأنباري، الإنصاف ٢٤/١، المسألة رقم (٢٤).

المطلب الرابع: نصب خبر (إنّ) و (ليت)

اختلف النحاة في مسألة نصب خبر (إنّ) و (ليت)، فأجازها بعض من الكوفيين^(١)، وجعلها الفراء خاصة في (ليت)^(٢)، وحكى ابن سيده^(٣) وابن الطراوة أنها لغة قوم من العرب^(٤)، وعزاها ابن سلام^(٥) لبني تميم^(٦). وذهب الجمهور إلى منع نصب خبر (إنّ) و (ليت)^(٧).
وتحدث زين العرب عن هذه المسألة غير مرة في كتابه:

الأولى: قال: "و(القلم)" مرفوع، وإنّ صحت رواية نصبه كان على لغة من ينصب خبر (إنّ)، ذكرها ابن سيده، أو على أنّه خبر (كان) مقدر، أي: أول ما خلق الله كان القلم، وهو رأي الكسائي كقوله:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصَّبَا رَوَّاجِعَا^(٩)

- (١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٩/٢، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٤٩، وابن عقيل، المساعد ٣٠٨/١، والبغدادي، خزنة الأدب ١٠/٢٤٢.
- (٢) معاني القرآن ١/٤١٠. وينظر: ابن مالك، شرح الكافية ١/٥١٦.
- (٣) هو إمام اللغة، أبو الحسن علي بن إسماعيل الأندلسي، الضرير، صاحب كتاب (المحكم) في لسان العرب، وأحد من يضرب بذكائه المثل، مات بالأندلس سنة ثمان وخمسين وأربعمائة عن ستين سنة أو نحوها. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء ٤/١٦٤٨، والذهبي، سير أعلام النبلاء ١٨/١٤٤.
- (٤) ينظر: المرادي، توضيح المقاصد ١/٥٣٢، والأشعري ١/١٣٥، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٦.
- (٥) هو أبو عبد الله محمد بن سلام الجمحي، من أعيان أهل الأدب، وألف كتابا في "طبقات الشعر" وله "غريب القرآن"، توفي سنة إحدى وثلاثين ومائتين. ينظر ترجمته: ياقوت الحموي، معجم الأدباء ٦/٢٥٤٠-٢٥٤١.
- (٦) قال: "وهي لغة لهم، سمعت أبا عون الحرّمازي يقول: (ليت أباك منطلقا، وليت زيدا قاعدا)، وأخبرني أبو يعلى: أنّ منشأه بلاد العجاج، فأخذها عنهم". وذكر ابن يعيش أنّها لغة لبني تميم. ينظر: طبقات فحول الشعراء ١/٧٨-٧٩، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٤٢٤، وابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٦١.
- (٧) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص ٣٩٤.
- (٨) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "إِنَّ أَوَّلَ مَا خَلَقَ اللَّهُ الْقَلَمَ، فَقَالَ: اكْتُبْ، فَقَالَ: مَا أَكْتُبُ؟ قَالَ: اكْتُبِ الْقَدَرَ مَا كَانَ وَمَا هُوَ كَائِنٌ إِلَى الْأَبَدِ" أخرجه أحمد، مسند الأنصار، مسند عبادة بن الصامت -رضي الله عنه-، الحديث (٢٢٧٠٥). ورواية نصب (القلم) موجودة عند الترمذي. ينظر: سنن الترمذي، كتاب القدر، باب ما جاء في الرضا بالقضاء، الحديث (٢١٥٥).
- (٩) البيت من الرجز، والقائل هو رؤبة. والرواية عنده: (فليت أيام الصبا عواكرا)، وعجز البيت هو قوله: (وليت مُبتاع الشباب التاجرا). ينظر: ديوانه ص ٥١، وابن سلام، طبقات فحول الشعراء ١/٧٨. وبلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب ٢/١٤٢، ومعاني الحروف المنسوب إلى الرماني ص ١١٣، وابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٥٩، والرضي، شرح الكافية ٤/٣٣٤، والمرادي، الجنى الداني ص ٤٩٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤١٣، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٧، والبغدادي، شرح شواهد المغني ٥/١٦٤.

نقله عنهما ابن مالك".^(١)

الثانية: قوله: "وكان في النسخ الحاضرة (أَنَّ ذَلِكَ تَامًا)^(٢)، وهو لغة من ينصب الخبر ب(أَنَّ)، حكاها ابن السِّيد والكسائي، تقدر هنا (كان)؛ لكثرة وقوعها بعدها، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩]، و ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، ﴿إِنَّهُ كَانَ فِي حَفِيَّا﴾ [مريم: ٤٧]، و ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَابِصِيرًا﴾ [طه: ٣٥]، فجاز إضمارها؛ لكثرة إظهارها بعدها".^(٣)

الثالثة: قوله في نصب (ليت): "و(جَدَعًا)^(٤) أي: شابا حتى أبالغ في نصرتها، ونصبه حالا من الضمير في (فيها)، وقيل: خبر (كان) مضمرة؛ أي: ياليتني كنت فيها جَدَعًا. وَضَعَفَ بَأَنَّ الناقصة لا تُضمَرُ إِلَّا إِذَا كَانَ فِي الْكَلَامِ لَفْظَ ظَاهِرٍ يَفْتَضِيهَا، ك(إِنْ خَيْرًا فخير). أقول: وقد مرَّ لي أنه يجوز نصب الخبرين بعد (ليت) وأخوتها عند بعض العرب. و(ليت) في ذلك أقوى عند بعضهم، والتضعيف ضعيف، فإن هنا (ليت) لوقوع (كان) بعدها كثيرا كقوله: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣] إلى غير ذلك مما مرَّ".^(٥)

(١) شرح مصابيح السنة ١/٢٢٤.

(٢) ونص الحديث: عن عائشة-رضي الله عنها-، قالت: سمعت رسول الله-صلى الله عليه وسلم- يقول: "لَا يَذْهَبُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ حَتَّى تُعْبَدَ اللَّائِثُ وَالْعُرْزَى"، فقلت: يا رسول الله إن كنت لأظن حين أنزل الله: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظَاهِرَهُ عَلَىٰ الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾ [التوبة: ٣٣] أَنَّ ذَلِكَ تَامًا، قال: "إِنَّهُ سَيَكُونُ مِنْ ذَلِكَ مَا شَاءَ اللَّهُ، ثُمَّ يَبْعَثُ اللَّهُ رِيحًا طَيِّبَةً، فَتَوَفَّىٰ كُلَّ مَنْ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ، فَيَنْقَىٰ مَنْ لَا خَيْرَ فِيهِ، فَيَرْجِعُونَ إِلَىٰ دِينِ آبَائِهِمْ". أخرجه مسلم، كتاب الفتن، باب لا تقوم الساعة حتى تعبد دوس ذا الخلصة، الحديث (٢٩٠٧).

(٣) شرح مصابيح السنة ٦/٦١٨.

(٤) وهو حديث الوحي الطويل، روته عائشة-رضي الله عنها-، وذكرت فيه خديجة-رضي الله عنها- ما وجد النبي-صلى الله عليه وسلم- في غار حراء، وذهبت بالنبي-صلى الله عليه وسلم- إلى ابن عمها ورقة بن نوفل، فأخبره رسول الله-صلى الله عليه وسلم- خبير ما رأى، فقال له ورقة: هذا الناموس الذي نزل الله على موسى، يا ليتني فيها جذعا، ليتني أكون حيا إذ يخرجك قومك...". أخرجه البخاري، باب بدء الوحي إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، الحديث (٣)، ورواه مسلم، باب بدء الوحي إلى رسول الله-صلى الله عليه وسلم-، الحديث (١٦٠).

(٥) شرح مصابيح السنة ٧/٢٠٩-٢١٠.

واحتج المحوزون بالسماع، فمن ذلك قوله: "إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لسبعين خريفاً"^(١)، واستشهدوا بقول الشاعر:

إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ .: خُطَاكَ خِفَاقًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدًا^(٢)

حيث جاءت (أُسْدًا) منصوبة ب(إِنَّ). ومثله قول الراجز:

إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَبَةً جَرُوزًا .: تَأْكُلُ كُلَّ لَيْلَةٍ قَفِيرًا^(٣)

وتأول جمهور النحاة ما سبق، وردّوه إلى قاعدته الأصلية، ففي اللأثر جعلوا (القعر) مصدرًا من: قَعَرْتُ الشيء، و(سبعين) ظرف متعلق بخبر محذوف، والتقدير: إِنَّ بُلُوغَ قَعْرِهَا يكون في سبعين عامًا.^(٤) أمّا البيت الأول فعلى التأويل، أي: تلقاهم أُسْدًا، أو أنه خبر ل(كان) المحذوفة، والتقدير: أي كانوا أُسْدًا.^(٥) وتأولوا قول الراجز فجعلوا الجملة الفعلية (تأكل) خبرًا ل(إِنَّ) وقوله: (خَبَبَةً جَرُوزًا) حالان لفاعل (تأكل).^(٦)

وذهب زين العرب مع رأي الجمهور، فهو لا يرى جواز نصب خبر (إِنَّ) و (ليت)، وذكر رأي ابن سيده على أنّها لغة، ووافق الكسائي في تقدير (كان) قبلهما، وعلى هذا يكون التقدير في الأحاديث السابقة: (أول ما خلق الله كان القلم)، و(إِنَّ ذَلِكَ كَانَ تَأْمًا)، و(ياليتني كنت فيها جذعا)، واستدلّ بقول العجاج:

يَالَيْتَ أَيَّامَ الصُّبَا رَوَّاجِعًا^(٧)

وذكر أنّ الكسائي يقدر (كان) قبلها، أي: ياليت أيام الصبا كانت رواجعا، ومن النحاة من

(١) قالها أبو هريرة -رضي الله عنه-، وهي ليست من أقوال النبي -صلى الله عليه وسلم-. ينظر: صحيح مسلم، كتاب الإيمان، باب أدنى أهل الجنة منزلة فيها، الحديث (١٩٥).

(٢) البيت من الطويل، وهو منسوب لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ١/٤٢٤، والمرادي، الجني الداني ص ٣٩٤. وبلا نسبة عند: ابن مالك، شرح التسهيل ٩/٢، وشرح الكافية ١/٥١٨، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٦، والأشموني ١/١٣٥، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٦، والبغداد، خزنة الأدب ١٠/٢٤٢.

(٣) البيت من الرجز، وقائله مجهول. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٦. والخبة: الخداعة الخبيثة، والجروز: الأكل. ينظر: ابن منظور، لسان العرب (جزز) و (حجب).

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٠/٢، وشرح الكافية ١/٥١٨، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٨٧.

(٥) ينظر: المرادي، الجني الداني ص ٣٩٤.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٠/٢.

(٧) سبق الاستشهاد به ص (٦٢) من هذا البحث.

جعل (رواجعا) منصوبة على الحالية، وعامله خبر (ليت) المحذوف، والتقدير أي: ياليت أيام الصبا لنا رواجعا، أو: أقبلت رواجعا.^(١)

ونقل زين العرب هذين الرأيين عن ابن مالك في التسهيل، يقول ابن مالك عن رأي ابن سيده: "وزعم أبو محمد بن السيد أنّ لغة بعض العرب نصب خبر (إنّ) وأخواتها"^(٢)، وفي إضمار (كان) المنسوب إلى الكسائي قال: "وقد روي عن الكسائي أنّه كان يوجّه هذا التوجيه في كل موضع نصب"^(٣).

وعلّل زين العرب إضمار (كان) قبل خبر (إنّ) و(ليت)؛ لكثرة وقوعها بعدها، موافقاً بذلك لتعليل ابن مالك، حيث بيّن رأي الكسائي، ثم قال: "ويقوي ما ذهب إليه إظهار (كان) بعد (ليت) و(إنّ) كثيرا، كقوله تعالى: ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣]، و ﴿يَلَيْتَنِي كُنْتُ تَرْبًا﴾ [النبا: ٤٠]، و ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩].....، فجاز إضمار (كان) هنا لكثرة إظهارها"^(٤).

وأما قوله: "وضِعَفَ بَأَنَّ الناقصة لا تُضمَرُ إلّا إذا كان في الكلام لفظ ظاهر يقتضيها، ك(إنّ خيرا فخير)" فلعله يقصد بذلك الرضي الذي أنكر على الكسائي إضمار (كان) قبل (إنّ) و (ليت)، وأنّ ذلك ليس بجائز إلّا في المواضع التي اشتهرت فيها حذف (كان).^(٥)

والناظر في هذه المسألة يقف في حيرة، فمن الصعب ترجيح أحد الرأيين السابقين، فمن أنكر نصب خبر (إنّ)، لا يرى صحة هذه اللغة، وأنّها لغة مخالفة للقياس؛ لبعدها عمّا تعارف عليه النحاة، ومنّ أجازها لا يرى مانعا من هذا النصب؛ لأنهم يرون أن هناك شواهد في النثر والنظم تدل على ذلك، ولكن المتأمل في هذه المسألة يجد أنّ نصب خبر (إنّ) و(ليت)، قد

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ٢/١٤٢، وابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٦١، والرضي، شرح الكافية ٤/٣٣٤، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤١٣.

(٢) شرح التسهيل ٢/١٠.

(٣) السابق ٢/١٠.

(٤) السابق ٢/١٠.

(٥) قال الرضي: "والكسائي يقدر (كان)، أي: ياليت أيام الصبا كانت رواجعا، وهو ضعيف؛ لأنّ (كان) و (لا يكون) لا يضمران إلّا فيما اشتهر استعمالهما فيه، فتكون الشهرة دليلا عليهما، كما في قولهم: إن خيرا فخير". شرح الرضي على الكافية ٤/٣٣٤.

يكون صحيحاً لأمرين هما:

الأول: الحديث الذي أورده زين العرب في هذه المسألة حجة على من أنكر نصب خبر (إنّ) و(ليت)، فالأحاديث التي ذكرت في هذه المسألة أحاديث صحيحة عنه -ﷺ-.

ولعلّ الوجه في ذلك هو أنّ الرسول -ﷺ- قد يتحدث بلغة غير لغته؛ ليراعي حالة المخاطب، ولقد فعل ذلك عندما سأله رجل عن الصيام في السفر، فقال له رسول الله -ﷺ-: "ليس من أميرٍ امصيام في امسفر"^(١)، قال الخطيب: "أراد: ليس من البر الصيام في السفر، وهذا لغة الأشعريين"^(٢) وتحدث ابن حجر العسقلاني عن هذا الموقف، وبين أنّ النبي -ﷺ- قد يتحدث بإحدى لغات العرب مراعاة لحالة المخاطب كما فعل هنا، يقول عن اللغة السابقة: "وهذه لغة لبعض أهل اليمن، يجعلون لام التعريف ميمًا، ويحتمل أن يكون النبي -ﷺ- خاطب بها بهذا الأشعري كذلك لأنها لغته"^(٣).

وحلّل هذا الموقف صبحي الصالح حيث يقول: "وتخيل رجلًا آخر يطمطم لامات التعريف، فيسأل الرسول العربي -ﷺ-: هل من امبر امصيام في امسفر؟ يقصد: هل من البر الصيام في السفر، فيضطر-عليه السلام-^(٤) لاستخدام لغته؛ ليفهّمه الحكم الشرعي فيجيبه: (ليس من امبر امصيام في امسفر)"^(٥).

ولا ضير إذاً أن يكون نصب خبر (إنّ) و(ليت) في الأحاديث السابقة قد وردت على لغة قوم من العرب، فالنبي -ﷺ- هو أفصح من نطق بالعربية، فلا عجب أن يتحدث -ﷺ- ببعض لغات العرب على نحو ما رأينا ذلك، وربما يكون في هذا دلالة على إعجازه -ﷺ-.

الثاني: أنّ نصب خبر (إنّ) و(ليت) أثبتته ابن سلام، وابن سيده فهم حجة في ثبوت ذلك عن العرب. فبما أنّ لغة النصب ثابتة عن العرب، وسمعتها من هم ثقات، ففي هذا دلالة واضحة على صحة هذا النصب.

(١) أخرجه الإمام الشافعي، كتاب اختلاف الحديث وترك المعاد منها ١/١٥٧.

(٢) الكفاية في علم الرواية ص ١٨٣.

(٣) التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي ٢/٣٩٣.

(٤) قوله: "فيضطر" كلمة ليست في محلّها، فالرسول -ﷺ- كلامه كله وحي من عند الله.

(٥) دراسات في فقه اللغة ص ٦٩.

ولعلّ الراجح في هذه المسألة هو جواز نصب خبر (إنّ) و(ليت)، فالشواهد تدل على ذلك كما رأينا ذلك سابقاً، وثبوتها عن أفصح العرب -عليه السلام - خير دليل على صحة هذا النصب. وزيادة على ما سبق، فإنّ الأفضل أن نجعل ما ورد من شواهد، على لغة من ينصب خبر (إنّ) و(ليت)، كما أثبت ذلك ابن سلام وغيره - والله أعلم بالصواب -.

المطلب الخامس: دخول (إن) المخففة على الجملة الفعلية

اختلف النحويون في دخول (إن) المخففة من الثقيلة على الجملة الفعلية، فهم في ذلك على قولين:

الأول: أنها لا تعمل أبداً، لا في ظاهر و لا في مضمّر، وهذا ما اتفق عليه النحاة.^(١)

الثاني: أنها تعمل في مضمّر غير مظهر، وذهب إلى هذا الرأي مكّي بن أبي طالب^(٢)، وابن الشجري^(٣)، والزخشي^(٤)، والعكبري^(٥).

وتحدث زين العرب عن هذه المسألة مرتين في كتابه:

الأولى: عند قوله -ﷺ-: "أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِإِهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ"^(٦)، قال: "قوله (أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا) (أَنْ) هذه مفسّرة أو مخففة من الثقيلة، وفيه نظر؛ لاشتراط دخول المخففة على فعل ناسخ للمبتدأ والخبر"^(٧).

الثانية: قال: "و(إن) من قوله: (وإن كان ليسمع)^(٨) مخففة من المثقّلة، ولذا دخلت على فعل المبتدأ، ولزمتها اللام الفارقة عنها وبين النافية والشرطية"^(٩).

واستدلّ أصحاب القول الثاني بآيات من كتاب الله تعالى، فمن ذلك قوله: ﴿وَإِنْ كَانَتْ

(١) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٣/١١٠، والسمين، الدر المصون ٣/٤٧٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٦٨.

(٢) مشكل إعراب القرآن ١/٢٣٩، ٣٠٠.

(٣) الأمالي ٣/١٤٧.

(٤) الكشاف ١/٦٥٤.

(٥) التبيان في إعراب القرآن ١/٩٨.

(٦) أخرجه أبو داود في السنن، كتاب اللباس، باب من روى أن لا يُنتفع بإهاب الميتة، الحديث (٤١٢٧). واللفظ عنده: (أَنْ لَا تَسْتَمْتِعُوا) بدل (أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا).

(٧) شرح مصابيح السنة ٢/١٥-١٦.

(٨) ونص الحديث: قال أنس -رضي الله عنه-: "مَا صَلَّيْتُ وَرَاءَ إِمَامٍ قَطُّ أَحْفَ صَلَاةً، وَلَا أَمَّ مِنَ النَّبِيِّ -ﷺ- وَإِنْ كَانَ لَيْسَ مَعَهُ بُكَاءُ الصَّبِيِّ، فَيُخَفِّفُ مَخَافَةً أَنْ تُفَنَّ أُمَّهُ". أخرجه البخاري، كتاب الأذان، باب من أحف الصلاة عند بكاء الصبي، الحديث (٧٠٨)، ومسلم، كتاب الصلاة، باب أمر الأئمة بتخفيف الصلاة، الحديث (٤٦٩).

(٩) شرح مصابيح السنة ٢/٣٤٩.

لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴿البقرة: ١٤٣﴾ فذهب العكبري إلى أنّ (إنّ) في الآية هي المخففة من الثقيلة، وقد دخلت على الجملة الفعلية، واسمها محذوف. (١)

وكذا قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ﴾ ﴿البقرة: ١٩٨﴾ فأعرب العكبري (إنّ) مخففة من الثقيلة، والتقدير: إنّه كنتم من قبله لمن الضالين. (٢)

وذكر الزمخشري أنّ (إنّ) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [آل عمران: ١٦٤] هي المخففة من الثقيلة، واللام هي الفارقة والتقدير: إنّ الشأن، وإنّ الحديث كانوا من قبل. (٣)

واستشهد القيسي بقوله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَافِلِينَ﴾ [الأنعام: ١٥٦] فذكر أنّ (إنّ) مخففة من الثقيلة عند البصريين، واسمها مضمر، والتقدير: وإنّا كنّا عن دراستهم، (٤) وعند الزمخشري أي: وإنّ كنّا عن دراستهم لغافلين، على أنّ الهاء ضمير الشأن. (٥)

وذهب زين العرب مع قول أكثر النحاة، بأنّ (إنّ) إذا وليتها جملة فعلية فإنها تبطل عملها، ويرى أنّها أكثر ما تكون مع النواسخ (٦)، وهذا واضح من النصين السابقين، ولهذا فإننا نجد قد اعترض على دخولها مع غير النواسخ، كما في النص الأول وهو قوله: (أن لا تنتفعوا) فعبر عن ذلك بقوله: "وفيه نظر".

وبين أنّ (إنّ) المخففة تلزم خبرها اللام الفارقة؛ لتبين للقارئ الفرق بين (إنّ) المتعلقة

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٩٨.

(٢) التبيان في إعراب القرآن ١/١٢٥.

(٣) الكشاف ١/٦٥٤. وينظر: أبو حيان، البحر المحیط ٣/١١٠، والسمين، الدر المصون ٣/٤٧٢.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٣٠٠.

(٥) الكشاف ٢/٤١٤.

(٦) قال ابن هشام: "والأكثر كون الفعل ماضيا ناسخا"، وقال المرادي مثل ذلك. وندر دخولها في غير الأفعال الناسخة كما قال الشاعر:

شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتُ لِمُسْلِمًا ... كُتِبَتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ .

والبيت من بحر الكامل وقائلته: عاتكة بنت زيد -رضي الله عنه- . ينظر: مغني اللبيب ١/٦٨، والجنى الداني ص ٢٠٨،

والأنباري، الإنصاف ٢/٥٢٦.

بالنفي، أو (إن) المتعلقة بالشرط نحو قولنا: والله لئن تذهب لأذهب معك.

إنّ النصوص التي وردت، تثير تساؤلاً، ألا وهو، ما دور (إن) هنا؟ هل تفيد التوكيد وتقوية المعنى؟ وعليه فهي مهملة تشبه الزائد. أم أنّها مؤكدة وعاملة، وهي بهذا تشبه (أن) المخففة التي يقدر اسمها ضمير الشأن، إذ الناظر يرى أن مآل التقدير فيه تشابه تام، وهذا واضح عند قول النبي -ﷺ- السابق: "وإن كان ليسمع بكاء.."، والتقدير أي: وإنه ليسمع بكاء.. .

والراجع في هذه المسألة هو قول الجمهور، فهي (إن) المخففة من الثقيلة، وهي مهملة، ولا تدخل إلا على الجمل الفعلية كما سبق -والله أعلم-.

المطلب السادس: حذف (لا) النافية للجنس عن اسمها وخبرها

اتفق جمهور النحاة على أنه لا يجوز الفصل بين (لا) النافية للجنس وبين اسمها، وإذا فصل فهي مهملة، حتى ولو فصل بينهما بالخبر نحو قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصفات: ٤٧].^(١)

وأجاز الرماني إعمالها في حالة الفصل^(٢)، واحتج بقولهم: (لا كذلك رجلاً، ولا كزيد رجلاً، ولا كالعشية زائراً).^(٣)

ورُدّ عليه بأن اسم (لا) في الأول والثاني محذوف، والتقدير: (لا أحد)، و(رجلاً) تمييز، والثالث على معنى (لا أرى).^(٤)

وهناك مسألة أخرى تتعلق بهذا الأمر، ألا وهي حذف (لا) النافية للجنس عن اسمها وخبرها، وقد ذكر ذلك زين العرب، واستدل بقول النبي -ﷺ-: "إِلَّا مَا لَا، إِلَّا مَا لَا"^(٥)، فقال: "وقد قطع في الحديث اسم (لا) وخبرها عنها"^(٦)، فقدّر اسمها وخبرها بقوله: "يعني: ما لا بُدَّ منه".^(٧)

يرى زين العرب أنه قد قُطِع في الحديث بين (لا) النافية للجنس، وبين اسمها وخبرها، فقدّر اسم (لا) وهو قوله (بدّ)، وخبره الجار والمجرور (منه)، ويلاحظ أنه لم يبين موقفه من جواز هذا القطع، وما ذكره مخالف لِمَا قاله النحاة بأنّ (لا) مع اسمها مركبة تركيبية الأعداد.^(٨)

(١) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٦٥/٢، وأبو حيان، الارتشاف ١٣٠٦/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ٣٥٦/١، وابن عقيل، المساعد ٣٤٥/١.

(٢) ينظر: أبو حيان، الارتشاف ١٣٠٦/٣، وابن عقيل، المساعد ٣٤٥/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٩٨/٢. وبعد البحث في كتابه المنسوب إليه معاني الحروف، لم أجد ما يثبت ذلك.

(٣) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ١٩٨/٢.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية ١٨٣/٢، والسيوطي، همع الهوامع ١٩٨/٢.

(٥) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "إِنَّ كُلَّ بِنَاءٍ وَبِئَالٍ عَلَى صَاحِبِهِ إِلَّا مَا لَا، إِلَّا مَا لَا". أخرجه أبو داود، كتاب الآداب، باب النوم، باب ما جاء في البناء، الحديث (٥٢٣٧).

(٦) شرح مصابيح السنة ٣٩٨/٦.

(٧) السابق نفسه.

(٨) ينظر: سيويه، الكتاب ٢٧٦/٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٣٥٥/١.

وقد ذكر سيويوه العلة بعدم الفصل بين (لا) النافية واسمها؛ وذلك لأنها مبنية مع اسمها كتركيبية الأعداد، قال: "واعلم أنك لا تفصل بين (لا) وبين المنفي، كما لا تفصل بين (من) وبين ما تعمل فيه، وذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: (لا فيها رجل)، كما أنه لا يجوز لك أن تقول في الذي هو جوابه (هل من فيها رجل). ومع ذلك أنهم جعلوا (لا) وما بعدها بمنزلة (خمسة عشر)، فقُبِحَ أن يفصلوا بينهما عندهم، كما لا يجوز أن يفصلوا بين (خمسة) و(عشر) بشيء من الكلام؛ لأنها مشبهة بها".^(١)

وهناك وجه آخر وهو أننا لو نظرنا إلى (لا) النافية للجنس، لوجدنا أنها تابعة لأخوات (إن)، فالفرع أحط رتبة من الأصل، فيجوز في الأصل ما لا يجوز في الفرع، وهو جواز الفصل، فيجوز في (إن) وأخواتها أن يتقدم معمول الخبر على اسمها إذا كان ظرفاً، أو جاراً ومجروراً، على حين لا يجوز ل(لا) النافية للجنس ذلك.^(٢)

لقد منع علماء النحو الفصل بين (لا) النافية للجنس، وبين اسمها - كما ذكرنا سابقاً - فالقطع من باب أولى أن يمنع، وورود القطع في الحديث السابق يخالف ما اتفق عليه النحاة، من أن (لا) النافية للجنس مركبة مع اسمها ولا يمكن الفصل بينهم.

ولعل الاستغناء عن ذكر اسم (لا) وخبرها في الحديث السابق قد ورد؛ لدلالة اللفظ السابق عليه، فبعض العرب^(٣) يستغنون عن ذكر خبر (لا) النافية للجنس، وذلك إذا دلّ عليه السياق، بل إن بعض الآيات قد حذف فيها الخبر كقوله تعالى: ﴿فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]، فربما حذف اسمها وخبرها في الحديث السابق قياساً على هذا.

والراجع في هذه المسألة هو مذهب الجمهور، وهو إهمالها؛ وذلك لقوة حججهم وهي أنها لم تتمكن من العمل؛ لضعفها لما ذكرناه سابقاً بأنها تابعة ل(إن) وأخواتها.

(١) الكتاب ٢/٢٧٦.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٦٩، والرضي، شرح الكافية ٢/١٦٠.

(٣) وثبت ذلك عند التميميين والطائيين. ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٣٥٧، وأوضح المسالك ٢/٢٩.

المبحث الرابع: التوابع

وهي أربعة مطالب:

المطلب الأول: العطف على ضمير الرفع المستتر.

المطلب الثاني: توكيد النكرة المحدودة.

المطلب الثالث: إبدال الاسم الظاهر من الضمير.

المطلب الرابع: الحمل على الجوار.

المطلب الأول: العطف على ضمير الرفع المستتر

اختلف النحويون في هذه المسألة، فهم في ذلك على مذهبين:

الأول:

مذهب البصريين، وهو جواز العطف على الضمير، شريطة أن يكون هناك فاصل بينهما، أو توكيد، أو طول يقوم مقام التوكيد.^(١)

الثاني:

مذهب الكوفيين، وهو جواز العطف على الضمير مطلقاً^(٢)، ووافقهم ابن مالك^(٣)، وأبو حيان.^(٤)

وتعرض زين العرب لهذه المسألة عند قول النبي -ﷺ-: "كلُّ شيءٍ بقدرٍ، حتى العجزُ والكيسُ"^(٥) حيث يقول: "قوله: (حتى العجز) قيل: بالجر بـ(حتى) بمعنى (إلى) أي: حصول جميع الأشياء بقدر الله، حتى تنتهي إلى العجز والكيس، أو عطفاً على (شيء)، وبالرفع عطفاً على (كل). قال شارح: هو بالرفع عطف على (كل)، وخبره محذوف والتقدير: حتى العجز والكيس كذلك، أي: كائنا بقدر، ولا يجوز عطفه على (شيء) وإلا فُدم على قوله (بقدر)؛ لأن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز، مع أنه ليس المراد: حتى العجز والكيس، ولا يجوز أيضاً عطفه على الضمير في (بقدر)؛ لاستتاره، إلا عند الكوفية"^(٦).

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٢٤٦-٢٤٧، ٢٧٨-٢٩٨، والمبرد، المقتضب ٣/٢١٠، وابن جني، الخصائص ٢/١٦١-١٦٢، ابن بابشاذ، شرح المقدمة المُخَيَّبَة ٢/٤٣٠، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٨٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٨٠.

(٢) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٣/٩٥، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٨٨، وأبو حيان، البحر المحيط ٨/١٥٥، والمرادي، توضيح المقاصد ٣/١٠٢٤، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٦٨.

(٣) شرح التسهيل ٣/٣٧٣.

(٤) النكت الحسان، ص ١٣٠.

(٥) أخرجه مسلم، كتاب القدر، باب كل شيء بقدر، الحديث (٢٦٥٥).

(٦) شرح مصابيح السنة ١/١٨٤.

واستدلّ الكوفيون بالسمع، وورود ذلك في النثر والنظم، فمن أمثلة وروده في كلام الله قوله تعالى: ﴿ذُومِرَةٌ فِاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأَفْقِ الْأَعْلَىٰ﴾ [النجم، ٦، ٧] حيث عطف قوله (وهو بالأفق الأعلى) على الضمير المرفوع المستتر في الفعل (استوى)، والمعنى: فاستوى جبريل ومحمد بالأفق، وهو مطلع الشمس فدلّ على الجواز.^(١)

ومثله قول بعض العرب: "مررت برجل سواء والعدم" حيث رُفع (العدم) عطفاً على ضمير الرفع المستتر في (سواء)؛ لأنه بمعنى مستو، وقد عطف دون فاصل، ولا تأكيد، ولا ضرورة.^(٢) ومن شواهد في النظم قول الشاعر:

وَرَجَا الْأَخِيْطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ ∴ مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبٌ لَهُ لِيْنَآلَا^(٣)

حيث جاء قوله (وأب) عطفاً على الضمير المستتر في (يكن)، من غير تأكيد ولا فاصل، وكان بالإمكان نصبه على أن يكون مفعولاً معه. ومثله قول الآخر:

قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى ∴ كِنَعَاجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَ رَمَالَا^(٤)

ومنع البصريون هذا العطف؛ لأنهم يرون أنه من باب عطف الاسم على الفعل، وهذا لا يجوز، قال الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز العطف على الضمير المرفوع المتصل؛ وذلك لأنه لا يخلو، إما أن يكون مقدرًا في الفعل أو ملفوظًا به، فإن كان مقدرًا فيه نحو (قام وزيد) فكأنه قد عطف اسما على فعل، وإن كان ملفوظًا به نحو (قمت وزيد)، فالتاء تنزل بمنزلة الجزء من الفعل، فلو جوّزنا العطف عليه لكان أيضا بمنزلة عطف

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص ١٦٢/٢، والأنباري، الإنصاف ٣٨٨/٢.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٣/٣-٣٧٤.

(٣) البيت من الكامل، وقائله: جرير. ينظر: ديوانه ص ٤٥١، وابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٤/٣. وبلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف ٢٨٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٦٧/٥.

(٤) البيت من الخفيف، وهو لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه ص ٣٠٥، وابن مالك، شرح التسهيل ٣٧٤/٣. وبلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب ٣٧٩/٢، وابن جني، الخصائص ١٦١/٢، والأنباري، الإنصاف ٣٨٨/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٨٠/٢.

الاسم على الفعل، وذلك لا يجوز".^(١)

ولهذا فإننا نجدهم قد أولوا ما سبق، فذكروا في الآية السابقة أنّ الواو للحال، وليست للعطف، والمقصود في الآية هو جبريل وحده، والمعنى: أنّ جبريل -عليه السلام- وحده استوى في حال كونه في الأفق، وقيل: فاستوى على صورته التي خُلِقَ عليها في حال كونه في الأفق، وكان قبل ذلك يأتي للنبي -صلى الله عليه وسلم- على صورة رجل.^(٢)

وعدّوا ما جاء في البيتين السابقين من الضرورة الشعرية، التي لا يقاس عليها، فالعطف على الضمير المرفوع جائز في الضرورة الشعرية فقط.^(٣)

وأما زين العرب فقد ذكر الأوجه الإعرابية في قوله -صلى الله عليه وسلم-: "حتى العجز"، ولكنّه نقل قول الشارح الذي بيّن مذهب الكوفيين في الحديث، وهو جواز العطف على ضمير الرفع المستتر، فجعل قوله (العجز) معطوفاً على الضمير المستتر في قوله: (بقدر)، وذكر مذهب المانعين من جواز العطف على ضمير الرفع المستتر. ولم يبين زين العرب اشتراط المانعين وقوع العطف على الضمير بفاصل، أو توكيد، أو غيره.

ونقل زين العرب لقول الشارح، يُظهر أنّه لم يكن مع أحد الفريقين، بل ذكره على سبيل الاحتمال القائم. ويبدو أنّ مذهب الكوفيين هو الأقرب للصواب؛ لصحة العطف في المعنى، وأيضاً كثرة الشواهد التي جاء فيها العطف بدون فاصل أو توكيد، قال أبو حيان: "وقد ذهب الكوفيون إلى جواز العطف من غير اشتراط فصل، والسماع الكثير يعضدهم".^(٤)

(١) الإنصاف ٢/٣٩٠.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٠، وأبو حيان، البحر المحیط ٨/١٥٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٧٩، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٠.

(٤) النكت الحسان ص ١٣٠.

المطلب الثاني: توكيد النكرة المحدودة

اختلف النحويون حول مسألة توكيد النكرة، فمنع البصريون توكيد النكرة مطلقاً^(١)، ووافقهم ابن يعيش^(٢) وأجازها الكوفيون^(٣)، والأخفش^(٤)، وابن مالك^(٥) في النكرة المحدودة نحو: يوم وشهر وفرسخ وسنة وأسبوع.

وذكر زين العرب هذه المسألة غير مرة في كتابه:

الأولى: عند قول النبي -ﷺ-: "كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةً جَمْعَاءَ"^(٦)، قال: "إن قلت: أجمع وجمعاء لا يقعان لتأكيد النكرة إلا عند الكوفية، قلت: لا نسلم أنها هنا للتأكيد، بل المراد السليمة عن العيوب كما ذكرنا. وقال شارح: هو تأكيد للضمير المستتر الذي في (بهيمة)؛ لأنها صفة في الأصل، ثم قال: وفيه تعسف.

أقول: وهو كذلك؛ لأن كونها تأكيداً للضمير، إنما يصح لو كان (جمعاء) بالرفع، لكن الرواية بالنصب، والحق أنها تأكيد للنكرة على رأي الكوفية"^(٧).

الثانية: قال: "وقوله: (شهرًا كله)^(٨) قد أكد فيه النكرة تأكيداً معنوياً، وهو خلاف رأي

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٦٩، والرضي، شرح الكافية ٢/٣٧٢، والمرادي، توضيح المقاصد ٣/٩٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥.

(٢) شرح المفصل ٢/٢٢٩.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٦٩، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٢٧، والرضي، شرح الكافية ٢/٣٧٢، والمرادي، توضيح المقاصد ٣/٩٧٦، وشرح ابن عقيل ٢/١٩٥، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٠٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الأشموني ٢/٤٠٧، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٠٤.

(٥) ينظر: شرح التسهيل ٣/٢٩٦، وشرح الكافية الشافية ٣/١١٧٧، والمرادي، توضيح المقاصد ٣/٩٧٦.

(٦) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "مَا مِنْ مَوْلُودٍ إِلَّا يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ، فَأَبْوَاهُ يَهُودَانِهِ أَوْ يُنَصْرَانِهِ، أَوْ مُجَسَّانِهِ، كَمَا تُنْتَجُ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةً جَمْعَاءَ، هَلْ تُحْسِنُونَ فِيهَا مِنْ جَدْعَاءَ". أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب إذا أسلم الصبي فمات هل يصلى عليه، الحديث (١٣٥٨)، ومسلم، كتاب القدر، باب كل مولود يولد على الفطرة، الحديث (٢٦٥٨).

(٧) شرح مصابيح السنة ١/٢٠٨.

(٨) ونص الحديث: سئلت عائشة -رضي الله عنها- عن صيام النبي -ﷺ- فقالت: "ما عَلَّمْتَهُ صَامَ شَهْرًا كُلَّهُ إِلَّا رَمَضَانَ، وَلَا أَفْطَرَهُ كُلَّهُ حَتَّى يَصُومَ مِنْهُ، حَتَّى مَضَى لِسَبِيلِهِ". أخرجه مسلم، كتاب الصيام، باب صيام النبي -ﷺ- في غير رمضان، الحديث (١١٥٦).

البصريين؛ لأنّ لفظ التوكيد المعنوي معرفة، فلا يؤكد به النكرة كالوصف. وأجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة المعلومة الابتداء والانتهاء به، كالشهر والفرسخ، واختاره ابن مالك، وهو القياس؛ لإفادته، إذ قولك: (شهرًا كله) يرفع احتمال بعضه، ولأنه مسموع كقوله:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا ∴ تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا^(١)

وكقوله:

قَد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٢)

وحمله البصريون على الضرورة^(٣).

الثالث: قال: "و(أجمعون)^(٤) تأكيد للضمير الذي في (جاهدوا)، أو في (فرسانا)، ويروى (أجمعين) حالًا، أو تأكيدًا للنكرة على رأي الكوفيين^(٥)".
واستدلّ الجوزون بالسماع والقياس، فمن السماع قول الشاعر:
لَكِنَّهُ شَاقَّةٌ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ ∴ يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلٍ كُلِّهِ رَجَبٌ^(٦)

فجر (كل) على التوكيد ل(حول) وهو نكرة. ومثله قول الآخر:

(١) سبق الاستشهاد به ص (٢٥) من هذا البحث.

(٢) سبق الاستشهاد به ص (٢٥) من هذا البحث.

(٣) شرح مصابيح السنة ٢٢١/٣-٢٢٢.

(٤) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: " قَالَ سُلَيْمَانُ: لَأَطُوفَنَّ اللَّيْلَةَ عَلَى تِسْعِينَ امْرَأَةً، كُلُّهُنَّ تَأْتِي بِفَارِسٍ يُجَاهِدُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَقَالَ لَهُ صَاحِبُهُ: قُلْ: إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَلَمْ يَقُلْ إِنَّ شَاءَ اللَّهِ، فَطَافَ عَلَيْهِنَّ جَمِيعًا فَلَمْ يَحْمِلْ مِنْهُنَّ إِلَّا امْرَأَةً وَاحِدَةً، جَاءَتْ بِشِقِّ رَجُلٍ، وَاتَمَّ الَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ، لَوْ قَالَ: إِنَّ شَاءَ اللَّهُ، لَجَاهَدُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ ". أخرجه البخاري، كتاب الأيمان والندور، باب كيف كانت يمينا النبي -ﷺ-، الحديث (٦٦٣٩)، ومسلم، كتاب الأيمان، باب الاستثناء، الحديث (١٦٥٤).

(٥) شرح مصابيح السنة ١٤٣/٧.

(٦) البيت من البسيط، وهو لعبد الله بن مسلم الهذلي. ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين ٩١٠/٢، ومجالس ثعلب ٤٠٧/٢. وهو بلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف ٣٦٩/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٢٨/٢، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٣٣، وشرح الأشموني ٤٠٧/٢.

إذا القَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفْدًا .•. يومًا جديدًا كَلَّهُ مُطَرِّدًا^(١)

فأكد (يوما) وهو نكرة ب(كله).

وأما دليلهم من القياس، فإنك لو قلت: (قعدت يوما كَلَّهُ، وقمت ليلة كَلَّهَا)، فالיום واللييلة مؤقتان، فيباح لك أن تقعد في بعض اليوم، وأن تقوم في بعض اللييلة.^(٢)
وأول المانعون ما سبق وردُّوه إلى قاعدته، فالرواية الصحيحة في البيت الأول:

يا ليت عدة حولي كَلَّهُ رَجَبُ

بإضافة (حول) إلى ياء المتكلم، فهو معرفة لا نكرة. وأمَّا البيت الثاني فقد جاءت (كله) تأكيداً للضمير في (جديد)؛ لقربه منه، والضمائر لا تكون نكرات، إنما هي معارف. ووصفوا الأبيات السابقة بالشذوذ وجعلوها مخالفة للقياس^(٣)، يقول ابن يعيش: "ولا حجة في هذه الأبيات؛ لقلتها وشذوذها في القياس".^(٤)

وردّ المانعون حجتهم في القياس بأن هذا لا يستقيم؛ لأنَّ اليوم واللييلة وإن كانتا مؤقتتين إلا أنها لا تخرج عن كونها نكرة شائعة، وتأكيد الشائع المنكور لا يجوز.^(٥)

وأما زين العرب فنجده قد وافق الكوفيين من خلال نصوصه السابقة، ففي النص الأول جعل كلمة (جمعاء) تأكيداً لقوله (بهيمة)، وهي نكرة عامة، وفي النص الثاني جاء قوله: (كله) تأكيداً لـ(شهر) وهي نكرة محدودة، وفي النص الثالث جاءت (أجمعون) تأكيداً لـ(فرسان)، وهذا كله على رأي الكوفية المخالف لرأي البصريين.

ومما يدلّ على موافقته للكوفيين ما يأتي:

(١) البيت من مشطور الرجز، ولم يعرف قائله. ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٧٠، والعكبري، اللباب ١/٣٩٦.
(و(حفدا) أي: خف في العمل وأسرع، و(مطردا) أي: اليوم الكامل المتمم. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (حفد) و(طرد).

(٢) الإنصاف ٢/٣٧٢.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٧٢-٣٧٣.

(٤) شرح المفصل ٢/٢٢٩.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٧٣.

الأول: عبر بموافقته في النص الأول بقوله: "والحق أنّها تأكيد للنكرة على رأي الكوفية".^(١)
 الثاني: وصف مذهب الكوفيين وابن مالك، بأنّه هو القياس؛ لحصول الفائدة، ولأنّه مسموع في كلام العرب، ودلّل على ذلك بقول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا .: تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أُكْتَعًا^(٢)

فجاءت (أكتع) المرادفة لـ(أجمع) توكيدا للنكرة (حولًا). وكقول الآخر:

قَد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا^(٣)

فجاءت(أجمع) مؤكدة للنكرة (يومًا).

يتضح مما سبق، أنّ مذهب الكوفيين، ومن وافقهم كابن مالك وزين العرب، هو الأقرب للصواب، فلو نظرنا إلى أدلتهم لوجدناها صحيحة، وموافقة للغة الفصيحة، ولو لم تكن كذلك لما وردت في أحاديث النبي -ﷺ- السابقة، وعلى النقيض نجد أنّ المانعين قد تعسفوا في أدلتهم، حتى إنهم أخرجوا ما ثبت سماعه عن العرب، فجعلوه من باب الضرورة، ولكن كيف لهم السبيل في الأحاديث السابقة؟

زيادة على ما سبق فإنّ اللغة تميل إلى اليسر والسهولة، وعدم التشدد في الآراء، فالناظر إلى هذه المسألة وما فيها من آراء، يميل إلى الأسهل، شريطة ألاّ تخرج عن القواعد النحوية، أو اللغوية، وهذا أكثر ما يميز الرأي الكوفي في المسألة، والله أعلم بالصواب.

(١) شرح مصابيح السنة ٢٠٨/١.

(٢) سبق الاستشهاد به ص (٢٥) من هذا البحث.

(٣) سبق الاستشهاد به ص (٢٥) من هذا البحث.

المطلب الثالث: إبدال الاسم الظاهر من الضمير

أجاز النحويون إبدال الاسم الظاهر من ضمير الغائب، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنسَيْنِيهِ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ﴾ [الكهف: ٦٣] فقوله (أَنْ أَذْكُرَهُ) بدل من الهاء في قوله (أَنسَيْنِيهِ)^(١)، ومنه قولهم: (مررتُ به المسكين)^(٢)، ومن الشعر قوله:

على حالةٍ لو أنَّ في القومِ حاتمًا .: على جُودهٍ لُصنَّ بالماءِ حاتمٌ^(٣)

فجاء لفظ (حاتم) بدلاً من الهاء في قوله (جوده).

واختلف النحاة في مسألة البديل من الضمير الحاضر (المتكلم والمخاطب)، فهم في ذلك على ثلاثة مذاهب، وهي:

المذهب الأول: المانعون، وهم البصريون، واشتروا لجوازها أن يفيد البديل الإحاطة، وذلك في بديل (البعض) من (الكل)، وفي بديل الاشتمال.^(٤)

المذهب الثاني: الجوّزون بدون شروط، وهم الكوفيون^(٥)، ومن البصريين الأخصف^(٦)، ووافقهم ابن مالك.^(٧)

(١) ينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٤٤.

(٢) قال سيبويه: "وزعم الخليل أنه يقول: مررت به المسكين، على البديل، وفيه معنى الترحم، وبدله كبديل: مررت به أخيك". ينظر: الكتاب ٧٥/٢.

(٣) البيت من الطويل، وقائله الفرزدق، والرواية في ديوانه هي:

(على سَاعَةٍ لَوْ كَانَ فِي الْقَوْمِ حَاتِمٌ عَلَى جُودِهِ ضُنْتُ بِهِ نَفْسُ حَاتِمٍ). وعلى هذه الرواية فلا شاهد فيه.

ينظر: ديوانه ص ٦٠٣. وبلا نسبة عند: الأصفهاني، شرح اللمع ص ٥٦٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٨/٢، وابن عصفور، شرح الجمل ٢٩٠/١، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٤٤.

(٤) ينظر: المبرد، المقتضب ٢٧٢/٣، والعكبري، اللباب ١٢/١، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٩/٢، وابن عصفور، شرح الجمل ٢٨٩/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وشرح الأشموني ٤٣٩/٢.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ١٢٨٤/٣، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٩٦٥/٤، وابن عقيل، المساعد ٤٣٢/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢١٨/٥.

(٦) معاني القرآن ٢٩٣/٢.

(٧) ينظر: التسهيل ٣٣٤/٣.

المذهب الثالث: جوزه قطرب في الاستثناء فقط، نحو قولهم: ما ضربتكم إلا زيدا.^(١)
وقد تعرض زين العرب لهذه المسألة حيث يقول: "و(أُعْيِلِمَةً)^(٢) قيل: تفسير للضمير في (قَدَمْنَا)، وقيل: نصبه على الاختصاص. أقول: والقائل بأنه نُصِبَ على التفسير، إن أراد به الاختصاصَ فصحيح، وإن أراد به التمييزَ كان ظاهرَ الفساد؛ لتعريفه، ووجوب تنكير التمييز، وإن أراد البدل فهو لا يصحُّ في بدل الكل من غير ضمير الغائب، إلا عند الأخفش والكوفيين".^(٣)

وعلّل المانعون سبب منعهم؛ أنّ الغرض من الإبدال بيان البدل والمبدل منه، وضمير الحاضر لا يحتاج إلى بيان؛ لوضوحه وبيانه أكثر من الظاهر، فكيف يبذل الأظهر بالأخفى؟^(٤)
وأما جوازه مع بدل (البعض) من (الكل) وبدل الاشتمال؛ فلأنّ فيهما زيادة بيان وإيضاح لم يفدها المبدل منه، إذ هما ممّا يشتمل عليه المبدل منه، أو بعض منه، فمدلولهما مختلف.^(٥)

وجاءوا بشواهد من كتاب الله ومن الشعر، فمن كتاب الله قوله تعالى: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَآخِرِنَا﴾ [المائدة: ١١٤] فجاء قوله (أَوَّلِنَا) بدل من الضمير في (لنا)، وهو بدل (كل) من (كل)، وأفاد البدل معنى الإحاطة.^(٦)

ومن شواهد بدل (بعض) من (كل) قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ﴾ [الأحزاب: ٢١] ف(من) بدل من الكاف في (لكم).^(٧)

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥، وشرح الأشموني ٢/٤٣٩، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢١٨.

(٢) ونص الحديث: عن ابن عباس -رضي الله عنه-، قال: قدمنا رسول الله -ﷺ- ليلة المزدلفة أغيلمة بني عبد المطلب، على حُمُرَات، فجعل يلطخ أفخاذنا، ويقول: "أبني لَا تَرْمُوا الْجُمْرَةَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ". أخرج أحمد، مسند أهل البيت، مسند عبد الله بن عباس -رضي الله عنه-، الحديث (٢٠٨٢)، وأبو داود، كتاب المناسك، باب التعجيل من جمع، الحديث (١٩٤٠).

(٣) شرح مصابيح السنة ٤/٣٣.

(٤) ينظر: العكبري، اللباب ١/٤١٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٦٩، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٢٩٠.

(٥) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٧٠.

(٦) ينظر: الرمحشري، الكشاف ٢/٣١٤.

(٧) ينظر: الرمحشري، الكشاف ٥/٥٨، وأبو حيان، البحر المحيط ٥/٢١٦.

ومن شواهد بدل الاشتمال قول الشاعر:

ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا .: وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعًا^(١)

فجاءت (حلمي) بدل من الياء في (ألفيتني)، وهو بدل اشتمال.

واستدل أصحاب المذهب الثاني بقوله تعالى ﴿لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ الَّذِينَ خَسِرُوا أَنفُسَهُمْ﴾ [الأنعام: ١٢] (الذين) بدل من الكاف في (ليجمعنكم).^(٢) ومن الشعر قوله:

بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضِلَةٍ .: وَأَمْ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا^(٣)

فجاء قوله (قريش) بدل من الضمير (الكاف) المجرورة، ولم يفد البديل معنى الإحاطة.

وأما صاحب المذهب الثالث، وهو قطرب فقد احتج بقوله تعالى: ﴿لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ﴾ [البقرة: ١٥٠] فجاء (الذين) بدل من الكاف في (عليكم).^(٤)

وبالرجوع إلى نص زين العرب السابق يتضح أنه مع رأي الجمهور، وهو منع بدل الكل لغير ضمير الغائب، فلا يرى البديل في ضمير الحاضر، لذا نجده قد أنكر على من رأى أن قوله (أغيلمة) بدل من الضمير في قوله (قدمننا)، وهذا لا يصح إلا على مذهب الأخفش والكوفيين.

(١) البيت من الوافر، وقائله عدي بن زيد العبادي. ينظر: ديوانه ص ٣٥، وعند سيبويه منسوب إلى رجل من بجيلة، أو حثعم. ينظر: الكتاب ١/١٥٦. وبلا نسبة عند: الأصفهاني، شرح اللمع ص ٢٦٩، والعكبري، اللباب ١/٤١٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٦٩، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٢٨٩، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/١٢٨٤، والرضي، شرح الكافية ٢/٣٩١، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٤٥، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢١٧.

(٢) ينظر: الأخفش، معاني القرآن ١/٢٩٣.

(٣) البيت من البسيط، وقائله مجهول. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٣٣٥، وأبو حيان، البحر المحيط ٧/٢١٦، وارتشاف الضرب ٤/١٩٦٥، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ٤٤٦.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ١/٦١٥.

والذي يظهر مما سبق جواز البدل من ضمير الحاضر (المتكلم والمخاطب)، بدل (كل) من (كل)، كما قال بذلك الكوفيون والأخفش، وذلك لأنّ السماع يثبت ذلك، والشواهد كثيرة، وكل ذلك فيه توسع للغة.

زيادة على ما سبق فإنّ النحويين جوّزوا البدل من ضمير الغائب؛ لأنّه لا لبس فيه، وقياساً عليه جاز البدل من ضمير الحاضر؛ لأنّ البدل لا يأتي لإزالة اللبس، فلو كان كذلك لامتنع الإبدال من ضمير الغائب، كما امتنع النعت.^(١) -والله أعلم-.

(١) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٥/٢١٨.

المطلب الرابع: الحمل على الجوار

تتأثر ألفاظ اللغة العربية إذا تجاورت، وهذا ما يسميه النحاة: (الجر على الجوار)، أو (الحمل على الجوار)، فيجر فيه الاسم بتأثير اسم سابق له.

ولم تخرج المجاورة عن أحد أبواب التوابع دون البدل، وهي: النعت والتوكيد والعطف، فمن المعروف عن التوابع، أنها تتبع تابعها في كثير من الأمور منها: حركة الإعراب، فإذا كان المتبوع مرفوعاً، كان التابع مرفوعاً مثله، كالنعت في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفَخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة: ١٣] فالموصوف وصفته كلاهما مرفوعان، ومثله قوله: ﴿مُتَّكِنِينَ عَلَى سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ وَرَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ﴾ [الطور: ٢٠] فالموصوف مجرور، فجاءت الصفة مجرورة كذلك.

وسمع عن العرب ما يخالف القاعدة المتفق عليها لدى الجمهور، وهو قولهم: (هذا جحر ضبٍ خربٍ)، فد(خرب) نعت للجحر، وهو مرفوع مثله، وليس نعت للضب، لكنه قد جاء مجروراً كالضب؛ لمجاورته له.

واشتهرت المجاورة في حركة الجر، ولذلك لم يعرف تأثير المجاورة عند النحاة إلا في هذه الحركة؛ ولعل مثاله الذي اشتهر به وهو قولهم: (هذا جحر ضبٍ خربٍ) كان في حركة الجر.

و تحدث زين العرب عن مسألة (المجاورة)، وذلك عقب حديثه عن قول النبي -ﷺ- "ويل للأعقاب" (١)، حيث يقول: "قلنا من قرأ: ﴿وَأَرْجَلَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] نصبا عطفاً على ﴿وَأَيْدِيكُمْ﴾، فلا إشكال، ومن قرأ بالجر فعلى مجاورة اللفظ، لا على موافقة الحكم، كقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمَ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥]. وقولهم: جحر ضبٍ خربٍ، مع تأييد ما ذكرنا بالسنة وهي غسله -ﷺ-". (٢).

وقد اختلف النحاة في مسألة (الجر على المجاورة)، فمنهم من يرى جوازها، ومنهم من

(١) ونص الحديث: قال عبد الله بن عمرو -رضي الله عنه-: رأى النبي -ﷺ- قوماً توضؤوا وأعقابهم تلوح لم يمسه الماء، فقال: "وَيْلٌ لِلْأَعْقَابِ مِنَ النَّارِ، أَسْبَغُوا الْوُضُوءَ". أخرجه البخاري، كتاب العلم، باب من رفع صوته بالعلم، الحديث (٦٠)، ومسلم، كتاب الطهارة، باب وجوب غسل الرجلين بكاملهما، الحديث (٢٤١).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/٤٥٤.

يُخصّص جوازها في النعت فقط، وآخرون يمنعونها مطلقاً، ونفصّل الأمر على النحو الآتي:

الرأي الأول:

جواز الجر على الجوار مطلقاً، وهو ما ذهب إليه سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، وأبو عبيدة^(٣)، والأخفش^(٤)، وهو رأي جمهور نحاة البصرة والكوفة.^(٥)

وأصحاب هذا الرأي يعتقدون أنّ جر المجاورة صحيح، وله وجه في العربية، وإن خالف التابع متبوعه، قال سيبويه: "ومّا جرى نعتاً على غير وجه الكلام: (هذا جحر ضبّ حربٍ)، فالوجه الرفع، وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم، وهو القياس؛ لأنّ الحرب نعت الجحر، والجحر رفع، ولكنّ بعض العرب يجزّه"^(٦)، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَنَهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ﴾ [إبراهيم: ١٨]: "وإن نويت أن تجعل (عاصف) من نعت الريح خاصّة، فلما جاء بعد اليوم أتبعته إعراب اليوم، وذلك من كلام العرب أن يُتبعوا الخفض الخفض إذا أشبهه"^(٧).

وأجاز أصحاب هذا الرأي وقوع الجر على الجوار مطلقاً، فقد يأتي في باب النعت والعطف، وقد يأتي في باب التوكيد بندرة، واشترطوا في مجيئه أن يؤمن اللبس، قال السمين: "وهذه المسألة عند النحويين لها شرط، وهو أن يؤمن اللبس كما تقدم تمثيله، بخلاف: (قام غلام زيد العاقل) إذا جعلت (العاقل) نعتاً للغلام، امتنع جرّه على الجوار لأجل اللبس"^(٨).
واستدل أصحاب هذا الرأي بالسمع بشواهد كثيرة في النثر والنظم، حتى قال

(١) الكتاب ١/٤٣٦.

(٢) المقتضب ٤/٧٣.

(٣) مجاز القرآن ١/١٥٥.

(٤) معاني القرآن ١/٢٧٧.

(٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٩١٤.

(٦) الكتاب ١/٤٣٦.

(٧) معاني القرآن ٢/٧٤.

(٨) الدر المصون ٤/٢١٠.

العكبري: "وهذا موضع يحتمل أن يكتب فيه أوراق من الشواهد".^(١)

فمن شواهد الجر على المجاورة في باب النعت قوله -عكبري-: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ﴾ [إبراهيم: ١٨] فجاءت كلمة (عاصف) مجرورة، وحقها أن تكون مرفوعة؛ لأنها نعت للريح، فجرت للمجاورة. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] فيمن قرأ بجر (متين)^(٢)، وحقها الرفع؛ لأنها صفة لذو، ولكنها جرت للمجاورة.

ومن النظم قول الشاعر:

كَأَمَّا ضُرِبَتْ فُؤَادًا أَعْيُنُهَا .: فُطْنَا بِمُسْتَحْصِدِ الْأُوتَارِ مَحْلُوجٍ^(٣)

فجاءت (محلوج) مجرورة، وحقها النصب؛ لأنها نعت للقطن، فجرت للمجاورة. وقوله:

وَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَادٍ .: هَمُوزِ النَّابِ لَيْسَ لَكُمْ بَسِيٍّ^(٤)

جرت (هموز) وحقها النصب؛ لأنها نعت ل(حيّة)، فجرت لمجاورتها (بطن واد).

ومن شواهد الجر على المجاورة في باب العطف قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمُوا إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى

(١) التبيان في إعراب القرآن ١/٤٢٣.

(٢) وهي قراءة الأعمش ويحيى. ينظر: ابن جني، المحتسب ٢/٣٣٨، الزمخشري، الكشاف ٥/٦٢١، وأبو حيان، البحر المحيط ٨/١٤١، والسمين، الدر المصون ٤/٢١١.

(٣) البيت من البسيط، وقائله ذو الرمة. ينظر: ديوانه ص ٤٢. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني القرآن ٢/٧٤، والأنباري، الإنصاف ٢/٤٩٥ والبغدادي، خزنة الأدب ٥/٩١.

(٤) البيت من الطويل، وقائله الحطيئة. ينظر: ديوانه ص ١٩٠، وابن جني الخصائص ٢/٤٣٢. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني القرآن ٢/٧٤، والأنباري، الإنصاف ٢/٤٩٥، والسمين، الدر المصون ٤/٢١١، والبغدادي، خزنة الأدب ٥/٨٦. و(الهمز): هو الدفع والضرب، و(سي): يُقصد بها الاستواء. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (همز) و(سوا).

الْكَعْبَيْنِ ﴿[المائدة:٦]﴾ ممن قرأ بجر (أرجلكم)^(١)، والأصل في الأرجل أن تغسل، فهي معطوفة على (وجوهكم)، وهي معطوفة هنا من حيث المعنى فحقها النصب؛ ولكنها جرت؛ لمجاورة قوله: (رؤوسكم).

ومما جاء في العطف قوله- جل اسمه-: ﴿وَحُورٍ عِينٍ﴾ [الواقعة:٢٢] فيمن قرأ بجرهما^(٢)، فالعطف واقع على قوله: ﴿يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وُلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ﴾ [الواقعة:١٧] لا على قوله: ﴿بِأَكْوَابٍ وَأَبَارِيقَ﴾ [الواقعة:١٨]؛ إذ ليس الولدان يطوفون بالهور. ومن الشعر قوله:

لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا . . . بَعْدِي سَوَافِي السُّورِ وَالْقَطْرِ^(٣)

فقوله: (القطر) حقها الرفع؛ لأنها معطوفة على قوله: (سوافي)، ولكنها جرت لمجاورتها (المور). وأما شواهد الجر على المجاورة في باب البدل، فنادرة جدا، حتى قال أبو حيان: "وأما البدل فلا يحفظ ذلك من كلامهم، ولا خرَّج عليه أحد مما علمناه"^(٤)، وقال ابن هشام: "وينبغي امتناعه في البدل؛ لأنه في التقدير من جملة أخرى، فهو محجوز تقديرا"^(٥)، ومما يحفظ منه قول الشاعر:

يا صاح بَلِّغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ . . . أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ^(٦)

فجاءت (كل) مجرورة؛ تبعا لقوله: (زوجات)، وحقه النصب؛ لأنه توكيد ل(ذوي).

(١) وهي قراءة أبي جعفر وأبي عمرو وابن كثير وعاصم في رواية أبي بكر وحمزة وخلف. ينظر: القيسي، الكشف عن وجوه القراءات السبع ٤٠٦/١، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٢٣٣، وابن خالويه، إعراب القراءات السبع ١٤٣/١.

(٢) وهي قراءة حمزة والكسائي. ينظر: القيسي، الكشف ٣٠٤/٢، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٦٩٥.

(٣) البيت من الكامل، وقائله زهير بن أبي سلمى. ينظر: ديوانه ص ٣١، والأنباري، الإنصاف ٤٩٣/٢. و(السافي): هي الريح التي التراب، و(المور): هو التراب الذي تنثره الريح. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (سفا) و(مور).

(٤) ارتشاف الضرب ١٩١٤/٤.

(٥) شرح شذور الذهب ص ٣٤٧.

(٦) البيت من البسيط، وقائله أبو الغريب الأعرابي. ينظر: البغدادي، خزنة الأدب ٩٠/٥. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني

القرآن ٧٥/٢، وابن مالك، شرح التسهيل ٣١٠/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ٣٦٩/٢، وأبي حيان، ارتشاف

الضرب ١٩١٣/٤، والسيوطي، همع الهوامع ٣٠٤/٤.

الرأي الثاني:

جواز الجر على الجوار في باب النعت فقط. وهو رأي الزمخشري^(١)، وأبي حيان^(٢)، والسمين^(٣)، وابن هشام^(٤).

وأتى أصحاب هذا الرأي بشواهد تثبت ما ذهبوا إليه، ففي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] قال الزمخشري: "قرأ جماعة: (وأرجلكم) بالنصب، فدل على أنّ الأرجل مغسولة، فإن قلت: فما تصنع بقراءة الجر ودخولها في حكم المسح؟ قلت: الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تغسل بصب الماء عليها، فكانت مظنة للإسراف المذموم المنهي عنه، فعطفت على الثالث الممسوح لا لتمسح، ولكن لينبه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها"^(٥).

وذهب ابن هشام إلى منع المجاورة في الآية السابقة، حيث يقول: "أحدهما: أنّ المسح هنا الغسل. قال أبو علي: حكى لنا من لا يتهم أنّ أبا زيد قال: المسح خفيف الغسل، يقال: مسحت للصلاة، وخصت الرجلان من بين سائر المغسولات باسم المسح؛ ليقصد في صب الماء عليهما إذ كانتا مظنة للإسراف. والثاني: أنّ المراد هنا المسح على الخفين، وجعل ذلك مسحا للرجل مجازا، وإنما حقيقته أنّه مسح للخف الذي على الرجل، والسنة بينت ذلك"^(٦).

واعتمد ابن هشام في رأيه هذا على ثلاثة أمور، فقال: "ويرجح ذلك القول، ثلاثة أمور: أحدها: أنّ الحمل على المجاورة، حمل على شاذ، فينبغي صون القرآن عنه. الثاني: أنّه إذا حمل على ذلك، كان العطف في الحقيقة على الوجوه والأيدي، فيلزم الفصل بين المتعاطفين بجملته

(١) الكشاف ٢/٢٠٤.

(٢) البحر المحيط ٣/٤٥٢.

(٣) الدر المصون ٤/٢١٠.

(٤) شرح شذور الذهب ص ٣٤٧.

(٥) الكشاف ٢/٢٠٤-٢٠٥.

(٦) شرح شذور الذهب ص ٣٤٧.

أجنبية، وهو ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة:٦]، وإذا حمل على العطف على الرؤوس، لم يلزم الفصل بالأجنبي، والأصل أن لا يفصل بين المتعاطفين بمفرد، فضلا عن الجملة. الثالث: أن العطف على هذا التقدير، حمل على الجاور وعلى التقدير الأول، حمل على غير الجاور، والحمل على الجاور أولى^(١).

ووافق السمين بقوله: "وإذا لم يرد إلا في النعت، أو ما شذ من غيره، فلا ينبغي أن يُخَرَّج عليه كتاب الله تعالى".^(٢)

ونجد أصحاب هذا الرأي قد أولوا القراءات الموهمة بالخفض على الجوار، ففي قوله تعالى: ﴿وَحُورٌ عِينٌ﴾ [الواقعة:٢٢] قال السمين: "فأما الجر فمن أوجه، أحدها: أنه عطف على ﴿جَنَّتِ النَّعِيمِ﴾ [الواقعة:١٢]، كأنه قيل: هم في جنات وفاكهة ولحمٍ وحوورٍ، قاله الزمخشري. قال الشيخ: "وهذا فيه بعدٌ، وتفكيك كلام مرتبط بعبءه ببعض، وهو فهم أعجمي". قلت: والذي ذهب إليه معنى حسن جدا، وهو على حذف مضاف أي: وفي مقاربة حور، وهذا هو الذي عناه الزمخشري. وقد صرح غيره بتقدير هذا المضاف. الثاني: أنه معطوف على (بأكواب) وذلك بتجوّز في قوله: (يطوف) إذ معناه: يُنعمون فيها بأكواب وبكذا وحوور، قاله الزمخشري. الثالث: أنه معطوف عليه حقيقة، وأنّ الولدان يطوفون عليهم بالحوور أيضا، فإنّ فيه لذة لهم، طافوا عليهم بالمأكول والمشروب والمتفكّه بعد المنكوح، وإلى هذا ذهب أبو عمرو بن العلاء وقطرب".^(٣)

الرأي الثالث:

منع الجر على الجوار مطلقا. وهو رأي الزجاج^(٤)، والنحاس^(٥)، وابن خالويه^(٦)، والسيرافي^(٧)، وابن جني^(٨)، وابن الحاجب^(٩)، وإذا ورد فإنه شاذ عندهم، حتى يرويه كلام من لا

(١) شرح شذور الذهب ص ٣٤٧.

(٢) الدر المصون ٤/٢١٢.

(٣) السابق ١٠/٢٠٢.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٢/١٥٣.

(٥) إعراب القرآن ص ٩٢.

(٦) إعراب القراءات السبع ١/١٤٣.

(٧) ينظر رأيه عند: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٠، وأبي حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٩١٤، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٣٠٥.

(٨) ينظر: الخصائص ١/٢١٧.

(٩) أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٠.

يؤبه به من العرب. قال ابن الحاجب: "لم يأت الخفض على الجوار في القرآن ولا في الكلام الفصيح، وإنما هو شاذ في كلام من لا يؤبه له من العرب".^(١)

ونجد أصحاب هذا الرأي قد ردوا أدلة القائلين بالخفض على الجوار، وأولوها بتأويلات عدة، فهذا السيرافي يؤول المثال المشهور (هذا جحر ضب خرب)، والأصل: (هذا جحر ضب، خرب الجحر منه)، فتكون (خرب) صفة للضب، ورفع (الجحر) على أنه معمول له، فحذف الضمير؛ للعلم به، وحول الإسناد إلى ضمير الضب، فجر الجحر، كما تقول: (مررت برجل حسن الوجه) بالإضافة، والأصل: حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه؛ لتقدم ذكره فاستتر.^(٢)

ويقول ابن جني في المثال الشهير: "وتلخيص هذا أن أصله: هذا جحر ضب خرب جحره، فيجري (خرب) وصفًا على (ضب)، وإن كان في الحقيقة للجحر، كما تقول: مررت برجل قائم أبوه، فتجري (قائمًا) وصفًا على (رجل)، وإن كان القيام للأب لا للرجل، لما ضمن من ذكره. والأمر في هذا أظهر من أن يؤتى بمثال له، أو شاهد عليه. فلما كان أصله كذلك، حذف (الجحر) المضاف إلى الهاء، وأقيمت (الهاء) مقامه فارتفعت؛ لأنّ المضاف المحذوف كان مرفوعًا، فلما ارتفعت استتر الضمير المرفوع في نفس (خرب)، فجرى وصفًا على ضب - وإن كان الخراب للجحر لا للضب - على تقدير حذف المضاف على ما رأينا".^(٣)

وقد أنكر بعض المعاصرين الجر على الجوار، فيرى عباس حسن عدم الالتفات إلى مثل هذا، وعدم القياس عليه مطلقًا، قال: "والحق أنّ هذا النوع الغريب من الضبط؛ بسبب (المجاورة)، والنوع الآخر الذي سببه (التوهم)، جديران للإهمال، وعدم القياس عليهما، بل عدم الالتفات إليهما مطلقًا".^(٤)

وزين العرب من أصحاب الرأي الأول، الذين يجيزون وقوع الجر على الجوار مطلقًا، فوافق في ذلك جمهور النحاة، وذهب إلى جواز وقوعه في باب النعت، وهذا واضح من استشهاده

(١) أمالي ابن الحاجب ١/٢٨٠.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧٠.

(٣) الخصائص ١/٢١٧.

(٤) النحو الوافي ٣/٤٥١.

بقوله تعالى: ﴿عَذَابٌ يَوْمِ أَلِيمٍ﴾ [الزخرف: ٦٥] وقولهم: (هذا جحر ضبٍ حربٍ)، وأجاز وقوعه أيضاً في باب العطف، واستشهد بالآية الكريمة: ﴿يَتَأَيَّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] فقال: "ومن قرأ بالجر فعلى مجاورة اللفظ، لا على موافقة الحكم".^(١) ويؤيد زين العرب غسل الأرجل، لا مسحها؛ فهو أخرج الجر في القراءة السابقة على المجاورة، لا على الحكم.

والذي يظهر هو جواز الجر على المجاورة مطلقاً، كما ذهب إلى هذا سيبويه والمبرد والأخفش، وهو رأي جمهور نحاة البصرة والكوفة - كما ذكرنا -، مما يجعل هذا الرأي قويا في حجته، وما استشهدوا فيه من آيات كريمات، وصحة تأويلهم لها؛ لهُو خير دليل على صواب هذا الرأي.

علاوة على ما سبق فإنّ المتأمل إلى تأويل المانعين كالسيرافي وابن جني، يجد فيه التعسف الشديد الذي لا داعي له، فاللغة فيها توسع، وفيها ميل إلى اليسر والسهولة في ألفاظها. وهذا الأمر لا يعدو سير الإنسان على وتيرة واحدة من الضبط الحركي، لوجود شيء من الصعوبة في التنقل ما بين هذه الحركات. فما دام أنّ أصل الإعراب واضح؛ لوجود الدليل في النص، فلا مانع من وجود هذا الإتيان؛ تيسيراً على الناطق.

(١) شرح مصابيح السنة ١/٤٥٤.

المبحث الخامس: تركيب الأسماء

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أصل (بيناً) و(بينما).

المطلب الثاني: تركيب (ماذا).

المطلب الثالث: أصل (هلمَّ).

المطلب الأول: أصل (بيننا وبينما)

يعد النحاة (بيننا وبينما) ظرفين متعلقين بالزمان، وكلاهما مبنيان في محل نصب على الظرفية، ولا بد من ملازمتها الجملة، وذكر النحاة أنّ أصلهما (بَيْن) ثم زيدت عليها الألف أو (ما). وقد حصل جدل بين النحاة في تلك الزيادة.

ولقد بيّن زين العرب أصل (بيننا وبينما) وذلك عند قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "بينما نحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذ طلع علينا رجل...".^(١) قال: "وإذا قصد إضافتها إلى أوقات مضافة إلى جملة حذفوا الأوقات، وعوضوا عنها الألف، أو (ما)، وحكي ما كان تضاف إليه الأوقات، بعدها نحو: بينا أو بينما نحن نفعل كذا طلع علينا فلان، وهي منصوبة بعامل من الجملة الواقع نسبتها فيه كـ(طلع) في المثال. وقيل: الجملة قائمة مقام الأوقات كما في ﴿ وَسَكَلِ الْقَرِيَةَ ﴾ [يوسف: ٨٢]، وزيادة الألف أو (ما)؛ لتعيين أنّ (بين) مضافة إلى الجملة. وقال الجوهري: نشأت الألف في إشباع الفتحة، وفيه نظر".^(٢)

اختلف العلماء في أصل (بيننا وبينما)، فهم في ذلك على أقوال خمسة، وهي:

(١) ونص الحديث: قال عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "بينما نحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ذات يوم، إذ طلع علينا رجلٌ شديد بياض الثياب، شديد سواد الشعر، لا يرى عليه أثر السفر، ولا يعرفه منا أحد، حتى جلس إلى النبي -صلى الله عليه وسلم-، فأسند ركبتيه إلى ركبتيه، ووضع كفيه على فخذيه، وقال: يا محمد أخبرني عن الإسلام، فقال رسول الله -صلى الله عليه وسلم-: "الإسلام أن تشهد أن لا إله إلا الله وأنّ محمدًا رسول الله -صلى الله عليه وسلم-، وتقيم الصلاة، وتؤتي الزكاة، وتصوم رمضان، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً"، قال: صدقت، قال: فعجبنا له بسأله، وصدفته، قال: فأخبرني عن الإيمان، قال: "أن تؤمن بالله، وملائكته، وكتبه، ورسله، واليوم الآخر، وتؤمن بالقدر خيره وشره"، قال: صدقت، قال: فأخبرني عن الإحسان، قال: "أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فإنه يراك"، قال: فأخبرني عن الساعة، قال: "ما المسؤول عنها بأعلم من السائل"، قال: فأخبرني عن أمارتها، قال: "أن تلد الأمة رببتها، وأن ترى الحفاة العراة العالة رعاء الشاء يتطاولون في البنيان"، قال: ثم انطلق فلبث مليًا، ثم قال لي: "يا عمر أتدري من السائل؟" قلت: الله ورسوله أعلم، قال: "فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم". أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب معرفة الإيمان والإسلام والقدر، الحديث (٨).

(٢) شرح مصابيح السنة ٤٢/١.

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى أنّ الأصل (بين) ثمّ أشبعت فتحة النون فصارت ألفاً.^(١)

الثاني: ذهب بعضهم إلى أنّ الألف أو (ما) قد أُجْتُلبت؛ لتكفّ (بين) عن الإضافة.^(٢)

الثالث: أنّ أصل (بيناً) بينما ولكن حذفت الميم. قال خالد الأزهري: "ومثال بينما أو بينا قولك: بينما أو بينا زيد قائم أو يقوم زيد، والصحيح أنّ (ما) كافة ل(بين) عن الإضافة فلا محل للجملة بعدها من الإعراب، وأصل (بيناً) بينما فحذفت الميم".^(٣)

الرابع: أنّ الألف أو (ما) عوض عن كلمة (الأوقات) المحذوفة.^(٤) قال ابن جني: فإن قيل: فالإلام أضاف الظرف الذي هو بين؟ وقد علمنا أنّ هذا الظرف لا يضاف من الأسماء إلاّ إلى ما يدل على أكثر من الواحد، أو ما عطف عليه غيره بالواو دون سائر حروف العطف نحو: المال بين القوم، والمال بين زيد وعمرو، وقوله: نحن نرقبه (جملة)، والجملة لا مذهب لها بعد هذا الظرف، فالجواب أنّ ههنا واسطة حذفت، وتقدير الكلام: بين أوقات نحن نرقبه أتاناً، أي: أتاناً بين أوقات رقبنا إياه... ثمّ إنّه حذف المضاف الذي هو أوقات، وأولى الظرف الذي كان مضافاً إلى المحذوف الجملة التي أقيمت مقام المضاف إليها.^(٥)

الخامس: أنّ ألف (بيناً) حرف زائدٌ للتأنيث.^(٦)

ولم يذهب زين العرب مع رأي جمهور النحاة، وهذا واضح من خلال نصه السابق، وقد نقل عنه البغدادي ذلك إذ يقول: "وقال زين العرب في أول شرح المصاييح: وقول الجوهري

(١) ينظر: ابن جني، سر الصناعة ٢٣/١، ٢٥، وابن يعيش، شرح المفصل ١٨/٣، والرضي، شرح الكافية ١٩٦/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ٥١٤/١، وابن عقيل، المساعد ٥٠٣/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٠١/٣.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٩٣٦/٢، والمالقي، رصف المباني ص ١٠٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، والمرادي، الجنى الداني ص ١٧٥، وابن عقيل، المساعد ٥٠٤/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٠١/٣، ٢٠٣.

(٣) ينظر: خالد الأزهري، موصل الطلاب لقواعد الإعراب ص ٤٢.

(٤) ينظر: ابن جني، سر الصناعة ٢٤/١، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٤٦/١، وابن عقيل، المساعد ٥٠٤/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٠٢/٣.

(٥) سر الصناعة ٢٣/١.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٤٠٦/٣، والمرادي، الجنى الداني ص ١٧٦، والسيوطي، همع الهوامع ٢٠١/٣.

نشأت الألف من إشباع الفتحة ففيه نظر، وهو أنّ الألف إنما تتولد من الفتحة في القافية".^(١)
ويبدو أنّه يميل إلى القول الرابع وهو أنّ الألف قد جاءت عوضاً عن كلمة (الأوقات) المحذوفة. وذكر أنّ الزيادة قد جاءت لدلالة أنّ الظرف (بين) مضاف إلى الجملة، وربما يكون هذا وجهًا سادسًا يبين أصل (بيننا وبينما).^(٢)

والذي يظهر في المسألة أنّ الصواب هو قول الجمهور، فلو نظرنا إلى تلك الألف، لوجدنا أنّها للإشباع، وهي ناتجة من جنس الحركة، فالعرب قد تُشبع الحركة حتى ينشأ حرف من جنسها، وقد عقد ابن جني بابًا في الخصائص سمّاه: مطلق الحركات، وأورد فيها عددًا من الشواهد مثل: خُذُه من حيثُ وليساً، فأشبع حركة السين من ليس، وما ذكره الفراء عن العرب قولهم: أكلتُ لحماً شاةً، وهو يريد قول: لحم شاةٍ، فمطلق الفتحة فأنشأ الألف، وكذا في إشباع كسرة الراء من قولهم: الصياريف، يريد: الصيارف.^(٣)

وربما كان لمجيء (الألف) أو (ما) دلالة واضحة عن المحذوف، وهي كلمة الأوقات المحذوفة، يدلنا على ذلك إعرابنا للجملة المضافة إلى (بيننا وبينما) - في الظاهر - فإننا نقدر كلمة (الأوقات) التي هي في الحقيقة مضافة للجملة، والذي دلنا على ذلك المحذوف الألف و(ما).

وأما قولهم إنّ الألف اجتلبت لكفها عن الإضافة، فهذا لم يثبت كتبت كونها للإشباع كما ذكرنا ذلك آنفًا. فلو نظرنا إلى قول الشاعر:

بَيْنَا تَعَانِقُهُ الْكُمَاءَ وَرَوْغِهِ . يَوْمًا أُتِيحَ لَهُ جَرِيٌّ سَلَفُ^(٤)

(١) خزانة الأدب ٦٢/٧. وينظر لقول الجوهري في صحاحه، (بين).

(٢) وقد ذكر هذا الوجه ابن هشام، وذكر ما يؤيده وهو قول الشاعر: بينا تعانقه... ينظر: مغني اللبيب ١/٥١٤ - ٥١٥.

(٣) ينظر: الخصائص ٢/٣٤٩ - ٣٥٠.

(٤) البيت من الكامل، وهو لأبي ذؤيب. ينظر: السكري، شرح أشعار الهذليين ١/٣٧، وابن جني، سر الصناعة ١/٢٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٥١٥، ١٧٤/٢. و(سلف): هو الرجل الجريء، وقيل: هو السليط. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (سلف).

لوجدنا أنّ (بين) قد جرّت الاسم المفرد (تعانق)، فالألف على هذا القول للإشباع لاغير، وهذا ظاهر كلام ابن جني وابن هشام في البيت.^(١)

وأما القائلون بأنّ أصل (بين) بينما ثم حذف الميم، فهذا يحتاج إلى دليل، قال ابن جني: "ومن زعم أنّ (بيناً) محذوفة من (بينما) احتاج إلى وحي يُصدّقه".^(٢)

ويُرَدُّ على القائلين بأنّ ألف (بيناً) للتأنيث، أنّ جميع الظروف مذكرة إلّا ما شدّ منها نحو: قدّام ووراء^(٣)، فكيف تكون ألفها للتأنيث؟

(١) ينظر: الخصائص ٣٤٩/٢، ومغني اللبيب ١/٥١٤-٥١٥.

(٢) ينظر: أبو حيان، تذكرة النحاة ص ١٢٣.

(٣) ينظر: الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠.

المطلب الثاني: تركيب (ماذا)

تباينت آراء العلماء في تركيب (ماذا)، فمنهم من يرى أنّها مركبة من جزأين، واختلف في هذين الجزأين، ومنهم من يرى أنّها كالجزء الواحد.

وتحدث زين العرب عن هذه المسألة عند قوله -ﷺ-: "تشرطُ ماذا؟" (١) حيث يقول: "وفي (ماذا) وجهان: أحدهما: بمعنى أي شيء، و(ذا) لغو. وثانيهما: بمعنى ما الذي تشرط". (٢)

تعددت آراء النحاة حول هذه المسألة على النحو الآتي:

الرأي الأول:

أجاز سيبويه (٣)، والزجاج (٤)، والنحاس (٥)، والقيسي (٦)، أن تكون (ما) استفهامية مبتدأ، و(ذا) موصولة خبره. قال سيبويه: "أما إجراؤهم (ذا) بمنزلة (الذي) فهو قولك: ماذا رأيت؟ فيقول: متاعٌ حسنٌ". (٧) واستشهدوا على ذلك بقول النابغة:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُجَاوِلُ . . . أَنْحَبْتُ فَيُقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ (٨)

(١) ونص الحديث: قال عمرو بن العاص -رضي الله عنه-: أتيت النبي -ﷺ-، فقلت له: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأُبَايِعَكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ: "مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟" قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ: "تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟" قُلْتُ: أَنْ يُعْفَرَ لِي، قَالَ: "أَمَّا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا؟ وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟". أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، الحديث (١٢١).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٣٣.

(٣) الكتاب ٢/٤١٧.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/١٠٥.

(٥) إعراب القرآن ص ٣٠.

(٦) مشكل إعراب القرآن ١/٣٢.

(٧) الكتاب ٢/٤١٧.

(٨) البيت من الطويل، وهو للبيد بن ربيعة. ينظر: ديوانه ص ١٣١، وسيبويه، الكتاب ٢/٤١٧، وابن منظور، لسان العرب، (نحب)، وأبو حيان، البحر المحيط ١/٢٦٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٣٢، والبغدادي، خزانة الأدب ٢/٢٥٢.

الرأي الثاني:

أجاز سيبويه^(١)، والنحاس^(٢)، والفراسي^(٣)، أن تكون (ماذا) بمثابة اسم واحد. قال سيبويه: "فيكون (ذا) بمنزلة (الذي) ويكون (ما) حرف الاستفهام، وإجرائهم إياه مع (ما) بمنزلة اسم واحد".^(٤)

وقد دلّ على هذا التركيب قول العرب: (عنّ ماذا تسأل؟) فجاءت ألف (ما) الاستفهامية ثابتة رغم دخول حرف الجر، ومثل ذلك قول بعضهم: (ماذا حالك؟) برفع (حال) كأنه قال: أي شيء حالك؟^(٥)

ومّا دلّ على ذلك قول الشاعر:

فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا . . . تَشْرَبُهُ بَطْنُ الْفُؤَادِ وَظَاهِرُهُ^(٦)

حيث جاء الاسم الموصول (الذي) بعد (ماذا).^(٧)

واختلف إذا رُكبت، هل تكون استفهامية أم موصولة؟ على قولين^(٨):

أحدها: أنّها تكون استفهامية، وهو المشهور، كقول الشاعر:

يَا حُزْرَ تَغْلِبَ مَاذَا بِالْ نِسْوَتِكُمْ . . . لَا يَسْتَفْهِنَ إِلَى الدَّيْرَيْنِ تَحْنَانًا^(٩)

فجاءت (ماذا) استفهاماً في موقع ابتداء، وخبره قوله (بال). قال الفرسي: "فإنما قوله:

(ماذا بال نسوتكم) بمنزلة: ما بال نسوتكم، فاستعملوا (ماذا) استعمال (ما)، من غير أن

(١) الكتاب ٤١٦/٢. وهذا الرأي الثاني له.

(٢) إعراب القرآن ص ٣٠. وهذا الرأي الثاني له.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٣١٦/٢. وهذا الرأي الثاني له.

(٤) الكتاب ٤١٦/٢.

(٥) ينظر: الفرسي، الحجة للقراء السبعة ٣١٦/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٠٠٩/٢.

(٦) البيت من الطويل، وهو لابن الدّمينة. ينظر: ديوانه ص ١٨٤، وابن مالك، شرح التسهيل ١٩٨/١.

(٧) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٠٠٩/٢.

(٨) ينظر لهذين القولين عند: أبي حيان، ارتشاف الضرب ١٠٠٩/٢-١٠١٠، والسيوطي، همع الهوامع ٢٩٠/١.

(٩) البيت من البسيط، وهو لجرير. ينظر: الصاوي، شرح ديوان جرير ص ٥٩٨. وورد بلا نسبة عند: أبي حيان، البحر

المحيط ٢٦٣/١، والسمين، الدر المصون ٢٣٠/١، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٣٣/١، و السيوطي، همع

الهوامع ٢٩٠/١.

ينضم إليها (ذا). ألا ترى أنك لو حملت (ذا) على (الذي) في البيت لم يسهل: ما الذي هو بال نسوتكم؟ لأن المستعمل: ما بالك دون الآخر".^(١)

الثاني: أن (ماذا) تكون اسماً موصولاً، كقول الشاعر:

دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَقِيهِ . وَلَكِن بِالْمُعْتَبِ نَبِيْنِي^(٢)

والتقدير أي: دعي الذي علمت، فجاءت (ماذا) بمنزلة الاسم الموصول، وقد نُصب بالفعل (دعي). وقد اتفق جمهور النحاة على أن (ماذا) مفعول لـ(دعي)^(٣)، وأنكر ذلك ابن عصفور فجعل (ما) مبتدأ، و(ذا) خبره، فهو لا يرى أن تكون (ماذا) بمنزلة الاسم الواحد. قال: "فلا يتصور في (ماذا) أن تكون بتقدير اسم واحد؛ لأنه لو كان كذلك لم يخل أن يكون منصوباً بـ(دعي)، أو بـ(علمت)، أو بفعل مضمّر يفسره (سأتيه). وباطل أن يكون منصوباً بـ(دعي)؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ماقبله. وباطل أن يكون منصوباً بـ(علمت)؛ لأنه لا يريد أن يستفهم عن معلوم. وباطل أن يكون منصوباً بفعل مضمّر يفسره (سأتيه)؛ لأنه لا يكون إذ ذاك لـ(علمت) موضع من الإعراب. فلم يبق إلا أن يكون مبتدأ وخبر قد علّق عنه (دعي)".^(٤)

الرأي الثالث:

أن تكون مركبة من (ما) الاستفهامية وتكون في محل رفع بالابتداء، و(ذا) اسم إشارة خبر المبتدأ، فتكون (ماذا) بمعنى: أي شيء هذا.^(٥)

الرأي الرابع:

أن تكون (ما) زائدة، و(ذا) اسم إشارة^(٦)، كقول الشاعر:

(١) الحجة للقراء السبعة ٣١٨/٢.

(٢) البيت من الوافر، وهو من أبيات سيبويه الخمسين التي لم يعرف قائلها. ينظر: سيبويه، الكتاب ٤١٨/٢، والأخفش، معاني القرآن ٦٠/١، وابن عصفور، شرح الجمل ٤٧٩/٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ١٠٠٩/٢، والمرادي، الجني الداني ص ٢٤١، والسمين، الدر المصون ٢٣/١، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٣٣/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٩١/١، والبغدادي، خزنة الأدب ١٤٢/٦.

(٣) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٤٣٣/١.

(٤) شرح الجمل ٤٧٩/٢.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ١٠٠٨/٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٣٢/١.

(٦) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٩٧/١، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٣٤/١.

أَنْوَرًا سَرَعَ مَاذَا يَا فَرُوقُ .: وَحَبْلُ الْوَصْلِ مُتَّكِتٌ حَذِيقٌ^(١)

فجاءت (ما) زائدة، و(ذا) اسم إشارة فاعل ل(سرع).

الرأي الخامس:

أجاز ابن مالك أن تكون (ما) استفهامية و(ذا) زائدة، قال: "يقال: ماذا صنعت؟ ومن

ذا لقيت؟ فتكون (ما) و(من) استفهاميتين. و (ذا) إمّا بمعنى (الذي) وإمّا ملغى".^(٢)

وأنكر ابن هشام والسمين الحلبي الرأيين السابقين؛ وذلك لأنّ الأسماء لا تزداد.^(٣)

الرأي السادس:

أجاز الفارسي أن تكون (ماذا) نكرة موصوفة^(٤)، وخصّها النحويون بالشعر.^(٥)

وأما زين العرب فيبدو أنّه يميز الرأي الثاني: وهو أن تكون (ما) استفهاما، و(ذا) اسم

موصول بمعنى (الذي)، ويميز الرأي الخامس: وهو أن تكون (ما) استفهاما، و(ذا) زائدة.

والذي يظهر إنّ جميع النصوص السابقة، وما نتج عنها من آراء، نجدها تابعة لدلالة

النص، إذ إنّ النصّ يحتمل ذلك، ففي كونه موصولة أمر واضح، ولا أظنّ أنّه يخفى على أحد،

وما دامت الدلالة محتملة، فكلُّ الآراء السابقة واردة-والله أعلم-.

(١) البيت من الوافر، ونُسب لزغبة الباهلي، وقيل: مالك بن زغبة. ينظر: الأزهرى، تهذيب اللغة، (حذق)، وابن منظور، لسان العرب، (نور)، والبغدادي، شرح أبيات المغني ٥/٢٣٣. وورد بلا نسبة عند: ابن مالك، شرح التسهيل ١/١٩٧، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٣٤. و(أنورا): يقصد بذلك النفور، و(حذيق): هو المقطوع. ينظر: لسان العرب، ابن منظور، (نور) و(حذق).

(٢) شرح الكافية الشافية ١/٢٨٢. وينظر رأيه عند: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٣٤.

(٣) ينظر: السمين، الدر المصون ١/٢٣٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٣٤.

(٤) المسائل البغداديات ص ٣٧٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/١٠١٠.

المطلب الثالث: أصل (هَلُمَّ)

أورد العلماء في (هَلُمَّ) لغتين:

الأولى: لغة الحجازيين؛ وهي أن تأتي (هَلُمَّ) بصيغة واحدة، سواء أسندت إلى مفرد، أو مثني، أو جمع مذكر، أو جمع مؤنث، نحو: هَلُمَّ يازيد، هَلُمَّ يازيدان، هَلُمَّ يازيدون، هَلُمَّ يا هند...، وبها نزل القرآن الكريم، كقوله تعالى: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]، وهي على هذه اللغة اسم فعل؛ لعدم تغيرها^(١)، والتزمت العرب فتح الميم على هذه اللغة.^(٢)

والثانية: لغة تميم؛ فتلحقها الضمائر كما تلحق سائر الأفعال، فيقال: هَلُمَّا، هَلُمَّوا، هَلُمَّي، هَلُمَّن. وهي على هذه الصورة فعل صريح لا يتصرف على قول الجمهور،^(٣) والتزمت العرب فتح الميم، كلغة أهل الحجاز، وذلك إذا أسندت لضمير الواحد المذكّر، ولم يجيزوا فيها ما أجازوا في ردّ وشدّ من الضم والكسر؛ لأنّها لم تتصرف تصرف الفعل، ولم تصل إلى قوته.^(٤)

ويبدو أنّ زين العرب قد مال إلى لغة الحجازيين بأن (هَلُمَّ) اسم فعل، حيث ذكر ذلك عند قول النبي: "وهَلُمَّ عَنِ النَّارِ"^(٥)، قال: "و(هَلُمَّ) اسم فعل متعدّد إذا كان بمعنى (هات)، كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ شُهَدَاءَكُمْ﴾ [الأنعام: ١٥٠]، ولازم بمعنى (تعال) كقوله تعالى: ﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ [الأحزاب: ١٨]."^(٦)

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣/٥٢٩، والمبرد، المقتضب ٣/٢٥٣ و٢٠٣، وابن السراج، الأصول في النحو ١/١٤١، والزمخشري، الكشاف ٢/٤١٠، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣/٥٣٤، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٢٣٧.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣/٥٢٩، والمبرد، المقتضب ٣/٢٥٣، وابن السراج، الأصول في النحو ١/١٤٦، وابن جني، الخصائص ١/١٩٥، والزمخشري، الكشاف ٢/٤١٠، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٢٣٧.

(٤) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣/٥٣٤، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٢٣٧.

(٥) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "مَثَلِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا، فَلَمَّا أَضَاءَتْ مَا حَوْلَهَا، جَعَلَ الْفَرَّاشُ الدَّوَابُّ الَّتِي يَقَعْنَ فِي النَّارِ يَقَعْنَ فِيهَا، وَجَعَلَ يَحْجُرُهُنَّ وَيَعْلِبُنَّهُ، فَيَتَفَحَّمْنَ فِيهَا"، قَالَ: "فَدَلِيكُمْ مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ، أَنَا آخِذٌ بِحُجْرِكُمْ عَنِ النَّارِ: هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، هَلُمَّ عَنِ النَّارِ، فَتَعْلَبُونِي، فَتَفَحَّمُونَ فِيهَا". أخرجه البخاري، كتاب الرقاق، باب الانتهاء عن المعاصي، الحديث (٦٤٨٣)، وأخرجه مسلم، كتاب الفضائل، باب شفقتة -ﷺ- على أمته،

الحديث (٢٢٨٤)، وأحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند أبي هريرة -رضي الله عنه-، الحديث (٨١١٧).

(٦) شرح مصابيح السنة ١/٢٨٠.

ولقد تحدث زين العرب عن أصل (هَلُمَّ)، فقال: "ويحتمل أن يكون أصله: هَالُمَّ، ف(ها) للتنبية، و(لم) من (لم الله شعته)، أي: جمعه، كأنه أراد لَمْ نَفْسَكَ إِلَيَّ، مخفف بحذف الألف، ويحتمل أن يكون أصله: هل أمّ؛ أي: أقصد، وهو على رأي الكوفية، وضَعَّف بأن الاستفهام غير لائق بالمقام".^(١)

مما سبق يتضح أنّ النحاة انقسموا في أصل (هَلُمَّ) إلى أحد رأيين:

الرأي الأول: رأي البصريين، حيث يرون أنّها مركبة من (ها) التي للتنبية، و(لم) أمرٌ من قولك: (لَمْ اللهُ شَعْتَهُ)، أي: جمعه، فلما رُكِّبنا حذف ألفها؛ لكثرة الاستعمال، وسقطت همزة الوصل؛ للاستغناء عنها بحركة الميم المنقولة إليها لأجل الإدغام، وأدغمت الميم في الميم، وبنيت على الفتح.^(٢)

قال سيبويه: "وأما هَلُمَّ فزعم أنّها حكاية في اللغتين جميعاً، كأنّها (لَمْ) أدخلت عليها الهاء، كما أدخلت (ها) على (ذا)؛ لأنيّ لم أر فعلاً قطُّ بني على (ذا)، ولا اسماً ولا شيئاً يوضع موضع الفعل، وليس من الفعل. وقول بني تميم: هَلُمَّنَّ يَقْوِي ذَا، كأنك قلت: الميمَنَ فأذهبت ألف الوصل".^(٣)

الرأي الثاني: أنّها مركبة من (هل) التي للزجر، ومن (أمّ) الأمر من (الأمّ)، وهو القصد، وإليه ذهب الفراء^(٤)، ووصف بمذهب الكوفية^(٥).

ورد عليهم: بأنّ ذلك ضعيف من جهة المعنى، إن كانت (هل) استفهاماً فلا معنى لدخولها على الأمر^(٦). ودافع ابن جني عن الفراء بقوله: "وهذا عندي لا يلزم الفراء، لأنّه لم

(١) شرح مصابيح السنة ١/٢٨٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٣/٥٢٩، والمبرد، المقتضب ٣/٢٠٣، وابن السراج، الأصول في النحو ١/١٤٦، وابن جني، سر الصناعة ٢/٧٤٥، والخصائص ٢/٢٧٦، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣٤٨، وابن مالك، شرح الكافية ٣/١٣٩١.

(٣) الكتاب ٣/٣٣٢-٣٣٣.

(٤) ينظر: الزجاجي، حروف المعاني والصفات ص ٧٤، وابن جني، الخصائص ٢/٢٧٧، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٢٣٧.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/١٣٩١، وزين العرب، شرح مصابيح السنة ١/٢٨٠.

(٦) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢/٢٧٧، وزين العرب، شرح مصابيح السنة ١/٢٨٠.

يَدَّعُ أَنَّ (هل) هنا حرف استفهام، وإنما هي عنده زجر وحثٌّ".^(١)

ولم يبين زين العرب موقفه في أصل (هَلُمَّ)، بل إنّه اكتفى بذكر تركيبه هذا الاسم، ولعله أراد أن يبين لقارئه ما ذكر في أصلها من مذهبين مختلفين، ولذلك أشار إلى مذهب الكوفيين، ولم يشر إلى أي المذهبين ينتمي. ونجد أنّه قد ذكر ما رُدَّ به على مذهب الكوفية، بأن (هل) لا تجتمع مع (مُ)، ولم ينسبه لنفسه.

والراجع في أصل (هَلُمَّ) هو مذهب البصريين، فعندما نسمع (هَلُمَّ)، نجد أنّها مركبة من جزأين، (ها) و(مُ)، فكأنك أردت أن تنبه المخاطب، ثم توجهه نحوك. ويدلنا على صحة ما سبق، أنّنا نجد العرب قد استعملوا (هَامُّ) أحيانا بدلا من (هَلُمَّ).^(٢)

(١) الخصائص ٢/٢٧٧.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٥/٢٣٠٥.

المبحث السادس: في الظروف

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: الخلاف في بناء الظرف المضاف للفعل المضارع.

المطلب الثاني: دخول (إذ) و(إذا) الفجائيتين في جواب (بينا) و(بينما).

المطلب الأول: الخلاف في بناء الظرف المضاف للفعل المضارع

اتفق النحاة على بناء الظرف إذا أُضيف إلى جملة فعلية، صُدّرت بفعل ماضٍ، كقول

الشاعر:

على حينٍ عاتبتُ المشيبَ على الصِّبا . . . وقُلْتُ: ألمَّا أضحُ والشَّيبُ وازعُ^(١)

واختلفوا في الظرف المضاف إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية المصدرية بفعل مضارع.^(٢)

وقد أشار زين العرب إلى هذا الخلاف عند قوله -عليه السلام-: "كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ"^(٣) حيث قال:

"بالبناء على الفتح؛ لإضافته إلى الفعل الماضي، وكذا كلُّ ظرفٍ أُضيف إلى الفعل

الماضي يُبنى على الفتح، واختلف في المضاف إلى المضارع، والأصحُّ أنه معربٌ".^(٤)

(١) البيت من الطويل، وهو للنابغة الذبياني. ينظر: ديوانه ص ٥٣، وسيبويه، الكتاب ٢/٣٣٠، والسمين، الدر المصون ٤/٥٢٠. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني القرآن ٣/٢٤٥، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/١٨٠، وشرح الأشموني ٢/٣١٥.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٠، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٦٩، والأزهري، شرح التصريح على التوضيح ١/٧٠٥.

(٣) ونص الحديث: قال رسول الله -عليه السلام-: "أَتَانِي اللَّيْلَةُ رَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ، - قَالَ أَحْسَبُهُ فِي الْمَنَامِ - فَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ هَلْ تَدْرِي فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟" قَالَ: " قُلْتُ: لَا"، قَالَ: "فَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيْ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَهَا بَيْنَ ثَدْيَيْ"، أَوْ قَالَ: " فِي نَحْرِي، فَعَلِمْتُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ، قَالَ: يَا مُحَمَّدُ، هَلْ تَدْرِي فِيْمَ يَخْتَصِمُ الْمَلَأُ الْأَعْلَى؟ قُلْتُ: نَعَمْ، فِي الْكَفَّارَاتِ، وَالْكَفَّارَاتِ الْمُكْتُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَاةِ، وَالْمَشْيِ عَلَى الْأَقْدَامِ إِلَى الْجَمَاعَاتِ، وَإِسْبَاحُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكَارِهِ، وَمَنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَاشَ بِخَيْرٍ وَمَاتَ بِخَيْرٍ، وَكَانَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمَ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، وَقَالَ: يَا مُحَمَّدُ، إِذَا صَلَّيْتَ فَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ، وَإِذَا أَرَدْتَ بَعْبَادِكَ فَتَنَّهُ فَأَفِضْني إِلَيْكَ عَيْرَ مُفْتُونٍ، قَالَ: وَاللَّذْرَجَاتِ إِفْشَاءَ السَّلَامِ، وَإِطْعَامِ الطَّعَامِ، وَالصَّلَاةِ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسِ نِيَامًا". أخرجه الترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب: من سورة ص، الحديث (٣٢٣٣).

(٤) شرح مصابيح السنة ٢/١٥٥.

النحاة في هذه المسألة على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى إعراب الظرف^(١)، ووافقهم النحاس^(٢)، والأنيباري^(٣)، وابن الناظم^(٤) وحجتهم في ذلك هو عدم التناسب بين الظرف وما أُضيف إليه^(٥).

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى بناء الظرف، المضاف إلى اسم، أو فعل معرب^(٦)، ووافقهم الفارسي^(٧)، وابن مالك^(٨)، وابن هشام^(٩).

قال الفراء: "زعم الكسائي: أن العرب تؤثر الرفع إذا أضافوا (اليوم) إلى (يفعل، وتفعل، وأفعل، ونفعل) فيقولون: هذا يومٌ نفعلُ ذاك، وأفعلُ ذاك، ونفعلُ ذاك. فإذا قالوا: هذا يومٌ فعلت، فأضافوا (يوم) إلى (فعلت) أو إلى (إذ) آثروا النصب"^(١٠)، ثم جوّز بناء الظرف المضاف للفعل المضارع بقوله: "وتجوز في الياء والتاء ما يجوز في (فعلت)".^(١١)

واستدلوا على ذلك بشواهد من كتاب الله، فمن ذلك ما جاء في قراءة من قرأ بفتح

الميم^(١٢) من قوله تعالى: ﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة: ١١٩] قال الفراء:

- (١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٢٩، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٦٩، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٣١.
- (٢) إعراب القرآن ص ١٢٨٥-١٢٨٦.
- (٣) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٣١١.
- (٤) شرح الألفية ص ٢٨١.
- (٥) ينظر: الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح ١/٧٠٦.
- (٦) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١/٣٢٦، ٣/٢٤٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٢٩، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٦٩، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٣١.
- (٧) الحجة للقراء السبعة ٣/٢٨٤.
- (٨) شرح التسهيل ٣/٢٥٥.
- (٩) مغني اللبيب ٢/١٦٩.
- (١٠) معاني القرآن ٣/٢٤٥.
- (١١) السابق نفسه.
- (١٢) وهي قراءة نافع، وقرأ الباقر برفع (يوم). ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٣/٢٨٢، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٢٤٢.

"يجوز أن تنصبه؛ لأنه مضاف إلى غير اسم، كما قالت العرب: مضى يومئذٍ بما فيه".^(١) وكذا في قراءة قوله تعالى ^(٢) ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: ١٩].

ومن شواهدا في النظم قول الشاعر:

إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يُهَيِّجُنِي . . نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ^(٣)

فجاء الظرف (حين) مضافا للفعل (أسلو). وكذا أضيف الظرف إلى معرب في قول

الشاعر:

تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى . . عَلَى حِينَ التَّوَأَصُلُ غَيْرُ دَانَ^(٤)

فالظرف (حين) أضيف إلى الجملة الاسمية (التواصل غير دان).

ويرى البصريون أن ما سبق من الظروف ليست مبنية، إنما هي معربة، فهي منصوبة على الظرفية وليست للإضافة كما زعم الكوفيون.

وأنكر النحاس وقوع مثل هذه الإضافة في كتاب الله، وردّ على من أجازها، قال: "وهذا غلط لا يجوز أن يبنى الظروف عند الخليل وسيبويه، مع شيء معرب، والفعل المستقبل معرب، فأما الكسائي فأجاز ذلك في الشعر على الاضطرار، ولا يحمل كتاب الله -جلّ وعزّ - على مثل هذا".^(٥)

وأما زين العرب فقد استدلّ على إضافة الظرف للفعل الماضي بقوله -ﷺ-: "كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ" فجاء الظرف (يوم) مضاف للفعل الماضي (ولدت)، وذهب مع الجمهور في بناء الظرف

(١) معاني القرآن ١/٣٢٦.

(٢) وهي قراءة عاصم وحمزة والكسائي ونافع، وقرأها ابن كثير وأبو عمرو بالرفع. ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٦/٣٨٣، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٧٥٣-٧٥٤.

(٣) البيت من الطويل، وهو لأبي صخر الهذلي. ينظر: شرح أشعار الهذليين ٢/٩٥٧. وبلا نسبة عند: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٢/٢٥٠٢، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٥٦، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٧٠.

(٤) البيت من الوافر. ولم ينسب لأحد. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٥٦، وابن هشام، شرح شذور الذهب ص ١١٤، وشرح الأشموني ٢/٣١٥.

(٥) إعراب القرآن ص ١٢٨٥-١٢٨٦. وقوله: بأنّ الكسائي يجيزها في الضرورة الشعرية، لم يذكرها أحد غيره، والصحيح أنّه يجيزها في الشعر وغيره كما هو موجود في أكثر الكتب.

في هذه الحالة. وبيّن أنّ هناك خلافاً بين النحاة في الظرف المضاف للفعل المضارع، وذهب مع القائلين بإعرابه، وهم البصريون.

والناظر للمسألة يجد أنّ كلا المذهبين قد يوافقهما الصواب، فتقدير الظرف بالإعراب والبناء قد يكون صحيحاً، لذا نجد الشيخ أحمد البنا قد بيّن ذلك عند قراءة نصب (يوم) من قوله تعالى: ﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾ [الانفطار: ١٩] قال: "حركة إعراب عند البصريين، ويجوز عند الكوفيين أنّ تكون حركة بناء، وعلى التقدير في موضع رفع خبر المحذوف، أي: الجزء يوم لا تملك، أو في موضع نصب على الظرف، أي: يدانون يوم لا تملك، أو مفعول به، أي: اذكر يوم، ويجوز على رأي من بنى أنّ يكون في موضع رفع خبراً لمحذوف، أي: هو يوم".^(١)

ولعلّ الراجح في المسألة هو بناء الظرف إذا أضيف إلى الجملة الاسمية أو الجملة الفعلية المصدرّة بالمضارع، فالشواهد تؤكد صحة ذلك كما سبق-والله أعلم-.

(١) اتحاف فضلاء البشر ٢/٥٩٥.

المطلب الثاني: دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بينما وبينما)

يقع الظرفان (إذ) و(إذا) في جواب (بينما وبينما)، وتكون حينها للمفاجأة عند أكثر النحاة.^(١)

وتوقف زين العرب عند هذه المسألة، وبين آراء بعض النحاة فيها، وذلك عند قول عمر بن الخطاب -رضي الله عنه-: "بينما نحن عند رسول الله -صلى الله عليه وسلم- إذ طلع علينا رجل..."^(٢)، فقال: "ولم يرى الأصمعي دخول (إذ) و(إذا) في الفعل المتوسط صحيحاً؛ نحو: بينما نحن نفعل كذا إذ طلع زيد، إذ يبقى الظرفان إلى عامل ظاهر؛ لأن (إذ) و(إذا) مضافان إلى ما بعدهما، والمضاف إليه لا يعمل فيما قبله، فيجب تقدير (إذ) و(إذا) ب: فاجأت؛ أي: وجدت اتفاقاً طلوع فلان في الوقت الذي نفعل كذا، حتى ينتصب كلا الظرفين به، كما يقدر فاجأت نحو: خرجت فإذا السبع بالباب. وارتكاب شيء يلزم منه تقدير فعل من غير ضرورة ممتنع. ورد ابن الحاجب قول الأصمعي: بأن المفاجأة معنى مقصود، فيجب عند قصد الإتيان بفعلهما، أو بما يدل عليها من (إذ) و(إذا)، ولا يظهر فعلهما معهما؛ لأنهما إذا كانتا للمفاجأة يجب حذف فعلهما. قال بعض الفضلاء من المعاصرين: وفيه نظر؛ لأن الإشكال إنما يرتفع إذا كان المقتضى لـ(بينما): فاجأت دون طلع. أقول: ويمكن أن يمنع أن المقتضى حينئذ طلع، كيف والمانع منه موجود؟ والصواب عندي: إنه إذا لم يكن الفعل مقترناً بكلمة المفاجأة أن يحكم باقتضائه لـ(بينما)، وإن اقترن بها حكم بأن المقتضى لها معنى المفاجأة.

وقال الرمخشري: إذا زيدت (إذا) أو (إذ)؛ فهي في موضع رفع بالابتداء، و(بين) خبره بتقدير استقر؛ أي: طلوع فلان استقر بين أوقات فعلنا. قيل عليه: يلزم أن لا تكون (إذ) للمفاجأة مع كونها مقصودة منها هنا، وأن تقع (إذ) مبتدأة أو مصدرية، وهو ممتنع، وليس هذا مثل قولنا: (نهار زيد صائم) في إثبات حكم زيد لظرفه المضاف هو إليه؛

(١) ينظر للمسألة عند: سيبويه، الكتاب ٢٣٢/٤، وابن يعيش، شرح المفصل ١٢٢/٣، وابن مالك، شرح التسهيل ٢٠٩/٢، وأبي حيان، ارتشاف الضرب ١٤٠٤-١٤٠٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١٤٧/١، ١٥٢، وابن عقيل، المساعد ٥٠٢/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٧١/٣، ١٧٨.

(٢) الحديث سبق تخريجه.

لأنه يقع مبتدأ في الجملة .

ومال ابن مالك إلى قول الأصمعي إذ قال: وتجيء (إذ) للمفاجأة، وتركها بعد (بين) و(بينما) أقيس من ذكرها؛ لأن المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مروى عن العرب نثرا ونظما، ومن أمثلة تركها قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا . مَعْلَقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادٍ رَاعٍ^(١)

ومن أمثلة ذكرها قول عمر: (بينما نحن)، الحديث.

وحكى السيرافي: أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة، قال: والمختار عندي الحكم بحرفيتها. أقول: يريد أنها حرفان للمفاجأة، وجاز كونهما مشتركين في الاسم والحرف ك(مذ)، وهذا الذي اختاره هو مذهب الأخفش أيضا، وعلى هذا يكون العامل في (بينما): (طلع)، ثم العامل في (عند) خبر المبتدأ الحقيقي، وقد حدث ل(بين) - إذا قيل فيهما: بينما أو بينا - الاختصاص بالزمان والظرفية والإضافة إلى الجمل".^(٢)

اختلف العلماء في دخول (إذ) و(إذا) جواب (بينما) فهم في ذلك على أقول ثلاثة، وهي:

الأول: ذهب جمهور النحاة إلى جواز وقوعهما في جوابهما، وعدّوا ذلك من مجيئهما للمفاجأة، واستعمالها بدونهما أكثر؛ لأنها تحقق المعنى المستفاد منها عند تركها.^(٣)

الثاني: ذهب الأصمعي إلى عدم فصاحتها عند وقوعهما في الجواب، قال الزمخشري:

(١) البيت من الوافر، وهو لرجل من قيس عيلان كما هو عند سيبويه. وهو موجود في ديوان نصيب بن رباح، والرواية فيه: (فبينما نحن ننظره أتانا معلق شكوة..). ينظر: الكتاب ١/١٧٠، وديوان نصيب ص ١٠٤. ولم ينسب لأحد عند: الفراء، معاني القرآن ١/٣٤٦، وابن جنبي، سر الصناعة ١/٢٣، والمختسب ٢/١٢١، وابن يعيش، شرح المفصل ٣/١٢٣، وابن عقيل، المساعد ١/٥٠٢، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٠١.

(٢) شرح مصابيح السنة ١/٤٢-٤٤.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤/٢٣٢، وابن يعيش، شرح المفصل ٣/١٢٢، وابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٠٩، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٤٠٤-١٤٠٥، وابن عقيل، المساعد ١/٥٠٢.

"وكان الأصمعي لا يستفصح إلا طرحهما في جواب (بينما وبينما)"^(١)؛ وذلك لكثرة مجيء جوابهما دونهما.^(٢)

الثالث: ذهب الحريري إلى جواز دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بينما) فقط دون (بيننا).^(٣)

ولقد وقعت (إذ) و(إذا) في جواب (بينما وبينما) في النثر والنظم، فمن النثر قوله -عليه السلام-
: "بَيْنَمَا أَنَا أُسِيرُ فِي الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِنَهْرٍ...".^(٤) وأما النظم فمنه قول الشاعر:

بَيْنَمَا نَحْنُ بِالكَثِيبِ ضُحَىً .: إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَى جَمَلِهِ^(٥)

وقول الآخر:

فَبَيْنَا نَسُوسُ النَّاسِ وَالْأَمْرُ أَمْرُنَا .: إِذَا نَحْنُ فِيهِمْ سُوقَةٌ نُنْتَصِفُ^(٦)

وردّ ابن بري على من أجاز دخولها على (بينما) فقط دون (بيننا)، قال: "وقد تأتي (إذ) في جواب بينا كما قال حميد الأرقط:

بَيْنَا الْفَتَى يَخْبِطُ فِي عَيْسَاتِهِ .: إِذِ انْتَمَى الدَّهْرُ إِلَى عِفْرَاتِهِ^(٧)

ثم قال: "وهذا الذي قلناه-يقصد ذكره عدد من الشواهد السابقة- يدل على فساد قول من يقول إن (إذ) لا تكون إلا في جواب (بينما) بزيادة (ما)، وهذه بعد (بيننا) كما ترى"^(٨)،

(١) المفصل ص ٢١٤.

(٢) شرح كافية ابن الحاجب ١٩٦/٣.

(٣) ينظر: درة الغواص ص ٢٧٠-٢٧٢.

(٤) أخرجه البخاري، كتاب الآداب، باب في الحوض، الحديث (٦٥٨١).

(٥) البيت من الخفيف، وهو لجميل بن معمر. ينظر: ديوانه ص ١٠٥. وبلا نسبة عند: ابن مالك، شرح

التسهيل ٢٠٩/٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٤٤٦/١. والرواية كما هو في ديوانه: بينما هنّ بالأراك معا إذ بدا....

(٦) البيت من الطويل، وهو لحرقة بنت النعمان، أو لهند بنت النعمان. ينظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١٢٠٣/٣،

وابن الشجري، الأمالي ٤٥١/٢، وابن منظور، لسان العرب، (بين). ولم ينسب لأحد عند: ابن هشام، مغني

اللبيب ٤٤٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٠٢/٣.

(٧) البيت من الرجز. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بين).

(٨) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بين).

وقال أيضاً: "والأفصح في جوابهما أن لا يكون فيه (إذ) و(إذا)، وقد جاء في الجواب كثيراً، تقول: بينا زيد جالس دخل عليه عمرو، وإذ دخل عليه، وإذا دخل عليه".^(١)

وقد سمع مجيء (بيننا وبيننا) دون (إذ) و(إذا)، فمن ذلك قوله -ﷺ-: "بيننا أنا نائم أتيت بقدح...".^(٢)

ومن النظم قول الشاعر:

فَبَيْنَنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا .: مُعَلَّقٌ وَفُضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ^(٣)

وأما زين العرب فقد ذكر رأي الأصمعي في المسألة، وذكر أن ابن الحاجب له موقف تجاه ما ذهب إليه الأصمعي بتقدير (فاجأ)، وأن هذا ليس مقبولاً في حالة وجود (إذ) و(إذا) فهي تحمل معنى المفاجأة، فلا داعي إذاً لتقدير الفعل. قال ابن الحاجب: "وأما (بيننا وبيننا) فهو ظرف فيه معنى الشرط، أُجيب تارة بإذا، وتارة بإذ، وتارة بالفعل، والأصمعي لمَّا رأى مجيء الفعل من غير (إذا وإذ) مع استقلال المعنى ظنَّ أنَّ مجيئه زيادة لا فائدة فيها فحكم بأنَّ الفصيح إسقاطها".^(٤)

وأشار إلى رأي الزمخشري في جواز أن تكون (إذ) و(إذا) في محل رفع ابتداء خبره (بيننا) بتقدير الفعل (استقرَّ)^(٥)، وردَّ عليه بأنَّ (إذ) في الحديث قد جاءت للمفاجأة، فهي ليست مبتدأة ولا مصدرية.

وبيَّن أنَّ ابن مالك لا ينكر وقوع (إذ) و(إذا) في جواب (بيننا وبيننا)، فالشواهد في الشعر والنثر تؤكد مجيئها وتركها، ولكن الفصيح هو تركها.^(٦) وذكر رأي الأخفش وابن مالك^(٧) في

(١) ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (بين).

(٢) أخرجه البخاري، كتاب التعبير، باب اللبن، الحديث (٧٠٠٦).

(٣) سبق الاستشهاد به ص (١١١) من هذا البحث.

(٤) الإيضاح في شرح المفصل ١/٥١٤.

(٥) ينظر: ابن عقيل، المساعد ١/٥٠٩.

(٦) ينظر رأي ابن مالك في التسهيل ٢/٢٠٩.

(٧) ينظر: شرح التسهيل ٢/٢١٤.

حرفية (إذ) و(إذًا)، على أن بعض النحويين يرون اسميتها كما حكاها السيرافي.^(١)

لقد حللّ زين العرب موقف الأصمعي، وأنّه لا يرى دخول (إذ) و(إذًا) في جواب (بيننا وبيننا) فصيحا؛ لعدم وجود عامل للظرفين (إذ) و(إذًا)، فأوجب تقدير الفعل (فاجأ)، حتى يجد عاملاً ينصب الظرفين (إذا) و(إذ)، وبهذا يكون زين العرب قد وافق الزمخشري في تقدير فعل المفاجأة، قال الزمخشري عند قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا جَاءَهُمْ بِآيَاتِنَا إِذَا هُمْ مِنْهَا يَضْحَكُونَ﴾ [الزخرف: ٤٧]: "و(إذًا) للمفاجأة. فإن قلت: كيف جاز أن يجاب (لما) ب(إذا) المفاجأة؟ قلت: لأن فعل المفاجأة معها مقدر. وهو عامل النصب في محلها، كأنه قيل: فلما جاءهم آياتنا فاجئوا وقت ضحكهم".^(٢) ويرى زين العرب عدم اقتران الفعل بكلمة المفاجأة، فإنّه يكون عاملاً مباشراً ل(بيننا وبيننا) المذكورة.

وما نقله عن الأخفش، وابن مالك، وأثم يرون حرفية الظرفين، فهذا متعلق ب(إذا) دون (إذ)، قال ابن مالك: "وروي عن الأخفش أنّها حرف دال على المفاجأة، وهو الصحيح عندي"^(٣)، ونُسبت الحرفية إلى الكوفيين، قال المرادي: "إنّما حرف، وهو مذهب الكوفيين، وحُكي عن الأخفش، واختاره الشلوين في أحد قوليّه".^(٤) وذهب بعض النحاة إلى اسميتها كما حكاها السيرافي.^(٥)

ولا يجد زين العرب مانعاً أن تكون (إذ) و(إذًا) بين الاسم والحرفية ك(مذ ومنذ)، وهذا واضح من قوله: "وجاز كونهما مشتركين في الاسم والحرف ك(مذ)".^(٦)

(١) السابق ٢٠٩/٢-٢١٠.

(٢) الكشف ٤٤٦/٥-٤٤٧. وينظر رأيه عند: المرادي، الجنى الداني ص ٣٧٨-٣٧٩. قال ابن هشام: "ولا يعرف هذا لغيره"، وقال المالقي: "وأما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين: أحدهما: أنّ الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ﴾ [يس: ٧٧] فلا يصح هنا أن تقدر: ففاجأني (هو) خصيم مبين، كما لا يصح (قام زيد قائم) فهذا وجه. والوجه الآخر: أنّ (إذًا) حرف، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرف في معنى فعل ومفعول، فاعرفه". ينظر: مغني اللبيب ١/١٥٣، ووصف المباني ص ١٥٠.

(٣) شرح التسهيل ٢/٢١٤. قال ابن هشام عن (إذًا): "وهي حرف عند الأخفش". مغني اللبيب ١/١٥٢.

(٤) الجنى الداني ص ٣٧٥.

(٥) ينظر لاسميتها عند: ابن هشام، مغني اللبيب ١/١٥٢، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٧٤-٣٧٥.

(٦) شرح مصابيح السنة ١/٤٤.

هذا وإنّ زين العرب ذهب مع رأي جمهور النحاة في هذه المسألة، فهو لا يمانع من دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بيننا وبينما) بدلالة استشهاده بالحديث السابق، ولكنّه يفضل تركها.

ولعلّ الصواب في المسألة ما ذهب إليه الجمهور، فكلاهما-المجيء والترك- مسموعان عن العرب، وإنّ كان الأجدد والأقيس هو تركها وعدم مجيئها. وربما كان الأمر يتعلق بمستويات الفصاحة، فالأفصح هو عدم مجيئها في جواب (بيننا وبينما)، وهذا الكلام ينسب إلى الأصمعي، قال ابن يعيش: "وكان الأصمعي لا يرى إلّا طرح (إذ) من جواب (بيننا وبينما)، ويستضعف الإتيان بها".^(١)

وعلاوة على ما سبق فإنّنا لو نظرنا إلى أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- لرأينا أنّ (بيننا وبينما) قد وردتا كثيراً دون مجيء (إذ) و(إذا) في جوابهما^(٢)، مما يدل دلالة واضحة على صواب رأي الجمهور. والناظر إلى ما ذكره الأصمعي يجده قائماً على الظنّ والتوهم، وهذا ظاهر قول زين العرب وابن الحاجب السابقين، وربما كان (المجيء والترك) مستويان في الفصاحة، فعمر بن الخطاب -رضي الله عنه- من أفصح قريش، ولا يشك أحد في ذلك، وقد جاءت في كلامه. والله أعلم بالصواب.

(١) شرح المفصل ٣/١٢٦.

(٢) ينظر: صحيح البخاري، الأحاديث (٢٣-٨٢-١٢٥-٢٤٠-٢٧٩-٢٩٣-٣٢٣-١٢٠٥-١٩٠٥-٢٣٦٣-

٢٩٠١-٣١٤٨-٣٢٠٧).

المبحث السابع: مسائل متفرقة

وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى موصوفها.

المطلب الثاني: تنوين (قيل) على رأي أبي عبيد بن سلام الهروي.

المطلب الثالث: منع صرف (تبوك).

المطلب الرابع: حذف المضاف وبقاء عمله.

المطلب الخامس: تعدية (أفعل) التفضيل باللام على رأي سيبويه.

المطلب الأول: إضافة الصفة إلى موصوفها

الإضافة: أن تضيف اسماً إلى اسم، من غير فاصل بينهما، ويكون الاسم الثاني من تمام الجزء الأول، فيحذف ما في الاسم الأول من تنوين، أو نون تثنية وجمع؛ لغرض تعريف المضاف بالمضاف إليه، أو للتخصيص، ومن المعروف أن الشيء لا يتعرف ولا يتخصص بنفسه. ويشابه المضاف والمضاف إليه - كونهما كالجاء الواحد -، الصفة والموصوف، فالصفة هي الموصوف، والموصوف هو الصفة، فهما كالشيء الواحد.

وقد تحدث زين العرب عن مسألة إضافة الموصوف إلى صفته حيث يقول: "قوله: "لسقوط"^(١)؛ أي: لوقت سقوط؛ أي: غروب القمر في ليلة العشية الثالثة من الشهر، ومن استحب التأخير إلى ثلث الليل، أو نصفه يحمله على إرادة انتظار كثرة الناس، وإضافة الليلة إلى الثالثة بتأويل العشية؛ كيلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة، وعلى رأي الكوفيين: لا يحتاج إلى تأويل"^(٢).

اختلف النحاة في إضافة الصفة إلى موصوفها، فهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

ويرى منع إضافة الموصوف إلى صفته، إذ في ذلك تناقض؛ لعدم تعرف الشيء، أو تخصيصه بنفسه. وهذا مذهب البصريين^(٣)، وتبعهم الفارسي^(٤)، والأنباري^(٥)، والسهيلي^(٦)، وابن يعيش^(٧)، وابن الحاجب^(٨).

(١) الحديث عن صلاة العشاء، ونصّه: "قال النعمان بن بشير -رضي الله عنه-: كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- يُصَلِّيهَا لِسُقُوطِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْقَائِلَةِ". أخرجه أحمد في مسنده، الحديث (١٨٤١٥)، وأبو داود في السنن، كتاب الصلاة، باب وقت عشاء الآخرة، الحديث (٤١٩)، والترمذي في السنن، كتاب الصلاة، باب وقت صلاة العشاء الآخرة، الحديث (١٦٥).

(٢) شرح مصابيح السنة ٢/٨٨.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٥٦، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦.

(٤) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٧٦.

(٥) الإنصاف ٢/٣٥٧.

(٦) نتائج الفكر ص ٢٨.

(٧) شرح المفصل ٢/١٦٨.

(٨) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٢/٢٣٨.

قال الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه لا يجوز؛ لأن الإضافة إنما يراد بها التعريف والتخصيص، والشيء لا يتعرف بنفسه، لأنه لو كان فيه تعريف كان مستغنياً عن الإضافة، وإن لم يكن فيه تعريف كان بإضافته إلى اسمه أبعد من التعريف؛ إذ يستحيل أن يصير شيئاً آخر بإضافة اسمه إلى اسمه؛ فوجب أن لا يجوز كما لو كان لفظهما مُتَّفَقًا".^(١)

وقال ابن يعيش: "الصفة والموصوف شيء واحد، لأتھما لعين واحدة، فإذا قلت: (جاءني زيدُ العاقلُ)، فد(العاقلُ) هو زيد، و(زيد) هو العاقل، ألا ترى أنك إذا سئلت عن كل واحد منهما، جاز أن تفسره بالآخر، فتقول في جواب(مَنْ العاقلُ؟): (زيدُ)، وفي جواب (من زيدُ؟): (العاقلُ). فإذا كانت الصفة والموصوف شيئاً واحداً، لم يجز إضافة أحدهما إلى الآخر، فلا تقول: (هذا زيدُ العاقلُ)، و(هذا عاقلُ زيدٍ) بإضافة، وأحدهما هو الآخر".^(٢)

المذهب الثاني:

ويرى جواز إضافة الشيء إلى نفسه؛ شريطة اختلاف اللفظين. وهذا هو مذهب الكوفيين.^(٣) ووافقهم ابن خروف^(٤)، وابن الطراوة^(٥)، واشترط ابن مالك الجواز إذا أمن اللبس.^(٦)

وبين الفراء وجهة نظر المذهب الثاني فيقول: "جعلت الدار هاهنا اسماً، وجعلت الآخرة من صفتها، وأضيفت في غير هذا الموضع. ومثله ممَّا يُضَاف إلى مثله في المعنى قوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَحَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] والحق هو اليقين كما أنّ الدار هي الآخرة. وكذلك آتيتك بارحة الأولى، والبارحة الأولى. ومنه: يوم الخميس، وليلة الخميس. يُضَاف الشيء إلى نفسه إذا اختلف لفظه كما اختلف الحق واليقين، والدار الآخرة، واليوم والخميس".^(٧)

(١) الإنصاف ٢/٣٥٧.

(٢) شرح المفصل ٢/١٦٨.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٥٦.

(٤) شرح الجمل ٢/٦٧٧.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٠٦.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٤٨.

(٧) معاني القرآن ١/٣٣٠.

وحجتهم في ذلك كما قال الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنه قد جاء في كتاب الله، وكلام العرب كثيراً".^(١)

وقد أخذ بهذا المذهب بعض المحدثين كعباس حسن حيث يقول: "ورأي الكوفيين سديد مفيد، وفي الأخذ به هنا تيسير محمود تتطلبه حياة الناس كما طلبته قديماً".^(٢)

ويعترض أصحاب المذهب الأول جملة من آيات الله الحكيم، كقوله تعالى: ﴿بِجَانِبِ الْعَرَبِيِّ﴾ [القصص: ٤٤]، وقوله: ﴿وَحَبَّ الْحَصِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]، وقوله: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥].

ويعترضهم ما سمع عن العرب كقولهم: (مسجد الجامع)، و(صلاة الأولى) و(حبة الحمقاء)، وقول الراعي^(٣):

وَقَرَّبَ جَانِبَ الْعَرَبِيِّ يَأْدُو^(٤) .: مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا^(٥)

نجدهم بعد كل ذلك قد حكموا على هذه الشواهد بالسماع الذي لا يقاس عليه اتفاقاً. وقد اختلفوا في توجيه الشواهد السابقة على رأيين:

(١) الإنصاف ٢/٣٥٦.

(٢) النحو الوافي ٣/٤٩.

(٣) والراعي: هو حُصَيْنُ بن معاوية، وقيل: عبيد بن حصين، وكنيته أبا جندل، من بني نمير، وسبب تسميته بالراعي؛ لأنه كان يصف راعي الإبل في شعره، وقيل: لبيت بعينه من الشعر كان قد قاله، عاصر جريرا والفرزدق.

ينظر: ابن قتيبة، الشعر والشعراء ١/٣٤٨.

(٤) وهي المخاتلة، قال ابن منظور: "وأدا السبع للغزال يأدوا أدوا: ختله ليأكله". ينظر: لسان العرب، (أدا).

(٥) البيت من الوافر. ينظر: ديوانه ص ١٤٧، والجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٩٤، والأنباري،

الإنصاف ٢/٣٥٦. و(مدب السيل): موضع جريه، و(الشعرا) أي: الشجر الملتف. ينظر: ابن منظور، لسان

العرب، (دب) و(شعر).

الرأي الأول:

يرى الأخفش^(١)، والفارسي^(٢)، والأنباري^(٣)، وابن يعيش^(٤)، وابن الحاجب^(٥)، ونسبه أبو حيان إلى جمهور البصريين.^(٦) أنّ هذه الإضافة في ظاهرها غير محضة؛ وذلك لعدم إفادتها التخصيص، أو التعريف، وهي في حقيقتها إضافة إلى صفة موصوف محذوف، يقدر هذا الموصوف المحذوف، ففي الشواهد السابقة يكون التقدير: (جانب المكان الغربي) و(حب الزرع الحصيد) و (دار الحياة الآخرة) و(حق الأمر اليقين) و(مسجد الوقت الجامع) و(صلاة الساعة الأولى) و(حبة البقلة الحمقاء) .

إذا أصحاب هذا الرأي يرون أنّ أي إضافة مسموعة من هذا القبيل متأولة، بتقدير موصوف محذوف، يصلح أن تقع عليه صفة.

الرأي الثاني:

ويرى أصحاب هذا الرأي أنّ هذه الإضافة إضافة محضة؛ وذلك لإفادتها التخصيص، ولا حاجة للتأويل في هذه الأمثلة.

ومن ذهب إلى هذا القول السهيلي، حيث ذكر أنّ من أقسام الإضافة: إضافة تخصيص، فقال: "وهو أن تخصص الاسم بإضافته إلى وصله، أو إلى لقب علم، كقولهم: زَيْدٌ بَطَّةٌ، وفي الوصف: مسجد الجامع، و(جانب الغربي)"^(٧).

وذهب معه الرضي حيث يقول: "ويجوز عندي أن تكون أمثلة إضافة الموصوف إلى صفته من باب طور سيناء، وذلك بأن يجعل الجامع مسجدًا مخصوصًا، والغربي جانبًا مخصوصًا، والأولى صلاة مخصوصة، والحمقاء بقلة مخصوصة، فهي من الصفات الغالبة، ثم يضاف المسجد

(١) ينظر: أبو حيان، الارتشاف/٤/١٨٠٦.

(٢) ينظر: الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح/٢/٨٩٤-٨٩٥.

(٣) الإنصاف/٢/٣٥٧.

(٤) شرح المفصل/٢/١٦٨.

(٥) ينظر: الرضي، شرح الكافية/٢/٢٣٨.

(٦) ارتشاف الضرب/٤/١٨٠٦.

(٧) نتائج الفكر ص ٢٨.

والجانب والصلاة والبقلة المحتملة إلى هذه المختصة؛ لفائدة التخصيص، فتكون صلاة الأولى، كصلاة الوتيرة، وبقلة حمقاء، كبقلة الكزبرة، وجانب الغربي كجانب اليمين".^(١)

قال ابن عقيل: "وذهب الأكثرون إلى أنّها محضة، بدليل امتناع (أل) مع الإضافة، لا يقال: المسجد الجامع إلا بالتبعية، وكذا الباقي، وكذا يمتنع دخول "ربّ" عليها، ونعتها بالنكرة، ولم يحفظ هذا إلا بصورة التعريف كما مثل، ولم تجئ نكرة نحو: مسجد جامع".^(٢)

إنّ أهم ما يلاحظ على أصحاب هذا الرأي، أنهم يمتازون عن سابقهم، بتأكيدهم على أنّ الإضافة في هذه الأمثلة المسموعة، لا تخلو من الفائدة، ويؤكدون وجود فائدة التخصيص في هذه الأمثلة، قال السهيلي: "في الحقيقة إضافة الشيء إلى نفسه محال، لا بد أن يكون المضاف غير المضاف إليه، ولكن الصفة أفادت معنى ليس في الموصوف، فصرت كأنك تضيف إلى ذلك المعنى، وفي اللقب إنما تضيف المسمى إلى الاسم الثاني، وهو اللقب، فمعنى (زيد بطة) أي: صاحب هذا اللقب".^(٣)

ويفهم من كلام زين العرب أنّه يرى عدم جواز إضافة الموصوف إلى صفته، فهو موافق لجمهور البصريين، فأول قول الصحابي: "ليلة الثالثة"، بموصوف محذوف مقدر، والتقدير أي: ليلة العشية الثالثة، وقال معللاً سبب تأويله: "وإضافة الليلة إلى الثالثة بتأويل العشية؛ كيلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة".^(٤)

وذكر رأي الكوفيين بأن الإضافة واقعة، وليست بحاجة إلى تأويل، قال: "وعلى رأي الكوفيين: لا يحتاج إلى تأويل".^(٥)

والراجح فيما سبق-والله أعلم- أنّ مذهب الكوفيين هو الصحيح؛ وذلك لكثرة الآيات الكريمة التي جاءت في هذا الباب، وكثرة السماع من أقوال العرب. ومن المعلوم أنّ تغاير اللفظ فيه تغاير للدلالة، وعليه فإنّه لا تتطابق بينهما؛ إذ لا بد من تغاير بزيادة ونقص، وهذا مما يؤكد

(١) شرح الرضي على الكافية ٢/٢٤٥.

(٢) المساعد ٢/٣٣٢.

(٣) نتائج الفكر ص ٢٨.

(٤) شرح مصابيح السنة ٢/٨٨.

(٥) السابق نفسه.

إباحة الإضافة.

ونجد من كبار النحاة من استحسّن مذهب الكوفيين، فهذا العيني ينقل قول الفراء في إحدى الشواهد الشعرية: "قال الفراء: والعرب تضيف الشيء إلى نفسه إذا اختلف اللفظان، كقوله تعالى: ﴿حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥] ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [يوسف: ١٠٩]....، والأحسن أن يقال فيه ما قاله الفراء".^(١)

(١) المقاصد النحوية ٢/١٢٩٩-١٣٠٠.

المطلب الثاني: تنوين (قيل) على رأي أبي عبيد بن سلام الهروي

يبنى الفعل الماضي للمجهول بضم أوله وكسر ما قبل آخره، نحو (ضُرب)، وإن كان قبل آخره حركة مد طويلة نحو: (قال وباع)، فإن الألف تُقلب إلى ياء فتقول: (قيل وبيع).

وقد عُرف عند النحاة أنَّ الفعل لا يقبل التنوين مطلقاً، بل هو من علامات الاسم التي تميزه عن الفعل. وروي عن أبي عبيد القاسم بن سلام^(١) أنه يُجوز تنوين الفعلين (قيل وقال)^(٢)، وهذا مخالف لما اتفق عليه النحاة من عدم تنوين الفعل، بل وما عليه كلام العرب.

وقد ذكر ذلك زين العرب في شرحه إذ يقول: "وقال أبو عبيد في (قيل)^(٣): "يجوز تنوينه، وذلك أنه جعل الرسول - ﷺ - القال مصدرًا كأنه قال: نهى عن قيل وقول، يقال: قلت قولاً وقالاً". وهذا يصح، لو روي اسمين، ويمكن أن يقال: إنما لم ينون؛ لأنَّهما مضافان، والمضاف إليه محذوف مراد، أي: كره لكم قيل وقال ما لافائدة فيه"^(٤).

نقل زين العرب رأي أبي عبيد في جوازه تنوين (قيل وقال)، وأنَّها نونت؛ لمجيئها مكان المصدر (القال).

ونص أبي عبيد كما هو في كتابه غريب الحديث، قوله: "وفي قوله: (نهى عن قيل وقال)^(٥) نحو وعربية، وذلك أنه جعل (القال) مصدرًا ألا تراه يقول: عَنْ قِيلٍ وَقَالَ فَكَأَنَّهُ قَالَ: عن قيل

(١) هو أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي، كان أبوه رومياً مملوكاً لرجل من أهل هراة، وكان إمام أهل عصره في كل فن من العلم. مات سنة ثلاث وعشرين ومائتين، أو أربع وعشرين، أيام المعتصم بمكة، وكان قصدها مجاوراً في سنة أربع عشرة ومائتين، وأقام بها حتى مات عن سبع وستين سنة. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدياب ٥/٢١٩٨.

(٢) ينظر: غريب الحديث ١/٢٣٦. وينظر رأيه عند: الأزهرى، تهذيب اللغة، (قول)، ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر ٤/١٢٢، وابن منظور، لسان العرب، (قول).

(٣) ونص الحديث: قال رسول الله - ﷺ -: "إِنَّ اللَّهَ يَرْضَى لَكُمْ ثَلَاثًا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ ثَلَاثًا، فَيَرْضَى لَكُمْ: أَنْ تَعْبُدُوهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَأَنْ تَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا، وَيَكْرَهُ لَكُمْ: قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةُ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةُ الْمَالِ". أخرجها البخاري، كتاب الاستقراض، باب ما ينهى عن إضاعة المال، الحديث (٢٤٠٨)، وكتاب الآداب، باب عقوق الوالدين من الكبائر، الحديث (٥٩٧٥)، وأخرجه مسلم، كتاب الأفضية، باب النهي عن كثرة المسائل من غير حاجة، الحديث (١٧٥١).

(٤) شرح مصابيح السنة ٦/٢٨٦.

(٥) ورواية تنوين (قيل وقال) في الحديث ذكرها ابن حجر روايةً عن الكُشْمِيهَيِّ. ينظر: فتح الباري ١٠/٤٠٧.

وقول يقال على هذا: قلت قولاً وقيلاً وقالاً^(١). وقال: "وسمعت الكسائي يقول في قراءة عبدالله^(٢) ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَالَ الْحَقُّ الَّذِي فِيهِ يَمْتَرُونَ﴾ [مريم: ٣٤] فهو من هذا كأنه قال قول الحق الذي فيه يمترون"^(٣).

ولا يمانع زين العرب تنوين (قيل وقال)، ولعله يرى أنّهما قد قبلاً التنوين؛ لأنّهما خرجا من الفعلية إلى الاسمية، فهما على هذه الحالة اسمان لا فعلان؛ لأنّ الفعل لا يقبل التنوين. ويرى في عدم تنوين (قيل وقال) كما هو مرّوي في الحديث؛ لأنّهما أضيفا إلى محذوف مقدر تقديره أي: كره لكم قيل وقال ما لافائدة فيه.

ولعلّ هذا الرأي هو الذي يقصده ابن سلام الهروي في تنوين (قيل وقال) في الحديث، ف(القال والقيل) كلها أسماء للمصدر (القول)، قال ابن خالويه: "يقال: قلت قولاً وقيلاً وقالاً وقولاً، وكل ذلك مصادر"^(٤). ويرى الجوهري أنّ الظاهر للنّاظر أنّهما فعلان وليسا كذلك، إنّما هما اسمان، حتى ولو كان أصلهما فعلين^(٥). وقال في موضع آخر: "وفي الحديث: (كُهِى عن قيلٍ وقالٍ) وهما اسمان"^(٦).

ويرى الزمخشري أنّ هذين الفعلين يعاملان معاملة الأسماء، قال: "وبناؤهما على كونهما فعلين محكيين متضمنين للضمير والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء، خلّوَيْن من الضمير. ومنه قولهم: إنّما الدنيا قالٌ وقيلٌ"^(٧).

ولعلّ الراجح ما ذهب إليه الزمخشري، إذ إنّ ما قاله قويٌّ، فإنّ هذين الفعلين لم يقصدا لذاتهما، بل هما كناية عن الكلام الذي لافائدة فيه.

(١) غريب الحديث ١/٢٣٦.

(٢) ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص ٨٧. ولم تنسب القراءة لأحد عند: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢/٥٥٣.

(٣) غريب الحديث ١/٢٣٦.

(٤) مختصر في شواذ القرآن ص ٨٧.

(٥) ينظر: الصحاح، (شيب).

(٦) السابق، (قول).

(٧) الفائق في غريب الحديث ٣/٢٣١.

المطلب الثالث: منع صرف (تبوك)

الاسم الذي لا ينصرف يمتنع من التنوين والكسر، وتنوب الفتحة عن الكسرة إذا جُرَّ الاسم، ويستثنى من ذلك كون الاسم مضافاً، أو مصاحباً ل(أل).

ويمنع الاسم من الصرف إما لعلتين ك: أحمد وإبراهيم وعمران، فالأسماء السابقة منعت من الصرف لعلة العلمية، ومعها وزن الفعل: (أحمد)، أو العجمة ك(إبراهيم)، أو زيادة الألف والنون ك(عمران).

ويمنع لعدة واحدة تقوم مقام علتين، وهذا يتمثل في الاسم المنتهي بألف التأنيث الممدودة ك(صحراء)، أو الألف المقصورة ك(حُبلى)، أو صيغة منتهى الجموع ك(مساجد).

وقد منع زين العرب كلمة (تَبُوك) من الصرف، قال: "قيل (تبوك)^(١) غيرُ منصرف؛ للعلمية والتأنيث لا وزن الفعل، وإن جُعِلَ اسم الموضع جاز الصرف"^(٢).

وكلمة (تبوك) علم لمكان، واختلف في اشتقاق هذه الكلمة، هل هي مشتقة من (بُوك) أم من (تَبَك)؟ وهل هذه التاء أصلية أم زائدة؟ تحدث عن ذلك الأزهري حيث يقول: "قال الليث: (تبوك) اسم أرض. (قلت): إن كانت التاء أصلية في تبوك فهي (فَعُول) من تبك ولا أعرفه في كلام العرب، وإن كانت التاء تاء الاستقبال فهي من باكت تبوك"^(٣).

(١) ونص الحديث: عن المغيرة بن شعبة -رضي الله عنه- أنه غزا مع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- غزوة تبوك، قال المغيرة: فتبرز رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وقيل العائط، فحملت معه إداوة قبل الفجر، فلما رجع رسول الله -صلى الله عليه وسلم- أخذت أهريق على يديه من الإداوة، وهو يعسل يديه ثلاث مرات، ثم غسل وجهه، ثم ذهب يحسب جبينه عن ذراعيه، فصاق كماً جبينه، فأدخل يده في الجبة، وغسل ذراعيه إلى المرفقين، ثم توضأ، ومسح على خفيه، ثم أقبل، قال المغيرة: فأقبلت معه حتى نجد الناس قد قدموا عبد الرحمن بن عوف، قد صلى لهم، فأدرك النبي -صلى الله عليه وسلم- إحدى الركعتين معه، وصلى مع الناس الركعة الآخرة، فلما سلم عبد الرحمن، قام رسول الله -صلى الله عليه وسلم- وأتم صلاته، فأفرغ ذلك المسلمين، وأكثروا التسيح، فلما قضى النبي -صلى الله عليه وسلم- صلاته، أقبل عليهم، ثم قال: أحسنتم أو قال: أصبتم يعطهم أن صلوا الصلاة لوقتها". أخرج مسلم، كتاب الصلاة، باب تقديم الجماعة من يصلي بهم إذا تأخر الإمام ولم يخافوا مفسدة بالتقديم، الحديث (٢٧٤)، والبغوي، مصابيح السنة، كتاب الطهارة، باب المسح على الخفين، الحديث (٣٥٨).

(٢) شرح مصابيح السنة ١٧/٢.

(٣) تهذيب اللغة، (تبك).

وقال في باب (بوك): "البؤك: سفاد الحمار، والبؤك: تثوير الماء. يقال: باك العين يبؤكها، وفي الحديث (أن بعض المتأففين باك عيناً كان النبي ﷺ - قد وضع فيها سهمًا). والبؤك: البيع، وحكي عن أعرابي أنه قال: (معي درهمم بهرج لا يباك به شيء) أي لا يباع. قال: وباك إذا اشتري، وباك إذا باع وباك إذا جامع. ويقال: لقيته أول صؤك وبوك أي أول مرة، قاله الأصمعي وأبو زيد. وقال: هو كقولك: لقيته أول ذات يدين. وفي الحديث (أن المسلمين باتوا يبؤكون حسبي تبوك بقدح)، فلذلك سميت: تبوك، أي يحركونه ويدخلون فيه القدح، وهو السهم ليخرج منه الماء، ومنه يقال: باك الحمار الأتان".^(١)

جعل الأزهري أصل هذه الكلمة في بابين، فمرة في باب (تبك)؛ وذلك على أنها اسم لمكان، وأخرى في باب (بوك)؛ لدلالاتها على الفعل، ولعلّ السبب في ذلك؛ هو تعدد معاني الكلمة، فنجد أنها قد تستخدم اسماً وفعلاً على نحو ما رأينا.

وأما زين العرب فإنه يرى منع كلمة (تبوك) من الصرف لعلتين، العلمية والتأنيث، ولا يرى جواز تأثير وزن الفعل عليها، وبين أنها قد تصرف إذا جعلتها اسماً لمكان. والحقيقة أنها قد تكون منعت من الصرف بسبب العلمية ومعها التأنيث، أو وزن الفعل، فلو نظرنا إلى معناها المعجمي لوجدنا أنها قد تقبل وزن الفعل ك(أحمد ويزيد).

(١) تهذيب اللغة، (بوك).

المطلب الرابع: حذف المضاف وبقاء عمله

المركب الإضافي في اللغة العربية جزآن لا ينفصلان عن بعضهما، وقد جاءت أمثلة تثبت حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، وتحدث زين العرب عن هذه المسألة، وذلك عند قول أم سلمة -رضي الله عنها-: "أولها الاثنين"^(١)، قال: "القياس كان أن يقول: (الاثنان)، والذي يمكن أن يقال: إنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، تقديره: يوم الاثنين، وقد قرئ: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] بجرّ (الآخرة)^(٢) على تقدير: والله يريد عرض الآخرة"^(٣).

اختلف النحويون حول هذه المسألة، فهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

ذهب البصريون إلى جواز ذلك؛ شريطة أن يكون المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له في اللفظ والمعنى^(٤)، كقولهم: "ماكلٌ سوداءَ تمرّة، ولا بيضاءَ شحمة"^(٥)، والتقدير: ولا كل بيضاء شحمة، فحذف المضاف (كل)، وبقي عمله في المضاف إليه وهو (بيضاء)، والحذف هنا قياسي؛ لأنّ المضاف المحذوف (كل) معطوف على مضاف مماثل له في اللفظ والمعنى^(٦). ومن ذلك قول الشاعر:

-
- (١) عن أم سلمة -رضي الله عنها- قالت: "كَانَ رَسُولُ اللَّهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- يَأْمُرُنِي أَنْ أَصُومَ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، أَوْهَا الْإِثْنَيْنِ وَالْخَمِيسِ". أخرجه أبو داود في السنن، كتاب الصوم، باب من قال الاثنين والخميس، الحديث (٢٤٥٢).
- (٢) وهي قراءة ابن جَمَّاز. ينظر: ابن جني، المحتسب ١/٣٩٧، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٥١٤.
- (٣) شرح مصابيح السنة ٣/٢٣٣.
- (٤) ينظر: سيوييه، الكتاب ١/٦٥-٦٦، وابن عصفور، المقرب ١/٢١٤، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٧٠-٢٧١، والشاطبي، المقاصد الشافية ٤/١٦٠.
- (٥) ينظر: الميداني، مجمع الأمثال ٢/٢٨١.
- (٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٢، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٧٠-٢٧١.

أَكْلَ امْرِئٍ تَحْسَيْنَ امْرَأً .: وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا^(١)

فقوله: (نار) حذف مضافه، والتقدير: (كلّ نارٍ)، وبقي إعراب المضاف إليه على ما كان عليه من الجر، والحذف هنا قياسي؛ لأنّ المضاف المحذوف معطوف على مضاف بمعناه، وهو قوله: (كلّ امريء).

المذهب الثاني:

ذهب الكوفيون إلى جواز حذف المضاف، وبقاء عمله مطلقاً.^(٢) ووافقهم ابن مالك^(٣)، وأبو حيان.^(٤)

ودليلهم على ذلك من السماع، قراءة ابن جَمَّاز^(٥) قوله تعالى^(٦): ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] فجاء لفظ (الآخرة) مجروراً على تقدير مضاف محذوف، تقديره: والله يريد باقي الآخرة^(٧)، وقيل: عمَل الآخرة.^(٨)

وقدّرها أكثر النحويين: عرض الآخرة، فقدروا مضافاً مماثلاً لما ذكر.^(٩) واعتُرض عليه؛ إذ لا يحسن تقدير: عرض الآخرة^(١٠)، ووجه الزمخشري ذلك على التقابل، فالمقصود ب(عرض الآخرة): ثوابها، وذلك أنه قصد الفداء جعله في عرض الدنيا، فأطلق على ثواب الآخرة عرضاً؛

(١) البيت من المتقارب، وهو لأبي دواد كما هو عند سيويوه، الكتاب ١/٦٦، وبلا نسبة عند: ابن الشجري، الأمالي ٢/٢١، وابن يعيش، شرح المفصل ٢٦٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤١٩، والسيوطي، همع المومع ٤/٢٩١.

(٢) ينظر: ابن عقيل، المساعد ٢/٣٦٧.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٧٠-٢٧١.

(٤) ارتشاف الضرب ٤/١٨٣٦.

(٥) هو أبو الربيع سليمان بن مسلم بن جَمَّاز الزهري، كان قارئاً جليلاً وضابطاً، من شيوخه أبو جعفر يزيد بن القعقاع، ومن تلاميذه: إسماعيل بن جعفر، وقتيبة بن مهران. توفي سنة ١٧٠هـ. ينظر: غاية النهاية ١/٣١٥.

(٦) سبق بيان هذه القراءة ص (١٢٧) من هذا البحث.

(٧) ينظر: شرح ابن عقيل ٢/٧٤، والشاطبي، المقاصد الشافية ٤/١٦١.

(٨) ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٤/٥١٤.

(٩) ينظر: العكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢/٤١٣، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٧١، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٥١٤.

(١٠) ينظر: السمين، الدر المصون ٥/٦٣٨.

وذلك على سبيل التقابل، لا على أنّ ثواب الآخرة زائل كعرض الدنيا، فسُمّي عرضًا على سبيل التقابل، ولولا المعنى لم يُسمَّ عرضًا.^(١)

وحكى الكسائي عن العرب قولهم: "أطعمونا لحمًا سمينًا شاة" أي: لحم شاة.^(٢) ومنه قول العرب: "رأيتُ التميمي، تيمَّ عديّ وتيمَّ فريش، ورأيتُ العبديّ، عبدٍ منافٍ"^(٣)، والتقدير أي: صاحب تيم، وصاحب عبد، فحذف المضاف وهو (صاحب) وأبقى المضاف إليه على جرّه، والذي دلّنا على هذا التقدير أنّه ذكر التيمي على ذكر صاحبه، فأضمر؛ للدلالة عليه. وقد حمل البصريون ذلك على الشذوذ.^(٤)

وأما زين العرب فهو مع رأي الكوفيين، يدلنا على ذلك ما قدره في حديث أم سلمة -
رضي الله عنها- وهو قوله (الاثنين) على تقدير مضاف محذوف مقدر أي: (يوم الاثنين)، ولم يكن المحذوف معطوفًا على ما يمثله في اللفظ، أو المعنى، وكذا استدلاله بالقراءة السابقة لا يخرج عن صحة ما ذهب إليه، بل هو دليل قاطع بأنّه لا يمنع حذف المضاف مع بقاء عمله، سواء كان يعطف المحذوف كالقراءة السابقة، أم بدون عطفه كقول أم سلمة -
رضي الله عنها-. وعلى هذا تتأكد صحة موافقته للكوفيين.

والذي يظهر -والله أعلم- أنّ الصواب مع الكوفيين، فالناظر في بعض الجمل، يتبين له أنّ تركيب الجملة يوحي بأنّ هناك مضافًا محذوفًا، كالحديث السابق في المسألة، فمن المعروف أنّ الاثنين يوم من أيام الأسبوع، ولم يذكره لدلالة ما أضيف إليه عليه، وهي كلمة (الاثنين). وأما إن كان المحذوف معطوفًا على سابقه فهذا أسهل من سابقه؛ لوجود اللفظ الدال عليه، وعليه فإنّ هذا الحذف يتوافق مع القاعدة العامة في الحذف، وهي: جواز الحذف إذا دلّ عليه دليل من السياق.

زيادة على ما سبق فقد يكون لهذا الحذف غرض بلاغي، وهو الاختصار، فإذا كان المراد معروفًا لدى المخاطب، استغني عن ذكره؛ للعلم به ك(يوم الاثنين)، أو وجود ما يدل عليه من لفظه.

(١) ينظر: الكشاف، الزمخشري ٢/٦٠١، وأبو حيان، البحر المحيط ٤/٥١٤.

(٢) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٣٩، وابن عقيل، المساعد ٢/٣٦٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٢٧١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٠، وشرح الأشموني ٢/٣٢٥.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٨٤٠.

المطلب الخامس: تعديّة (أفعل) التفضيل باللام على رأي سيويّه

اتفق النحاة على أنّ (أفعل) التفضيل لا تنصب المفعول به مطلقاً^(١)، وما جاء ظاهره كذلك فعلى تأويل ناصب له، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾ [الأنعام: ١٢٤] فالظاهر في الآية أنّ قوله (حيث) منصوب بـ(أعلم)، وهو ليس كذلك، فنجد بعض النحاة يؤولون (أعلم) بـ(عالم)، أو أنّه منصوب بفعل محذوف دلّ عليه اسم التفضيل (أعلم).^(٢) قال ابن مالك: "فإن ورد ما يوهم نصب مفعول به بـ(أفعل)، نُسب العمل لفعل محذوف، وجعل (أفعل) دليلاً عليه".^(٣)

ومما جاء من الشعر موهم نصب (أفعل) التفضيل على حدّ قول بعضهم قول الشاعر:

أَكْرَرُ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ . . وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا^(٤)

فالظاهر أنّ انتصاب (القوانس) بـ(أفعل) التفضيل (أضرب)، وليس كذلك، إنّما ناصبه فعل محذوف دلّ عليه قوله (أضرب). قال ابن جني: " (القوانس) عندنا منصوبٌ بفعل مضمّر يدل عليه قوله (وأضرب منا) أي: ضربنا أو نضرب القوانس، ولا يجوز أن يتناوله (أضرب) هذه؛ لأنّ (أفعل) هذه التي للمبالغة تجري مجرى فعل التعجب، وأنت لا تقول: ما أضرب زيداً عمرًا، حتى تقول: لعمر، وذلك لضعف هذا الفعل؛ لقلة تصرفه".^(٥)

وقد يتعدى (أفعل) التفضيل إلى المفعول به بواسطة اللام، كما ذكر ذلك زين العرب،

(١) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/١١٤١، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٨٤، ٢٨٧، وابن عقيل، المساعد ٢/١٨٦، وشرح الأشموني ٢/٣٩١، والسيوطي، همع الهوامع ٥/١١٠.

(٢) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٣/٦٩، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/١٨٤.

(٣) شرح التسهيل ٣/٦٨.

(٤) البيت من الطويل، وهو لعباس بن مرداس -رضي الله عنه-. ينظر: المرزوقي، شرح ديوان الحماسة ١/٣١٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٤/١٤٢، والبغدادي، شرح أبيات المغني ٧/٢٩٢.

(٥) التنبيه على شرح مشكلات أبيات الحماسة ص ١٣٩.

حيث يقول: "و(أذهب)^(١) أفعل تفضيل صفة أخرى لمفعول (رأيت) المحذوف، على الوجه الأول، ومفعول ثانٍ على الثاني، وأفعل التفضيل هنا قد بُني من الإذهاب لمكان اللام في (لب)؛ لأنه صار متعدياً بها، فمعناه حينئذ: أكثر إذهاباً، وهو جائز على رأي سيويه، ك: هو أعطاهم للدراهم"^(٢).

وقد أجاز النحاة تعدياً (أفعل) التفضيل باللام^(٣)، قال ابن مالك: "لا ينصب (أفعل) التفضيل مفعولاً به، بل يُعدى إليه باللام إن كان متعدياً إلى واحد كقولك: زيدٌ أوعى للعلم، وأبذل للمعروف"^(٤).

وليست هذه التعديّة مقصورة على اللام، وإنما قد يعدى بغيره من حروف الجر، قال ابن مالك: "إنَّ (أفعل) التفضيل إن كان من متعد بنفسه، دالٌّ على حبٍّ، أو بغض، عدي بـ(اللام) إلى ما هو مفعول في المعنى، وبـ(إلى) إلى ما هو فاعل في المعنى، كقولك: (المؤمن أحب لله من نفسه، وهو أحب إلى الله من غيره). وإن كان من متعد بنفسه دال على علم عدي بالباء نحو: (زيد أعرف بي، وأنا أدري به). وإن كان من متعد بنفسه غير ما تقدم، عدي باللام نحو: (هو أطلب للثأر، وأنفع للجار). وإن كان من متعد بحرف جر عدي به لا بغيره نحو: (هو أزهد في الدنيا وأسرع إلى الخير، وأبعد من الإثم، وأحرص على الحمد، وأجدر بالحلم، وأصد عن الخنا)"^(٥).

وأما زين العرب فيرى أنَّ (أذهب) في الحديث قد تعدت بحرف الجر اللام المتصل بقوله

(١) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "يا معشر النساءِ تصدقنَ فإني أريتكنَ أكثرَ أهلِ النارِ" فُقلنَ: وبِمَ يا رسولَ الله؟ قال: "تُكثِرْنَ اللَّعْنَ، وتُكفِرْنَ العَشِيرَ، ما رأيتُ منَ ناقِصاتِ عَقْلِ ودينِ أذهبَ لُلبِّ الرَّجُلِ الحازِمِ مِنْ إِحْدَاكُنَّ"، فُقلنَ: وَمَا نُقْصَانُ دِينِنَا وَعَقْلِنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "أَلَيْسَ شَهَادَةُ الْمَرْأَةِ مِثْلَ نِصْفِ شَهَادَةِ الرَّجُلِ" فُقلنَ: بَلَى، قَالَ: "فَدَلِيلُكَ مِنْ نُقْصَانِ عَقْلِهَا، أَلَيْسَ إِذَا حَاضَتْ لَمْ تُصَلِّ وَمَ تَصُومُ" فُقلنَ: بَلَى، قَالَ: "فَدَلِيلُكَ مِنْ نُقْصَانِ دِينِهَا". أخرجه البخاري، كتاب الحيض، باب ترك الحائض الصوم، الحديث (٣٠٤)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بنقص الطاعات، الحديث (٧٩-٨٠).

(٢) شرح مصابيح السنة ١١٤-١١٥.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٦٨/٣، والمرادي، شرح التسهيل ص ٦٦٤، وابن عقيل، المساعد ١٨٧/٢.

(٤) شرح التسهيل ٦٨/٣.

(٥) شرح الكافية الشافية ١١٤٤/٢.

(لُبِّ)، وذكر أنّ هذه التعديّة جائزة على رأي سيبويه، ومثّل لها بتعدية (أعطى) بقوله: هو أعطاهم للدراهم، حيث تعدى (أعطى) إلى مفعوله الثاني بحرف الجر.

وما ذكره زين العرب عن سيبويه محمول على صيغتي التعجب، ولا بأس بذلك؛ فصيغتي التعجب و(أفعل) التفضيل بينهما تشابه في الصيغة والمعنى، فنجد النحاة قد أجازوا لأحدهما ما يجوز للآخر. قال الرماني: "كل ما جاز فيه (ما أفعله) جاز فيه (هذا أفعل من هذا)، وما لم يجز فيه (ما أفعله) لم يجز فيه (هذا أفعل من هذا)؛ لأنّهما فيهما من التعاضم، فلمّا اشتركا في هذا المعنى، اشتركا في الحكم".^(١) وربما تحدث أحدهم عن تعدية (أفعل) التفضيل ثمّ جوّز كل ذلك في صيغتي التعجب كما حصل ذلك عند ابن مالك حيث ذكر جواز تعدية (أفعل) التفضيل، ثمّ قال: "ولفعل التعجب من هذا الاستعمال ما لـ(أفعل) التفضيل".^(٢)

ونص سيبويه كما هو موجود في الكتاب، قال: "تقول: ما أبغضني له، وما أمقتني له، وما أشهاني لذلك. إنّما تريد أنك ماقت، وأنتك مبغض، وأنتك مشتته. فإنّ عنيت قلت: ما أفعله، إنّما تعني به هذا المعنى".^(٣)

مما سبق يتضح أنّه ليس هناك مانع من تعدية (أفعل) التفضيل، سواء كان ذلك باللام أم بغيره، وكل ذلك موافق لأقوال النحاة.

(١) شرح كتاب سيبويه ١/٢٦٧.

(٢) شرح الكافية الشافية ٢/١١٤٤.

(٣) الكتاب ٤/٩٩.

الفصل الثاني الجملة الفعلية

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : الفاعل.

المبحث الثاني : الفعل الماضي.

المبحث الثالث: الفعل المضارع.

المبحث الأول: الفاعل

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مجيء الفاعل ونائبه جملة.

المطلب الثاني: إضمار الفاعل المعلوم في الذهن.

المطلب الثالث: لغة (أكلوني البراغيث).

المطلب الأول: مجيء الفاعل ونائبه جملة

اختلفت آراء النحاة حول مجيء الفاعل ونائبه جملة، فانقسموا في ذلك إلى رأيين وهما:

الرأي الأول:

المجوزون، فمنهم من أجازها بدون شروط، وهم الكوفيون^(١)، ومنهم هشام وثعلب^(٢)، ووافقهم الزمخشري^(٣) ومنهم من أجازها بشرطين^(٤):

١- أن يكون الفعل من أفعال القلوب، نحو قولهم: ظهر لي أقام زيد.

٢- أن تكون الجملة مقترنة بما يعلق عن العمل.

ونُسب هذا الرأي إلى سيبويه^(٥)، والفراء^(٦).

الرأي الثاني:

المانعون، وهم البصريون^(٧) وتبعهم ابن جني^(٨)، والعكبري^(٩)، وأبو حيان^(١٠)، ووصف ابن هشام هذا الرأي بالمشهور^(١١).

ولقد تعرض زين العرب لمسألة مجيء الفاعل ونائبه جملة حيث يقول: "وهذا من قوله:

(١) قال السمين: "إنّ نفس جملة (ليسجنه) هي الفاعل، وهذا من أصول الكوفيين". الدر المصون ٦/٤٩٤.

(٢) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٦٩.

(٣) الكشاف ٥/٣٩، وينظر رأيه عند: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٩٤، والسمين، الدر المصون ١/١٣٦.

(٤) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٦٩.

(٥) نَسب هذا الرأي لسيبويه كل من: النحاس ومكي بن أبي طالب والقرطبي وابن هشام. ينظر: إعراب القرآن ص ٤٥١، ومشكل إعراب القرآن ١/٤٣٠، وتفسير القرطبي ١١/٣٤٢، ومغني اللبيب ٢/٦٩.

(٦) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧.

(٧) السابق نفسه.

(٨) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٤٩.

(٩) التبيان في إعراب القرآن ١/٢٦.

(١٠) البحر المحيط ٥/٣٠٦، ٤٧٠.

(١١) مغني اللبيب ٢/٦٩.

(حَتَّى يُقَالَ هَذَا)^(١) في محل الرفع ما لم يسمَّ فاعله ل(يقال)؛ لأنَّ مقولَ القول قد يكون جملة فتحكى، ولا تنوب منابَ الفاعل؛ لأنَّ الفاعل وما ناب عنه لا يكون جملة، ومن ثمَّ قيل في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] إنَّ تقديره: فإذا قيل لهم قول، وقد يكون مفرداً في معنى الجملة، فينصب إن تسلَّط القول عليه تسلَّط المفعولية، أو يرفع إن بُني بناء المفعول، نحو: قلت شعراً، وقيل خطبة.

وقوله: (خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ): تفسير ل(هذا) في قوله: (حَتَّى يُقَالَ هَذَا)؛ أي: حتى يقال هذا القول، أو (هذا) مبتدأ محذوف خبره؛ أي: هذا القول خلق الله الخلق معلومٌ ومشهور عند الناس.^(٢)

اعتمد أصحاب الرأي الأول على السماع، ودليلهم على الجواز مجيئها في كلام الله، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١١]، فقالوا: إنَّ الجملة التفسيرية (لا تفسدوا في الأرض) قد وقعت محل نائب الفاعل للفعل (قيل).^(٣)

ومثله قوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ﴾ [إبراهيم: ٤٥] فجاءت جملة (كيف فعلنا بهم) في محل رفع فاعل للفعل (تبين).^(٤)

واستدلوا أيضاً بأشعار العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

(١) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "لَا يَزَالُ النَّاسُ يَتَسَاءَلُونَ حَتَّى يُقَالَ: هَذَا خَلَقَ اللَّهُ الْخَلْقَ، فَمَنْ خَلَقَ اللَّهُ؟ فَمَنْ وَجَدَ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا، فَلْيُقَلِّ: آمَنْتُ بِاللَّهِ". أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان الوسوسة في الإيمان، الحديث (١٣٤).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٦٥-١٦٦.

(٣) ينظر: السمين، الدر المصون ١/١٣٦.

(٤) السابق ٧/١٢٥.

وما راعني إلا يسيرُ بشُرْطَةٍ .: وَعَهْدِي بِهِ فِينَا يَسِيرُ بِكَيْرٍ^(١)

فجملة (يسيرُ بشُرْطَةٍ) في محل رفع فاعل للفعل (راعي).

واشترط سيبويه والفراء مجيء الفاعل جملة بالشرطين السابقين، قال سيبويه: "قد علمت لعبد الله خير منك، وقال: أظنُّ لتسبقنني، وأظنُّ ليقومنَّ، لأنَّه بمنزلة (علمت). وقال عز وجل: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾ [يوسف: ٣٥]؛ لأنه موضع ابتداء، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أيُّهم أفضل، لحسن كحسنة في (علمت)، كأنك قلت: ظهر لهم أهذا أفضل أم هذا"^(٢)

وقال الفراء: "والعرب تقول في الحروف التي يصلح معها جواب الأيمان ب(أن) المفتوحة وب(اللام)، فيقولون: أرسلت إليه أن يقوم، وأرسلت إليه ليقومنَّ، وكذلك قوله: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾ [يوسف: ٣٥] وهو في القرآن كثير، ألا ترى أنك لو قلت: بدا لهم أن يسجنوه كان صواباً"^(٣)

وقال في موضع آخر: "ولو أدخلت العرب (أن) قبل (ما) فقليل: علمت أن ما فيك خير وظننت أن ما فيك خير كان صواباً، ولكنهم إذا لقي شيئاً من هذه الحروف أداة مثل (إن) التي معها اللام، أو استفهام كقولك: اعلم لي أقام عبد الله أم زيد، (أو لعن)، ولو اكتفوا بتلك الأداة فلم يُدْخِلُوا عَلَيْهَا (أن) ألا ترى قوله: ﴿ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنَّتْهُ﴾

(١) البيت من الطويل، وقائله: معاوية الأسدي. ينظر: البغدادي، خزنة الأدب ٣٦٤/٥. وبلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص ٢/٢٠١، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٣، وابن هشام، مغني اللبيب ٦٩/٢. ويروي (قينا) مكان (فينا)، و(يفش) مكان (يسير). و(راعي) أي: أفرعني، و (الكير): هو الرِّقُّ الذي ينفخ فيه الحداد. ينظر: ابن منظور، (راع) و(كير).

(٢) الكتاب ٣/١١٠. واختلف في فهم كلام سيبويه، فمنهم من نسب الجواز لسيبويه كما ذكرنا ذلك في المتن، ومنهم من نسب المنع كابن عطية. ينظر: الحرر الوجيز ٣/٢٤٢.

(٣) معاني القرآن ١/٣٢٨.

[يوسف: ٣٥] لو قيل: أنْ لَيْسَ جُنُنُهُ كَانَ صَوَابًا.^(١)

وأما المانعون فقد استدلوا على عدم مجيء الفاعل ونائبه جملة بثلاثة أسباب، هي^(٢):

الأول: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل، ولا يمكن جعل الجملة كجزء؛ لاستقلالها.

الثاني: أنَّ الفاعل قد يكون مضمرا، أو معرفاً، وإضمار الجملة لا يصحُّ، والألف واللام لا تدخل عليها.

الثالث: أنَّ الجملة قد عمل بعضها في بعض، فلا يصح أن يعمل فيها الفعل، لا في جملتها، ولا في أبعاضها، إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا.

ونجد ابن جني قد منع مجيء الفاعل جملة، وذلك عند قول الشاعر:

أشْتَّ عَلَيْكَ أَيُّ الْأَمْرِ تَأْتِي أَتَسْتَخَذِي صَدِيقَكَ أَمْ تُغَيِّرُ^(٣)

قال: "و(أشتت) تفرق، ينبغي أن يكون فاعل (أشتت) مضمراً تدل الحال عليه، أي: أشتت الأمر عليك، أي: الطريقتين تركبه. وقوله: أتستخذى أم تغير) في موضع نصب؛ لأنه مفعول (أشتت) يقال: شت الشعب، وأشتته الله. قال:

شَتَّ شَعْبُ الْحَيِّ بَعْدَ التَّمَامِ . . . وَشَجَاكَ الرَّئِيعُ رَنْعُ الْمَقَامِ^(٤)

ولا يجوز أن يكون قوله: (أي الأمر تأتي) الجملة في موضع رفع بأنها فاعلة؛ وذلك أنَّ الجمل لا تكون عندنا فاعلة، ولذلك لم يجوز أن يكون قوله: (ما الكلم من العربية) إذا جعلت (ما) استفهاماً، و(الكلم) بعدها خبر عنها مقامة مقام الفاعل، إذا قدرت العلم بمعنى: أن يُعلم في قوله: (هذا باب علم ما الكلم من العربية) حتى كأنه قال: هذا باب أن يُعلم أي شيء الكلم من العربية؛ لأنَّ ما أقيم مقام الفاعل جار مجرى الفاعل. فإن قلت: فلم لم تجز أن تكون الجملة

(١) السابق ٢/٢٠٧.

(٢) ينظر هذه الأسباب عند: العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب ١/١٥٢-١٥٣.

(٣) البيت من الوافر، وهو لعروة بن مرة. ينظر: ابن جني، التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٤٨.

(٤) البيت من المديد، وهو للطرماح. ينظر: ديوانه ص ٢٢٧، والخليل، العين، (شتت)، والأزهري، تهذيب اللغة، (شتت).

فاعلة؟ قيل: من قبل أنّ الفاعل كما يكون مُظهِراً، فكذلك قد يكون مضمراً، والمضمّر معرفة، والجملة الخبرية لا تكون إلا نكرة^(١).

وَرَدَّ بعض المجوزين على أصحاب هذا الرأي، أنّ الآيات السابقة جاءت من باب الإسناد اللفظي، وليس من باب الإسناد المعنوي، فيكون التقدير: وإذا قيل لهم هذا اللفظ أو القول^(٢).
وأما زين العرب فيبدو أنّه مع رأي البصريين المانعين مجيء الفاعل ونائبه جملة، ولكنّه لا يمانع أنّ تكون الكلمة مفردة، فتأخذ معنى الجملة نحو قوله: قلت شعراً، وقد تكون الجملة فاعلاً، أو نائباً للفاعل إذا كانت بمعنى المفرد أو اللفظ.

ولهذا نجد قد جعل جملة (خَلَقَ اللهُ) وهي جملة مقول القول، تفسيراً لاسم الإشارة (هذا)، ولم يجعل الجملة نائباً للفاعل؛ لأنه لا يرى جواز ذلك، فقدّر للفعل (قيل) نائب فاعل مضمّر يفسره ما بعده أي: (هذا القول) ويقصد بـ(القول) جملة (خَلَقَ اللهُ الخلق).

وبهذا التقدير يكون زين العرب قد وافق ابن هشام في جواز أن تكون الجملة فاعلاً، أو نائباً للفاعل، إذا قصد من الجملة هذا اللفظ، أو القول^(٣).

وأما قوله: "وقد يكون مفرداً في معنى الجملة، فينصب إن تسلط القول عليه تسلط المفعولية، أو يرفع إن بُني بناء المفعول، نحو: قلت شعراً، وقيل خطبة"^(٤)، ويقصد بذلك أنّ تكون الكلمة مفردة، ولكنها تؤدي معنى الجملة. ولقد سبقه بها ابن مالك حيث يقول: "وينصب بالقول وفرعه المفرد الذي هو جملة في المعنى، كالحديث والقصة والشعر والخطبة، فيقال: قلت حديثاً، وأقول قصةً، وهذا قائل شعراً وخطبة"^(٥).

و مما يتسنى لنا ذكره بيان الأوجه الإعرابية في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي

(١) التمام في تفسير أشعار هذيل ص ٤٩.

(٢) ينظر: السمين، الدر المصون ٦/٤٩٤، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧.

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٨.

(٤) شرح مصابيح السنة ١/١٦٦.

(٥) شرح التسهيل ٢/٩٤.

أَلأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴿١١﴾ [البقرة: ١١]، فذهب البصريون إلى أنّ نائب الفاعل مقدر في الآية، أي: (قولٌ سديدٌ)، وجاءت جملة المصدر (لا تفسدوا) مفسرة للمضمر،^(١) ورد عليهم ابن هشام بأن المقصود بها اللفظ فقط.^(٢) وذهب مكي^(٣) وابن الأنباري^(٤) إلى أنّ شبه الجملة (لهم) في محل نائب الفاعل، ورد ابن هشام هذا الإعراب؛ لعدم حصول الفائدة بالظرف^(٥)، وذهب الزمخشري إلى أنّ جملة (لا تفسدوا) في محل رفع للفعل (قيل).^(٦)

والذي يظهر في هذه المسألة أنّ منع إعراب الجملة فاعلاً، أو نائباً للفاعل هو الأقوى، فالذين أجازوا أدلتهم ليست بالقوية مقارنة بالمانعين، ومنهم من أجازها، إذا كان الإسناد لفظياً، كما رأينا ذلك عند ابن هشام وزين العرب وغيرهم، فهم يؤولون الجملة باسم مفرد، وحق الفاعل أنّ لا يؤول، فلو كان من المقبول أنّ يكونا جملةً، لَمَّا أولوه بالمفرد على نحو ما رأينا في الأمثلة السابقة.

(١) ينظر: السمين، الدر المصون ١/١٣٦، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣٧-٣٨، وزين العرب، شرح مصابيح السنة ١/١٦٦.

(٢) مغني اللبيب ٢/٣٨.

(٣) مشكل إعراب القرآن ١/٢٤.

(٤) البيان في غريب إعراب القرآن ١/٥٦.

(٥) مغني اللبيب ٢/٣٨.

(٦) الكشف ١/١٨٠، وينظر رأيه عند: السمين، الدر المصون ١/١٣٦.

المطلب الثاني: إضمار الفاعل المعلوم في الذهن

تحدث كثيرٌ من النحويين عن هذه المسألة بمصطلحات مختلفة، مثل: الحذف والإضمار، على أنّ هناك فرقاً بينهما سوف نبينه في عرضنا لهذه المسألة.

وحديثنا عن إضمار الفاعل يتطلب منا أن نتحدث عن حذفه؛ لِمَا بينهما من تشابه عند كثير من النحويين، فلقد انقسم علماء النحو في حذفه إلى مذهبين:

المذهب الأول:

جواز حذف الفاعل، وهذا مذهب الكسائي^(١)، ووافقه السهيلي^(٢)، وابن مضاء القرطبي^(٣).

المذهب الثاني:

منع الحذف، وإليه ذهب سيبويه^(٤)، والمبرد^(٥)، وهو مذهب أكثر النحويين^(٦).

واستدلّ المجوزون بشواهد كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَافِيَ﴾ [القيامة: ٢٦]، ومن الأحاديث قوله -ﷺ-: "لَا يَزِينِي الزَّيْنِي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ"^(٧) ففاعل (يشرب) محذوف.

وتأول المانعون ما سبق وأرجعوه إلى قاعدته، فيرون أنه ليس هناك فعل إلا وله فاعل، ففي الآية السابقة قالوا: إنّ الفاعل مُضْمَرٌ وليس محذوفاً، وقد دلّ سياق الجملة على أنّ المقصود هو

(١) ينظر: الفارسي، المسائل الحلبيات ص ٢٣٧، وابن الشجري ٢٣٧/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٣٢٤، والتذيل والتكميل ٦/٢١٧، وابن عقيل، المساعد ١/٣٩٦.

(٢) نسب أبو حيان وابن هشام والسيوطي موافقة السهيلي للكسائي. ينظر: التذيل والتكميل ٦/٢١٧، وشرح شذور الذهب ص ١٩٥، وجمع الهوامع ٢/٢٥٥.

(٣) الرد على النحاة ص ٨٧.

(٤) الكتاب ١/٧٩.

(٥) المقتضب ٤/٥٠.

(٦) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١/٢٠٧، والرضي، شرح كافية ابن الحاجب ١/٢٠٧-٢٠٨، والزرکشي، البرهان في علوم القرآن ٣/١٤٤.

(٧) أخرجه البخاري، كتاب المظالم، باب النهي بغير إذن صاحبه، الحديث (٢٤٧٥)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب بيان نقصان الإيمان بالمعاصي، الحديث (٥٧).

الروح.^(١) وفي الحديث قالوا إنّ فاعل (يشرب) غير مذكور فعلاً، ولكن قد دلّ عليه الفعل (يشرب)، ولا يصحُّ مطلقاً أنّ يكون فاعله ضميراً عائداً على ما سبق؛ لعدم استقامة المعنى، إذ ليس المراد: لا يشرب الزاني الخمر، ولعلّه ضمير مستتر دلّ عليه الفعل (يشرب) تقديره الشارب، أي: ولا يشرب هو الخمر، والذي سهّل هذا التأويل ما يشبهه في قوله السابق: ولا يزني الزاني.^(٢)

وتحدث زين العرب عن مسألة إضمار الفاعل، فقال: "قال شارح: وقد سقط من هذا الفعل فاعله، والتبس على من لا يعرفه، والصواب (يروح عليهم رجل بسارحة)^(٣)، أي: ماشية لهم. قال: وكذا رواه مسلم في (كتابه)، والسهو من المؤلف.^(٤)

أقول: وجوابه أنهم قد يُضمرون الفاعل إذا كان مستحضراً في الذهن، استغناءً بذكر فعل عامل فيما لا يصلح إلاّ له، كقوله:

لقد عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمَلُونَ ∴ إِذَا اغْبَرَّ أَفُقٌّ وَهَبَّتْ شَمَالاً^(٥)

فأضمر الريح دلالةً عليها بـ(هبت)، ونصب (شمالاً) حالاً عنها، فكذا هنا، لذكره السَّارِحَةَ معمولةً لـ(يروح) التي لا تصلح إلاّ للراعي، فأضمره علماً به. وكذا القول في (يأتيهم) أضمر فيه ذو الحاجة؛ لشعور قوله (لحاجة) المعمول له، الذي لا يصلح إلاّ

(١) ينظر: الزنجشيري، الكشاف ٦/٢٧١، وأبو حيان، البحر المحیط ٨/٣٨٠، والسمين، الدر المصون ١٠/٥٧٨.

(٢) ينظر: ابن مالك ٢/١٢٤، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٧٩.

(٣) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "الْيَكُونَنَّ مِنْ أُمَّتِي أَقْوَامٌ، يَشْتَجِلُونَ الْحِرَّ وَالْحَرِيرَ، وَالْحَمْرَ وَالْمَعَارِفَ، وَلَيَنْزِلَنَّ أَقْوَامٌ إِلَى جَنْبِ عَلْمٍ، يَرُوحُ عَلَيْهِمْ رَجُلٌ بِسَارِحَةٍ لَهُمْ، يَأْتِيهِمْ لِحَاجَةٍ فَيَقُولُونَ: ازْجِعْ إِلَيْنَا عَدَا، فَيَبِيئُهُمُ اللَّهُ، وَيَضَعُ الْعَلْمَ، وَيَمْسُخُ آخِرِينَ قَرْدَةً وَخَنَازِيرَ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ". أخرجه البخاري، كتاب الأشربة، باب ما جاء فيمن يستحل الخمر ويسمّيه بغير اسمه، الحديث (٥٥٩٠)، وأبو داود، كتاب اللباس، باب ما جاء في الخنز، الحديث (٤٠٣٩).

(٤) قول الشارح أنّ مسلماً رواها بذكر فاعل (يروح)، لم أجدها في صحيحه .

(٥) البيت من المتقارب، واختلف في قائله، فقبل: هي لجنوب بنت عجلان، كما في ديوان الهذليين، ونسبه الهروي

لكعب بن زهير -رضي الله عنه-. ينظر: الأزهية ص ٦٢، وديوان الهذليين ٣/١٢٢. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني

القرآن ٢/٩٠، والأنباري، الإنصاف ١/١٦٧، وابن مالك، شرح التسهيل ٢/١٢٤، وشرح الكافية الشافية ١/٤٩٦،

وابن الصائغ، اللمحة في شرح الملحة ٢/٥٥٦.

لذي الحاجة.^(١) وقد حكى هذا النحو من الإضمار للفاعل الأستاذ ابن مالك رحمه الله^(٢).

ويبدو أنّ زين العرب لم يخالف رأي الجمهور، فهو يرى أنّ الفاعل لا يجوز أن يحذف، ولكنه قد يضمّر، ويستغنى عن ذكر الفاعل بذكر ما يدلُّ عليه، ولهذا نجد قد قدر فاعل (يروح) بمضمّر، دلّ عليه قوله (السارحة)^(٣)، فالذي يقود السارحة هو الراعي، ففاعل (يروح) هو الراعي، فأضمره للعلم به. وكذا في الفعل (يأتي) فقد أضمر فاعله، والتقدير: يأتيهم رجل الحاجة.

واستدلّ زين العرب بما يؤكّد كلامه وهو قول الشاعر:

لقد علّم الضيف والمُرْملون .: إذا غبرّ أفقٌ وهبّت شمالاً^(٤)

فالتي تهب هي الريح، ولكنه قد استغنى عن ذكرها هنا؛ لأنّها مستحضرة في ذهن المخاطب، وقد دلّ على هذا الإضمار الفعل (هبّت) والحال المنصوبة (شمالاً).^(٥)

ولعلّ زين العرب فهم هذا النوع من الإضمار المستحضر في الذهن من قول ابن مالك إذ يقول: "وقد يُغنى عن الفاعل استحضاره في الذهن بذكر فعل ناصب لما لا يصلح إلّا له".^(٦)

إنّ الناظر في قول زين العرب السابق يتأكد بما لا يدعُ مجالاً للشك أنّ رجل صاحب صناعة نحوية، فنجد قد عبّر بالإضمار بدل الحذف، وتوضح رؤيته بأنّه ليس من حق الفاعل الحذف إنّما حقه الإضمار، وبصنيعه هذا نجد قد فرق بين هذين المصطلحين: الحذف والإضمار، على حين نجد كبار النحاة قد خلطوا في هذين المصطلحين، ولا يقدر على التفريق بينهما إلّا الحدّاق من النحويين، قال ابن مضاء القرطبي: "والنحويون يفرّقون بين الإضمار

(١) الرواية في كتابه بذكر فاعل (يأتي) وهو قوله: (رجل)، وهي كذلك عند البخاري في صحيحه، وفي كتاب مصابيح السنة للبعوي الذي يشرحه. فلعلّه في ذلك قد اطّلع على رواية لم تصلنا والله أعلم.

(٢) شرح مصابيح السنة ٤٥٢/٦.

(٣) السارحة: هو القطيع من الغنم أو البقر أو الإبل. ينظر: زين العرب، شرح مصابيح السنة ٤٥٣/٦.

(٤) سبق الاستشهاد به ص (١٤٢) من هذا البحث.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ١٢٤/٢.

(٦) شرح التسهيل ١٢٤/٢.

والحذف، ويقولون - أعني حدّاقهم-: إنّ الفاعل يُضمّر ولا يحذف".^(١)

فهذا الفراء وهو من كبار النحاة يسمي الحذف إضمّاراً، قال في قوله تعالى: ﴿أَوْهُمْ قَالُوا﴾ [الأعراف: ٤] "أو مضمرة، المعنى: أهلكتناها فجاءها بأسنا بيّاتاً أو وهم قائلون، فاستثقلوا نسقا على نسق، ولو قيل لكان جائزاً، كما تقول في الكلام: أتيتني والياً، أو وأنا معزول، وإن قلت: أو أنا معزول، فأنت مضمّر للواو".^(٢) ونجد هذا اللبس واضحاً عند الزجاج عندما تحدث عن خبر (لولا) المحذوف وجوباً على رأي البصريين، قال: "فالمرتفع بعدها يرتفع بالابتداء والخبر مضمّر"^(٣) فيعني بقوله (مضمّر) أي: محذوف.

وفرّق السهيلي بين هذين المصطلحين، فقال: "وتحقيق القول أنّ الفاعل مضمّر في نفس المتكلم، ولفظ الفعل متضمّن له، دالٌّ عليه، واستغني عن إظهاره لتقدم ذكره، وعبرنا عنه بمضمّر - ولم نعبر عنه بمحذوف، كما قلنا في المضمّر المفعول العائد على الاسم الموصول -؛ لأنّ المضمّر هنا قد لفظ به في النطق، ثم حذف تخفيفاً، نحو قولنا: (الذي رأيت)، والذي رأيت). ويجوز حذفه في التثنية والجمع، فلما كان ملفوظاً به ثم قطع من اللفظ تخفيفاً، عبّر عنه بالحذف، وليس كذلك ضمير المرفوع؛ لأنّه لم ينطق به ثم حذف، ولكنه مضمّر في النية مخفي في الخلد، و(الإضمّار) هو الإخفاء، و(الحذف) هو القطع من الشيء، فهذا فرق ما بينهما، وهو واضح لا خفاء به، ولا غبار عليه"^(٤). ويبيّن أبو البقاء الكفوي^(٥) الفرق بينهما وهو أنّ الحذف يعني إسقاط الشيء لفظاً ومعنى، وقد يترك ذكره في اللفظ والنية، وأما الإضمّار فهو إسقاط الشيء لفظاً لا معنى، وقد يترك ذكره من اللفظ وهو مراد بالنية.^(٦)

(١) الرد على النحاة ص ٨٣. والحاذق: هو الماهر في الصنعة، يقول ابن فارس: "الرجل الحاذق في صناعته، وهو الماهر". ينظر: مقاييس اللغة، باب (حذق).

(٢) معاني القرآن ١/٣٧٢.

(٣) اللامات ص ١٢٩.

(٤) نتائج الفكر ص ١٢٧. ويتضح من قوله هذا أنّه موافق للجمهور لا الكسائي، أي عكس ما نُسب إليه من موافقته للكسائي.

(٥) هو أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي، صاحب (الكليات)، كان من قضاة الأحناف، عاش وولي القضاء في (كفه) بتركيا وبالقدس وبغداد. عاد إلى إسطنبول فتوفي بها. ينظر ترجمته: الزركلي، الأعلام ٢/٣٨.

(٦) الكليات ص ٣٨٤.

هذا ونجد أغلب النحاة من تفتن لهذا التفريق، فعبروا بإضمار الفاعل بدل حذفه، فهذا أبو حيان ذكر رأي القائلين بحذف فاعل (يهدي) من قوله تعالى: ﴿أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمَا أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ﴾ [طه: ١٢٨]، ثم قال: "وهو قول المبرّد، وليس بجيد إذ فيه حذف الفاعل وهو لا يجوز عند البصريين، وتحسينه أن يقال الفاعل مضمّر تقديره: (يهد هو)، أي: الهدى" (١)، وذكر السمين أنّ الفاعل في الآية مقدر وليس بمحذوف، قال: "ليس في هذا القول أنّ الفاعل محذوف، بل فيه أنه مقدر، ولفظ (مقدر) كثيرا ما يستعمل في المضمّر" (٢).

ولعلّ تعدد الآراء في هذا الباب قد جاء من باب التسهيل لدى المتعلمين، يقول السهيلي: "إنّ أكثر ألفاظ النحويين محمولة على التجاوز والتسامح، لا على الحقيقة؛ لأنّ مقصدهم التقريب على المبتدئين والتعليم للناشئين" (٣).

وبالعودة إلى مسألة إضمار الفاعل فالراجح إضمار الفاعل لا حذفه، فمن غير المقبول أنّ يكون هناك فعل وليس له فاعل، قال ابن مالك: "وإذا توهم حذف فاعل فعل موجود، فلا سبيل إلى الحكم بحذفه، بل يُقدّر إسناده إلى مدلول عليه من اللفظ والمعنى" (٤). وأكثر ما يُسهّل إضمار الفاعل هو إن كان معلوما لدى السامع، مع وجود دلائل لفظية دالة على ذلك الإضمار، كما رأينا ذلك عند ابن مالك وزين العرب، ونستطيع أن نؤول بعض الآيات على هذا، فمن المعلوم لدى المستمع في قوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾ [القيامة: ٢٦] أنّ الفاعل هنا هو الروح، فلعله لم يُذكر هنا، للعلم به.

وقد يكون لإضمار الفاعل فائدة يريدتها المتحدث، وهو عدم شعور المخاطب بالملل من تكرار الفاعل، فيضمّره؛ ليزال هذا الشعور. وقد يكون لتحفيز المستمع ذهنياً؛ لجلب انتباهه، فيقوم بالتقدير -والله أعلم-.

(١) البحر المحيط ٦/٢٦٧.

(٢) الدر المصون ٨/١١٩.

(٣) نتائج الفكر ص ١٢٧.

(٤) شرح التسهيل ٢/١١٨.

المطلب الثالث: لغة (أكلوني البراغيث)

إنّ اللغة المشهورة عند العرب هو مجيء الفعل مجردا عن علامة التثنية والجمع، ولو كان فاعله مثنى، أو مجموعا، كما لو كان مفردا تماما، وهذا هو مذهب الجمهور.

ولغة (أكلوني البراغيث)^(١) تخالف ماسبق؛ إذ تلحق الفعل علامة التثنية أو الجمع شيها لعلامة التأنيث التي تلحق فعل الفاعل المؤنث . قال سيويوه: "اعلم أنّ من العرب من يقول: ضربوني قومك، وضرباني أخواك، فشبهوا هذا بالثاء التي يُظهِرونها في: قالت فلانة، وكأنهم أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث، وهي قليلة".^(٢)

وهذه اللغة تحدث عنها زين العرب مستشهدا بقول النبي -ﷺ- : "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ"^(٣)، حيث قال: "قد جاء إما على لغة: أكلوني البراغيث، وهم قوم من العرب يلحقون علامة التثنية والجمع بالفعل عند كون الفاعل كذلك، كإلحاق ثاء التأنيث علامة لتأنيث الفاعل، ومنه قوله تعالى ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ وَأَسْرُوَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]. قيل: وهي لغة ضعيفة، وكيفيك في ضعفها أنهم قوم أكلتهم البراغيث. وأجيب: بأنه من باب المبالغة، وهي من فصيح الكلام. وإما (ملائكة) بدل عن الواو في (يتعاقبون)، وفيه التقديم والتأخير".^(٤)

(١) وابن مالك يسميها لغة "يتعاقبون فيكم ملائكة" ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٢) الكتاب ٤٠/٢.

(٣) ونص الحديث: "يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ، وَيَجْتَمِعُونَ فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الْعَصْرِ، ثُمَّ يَخْرُجُ الَّذِينَ بَاتُوا فِيكُمْ، فَيَسْأَلُهُمْ وَهُوَ أَعْلَمُ بِهِمْ: كَيْفَ تَرَكْتُمْ عِبَادِي؟ فَيَقُولُونَ: تَرَكْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ، وَأَتَيْنَاهُمْ وَهُمْ يُصَلُّونَ". الحديث صحيح متفق عليه، أخرجه البخاري في كتاب مواقيت الصلاة، باب فضل صلاة العصر، الحديث (٥٥٥). ومسلم في صحيحه في كتاب المساجد، باب فضل صلاتي الصبح والعصر والمحافظة عليهما، الحديث (٦٣٢).

(٤) شرح مصابيح السنة ٩٠/٢-٩١.

وذكر في موضع آخر عند قوله -ﷺ-: "أَوْ مُخْرِجِيَّ هُمْ"^(١) في حديث الوحي الطويل ، قال: "أو هو على لغة أكلوني البراغيث، وهي ضعيفة"^(٢).

إنّ أول من تحدث عن هذه اللغة سيوييه في كتابه، وعرفت بمثاله الذي استشهد به، فسميت لغة: (أكلوني البراغيث).^(٣)

وتنسب هذه اللغة لطيء، وأزد شنوءة، وبنو الحارث بن كعب^(٤)، ونسبت إلى هذيل، قال أبو عبيدة: "سمعتها من أبي عمرو الهذلي في منطقته"^(٥).

وذكر المرادي أنّها لغة ثابتة فقال: "ونسب بعض النحويين هذه اللغة إلى طيء، وقال بعضهم: هي لغة أزد شنوءة، ومن أنكر هذه اللغة تأول ما ورد من ذلك"^(٦)، وذهب المالقي إلى أنّ هذه اللغة شاذة قليلة الاستعمال.^(٧)

وهي لغة ثابتة جاءت في كتاب الله، ومنها قوله -ﷺ-: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَأُ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] ، وقوله -ﷺ-: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾ [المائدة: ٧٤] وجاءت في كلام النبي -ﷺ- كما ورد سابقا.

ومن أمثلتها في الشعر، قوله :

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ . . وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعْدُ وَحَمِيمٍ^(٨)

(١) الحديث سبق تحريجه.

(٢) شرح مصابيح السنة ٢١٠/٧.

(٣) الكتاب ٤١/٢، رواها سيوييه عن الخليل . وينظر: عبد الراجحي، اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٧.

(٤) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص ١٧١، وابن هشام، مغني اللبيب ٥٠٨/١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٧٣٩/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٥٧/٢.

(٥) مجاز القرآن ٣٤/٢.

(٦) الجنى الداني ص ١٧١.

(٧) رصف المباني ص ١٩، ٤٣٤.

(٨) البيت من الطويل، وهو لعبيد الله بن قيس الرقيات في ديوانه ص ١٩٦. وبلا نسبة عند: ابن مالك، شرح

التسهيل ١١٦/٢، وشرح الكافية الشافية ٥٨١/٢، وابن هشام، مغني اللبيب ٥١٠/١، وأوضح المسالك ١٠٦/٢، وشرح ابن عقيل ٤٢٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ٢٥٧/٢.

ومثله قول الشاعر:

يَلُومُونِي فِي اشْتِرَاءِ النَّخِيـ . لِي أَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلْوَمٌ^(١)

وقد ضعف هذه اللغة بعض النحاة كالحريري^(٢)، وأبي البركات الأنباري^(٣)، والحخاف^(٤)، والشلوبين^(٥)، وابن عصفور^(٦).

ويعترضهم كلام الله -ﷻ- بأنّ بعض آياته جاءت على هذه اللغة، إلا أنهم يردون على هذا، بأنّ ما ورد من القرآن ينبغي ألا يحمل على هذه اللغة مطلقا، لأن القرآن الكريم ليس فيه إلا اللغات الفصيحة .

ومما يدل على فصاحة هذه اللغة ورودها في كلام النبي -ﷺ- كاستشهاد زين العرب في الحديث السابق، وأيضا في قوله -ﷺ-: "من كن له ثلاث بنات"^(٧)، حيث وجهها العكبري تأويلا لها على لغة أكلوني البراغيث، فيرى أنّ النون المشددة في قوله (كنن)، هي ليست ضميرا، بل هي علامة للجمع، كتاء التأنيث في قولك: قامت هند.^(٨)

والذي يظهر أنّ لغة (أكلوني البراغيث) لغة منتشرة بين العرب، ولهذا يقول شارح المفصل بأنّها: "لغة فاشية لبعض العرب، كثيرة في كلام العرب وأشعارهم"^(٩)، وقال أبو حيان: "وهذه اللغة عند جمهور النحويين ضعيفة، وكثرة ورود ذلك يدل على أنّها ليست ضعيفة."^(١٠)

(١) البيت من المتقارب، وهو لأمية بن أبي الصلت في ديوانه ص ١٢٧ . وبلا نسبة عند: الفراء، معاني القرآن ١/٣١٦ ، وابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠١، وابن عصفور، شرح الجمل ١/١٦٧، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٠٨، وأوضح المسالك ٢/١٠٠، والسيوطي، همع الهوامع ٢/٢٥٧.

(٢) درة الغواص ص ٤١٥ .

(٣) البيان في غريب إعراب القرآن الكريم ١/٣٠٢ .

(٤) البغدادي، شرح أبيات المغني ٦/١٣٢ .

(٥) شرح المقدمة الجزولية ٢/٥٨٧-٥٨٨ .

(٦) شرح الجمل ١/١٦٧ .

(٧) رواه أحمد في مسنده، الحديث (١٤٢٤٧) . والحاكم في المستدرک، كتاب الأحكام، الحديث (٧٤٢٤) .

(٨) إعراب الحديث النبوي ص ١٢٩-١٣٠ .

(٩) ابن يعيش، شرح المفصل ٢/٢٩٦ .

(١٠) ارتشاف الضرب ٢/٢٣٩ .

يقول عبد الراجحي: "وهذه القراءات تدل- بما لا يجعل مجالاً للشك- أن هذه اللهجة كانت معروفة ومعتزفاً بها في الفصحى". اللهجات العربية في القراءات القرآنية ص ١٨٧ .

وذكر السيرافي أنّ في قولهم: (أكلوني البرغيث) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن فيها علامة للجمع والتثنية، فالواو لا يعد ضميراً، والذي ذكر ذلك سيبويه وابن جني.^(١)

الثاني: أن تكون (البراغيث) مبتدأ مؤخرًا، و(أكلوني) خبرًا مقدمًا، والتقدير: البراغيث أكلوني .
الثالث: أن تكون الواو في (أكلوني) ضميراً على شرط التفسير، وتكون (البراغيث) بدلاً منه.^(٢)

ومما يتسنى لنا ذكره في هذه المسألة، قول العلماء في قوله تعالى: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ

وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣]، حيث وجهوا هذه الآية عدة توجيهات :

أولاً: قال يونس وسيبويه بأن كلمة (الذين) بدل من الواو في قوله: (وأسروا)^(٣)، ومال إليه الزجاج^(٤).

ثانياً: أن يقدر المبتدأ المحذوف ، فيصبح الاسم الموصول(الذين) خبراً له .^(٥)

ثالثاً: قد تكون كلمة(الذين) منصوبة بتقدير فعل: (أعني أو أذم) فيكون المعنى : أعني أو أذم الذين ظلموا.^(٦)

رابعاً: ذهب الفراء إلى أن يكون (الذين) صفة مجرورة للناس، والتقدير: اقترب للناس الذين ظلموا حسابهم .^(٧)

خامساً: ويرى الأخفش أنها محمولة على لغة (أكلوني البراغيث).^(٨)

(١) ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٤٠، وابن جني، سر صناعة الإعراب ٢/٦٢٩.

(٢) أمالي ابن الشجري ١/٢٠٢-٢٠٣.

(٣) الكتاب ٢/٤١، وينظر: النحاس، إعراب القرآن ص ٥٩٩.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٣.

(٥) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢/١٩٨، والنحاس، إعراب القرآن ص ٥٩٩.

(٦) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١/٣١٦، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٤، والنحاس، إعراب القرآن ص ٥٩٩، وأمالي ابن الشجري ١/٢٠٢.

(٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن ١/٣١٧، والنحاس، إعراب القرآن ص ٥٩٩.

(٨) ينظر: الأخفش، معاني القرآن ١/٤٤٧، والنحاس، إعراب القرآن ص ٥٩٩.

سادسا: أن يكون التقدير: يقول الذين ظلموا، وحذف القول مثل قوله تعالى: ﴿جَنَّتْ عَدْنٍ

يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَّمَ عَلَيْكُمْ بِمَا

صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾ [الرعد: ٢٤، ٢٣]، ويرى النحاس أنها الأحسن في هذا التوجيه. (١)

سابعا: وقد يكون (الذين ظلموا) بدلا مجرورا من الهاء في قوله (قلوبهم)، والتقدير: لاهية قلوب الذين ظلموا. (٢)

ثامنا: أن يكون (الذين ظلموا) مبتدأ، و(أسروا النجوى) خبرا، ورجحه ابن هشام. (٣)

وأما زين العرب فقد خرج قوله -ﷺ-: "يَتَعَاقَبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ"، على الوجهين الآتين:

أحدها: أن (الملائكة) بدل من الواو في قوله: (يتعاقبون).

الثاني: أنها محمولة على لغة (أكلوني البراغيث). وقد ضعف هذه اللغة، يدلنا على ذلك قوله

في حديث النبي -ﷺ-: "أو مخرجي هم"، بأنها على لغة أكلوني البراغيث، ثم قال: "وهي ضعيفة". (٤)

مما سبق يتضح أن لغة (أكلوني البراغيث) لغة فصيحة، ومن فصاحتها أنها جاءت في

كلام الله -ﷻ- وكلام أفصح عربي -ﷺ-، وجاءت أيضا في أشعار العرب كما ذكرنا آنفا،

وقول ابن يعيش بأنها لغة منتشرة، وحديث النحاة عنها في كتبهم، كل ذلك يدل دلالة واضحة

على أنها لغة لها مكانتها، ولو لم نقل إلا أنها ذكرت في كلام الله ورسوله، لكفى بها فصاحة

وبيانا.

ويرى المحدثون أن هذه اللغة، كانت لغة الأصل القديمة للعربية، وذلك بمقدار اللغات

السامية أخوات العربية، يقول رمضان عبدالتواب: "إن مقارنة اللغات السامية، أخوات العربية،

تؤدي إلى معرفة أن الأصل في تلك اللغات، أن يلحق الفعل علامة التثنية والجمع للفاعل المثني

(١) إعراب القرآن ص ٦٠٠.

(٢) أمالي ابن الشجري ٢٠٢/١.

(٣) شرح شذور الذهب ص ٢٣٠.

(٤) شرح مصابيح السنة ٢١٠/٧.

والمجموع، كما تلحقه علامة التأنيث، عندما يكون الفاعل مؤنثا سواء بسواء^(١).
والعربية قد تخلصت من هذه اللغة شيئا فشيئا ، ولكنها بقيت عند بعض القبائل،
وعندما نزل القرآن العظيم أحيا ما اندثر من هذه اللغة، التي لم يبق منها إلا شيء يسير عند
بعض القبائل العربية.^(٢)

(١) بحوث ومقالات في اللغة ص ٦٩ .

(٢) ينظر: رمضان عبد التواب، بحوث ومقالات في اللغة ص ٧٠ .

المبحث الثاني: الفعل الماضي

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مجيء (قط) بعد الفعل الماضي المنفي.

المطلب الثاني: إلحاق (ياء) المخاطبة بالفعل الماضي.

المطلب الثالث: (ودع) وآراء العلماء فيها.

المطلب الأول: مجيء (قطّ) بعد الفعل الماضي المنفي

اتفق النحاة على أنّ (قطّ) ظرف زمان لاستغراق الماضي، ولا تدخل على الفعل الماضي إلا بعد أن تسبقه أداة النفي، نحو قولك: ما رأيته قطّ، وما فعلته قطّ.^(١)

وذهب ابن مالك إلى وقوعها في غير النفي لفظاً لا معنى، وقد تكون في المعنى دون اللفظ.^(٢)

وذكر زين العرب مجيء (قط) بعد الفعل الماضي المنفي بقوله: "قوله: (ونحنُ أكثرُ ما كنّا قطُّ وآمنه)^(٣)، قال ابن مالك: إذا قصدَ عمومَ وقت الفعل الماضي المنفي جيء بعد نفي الفعل بـ(قطّ)، وقد يقع (قطّ) مع فعل غير منفي لفظاً ولا معنى، ويمثل عليه بهذا الحديث،..... وقيل: إنّما جيء بـ(قطّ)؛ لاشتمال الكلام على معنى النفي.....، فيكون تقديره: وما كنّا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد، ولا مثل ذلك الأمن قطّ".^(٤)

لقد ذكر زين العرب رأي ابن مالك في جواز وقوع (قطّ) في الكلام المثبت لفظاً مستدلاً بالحديث السابق^(٥)، قال ابن مالك: "وفي قوله: (ونحنُ أكثرُ ما كنا قطّ) استعمال (قطّ) غير مسبوقه بنفي، وهو مما خفي على كثير من النحويين، لأنّ المعهود استعمالها لاستغراق الزمان الماضي بعد نفي، نحو: ما فعلت ذلك قط، وقد جاءت في هذا الحديث دون نفي".^(٦)

وبيّن زين العرب رأياً آخر في هذا الحديث يُدخِلُها في رأي جمهور النحاة، وهو أنّ الكلام مشتمل على معنى النفي، فكأنّ الصحابي ينفي الكثرة والأمان قبل ذاك الزمان، والتقدير: وما كنّا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد، ولا مثل ذلك الأمن قطّ.

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٤٢٥، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٢٧٦، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢١٤.

(٢) التسهيل ٢/٢٢١-٢٢٢.

(٣) ونص الحديث: عن حارثة بن وهب -رضي الله عنه- قال: "صَلَّى بنا النبي -صلى الله عليه وسلم- ونحنُ أكثرُ ما كنّا قطُّ وآمنه بمَنى، ركعتين

ركعتين". أخرجه البخاري، كتاب تقصير الصلاة، باب الصلاة بمَنى، الحديث (١٠٨٣)، ومسلم، كتاب صلاة

المسافرين، باب قصر الصلاة بمَنى، الحديث (٦٩٦).

(٤) شرح مصابيح السنة ٢/٤٣٥.

(٥) ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٢١.

(٦) شواهد التوضيح والتصحيح ص ٢٤٨.

وما قدّره زين العرب قد يكون موافقاً للصواب، فوجود الكثرة في الأعداد مع الأيمن يستوجب الراحة النفسية والبدنية، ويستطيع الرجل أن يصلّي دون جمع وقصر، ولكنهم قد جمعوا وقصروا الصلاة وهم على ذلك، وهذا أكثر ما يؤكد أن تكون (ما) هنا نافية، أي: أننا ما كنّا نحظى بذلك العدد، قبل ذلك الزمان الذي صلينا فيه مع النبي -ﷺ-، ولم نظفر بالأيمن أيضاً.

واستدلّ ابن مالك على وقوع (قطُّ) في الكلام المثبت في المعنى، دون اللفظ، بقول أبيّ بن كعب -رضي الله عنه- - لزرّ بن حبيش: "كأين تقرأ سورة الأحزاب؟ فقال عبد الله: ثلاثا وسبعين. فقال: قطُّ"^(١)، والتقدير: أي ما كانت كذا قطُّ.^(٢)

والذي يظهر في هذه المسألة أنّ (قطُّ) تأتي مع الفعل الماضي شريطة أن يسبقه نفي، وهذا ظاهر كلام زين العرب، وهو موافق لرأي الجمهور، و لا تأتي في الكلام المثبت إلا نادرا كما ذهب إلى ذلك ابن مالك في النص الذي استشهدنا به سابقا، وقد وجّهه زين العرب على النفي، وذكرنا أنّ السياق قد يحتمل ذلك -والله أعلم-.

(١) الحديث أخرجه أحمد في مسنده، مسند الأنصار، حديث زرّ بن حبيش، عن أبيّ بن كعب، الحديث (٢١٢٠٧).

(٢) التسهيل ٢/٢٢٢.

المطلب الثاني: إلحاق (ياء) المخاطبة بالفعل الماضي

الأصل أن لا تلحق الفعل الماضي ياء المخاطبة مطلقاً، إنما يشار إليها بالكسر فتقول: فعلتِ وذهبتِ، ولكن سُمع عن العرب إلحاق تلك الياء بالفعل الماضي.

وقد ذكر زين العرب ذلك فقال: "والياء في (وجدتيه)^(١) وكذا (قرأتيه) لغة بعض العرب، نشأت من إشباع الكسرة في مثله؛ دفعا لوهم أن الخطاب مع المذكر".^(٢) وقال في موضع آخر: "والياء في (علمتها)^(٣) نشأت من إشباع الكسرة".^(٤)

لقد تحدث عن هذه المسألة عدد من النحاة، منهم سيويه^(٥)، والفراسي^(٦)، والرضي^(٧)، وأبو حيان^(٨)، والبغدادي^(٩). قال سيويه: "وحدثني الخليل أن ناساً يقولون: (ضربتته) فيلحقون الياء، وهذه قليلة".^(١٠)

(١) ونص الحديث: قال ابن مسعود -رضي الله عنه-: "لَعَنَ اللَّهُ الْوَائِمَاتِ وَالْمَوْتِئِمَاتِ، وَالْمَتَنَّمِصَاتِ وَالْمِثْفَلِّجَاتِ، لِلْحُسْنِ الْمُعَيَّرَاتِ خَلَقَ اللَّهُ «فَبَلَغَ ذَلِكَ امْرَأَةً مِنْ بَنِي أَسَدٍ يُقَالُ لَهَا أُمُّ يَعْقُوبَ، فَجَاءَتْ فَقَالَتْ: إِنَّهُ بَلَغَنِي عَنْكَ أَنْتَ لَعَنْتَ كَيْتَ وَكَيْتَ، فَقَالَ: وَمَا لِي أَلَعُنُ مَنْ لَعَنَ رَسُولَ اللَّهِ -ﷺ-، وَمَنْ هُوَ فِي كِتَابِ اللَّهِ، فَقَالَتْ: لَقَدْ قَرَأْتُ مَا بَيْنَ اللَّوْحَيْنِ، فَمَا وَجَدْتُ فِيهِ مَا تَقُولُ، قَالَ: لَئِنْ كُنْتُ قَرَأْتِيهِ لَقَدْ وَجَدْتِيهِ، أَمَا قَرَأْتِ: ﴿وَمَا آتَاكُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَإِنَّهُ قَدْ نَهَى عَنْهُ، قَالَتْ: فَإِنِّي أَرَى أَهْلَكَ يَفْعَلُونَهُ، قَالَ: فَأَذْهَبِي فَاظْطَرِّي، فَذَهَبَتْ فَتَطَّرَتْ، فَلَمْ تَرِ مِنْ حَاجَتِهَا شَيْئًا، فَقَالَ: لَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ مَا جَامَعْتُهَا". أخرجه البخاري، كتاب تفسير القرآن، باب (وما آتاكم الرسول فخذوه)، الحديث (٤٨٨٦)، ومسلم، كتاب اللباس والزينة، باب تحريم فعل الواصلة والمستوصلة، الحديث (٢١٢٥).

(٢) شرح مصابيح السنة ٦/٦٠.

(٣) ونص الحديث: عن الشفاء بنت عبد الله -رضي الله عنها- قالت: دخل علينا النبي -ﷺ- وأنا عند حفصة فقال لي: "ألا تُعَلِّمِينَ هَذِهِ زُفْيَةَ النَّمْلَةِ كَمَا عَلَّمْتِيهَا الْكِتَابَةَ؟" أخرجه أحمد، مسند النساء، حديث الشفاء بنت عبد الله، الحديث (٢٧٠٩٥).

(٤) شرح مصابيح السنة ٦/١١٧.

(٥) الكتاب ٤/٢٠٠.

(٦) الحجة للقراء السبعة ٥/٢٩-٣٠.

(٧) شرح الرضي على الكافية ٢/٤٢٠.

(٨) تذكرة النحاة ص ١١٧.

(٩) خزانة الأدب ٥/٢٦٨.

(١٠) الكتاب ٤/٢٠٠.

وقد ثبت سماع ذلك في النثر والنظم، فمن النثر غير ما سبق قوله -ﷺ-: "لو راجعته"^(١) فجاءت ياء المخاطبة زائدة بعد الفعل (راجعت)، وكذا في قوله -ﷺ-: "بئس ما جزيتها.." ^(٢).

ومن النظم قول الشاعر:

رَمَيْتِيهِ فَأَقْصَصْتُ دَتِ . وَمَا أَخْطَأْتُ الرَّمِيَةَ^(٣)

ونُسبت هذه اللغة لبني يربوع، كما ذكره الفارسي عن قطرب^(٤). وقيل لِعَدِيِّ الرِّبَابِ، قال أبو العلاء المعرِّي: "وذلك عند الفراء لغة للعرب، وإن روي (رأيتيه) بياء قبل الهاء فهي لغة، يقال إِنَّمَا لِعَدِيِّ الرِّبَابِ، يقولون: ضربتِه وأكرمته".^(٥)

وأما زين العرب، فمن خلال نصّه السابق يتضح أنه يرى إلحاق الياء للأفعال الماضية (وجدت، وقرأت، وعلمت) لغة لبعض العرب، وقد نشأت بسبب إشباع كسرة التاء، وربما قد جاءت؛ لئلا يتوهم السامع أنّ الخطاب مع المذكر.

والناظر للمسألة يجد أنّ إلحاق الياء بالفعل الماضي تعقبه الهاء مباشرة، ولم يُسمع شاهد واحد لثبوت الياء دون أن تعقبه الهاء، وربما هذا السبب الحقيقي لثبوتها، فلو نظرنا إلى الشواهد السابقة، وحذفنا تلك الهاء لوجدنا الكتابة الحقيقية للفعل الماضي (ضربت، رأيت، وجدت...)، فعند دخول الهاء امتدت الكسرة فصارت ياء على نحو ما رأينا في الشواهد السابقة.

(١) وهذا الحديث جاء في حبّ مُغيث لبريرة. ونصه: قال النبي -ﷺ- لابن عباس -رضي الله عنهما-: "يا عباس، ألا تعجب من حب مغيث بريرة، ومن بغض بريرة مغيثاً؟" فقال لها النبي -ﷺ-: "لو راجعته، فإنه أبو ولدك" قالت: يا رسول الله، أتأمرني؟ قال: "إنما أنا شفيع" قالت: فلا حاجة لي فيه. أخرجه النسائي، كتاب آداب القضاء، باب شفاعة الحاكم للخصوم قبل فصل الحكم، الحديث (٥٤١٧).

(٢) وجاء الحديث في امرأة أبي ذر الغفاري -رضي الله عنه- عندما وقعت في الأسر، ونذرت إن أنجأها الله من هذا لتتحرر ما ركبت عليه، فلما سمع النبي -ﷺ- ذلك قال: "بئس ما جزيتها - أو جزتها - إن الله أنجأها عليها لتتحرر لا وفاء لنذرٍ في معصية الله، ولا فيما لا يملك ابن آدم". أخرجه أبو داود، كتاب الإيمان والنذور، باب في النذر ما لا يملك، الحديث (٣٣١٦).

(٣) البيت من الهزج، ولم يعرف قائله. ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٤/٤١٦ - ٣٠/٥، والرضي، شرح الكافية ٢/٤٢٠، والبغدادي، خزنة الأدب ٥/٢٦٨.

(٤) ينظر: الفارسي، الحجة للقراء السبعة ٥/٣٠، وأبو حيان، تذكرة النحاة ص ١١٧.

(٥) عبث الوليد ص ٥٠٦. وينظر إلى قول الفراء بأنها لغة: معاني القرآن ٢/٧٦.

المطلب الثالث: (وَدَع) وآراء العلماء فيها

(ودع) فعل ماضٍ من (يدعُ)، فليس هناك فعلٌ مضارعٌ إلا وله فعل ماضٍ. وقد شدَّ هذا الفعل عن غيره من الأفعال، إذ لم يُسمع ماضيه عن العرب إلا نادراً، استغناءً عنه بالفعل (تَرَكَ) الذي هو معناه الأصلي. وجاء في لسان العرب: "وقولهم: (دع هذا) أي: اتركه، و(وَدَعَهُ يَدَعُهُ): تركه، وهي شاذة، وكلام العرب: (دَعْنِي وَذَرْنِي وَيَدَعُ وَيَذَرُ)، ولا يقولون: ودعتك ولا وذرْتُك، استغنوا عنهما ب(تَرَكَتُك)، والمصدر فيهما (تَرَكَ)، ولا يقال: ودعاً ولا وذرّاً".^(١)

وقد تحدث زين العرب عن هذا إذ يقول: "(الْوَدْع) (٢) الترك، والنحاة يزعمون أن العرب قد أماتوا ماضيه ومصدره؛ استغناءً ب(ترك)، فيُحمل قولهم على قلة الاستعمال، قيل: وقد قرئ قوله تعالى: ﴿ مَا وَدَّعَكَ ﴾ [الضحى: ٣] بالتخفيف".^(٣)

وقد اتفق النحاة على أنّ الفعل الماضي (ودع) غير مسموع عن العرب، وأغنى عنه ب(ترك) في حديثهم.^(٤) قال سيوييه: "وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء فإيَّهم يقولون: يَدَعُ، ولا يقولون: وَدَع، استغنوا عنها بَتَرَكَ".^(٥) وقال في موضع آخر: "كما أنّه يقال يذر ويدع، ولا يستعمل فَعَلَ".^(٦)

وقال الأخفش: "وليس كل الأفعال يقع على كل الأسماء. ألا ترى أنهم يقولون: (يدع) ولا يقولون: (وَدَع)، ويقولون: (يذر) ولا يقولون: (وَدَر)".^(٧)

وأما ابن جني فيرى أنّ (ودع) شاذة في السماع صحيحة في القياس، وعلى شذوذها تترك

(١) لسان العرب، (وَدَع).

(٢) ونص الحديث: قال رسول الله: "لَيْتَ هَيْئَ أَقْوَامٍ عَنْ وَدْعِهِمُ الْجُمُعَاتِ، أَوْ لَيْتَ مَنَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، ثُمَّ لَيْكُونُوا مِنَ الْعَافِلِينَ". رواه مسلم، كتاب الجمعة، باب الغليظ في ترك الجمعة، الحديث (٨٦٥).

(٣) شرح مصابيح السنة ٢/٤٤٨.

(٤) ينظر للمسألة عند: سيوييه، الكتاب ١/٢٥، والأخفش، معاني القرآن ٢/٥٢٠، وابن خالويه، ليس من كلام العرب ص ٤١، والفارسي، المسائل البصريات ١/٤٠١، وابن جني، الخصائص ١/١٤٠، ٢٧٨، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٦، وشرح الأشموني ٢/٣٦٧، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٤.

(٥) الكتاب ١/٢٥. وينظر أيضاً ٤/١٠٩.

(٦) السابق ٤/٣٩٩.

(٧) معاني القرآن ٢/٥٢٠.

ولا تُستعمل، قال: "فإن كان الشيء شاذًا في السماع، مطردًا في القياس، تحاميت ما تحامت العرب من ذلك، وجريت في نظيره على الواجب في أمثاله، من ذلك امتناعك من: وذر وودع لأنهم لم يقولوهما".^(١)

ونجد السيوطي قد جعل (ودع) من الأفعال الجامدة ك(ليس)، قال: "واستغني غالبًا ب(ترك) الماضي، و(التَّرك) المصدر، و(تارك) اسم الفاعل، و(متروك) اسم المفعول عنها، أي: عن استعمال هذه الصيغ من (وذر وودع)، فعلى هذا يعدان في الجوامد؛ إذ لم يستعمل منهما إلا الأمر".^(٢)

وقد ورد مجيء (وَدَع) في النثر والنظم، فمن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا وَدَعَكَ﴾ [الضحى: ٣] على قراءة بتخفيف الدال^(٣)، ومن الأحاديث-غير ما سبق- قوله-صلى الله عليه وسلم: "يا عائشة إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة، من وَدَعَهُ، أو تَرَكَه الناس اتقاء فحشه".^(٤) ومن ذلك ما روي عن عمر ابن الخطاب-رضي الله عنه- أنه قال: "إِنْ أَدَعَكُمْ فَلَا أَسْتَحْلِفْ عَلَيْكُمْ فَقَدْ وَدَعَكُمْ خَيْرٌ مِنِّي".^(٥)

ومن النظم قول الشاعر:

لَيْتَ شِعْرِي عَنْ خَلِيلِي مَا الَّذِي .: غَالَهُ فِي الْحُبِّ حَتَّى وَدَعَهُ^(٦)

وقوله:

(١) الخصائص ١/١٤٠.

(٢) همع الهوامع ٥/٢٤.

(٣) وهي قراءة شاذة. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص ١٧٥، وإعراب ثلاثين سورة ص ١١٧، وابن جني، المحتسب ٢/٤٣٢، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ ٢/٧٢١.

(٤) رواه مسلم، كتاب البر والصلة والآداب، باب مداراة من يتقي فحشه، الحديث (٢٥٩١).

(٥) النووي، تهذيب الأسماء واللغات ٤/١٩٠.

(٦) البيت من الرمل، وهو لأبي الأسود الدؤلي. ينظر: ديوانه ص ٣٥٠، وابن جني، الخصائص ١/١٤٠، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٧، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن ٢/٧٨٣.

سَلَّ أَمِيرِي مَا الَّذِي غَيَّرَهُ .: عَنْ وَصَالِي الْيَوْمِ حَتَّى وَدَعَهُ^(١)

وقول الآخر:

وَتَمَّ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ .: فَرَائِسَ أَطْرَافِ الْمُثَقَّفَةِ السُّمْرِ^(٢)

وأما زين العرب فقد ذكر قول النحاة في (وَدَعَ)، واستغناءهم عنها بـ(ترك)، ويرى أنّ سبب هذه الإمامة ناتجة عن قلة استعمالهم لها، وقد استشهد بالقراءة السابقة وبالحدِيث النبوي، وكأنّه بذلك يثبت وقوعها في كلامهم، ولكنه لم يشر إلى ذلك صراحة.

ويبدو أنّ ما ذكره النحاة من إمامة (ودع) ليس بصحيح، فلو كان الأمر كذلك لما جاء في كلام الله، وكلام أفصح البشر -ﷺ-، ناهيك عن الشعر، فالشواهد السابقة تؤكد ذلك، فالقرآن يستشهد به كله، حتى ولو كانت تصنف تلك القراءة من الشواذ كالقراءة السابقة، فلا شك في قوتها عن الأبيات السابقة. وأما الأحاديث السابقة فهي أحاديث صحيحة عنه -ﷺ-، ومن غير المعقول ما ذكره السيوطي^(٣) بأنّ ما جاء في الأحاديث هو من صنع المولدين، فالروايات السابقة جاءت في كتاب مسلم، وهو من أصح الكتب بعد كتاب الله -ﷻ-، فليس هناك ما يدعو إلى هذه الإمامة كما زعم النحويون.

ولعلّ وصف (ودع) بالإمامة ليس بصحيح، فهو لفظ لاشك في فصاحته، وإن كان استعماله قليلاً، ولقد ردّ عدد من علماء اللغة وغيرهم هذا القول^(٤)، وسعوا لإثبات ذلك كما جاء في القرآن والسنة.

(١) البيت من الطويل. واختلف في قائله فقيل: هو لأنس بن زميم، وقيل: لسويد بن أبي كاهل. ينظر: الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب ٥٣/٤، وابن منظور، لسان العرب، (وَدَع). وبلا نسبة عند: السمين، الدر المصون ٣٦/١١.

(٢) البيت من الطويل، ولم أهد إلى قائله. ينظر: أبو حيان، البحر المحيط ٤٨٠/٨، والسمين، الدر المصون ٣٦/١١.

(٣) ذكر السيوطي ذلك عند شرحه لحديث النبي -ﷺ- "لينتهين أقوام عن ودعهم الجمّعات"، قال: "أي: تركهم، وهو ممّا أميت هو وماضيه، ولم يستعمل منه إلا المضارع والأمر، والظاهر أنّ استعماله هنا من الرواة المولدين الذين لا يحسنون العربية". شرح سنن النسائي ٩٨/٢.

(٤) ينظر: الأزهري، تهذيب اللغة، (ودع)، والنووي، تهذيب الأسماء واللغات ١٩٠/٤، وابن منظور، لسان العرب، (ودع)، والبغدادي، خزنة الأدب ٤٧١/٦.

المبحث الثالث: الفعل المضارع

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم.

المطلب الثاني: اتحاد الشرط والجزاء.

المطلب الأول: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم

يحذف حرف العلة من المضارع المعتل الآخر المجزوم، وهذا باتفاق النحويين، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ﴾ [الإسراء: ٣٦] وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا﴾ [الإسراء: ٣٧].

وقد بين العلماء علة هذا الحذف، قال سيبويه: "واعلم أنّ الآخر إذا كان يسكن في الرفع، حُذف في الجزم؛ لئلا يكون الجزم بمنزلة الرفع، فحذفوا كما حذفوا الحركة ونون الاثنين والجميع".^(١)

وقال الرضي: "وإنما جاز حذف الواو والياء والألف في الجزم؛ لأنّ الجازم عندهم يحذف الرفع في الآخر، والرفع في المعتل محذوف للاستثقال قبل دخول الجازم، فلما دخل لم يجد في آخر الكلمة إلا حرف العلة المشابه للحركة فحذفه".^(٢)

لكن هذا المبدأ العام يعارض بوجود عدد من الأمثلة التي لا تخضع له، كما سوف نبين ذلك - إن شاء الله -.

وقد تحدث زين العرب عن إثبات حرف العلة في المضارع المجزوم المعتل الآخر في موضعين: الأول: عند قول النبي - ﷺ -: "أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَيَّ نَفْسِيهِ"^(٣)، قال: "وأما ثبوت الياء في الجزم فلغة قوم من العرب، لا أنه مخالف للقياس، بل موافق للغة أولئك القوم، ومن ذلك قوله تعالى في قراءة قبل عن ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَن يَتَّقِي وَيََصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء.^(٤) وقول الشاعر:

(١) الكتاب ١/٢٣.

(٢) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٥.

(٣) ونص الحديث: عن عمرو بن الأحوص - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله - ﷺ - يقول في حجة الوداع: "أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَيَّ نَفْسِيهِ، أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَيَّ وَلَدِيهِ وَلَا مَوْلُودٌ عَلَيَّ وَالِدِيهِ، أَلَا وَإِنَّ الشَّيْطَانَ قَدْ آيَسَ مِنْ أَنْ يُعْبَدَ فِي بِلَادِكُمْ هَذِهِ أَبَدًا وَلَكِنْ سَتَكُونُ لَهُ طَاعَةٌ فِيمَا تُخْتَفَرُونَ مِنْ أَعْمَالِكُمْ فَسَيَرْضَى بِهِ". أخرجه الترمذي، كتاب الفتن، باب ماجاء دماؤكم وأموالكم عليكم حرام، الحديث (٢١٥٩)، وأخرجه ابن ماجه في السنن، كتاب المناسك، باب الخطبة يوم النحر، الحديث (٣٠٥٥).

(٤) ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع ص ١٩٨، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٣٦٥، وأبو حيان، البحر المحیط ٥/٣٣٨.

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي^(١)

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَبَانَ ثَم جِئْتَ مُعْتَدِرًا ∴ مِنْ هَجَوِ زَبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعْ^(٢)

الثاني: عند قول النبي -ﷺ- " لَيْلِيَّ"^(٣) قال: "أي: ليقرب وليدن مني، من الولي: القرب والدنو، ومن حقه حذف الياء بلام الأمر، والرواة يروونها بثبوتها وسكونها، وكذلك هي في سائر كتب الحديث، وهو إما على إشباع الكسرة كالصياريف ونحوه، وإما غلط من بعض الرواة، وإما تنبيه على الأصل وتبقيه عليه كقراءة ابن كثير: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠]، وإثبات الياء أحسن من إثبات الواو في الجزم"^(٤)

لقد قرأ قنبل^(٥) فيما رواه عن ابن كثير قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات الياء من قوله: (يتقي)^(٦)، وقرأ الجمهور بحذف حرف العلة من الفعل المضارع، ولا

(١) البيت من الوافر، وقائله: قيس بن زهير. ينظر: عادل جاسم، شرح شعر قيس بن زهير ص ٢٩. والبيت بلا نسبة عند: سيبويه، الكتاب ٣/٣١٥، وابن جني، سر الصناعة ٢/٦٣١، وأما ابن الشجري ١/١٢٦، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٤٨٨، وشرح الرضي على الكافية ٤/٢٦، والسمين، الدر المصون ٦/٥٥٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٧٩، وأوضح المسالك ١/٧٦، وشرح الأشموني ١/٤٦، والسيوطي، همع الهوامع ١/١٧٩، والبغدادي، خزانة الأدب ٨/٣٥٩. ويروى: (ألم يبلغك...).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٨٠. والبيت من البسيط، وقائله: أبو عمرو بن العلاء. ينظر: ياقوت الحموي، معجم الأدباء ٣/١٣١٧، وبلا نسبة عند: ابن جني، سر الصناعة ٢/٦٣٠، وأما ابن الشجري ١/١٢٨، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٤٨٨، والسمين، الدر المصون ٥/٥٣٧، والسيوطي، همع الهوامع ١/١٧٩، والبغدادي، خزانة الأدب ٨/٣٥٩.

(٣) ونص الحديث: "لَيْلِيَّ مِنْكُمْ أَوْلُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ، وَلَا تَحْتَلِفُوا فَتَحْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، وَإِيَّاكُمْ وَهَوَشَاتِ الْأَسْوَاقِ". أخرجه مسلم، كتاب الصلاة، باب في تسوية الصفوف وإقامتها، الحديث (٤٣٢)، وأخرجه أحمد، مسند المكثرتين من الصحابة، مسند عبدالله بن مسعود -رضي الله عنه-، الحديث (٤٣٧٣).

(٤) شرح مصابيح السنة ٢/٣٣١.

(٥) هو إمام القراء، مشهور، وهو: أبو عمر محمد بن عبد الرحمن المخزومي المكي، عاش: ستا وتسعين سنة، وتلا على: أبي الحسن القواس وغيره، توفي سنة إحدى وتسعين ومائتين. ينظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء ١/٨٤.

(٦) سبق بيان هذه القراءة.

خلاف في هذه القراءة، لموافقتها القاعدة النحوية المتعارف عليها.

وذكر الأنباري أنّ إثبات الياء في قراءة قنبل ضعيفة في القياس، قال: "من قرأ (يتقي) بإثبات الياء، فهي قراءة ضعيفة في القياس".^(١) ولكي تتفق هذه القراءة مع القاعدة النحوية دُكر فيها ثلاثة آراء، وهي:

الرأي الأول:

أنّ هذه الياء أصلية، وحركة الجزم مقدرة عليها، وقد ثبتت مع الجازم. وذهب إلى هذا الرأي، سيويه^(٢)، والفارسي^(٣)، ومكي بن أبي طالب^(٤)، وأبو حيان^(٥)، وابن هشام^(٦). فهم ينظرون إلى الفعل المرفوع بحركة ظاهرة، فعندما دخلت عليه أداة الجزم، حُذفت حركة الرفع، وجُعل حرف العلة كالصحيح في ذلك.

وقد اختلفوا، فمنهم من يرى أن ثبوت حرف العلة مع الجزم لا يجوز، إلا في الضرورة الشعرية، وهذا رأي سيويه^(٧)، والفارسي^(٨)، واتفق معهم مكي بن أبي طالب حيث يقول: "والضمة مقدرة في الياء من (يتقي) حذفت للجزم... وفيها ضعف؛ لأنه أكثر ما يجوز هذا التقدير في الشعر".^(٩)

وقد أجاز بعض العلماء ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم، فيرون أنّ ذلك صحيح؛ لزعمهم أنّها لغة لبعض العرب^(١٠)، وإلى هذا التوجيه ذهب أبو حيان^(١١)، وابن هشام^(١٢).

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٤/٢.

(٢) ينظر: الكتاب ٣/٣١٦.

(٣) الحجة للقراء السبعة ٤/٤٤٨.

(٤) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٥.

(٥) البحر المحيط ٥/٣٣٨.

(٦) معني اللبيب ٢/٣٨٨.

(٧) ينظر: الكتاب ٣/٣١٦.

(٨) الحجة للقراء السبعة ٤/٤٤٨.

(٩) مشكل إعراب القرآن ١/٤٣٥.

(١٠) ينظر: أبو حيان، التذييل والتكميل ١/٢٠٨.

(١١) البحر المحيط ٥/٣٣٨.

(١٢) معني اللبيب ٢/٣٨٨.

قال أبو حيان: "والأحسن من هذه الأقوال أن يكون (يتقي) مجزومة على لغة، وإن كانت قليلة".^(١) ورد على من منعها بقوله: "ولا يرجع إلى قول أبي علي، قال: وهذا مما لا يحمل عليه؛ لأنه إنما يجيء في الشعر لا في الكلام، لأن غيره من رؤساء النحويين قد نقلوا أنه لغة".^(٢) وقال ابن هشام: "والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مجرى الصحيح، كقراءة قبل:

﴿إِنَّهُ مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف: ٩٠] بإثبات ياء (يتقي) وجزم (يصبر)".^(٣)

الرأي الثاني:

أن هذه الياء نشأت من إشباع كسرة القاف، وذكر هذا الرأي العكبري^(٤)، وابن يعيش^(٥)، والرضي^(٦)، وأبو حيان^(٧)، وابن هشام.^(٨)

الرأي الثالث:

أن الفعل (يتقي) مرفوع بضمة مقدره على حرف العلة؛ وذلك لأن (مَنْ) جاءت بمعنى (الذي)، وعطف عليه (يصبر) وهو مجزوم على التوهم. وهذا رأي ضعّفه الأنباري.^(٩)

ذكر هذا الرأي الفارسي في كتابه الحجة حيث يقول: "أن يجعل (مَنْ يتقي) بمنزلة: (الذي يتقي)، ويحمل المعطوف على المعنى؛ لأن (مَنْ يتقي)، إذا كان (مَنْ) بمنزلة (الذي)، كان بمنزلة الجزء الجازم، بدلالة أن كل واحد منهما يصلح دخول الفاء في جوابه، فإذا اجتمعا في ذلك لما يتضمنانه من معنى الجزء، جاز أيضا أن يعطف عليه كما يعطف على الشرط المجزوم، لكونه بمنزلة فيما ذكرنا، ومثل ذلك: ﴿فَأَصْدَقَ وَأَكْنَ﴾ [المنافقين: ١٠]، حملت (وأكن) على

(١) البحر المحيط ٥/٣٣٨.

(٢) السابق.

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٨٨.

(٤) التبيان في إعراب القرآن ٢/٤٧٨.

(٥) شرح المفصل ٥/٤٩١.

(٦) شرح الرضي على الكافية ٤/٢٦.

(٧) البحر المحيط ٥/٣٣٨. وهذا الرأي الثاني له.

(٨) مغني اللبيب ٢/١٢٥. وهذا الرأي الثاني له.

(٩) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٤٤.

موضع الفاء".^(١)

وهذا الرأي ينظر إلى الفعل (يصبر) على أنه معطوف على موضع (يتقي)، بيد أن (من) ليست شرطية، والموضع في محل رفع وليس في محل جزم، فجاء العطف على معنى التوهم، وهذا ليس بظاهر في الآية؛ لأنّ الشرط في الأصل غير موجود، بل جاء مقدراً فقط من حيث المعنى. ومما جاء من الأحاديث النبوية-غير ماسبق-، ما روي عن النبي -ﷺ- عندما سأله جبريل عن الإحسان فقال: "أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ"،^(٢) قال العكبري: "كذا وقع في هذه الرواية (إِنْ لَا تَرَاهُ) بالألف، والوجه حذفها".^(٣)

ومن الشعر ما استشهد به زين العرب، وهو قول الشاعر:

أَلَمْ يَأْتِيكَ وَالْأَنْبَاءُ تَنْمِي . . . بِمَا لَاقَتْ لُبُونُ بَنِي زِيَادٍ^(٤)

فأثبت الياء في الفعل المضارع المجزوم (يأتي)، والأصل أن تحذف؛ لوجود أداة الجزم قبله.

ومثله قول الشاعر:

هَجَوْتَ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَدِرًا . . . مِنْ هَجْوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُوْا وَلَمْ تَدَعِ^(٥)

فأثبت الواو في (تهجو) وهو مجزوم بـ(لم) وحقها أن تحذف.

وأما زين العرب فقد استشهد بقوله -ﷺ-: "أَلَا لَا يَجْنِي.."، وقوله -ﷺ-: "لَيْلِي..". على ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم، وأنها ثابتة عن العرب؛ بدليل قراءة قنبل السابقة، وبالبيتين السابقين. وأزجع زين العرب بقاء الياء لأحد الأسباب الآتية:

الأول: أن ثبوت الياء مع المضارع المجزوم، لم يكن مخالفاً للقياس، بل قد جاءت موافقة للغة بعض العرب.

(١) الحجة للقراء السبعة ٤/٤٤٨.

(٢) رواه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة، الحديث (٩٥٠١).

(٣) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي ص ١٣٦.

(٤) سبق الاستشهاد به ص (١٦٢) من هذا البحث.

(٥) سبق الاستشهاد به ص (١٦٢) من هذا البحث.

الثاني: قد تكون هذه الياء، ناتجة من إشباع الكسرة، ودلّل على ذلك بد(الصياريف)، حيث أشبعت كسرة الراء، وهي في الأصل: الصيارف.^(١)

الثالث: ربما بقيت الياء في الفعل؛ دلالة على أصل الكلمة. ولعلّه أراد بذلك بقاء الفعل المجزوم كما هو عليه في حالة الرفع.

مما سبق يتضح أنّ إثبات حرف العلة مع المضارع المجزوم ثابت في اللغة؛ بدليل وروده في القرآن الكريم، وفي الحديث الشريف كما سبق، وهما في المرتبة الأولى من حيث الاحتجاج والاستدلال، كما وردت في الشعر.

والذي يظهر أنّها لغة لبعض العرب، كما ذكر ذلك أبو حيان^(٢)، وابن هشام^(٣)، وزين العرب^(٤)، وهي لغة تحفظ فقط، ولا يقاس عليها؛ لمخالفتها القاعدة النحوية المعروفة. ولا ننكر أنّ تكون هذه الياء، ياء إشباع، فهناك شواهد تؤكّد ذلك، وقد عقد ابن جني باباً في الخصائص سماه: (باب في مطل الحركات)، قال فيه: "وإذا فعلت العرب ذلك أنشأت عن الحركة الحرف من جنسها. فتنشئ بعد الفتحة الألف، وبعد الكسرة الياء، وبعد الضمة الواو"^(٥)، وقال أيضاً: "ومن إشباع الكسرة ومطلها ما جاء عنهم من الصياريف، والمطافيل، والجلاعيد"^(٦).

(١) ينظر لهذه المسألة عند: ابن جني، سر الصناعة ٢/٧٦٩.

(٢) البحر المحيط ٥/٣٣٨.

(٣) مغني اللبيب ٢/٣٨٨.

(٤) شرح مصابيح السنة ١/١٨٠.

(٥) الخصائص ٢/٣٤٨.

(٦) السابق ٢/٣٥٠.

المطلب الثاني: اتحاد الشرط والجزاء

يأتي جواب الشرط؛ ليتمّ المعنى المراد في الجملة الشرطية، فهو يشابه الخبر في الجملة الاسمية، إذ الغاية منهما حصول الفائدة المقصودة، فلا يجوز أن تقول: إنَّ يقيم زيد. واشترط النحاة لجواز ذلك، حصول المغايرة بين فعل الشرط وجوابه في المعنى، وذلك قياساً على عدم جواز اتحاد المبتدأ والخبر في اللفظ، كقولك: زيدٌ زيدٌ، فإنَّ أردت مغايرة المعنى جاز لك ذلك.^(١)

وتعرض زين العرب لهذه المسألة عند قول النبي -ﷺ-: "فَهَجْرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"^(٢)، قال: "إنَّ قلت: الشرط سبب للجزاء والسبب غير المسبب، وقد اتحدا هنا؟ قلت: أُجيب بأنَّ الخبر في الجزاء محذوف كما مرَّ آنفاً من أنَّ التقدير: (مقبولة)، ونحو ذلك. أقول: وفيه نظر، إذ لا دلالة على الخبر المحذوف. والأولى في الجواب ما قاله الفاضل ابن مالك: وقد يُقصد بالخبر المفرد بيان الشهرة وعدم التغير، فيتحد بالمبتدأ لفظاً، كقول رجل من طيء:

خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَبِّ وَرَبِّمَا ∴ أَلَا نِ امْرُؤٌ قَوْلًا فَظُنَّ خَلِيلًا^(٣)

وقول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(٤)

(١) ينظر للمسألة عند: سيبويه، الكتاب ٢/٣٥٩، وابن جني، الخصائص ٢/٥٢٤-٥٢٦، وابن الشجري، الأمالي ١/٣٧٢-٣٧٣، وابن مالك، شرح التسهيل ١/٣٠٤-٣٠٥، وأبي حيان، التذيل والتكميل ٤/٩-١١، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٣٢٦.

(٢) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ، وَإِنَّمَا لِكُلِّ امْرِئٍ مَا نَوَى، فَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَمَنْ كَانَتْ هِجْرَتُهُ لِدُنْيَا يُصِيبُهَا، أَوْ امْرَأَةٍ يَتَرَوَّجُهَا، فَهَجْرَتُهُ إِلَى مَا هَاجَرَ إِلَيْهِ". أخرجه البخاري، كتاب بدء الوحي، باب كيف كان بدء الوحي إلى رسول الله -ﷺ-، الحديث (١)، ومسلم، كتاب الإمارة، باب قوله -ﷺ-: "إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ"، الحديث (١٩٠٧).

(٣) البيت من الطويل، ولم أعرف قائله. ينظر: ابن مالك، التسهيل ١/٣٠٤، وأبو حيان، التذيل والتكميل ٤/٩، وابن عقيل، المساعد ١/٢٢٥.

(٤) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي. ينظر: ديوانه ص ١٩٨، وابن جني، الخصائص ٢/٥٢٤، والزمخشري، الكشاف ٦/٢٣، وابن الشجري، الأمالي ١/٣٧٣، وابن مالك، التسهيل ١/٣٠٤، وابن عقيل، المساعد ١/٢٢٥.

أي: خليلي من لا أشك في صحة خُلَّتِه، ولا يتغير في حضوره وغَيْبته، وشعري على ما ثبت في النفوس من جزالته، والتوصل به من المراد إلى غايته. قال: وقد يُفعل مثل هذا بجواب الشرط، كقولك: من قصدني فقد قصدني، أي: فقد قصد من عرف نجاح قاصده، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: (فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله، فهجرته إلى الله ورسوله) ^(١).

ذكر سيبويه هذه المطابقة في كتابه، واستشهد على وقوعها بقولهم: (أنت أنت) و(الناس الناس) على اختلاف المعنى بينهم، قال: "وتقول: (قد جرّبتك فوجدتك أنت أنت)، ف(أنت) الأولى مبتدأة والثانية مبنية عليها، كأنك قلت: (فوجدتك وجهك طليق). والمعنى أنك أردت أن تقول: (فوجدتك أنت الذي أعرف). ومثل ذلك: (أنت أنت)، وإن فعلت هذا فأنت أنت)، أي: فأنت الذي أعرف، أو أنت الجواد والجلد، كما تقول: (الناس الناس)، أي: الناس بكل مكان وعلى كل حال كما تعرف" ^(٢).

ولهذه المسألة شواهد في الكتاب والسنة، فمن كتاب الله -عز وجل- قوله: ﴿يَأْتِيهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ مَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ [المائدة: ٦٧]، وقد خرّج العلماء هذه الآية على وجوه عدة؛ للخروج من اتحاد الشرط والجزاء، فهذا الزمخشري يرى أنّها أحد معنيين: الأول: أنّ الرسول -عليه السلام- إذا لم يمتثل بأمر الله تعالى في تبليغ الرسالة وكتّمها كلّها، كأنه لم يبعث رسولاً، كان أمراً شنيعاً، فقيل: إنّ لم تبّلغ أدنى شيء، ولو كلمة واحدة، كنت كمن ارتكب هذا الأمر الشنيع، وهو كتّماتها كلّها. الثاني: وقد يكون المراد بها، أي: إنّ لم تفعل، فلك ما يوجب كتّمان الوحي كله من العقاب، وذلك على وضع السبب موضع المُسبّب ^(٣).

ومما جاء ظاهره اتحاد الشرط والجواب قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ﴾ [الشعراء: ١٣٠]، فقيل في معناه أي: إذا أردتم البطش، وقُدِّر هذا التقدير؛ للخروج من اتحاد الشرط والجزاء ^(٤).

(١) شرح مصابيح السنة ١/٣٦-٣٧. ونص ابن مالك كما هو موجود في التسهيل ١/٣٠٤-٣٠٥.

(٢) الكتاب ٢/٣٥٩.

(٣) ينظر: الكشف ٢/٢٧٠. وينظر رأيه عند: أبي حيان، البحر المحیط ٣/٥٣٩.

(٤) ينظر: أبو حيان، البحر المحیط ٧/٣٢، والسمين، الدر المصون ٨/٥٣٩.

ومن أمثلة وروده في الحديث-غير ما سبق-، قوله-ﷺ-: "إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ"^(١)، فاتحد الشرط والجواب، فقُدِّر: إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فمن مقاعد أهل الجنة، أو: فمقعه من أهل الجنة، بمعنى أَنَّ المعروض عليه-أي في قبره- من مقاعد أهل الجنة.^(٢)

وأما زين العرب فقد ذكر في قوله-ﷺ-: "فَهَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ"^(٣) رأيين:

الأول: بيانه أَنَّ النَّاطِرَ فِي الْحَدِيثِ يَتَبَيَّنُ لَهُ أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ وَجَوَابَهُ قَدْ اتَّحَدَتَا هُنَا، وَلَكِنَّمَا فِي الْحَقِيقَةِ لَيْسَتْ كَذَلِكَ، إِنَّمَا هِيَ عَلَى تَقْدِيرٍ مَحْذُوفٍ، وَهَذَا الْمَحْذُوفُ هُوَ خَيْرٌ لِلْجَوَابِ، وَالتَّقْدِيرُ أَي: (فَمَنْ كَانَتْ هَجْرَتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ، فَهَجْرَتُهُ مَقْبُولَةٌ)، وَقُدِّرَ هَذَا؛ كَيْ يَخْرُجَ مِمَّا ظَاهَرَهُ اتِّحَادُ اللَّفْظَيْنِ، وَلَمْ يَذْهَبْ زَيْنُ الْعَرَبِ مَعَ هَذَا الرَّأْيِ؛ لِأَنَّهُ لَا دَلَالَةَ وَاضِحَةً فِي الْجُمْلَةِ عَلَى هَذَا الْحَذْفِ.

الثاني: ترجيحه رأي ابن مالك في أَنَّ جُمْلَةَ الشَّرْطِ وَجَوَابَهُ قَدْ اتَّحَدَتَا هُنَا لَفْظًا لَا مَعْنَى، وَاسْتَدَلَّ عَلَى جَوَازِهِ بِاتِّحَادِ الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ فِي اللَّفْظِ، كَمَا فِي قَوْلِ الشَّاعِرِ:

خَلِيلِيَّ خَلِيلِيَّ دُونَ رَبِّ وَرَبِّمَا .: أَلَا إِنَّ امْرُؤًا قَوْلًا فَظُنَّ خَلِيلًا^(٤)

وقول أبي النجم:

أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي^(٥)

فاللفظان اتفقا في الحروف لكنهما اختلفا في المعنى، فقوله: (خليلي خليلي)، الأول يدل على ذلك الصديق الذي لا أشك في صحبته، والثاني هو ذلك الصديق الذي لا يتغير علي في حضوره وغيابه. ومثلها في مغايرة المعنى قوله: (وشعري شعري) فالأول يُقصد به ذلك الشعر الذي يثبت في نفوس سامعيه؛ لجزالته، والثاني هو الذي يتوصل به من المراد إلى غايته.^(٦)

ولا اتحاد المبتدأ والخبر في اللفظ شواهد كثيرة، فمن ذلك قوله:

(١) أخرجه البخاري، كتاب الجنائز، باب الميت يعرض عليه مقعده بالعادة والعشي، الحديث(١٣٧٩).

(٢) ينظر: أبو الفضل، طرح التثريب في شرح التقريب ٣/٣٠٦، وابن حجر، فتح الباري ٣/٢٤٣.

(٣) سبق تخريجه.

(٤) سبق الاستشهاد به ص (١٦٧) من هذا البحث.

(٥) سبق الاستشهاد به ص (١٦٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر: ابن مالك، التسهيل ١/٣٠٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل ٤/١٠، وابن عقيل، المساعد ١/٢٢٥-٢٢٦.

وَمُطْعَمُ الْعُنْمِ يَوْمَ الْعُنْمِ مُطْعَمُهُ .: أُنِّي تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مُحْرُومٌ^(١)

فجاء قوله (محروم) الثاني خبراً لـ(المحروم).

وقوله:

أَبُوكَ أَبُوكَ أَرَبْدُ غَيْرَ شَكِّ .: أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلًّا^(٢)

فقوله: (أبوك أبوك) مبتدأ وخبر.

ومثله قوله:

هَذَا رَجَائِي وَهَذَا مِصْرٌ عَامِرَةٌ .: وَأَنْتَ أَنْتَ وَقَدْ نَادَيْتُ مِنْ كَتَبٍ^(٣)

وقوله:

إِذِ النَّاسُ نَاسٌ، وَالْبِلَادُ بَغْرَةٌ .: وَإِذَا أُمُّ عَمَّارٍ صَدِيقٌ مُسَاعِفٌ^(٤)

وقوله:

رَفَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لِمَ تُرْعُ .: فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجُوهَ: هُمْ هُمْ^(٥)

ويرى ابن جني أنّ الاتحاد بين اللفظين لا يؤدي إلى وجوب الاتفاق في المعنى، فكل ما سبق من الشواهد محمولة عنده على المعنى دون اللفظ، يقول: " قيل: هذا كله وغيره مما هو جار مجراه، محمول عندنا على معناه دون لفظه؛ ألا ترى أن المعنى: وشعري متناه في الجودة، على ما تعرفه وكما بلغك، وقوله: (إذ الناس ناس) أي: إذ الناس أحرار، والبلاد أحرار، و(أنت أنت) أي: وأنت المعروف بالكرم، و(هم هم) أي: هم الذين أعرفهم بالشر والنكر لم

(١) البيت من البسيط، وهو لعلقة الفحل. ينظر: ديوانه ص ٤٤، وأبو حيان، التذييل والتكميل ٩/٤، وأبو بكر الدلائي، نتائج التحصيل ١٠٤٤/٣.

(٢) البيت من الوافر، وقائله: جميل، وقيل: مساور بن مالك القيني. ينظر: الخالدين، الأشباه والنظائر ص ١٠١، والمرزوقي، شرح ديوان الحماسة ٣١٤/١. وبلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص ٣٣٢/٢، وابن الشجري، الأمالي ٣٧٢/١.

(٣) البيت من البسيط، ولم أعرف قائله. ينظر: ابن جني الخصائص ٥٢٥/٢، وأبو حيان، التذييل والتكميل ١٠/٤، وأبو بكر الدلائي، نتائج التحصيل ١٠٤٥/٣.

(٤) البيت من الطويل، وهو لأوس بن حجر. ينظر: ديوانه ص ٧٤. وبلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص ٣٣٢/٢، وابن الشجري، الأمالي ٣٧٣/١، وأبي حيان، التذييل والتكميل ١٠/٤.

(٥) البيت من الطويل، وهو لأبي خراش الهذلي. ينظر: ديوان الهذليين ١٤٤/٢. وبلا نسبة عند: ابن جني الخصائص ٥٢٥/٢، وأبي حيان، التذييل والتكميل ١٠/٤، وأبي بكر الدلائي، نتائج التحصيل ١٠٤٥/٣.

يستحيلوا ولم يتغيروا".^(١) ويرى أنّ هذه الزيادة قد جاءت لتثبيت الحال، قال: "وكأنّه إنّما أعيد لفظ الأول لضرب من الإدلال والثقة بمحصول الحال، أي: أنا أبو النجم الذي يُكتفى باسمه من صفته ونعته، وكذلك بقية الباب".^(٢)

ومن النحويين من يقدرّون ما سبق، فهذا ابن الحاجب يرى أنّ اتحاد اللفظين قد جاء على تقدير مضاف هو (مثل)، يقول: "إنّما يستقيم فيه حذف مضافٍ باعتبار حالين، كقولك: (شعري شعري)، و(أنا أنا) وتقديره: شعري الآن مثل شعري فيما تقدم، أي: المعروف المشهور بالصفات التامة".^(٣) وقال أيضا: "وكذلك قولهم: الناسُ الناسُ، أي الناسُ الذي تعرف".^(٤) والذي يظهر في هذه المسألة أنّه ليس هناك مانع من اتحاد الشرط والجزاء لفظاً، فهو مشابه لاتحاد المبتدأ والخبر في اللفظ، الذي أجازته النحاة؛ شريطة أن يثبت تغاير المعنى بينهما، إلّا أنّ المبتدأ والخبر المتحدان في اللفظ، يجوز فيهما ما لا يجوز في جملة الشرط، وهو إعراب الثاني من باب التوكيد اللفظي. وأمّا الشرط والجزاء فليس لك الخروج من هذا الاتحاد إلّا بتأويل المعنى.

زيادة على ما سبق فإنّ اتحاد جملي الشرط والجواب، أو المبتدأ والخبر، له تأثير على دلالة الجملة، وربما جاءت لغرض بلاغي أرادته المتكلم، يقول الإسكندري^(٥): "إنّه إذا اتّحد المبتدأ والخبر، أو الشرط والجزاء، دلّ الكلام على المبالغة في التعظيم، أو في التحقير".^(٦)

(١) الخصائص ٢/٥٢٥.

(٢) السابق ٢/٥٢٦.

(٣) الإيضاح في شرح المفصل ١/٢٠١.

(٤) السابق ١/٢٠٢.

(٥) هو أحمد بن محمد بن منصور المعروف بابن المنير الإسكندري، من علماء الإسكندرية وأدبائها. ولي قضاءها وخطابتها مرتين، له تصانيف منها: (تفسير القرآن)، و(تفسير حديث الإسراء)، و(الانتصاف من الكشاف).

ينظر: الزركلي، الأعلام ١/٢٢٠.

(٦) ينظر: حاشية الكشاف للزمخشري ٦/٢٣.



الفصل الثالث مسائل الأدوات

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: معاني الحروف.

المبحث الثاني: حذف الأداة.



المبحث الأول: معاني الحروف

وفيه تسعة مطالب:

المطلب الأول: مجيء (إلا) بمعنى (غير).

المطلب الثاني: (أو) بمعنى الواو.

المطلب الثالث: وقوع (بلى) جواباً للاستفهام غير المنفي.

المطلب الرابع: (في) بمعنى (من).

المطلب الخامس: (لعلّ) بمعنى (ظنّ).

المطلب السادس: الواو بمعنى (أو).

المطلب السابع: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية.

المطلب الثامن: مجيء (منّ) زائدة على مذهب الأخفش.

المطلب التاسع: مجيء واو العطف زائدة.

المطلب الأول: مجيء (إلا) بمعنى (غير)

الأصل في (إلا) أن تكون للاستثناء، وفي (غير) أن تكون وصفاً، قال المرادي: "اعلم أن أصل (إلا) أن تكون استثناء، وأصل (غير) أن تكون صفة"^(١)، وقال الأصفهاني: "و(غير) أصل في الصفة، فرع في الاستثناء، و (إلا) أصل في الاستثناء، فرع في الصفة"^(٢). وقد تحمل إحداها على الأخرى، فيوصف بـ(إلا) ويستثنى بـ(غير)، فإذا جاءت (إلا) بمعنى (غير) انقطعت عن الاستثناء، وحينها تكون (إلا) وما بعدها صفة لما قبلها. وتحدث زين العرب عن مجيء (إلا) بمعنى (غير) عند قول النبي -ﷺ-: "إلا ذكر الله وما والآه، وعَالِمًا مُتَعَلِّمًا"^(٣) حيث قال: "قال شارح: قوله: (أو عالمٌ متعلمٌ)، في أكثر النسخ مرفوع، واللهجة العربية تقتضي أن يكون منصوباً عطفاً على (ذكر الله)، فإنه منصوب مستثنى من الموجب.

أقول: وكان في أكثر النسخ الحاضرة منصوباً، وفي بعضها مرفوعاً، وكذا (ذكر الله) كان في بعضها مرفوعاً أيضاً، ورفع على جعل المستثنى منه وهو (ما) من قوله: (ملعون ما فيها) نكرة، بمعنى شيء، مرفوع المحل بـ(ملعون)، وجعل (إلا) صفة بمعنى غير"^(٤). تناول العلماء مجيء (إلا) بمعنى (غير)، ومنهم سيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، والفراء^(٧)، والزجاج^(٨)، والهروي^(٩)، وغيرهم^(١٠).

(١) الجني الداني ص ٥١٧.

(٢) شرح اللمع ص ٤٩٧.

(٣) ونص الحديث: عن أبي هريرة -رضي الله عنه-، عن النبي -ﷺ- قال: "أَلَا إِنَّ الدُّنْيَا مَلْعُونَةٌ مَلْعُونٌ مَا فِيهَا إِلَّا ذَكَرُ اللَّهِ وَمَا وَالآهَ وَعَالِمٌ أَوْ مُتَعَلِّمٌ". أخرجه الترمذي في السنن، كتاب الزهد، باب ماجاء في هوان الدنيا على الله عز وجل، الحديث (٢٣٢٢). وينظر رواية النصب التي تحدث عنها زين العرب عند: البغوي، شرح السنة، كتاب الرفاق، باب قصر الأمل، الحديث (٤٠٢٨).

(٤) شرح مصابيح السنة ٦/٣٩٤-٣٩٥.

(٥) الكتاب ٢/٣٣١.

(٦) المقتضب ٤/٤٠٨.

(٧) معاني القرآن ٢/٢٠٠.

(٨) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٨.

(٩) الأزهية في علم الحروف ص ١٧٣.

(١٠) تحدث عنها كثير من العلماء. ينظر: الزمخشري، الكشاف ٤/١٣٦، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٧٢-٧٣، والرضي، شرح الكافية ٢/١٢٥، وابن مالك، شرح التسهيل ٢/٢٦٨، وأبو حيان، البحر المحیط ٦/٢٨٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٣١، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٧٠.

وصنف سيبويه لذلك باباً سماه: "هذا باب ما يكون فيه (إلا) وما بعده وصفاً بمنزلة (مثل) و(غير)"، يقول فيه: "وذلك قولك: لو كان معنا رجلاً إلا زيداً لَعُلِّبْنَا . والدليل على أنه وصف أنك لو قلت: لو كان معنا إلا زيداً لهلكنا، وأنت تريد الاستثناء لكنت قد أَحَلَّتْ.

ونظير ذلك قوله -عز وجل-: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: ٢٢].^(١)

وبين المبرّد المعنى فقال: "المعنى والله أعلم: لو كان فيهما آلهة غير الله، ولو كان معنا رجلاً غير زيد".^(٢) وقد أجاز المبرّد أن يكون ما بعد (إلا) بدلاً، قال الرضي: "وأجاز المبرّد رفع (الله) على البدل، لأنّ في (لو) معنى النفي، إذ هو لامتناع الشيء لامتناع غيره، فكأنه قيل: ما فيهما آلهة إلا الله".^(٣)

ويرى الفراء أن (إلا) في الآية بمعنى (غير)، قال: "لو كان فيهما آلهة (سوى)، أو (غير) الله لفسد أهلها".^(٤) وقال الزجاج: "و(إلا) في معنى (غير)، المعنى: لو كان فيهما آلهة غير الله لفسدتا، ف(إلا) صفة في معنى غير، فلذلك ارتفع ما بعدها على لفظ الذي قبلها".^(٥)

ونجد ابن يعيش قد أجاز أن تكون (إلا) بمعنى (غير) في الآية السابقة، وهذا التقدير يصح فيه المعنى، لكنه ما لبث أن أجاز النصب على الاستثناء، يقول: "فلو نصبت على الاستثناء، فقلت: (لو كان فيهما آلهة إلا الله)، لجاز"^(٦)، وفي هذا يتغير المعنى تماماً، ويترتب عليه فساد عظيم، والتقدير: لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا-تعالى الله عن ذلك-.

وأفضل ما قيل في هذه الآية ما ذكره ابن هشام حيث يقول: "فلا يجوز في (إلا) هذه أن تكون للاستثناء من جهة المعنى، إذ التقدير حينئذ: (لو كان فيهما آلهة ليس فيهم الله

(١) الكتاب ٢/٣٣١-٣٣٢.

(٢) المقتضب ٤/٤٠٨. وقد ذكر ابن هشام أن المبرّد يرى أن (إلا) للاستثناء وما بعدها بدل، يقول: "وزعم المبرّد أن إلا في هذه الآية للاستثناء وأن ما بعدها بدل محتجاً بأن لو تدل على الامتناع، وامتناع الشيء انتفاؤه، وزعم أن التفريغ بعدها جائز، وأن نحو: (لو كان معنا إلا زيد) أجود كلاماً". وهذا القول عن المبرّد لم أقف عليه في المقتضب. ينظر: مغني اللبيب ١/٤٦١.

(٣) شرح كافية ابن الحاجب ٢/١٣٠. وينظر: أبو حيان، البحر المحیط ٦/٢٨٣.

(٤) معاني القرآن ٢/٢٠٠.

(٥) معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٨.

(٦) شرح المفصل ٢/٧٣.

لفسدتا)، وذلك يقتضي بمفهومه أنه لو كان فيهما آلهة فيهم الله، لم تفسدا، وليس ذلك المراد، ولا من جهة اللفظ؛ لأنَّ (آلهة) جمع منكر في الإثبات فلا عموم له".^(١)

ومما جاء من الشعر قوله:

وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ .: لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ^(٢)

فجاءت (الفرقدان) مرفوعة بعد (إلا)، لأنه جعله نعتا ل(كل) وهي بمعنى (غير)، والتقدير: وكل أخ غير الفرقدان مفارقه أخوك.

وجعل ابن الحاجب البيت شاذاً؛ لاشتراطه في وقوع (إلا) صفة أن يتعذر الاستثناء، وفي البيت وقعت (إلا) صفة، مع جوازه نصب (الفرقدان) على الاستثناء، قال الرضي: "في البيت شدوذان: وصف (كل) دون المضاف إليه، والمشهور وصف المضاف إليه، إذ هو المقصود، و(كل)؛ لإفادة الشمول فقط، وهذا الوصف ضرورة للشاعر، إذ لو جاز له وصف المضاف إليه، وهو أن يقول: إلا الفرقدان، لم يجعل (إلا) صفة، بل كان يجعله استثناء، والشذوذ الثاني: الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل".^(٣)

وأما زين العرب فقد ذكر في الحديث أنّ قوله -ﷺ-: "إلا ذكر الله"، قد جاءت (إلا) بمعنى غير. وما قاله، قال به كثير من النحاة.

مما سبق يتضح جواز مجيء (إلا) بمعنى (غير)، فالشواهد السابقة تؤكد ذلك، وربما قد تأتي؛ لئلا يلتبس المعنى كما في الآية السابقة-والله أعلم-.

(١) معني اللبيب ١/١٣١-١٣٢.

(٢) البيت من الوافر، وقائله قيل: عمرو بن معدى كرب. ينظر: سيبويه، الكتاب ٢/٣٣٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٢/٧٣. وبلا نسبة عند: الزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٣/٣٨٨، والأصفهاني، شرح اللمع ص ٤٩٨، والرضي، شرح الكافية ٢/١٢٩، وابن هشام، معني اللبيب ١/١٣٤، والسيوطي، همع الهوامع ٣/٢٧٣.

(٣) الرضي، شرح الكافية ٢/١٣٠.

المطلب الثاني: (أو) بمعنى الواو

اختلفت آراء العلماء حول مجيء (أو) بمعنى الواو، فهم على رأيين:

الرأي الأول:

المجوزون، وهم الكوفيون، وخالفهم الفراء^(١)، وذهب معهم الأخفش والجرمي^(٢)، وابن قتيبة^(٣)، والفارسي^(٤)، والهروي^(٥)، وابن هشام^(٦)، واشترط ابن مالك أن يؤمن اللبس^(٧).

الرأي الثاني:

المانعون، وهم البصريون^(٨).

وقد تحدث زين العرب عن مجيء (أو) بمعنى الواو غير مرة:

الأولى: عند قول النبي -ﷺ- "يُوطَّنُ أَوْ يُمَكَّنُ"^(٩)، قال: "و(أو) في (يُوطَّنُ أَوْ يُمَكَّنُ) لشك الراوي، أو بمعنى الواو"^(١٠).

(١) قال في تفسير قوله تعالى ﴿وَلِنَّا أَوْلِيَاكُمْ لَعَلَّ هُدًى أَوْ فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ﴾ [سبأ: ٢٤]: "وإننا لعلى هدى وأنتم في ضلال مبين، معنى (أو) معنى الواو عندهم. وكذلك هو في المعنى. غير أن العربية على غير ذلك: لا تكون (أو) بمنزلة الواو. ولكنها تكون في الأمر المفوض، كما تقول: إن شئت فخذ درهما أو اثنين، فله أن يأخذ واحداً أو اثنين، وليس له أن يأخذ ثلاثة، وفي قول من لا يبصر العربية ويجعل (أو) بمنزلة الواو يجوز له أن يأخذ ثلاثة لأنه في قولهم بمنزلة قولك: خذ درهما واثنين". ولهذا قال المرادي: "وهو مذهب جماعة من الكوفيين". ينظر: معاني القرآن للفراء ٣٦٣/٢، والجنى الداني ص ٢٣٠.

(٢) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص ٢٣٠، وشرح الأشموني ٤٢٤/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٢٤٨/٥.

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٩٠.

(٤) شرح الأبيات المشككة الإعراب ص ٣٢٤.

(٥) الأزهية في علم الحروف ص ١١٣.

(٦) مغني اللبيب ١/١٢١.

(٧) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٢.

(٨) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٩١.

(٩) ونص الحديث: قال -ﷺ-: "خَرَجَ رَجُلٌ مِنْ وَرَاءِ النَّهْرِ يُقَالُ لَهُ: الْحَارِثُ بْنُ حَرَثٍ، عَلَى مُقَدِّمَتِهِ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: مَنْصُورٌ، يُوطَّى - أَوْ يُمَكَّنُ - لِإِلِّ مُحَمَّدٍ، كَمَا مَكَّنْتُ فُرَيْشَ لِرَسُولِ اللَّهِ -ﷺ-، وَحَبَّ عَلَى كُلِّ مُؤْمِنٍ نَصْرُهُ"، أَوْ قَالَ: "إِحَابَتُهُ". أخرجه أبو داود في السنن، كتاب المهدي، الحديث (٤٢٩٠).

(١٠) شرح مصابيح السنة ٦/٥٦١.

الثانية: في قوله -ﷺ-: "إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ"^(١)، قال: "و(أو) ليست للشك منه -ﷺ- لتنزّهه عنه، ولا من بعض الرواة؛ لأنّ هذا الحديث روي من جماعة من الصحابة على هذا السياق.... والظاهر عدم الشك من كلهم، فيدل على أنه خرج كذلك من معدن الرسالة؛ لتواطؤ الرواة عليه، فينبغي أن يراد: كنت شهيدا لمن مات بها في زماني، شفيعا لمن مات بعدي، أو: كنت شهيدا للمتقين المطيعين، شفيعا للعاصين منهم، وإن كانت بمعنى الواو لوروده أيضا بالواو رواية، فيكون ذلك إشارة إلى اختصاص المدينة بالفضيلتين: الشهادة والشفاعة"^(٢).

واحتج أصحاب الرأي الأول بكثرة ورود (أو) بمعنى الواو في كتاب الله، وكلام العرب^(٣)، فمن كتاب الله تعالى قوله: ﴿وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِنْ بُيُوتِكُمْ أَوْ بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ﴾ [النور: ٦١] وقوله: ﴿وَلَا يَبْدِينَ زِينَتَهُنَّ إِلَّا لِبُعُولَتِهِنَّ أَوْ آبَائِهِنَّ﴾ [النور: ٣١] وقوله تعالى: ﴿فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَيْنًا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧].
ومن الشعر قول النابغة الذبياني:

قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا .: إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ^(٤)

(١) ونص الحديث الذي ذكر فيه الشاهد: قوله -ﷺ-: "إِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لَابِنِي الْمَدِينَةِ أَنْ يُفْطَعَ عِضَاهُهَا، أَوْ يُقْتَلَ صَبِيحُهَا"، وقال: "الْمَدِينَةُ خَيْرٌ لَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ، لَا يَدْعُهَا أَحَدٌ رَغْبَةً عَنْهَا إِلَّا أَبَدَلَ اللَّهُ فِيهَا مَنْ هُوَ خَيْرٌ مِنْهُ، وَلَا يَنْبُتُ أَحَدٌ عَلَى لَأْوَائِهَا وَجْهَهَا إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ". أخرجه مسلم، كتاب الحج، باب فضل المدينة، الحديث (١٣٦٣).

(٢) شرح مصابيح السنة ٤/١١٩.

(٣) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٩١.

(٤) البيت من البسيط. ينظر: ديوانه ص ٢٤، وابن جني، الخصائص ٢/٢٢١، والأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٢، وابن مالك، شرح الكافية الشافية ١/٤٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٢٢. وبلا نسبة عند: الهروي، الأزهية ص

وقول ابن أحمر الباهلي^(١):

أَلَا فَالْبَثَا شَهْرَيْنِ أَوْ نِصْفِ ثَالِثٍ ∴ إِلَى ذَاكُمَا مَا عَيَّيْتَنِي غِيَابِيَا^(٢)

يريد: (فالْبَثَا شهرين ونصف ثالث) فالذي يريد أن يلبث نصف الثالث، لا بد أن يكون قد لبث شهرين قبله.

وأما أصحاب الرأي الثاني، وهم البصريون، فقد ذكر الأنباري حجتهم في منع ذلك، فقال: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الأصل في (أو) أن تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو وبل؛ لأنّ (الواو) معناها الجمع بين الشيئين، و(بل) معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كل حرف أن لا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ومن تمسك بالأصل استغنى عن إقامة الدليل، ومن عدل عن الأصل بقي مُرْتَهِنًا بإقامة الدليل، ولا دليل لهم يدل على صحة ما ادعوه"^(٣).

فجدهم قد أولوا الشواهد السابقة، فقالوا في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ [الصافات: ١٤٧] ثلاثة أقوال: فقيل: للإبهام. وقيل: للتخيير، أي: إذا رآهم الرائي تخير بين أن يقول: هم مئة ألف، أو يقول: هم أكثر. وقيل: هي للشك مصروفاً إلى الرائي.^(٤)

وحملوا قول الشاعر السابق، على حذف حرف العطف والمعطوف عليه، والتقدير: شهرين، أو شهرين ونصف ثالث، كقوله تعالى: ﴿وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ﴾ [البقرة: ٦٠] أي: فضرب فانفجرت.^(٥)

وأما زين العرب فيتضح من قوله السابق أنه لا يمانع من أن تكون (أو) بمعنى الواو مطلقاً، وبهذا يكون موافقاً لرأي الكوفيين في المسألة.

(١) هو عمرو بن أحمر الباهلي، شاعر فصيح، وكان يتقدم أهل زمانه. ينظر: الأمدي، المؤلف والمختلف ص ٤٤.

(٢) البيت من الطويل. ينظر: ديوانه ص ١٧١، والهروي، الأزهية ص ١١٥. وبلا نسبة عند: ابن جني، الخصائص ٢/٢٢١، والمحتسب ٢/٢٧٣، والبغدادي، خزنة الأدب ١١/٧١.

(٣) الأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٣.

(٤) ابن هشام، مغني اللبيب ١/١٢٤.

(٥) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٩٣.

والحق أن (أو) قد ترد بمعنى الواو، كما ذهب إليه الكوفيون؛ وذلك لموافقتهما كلام الله - **عَلَيْكَ** -، والحروف قد تتبادل المعاني، فهذه (إلا) قد ترد بمعنى الواو أيضا كما في قوله تعالى: ﴿لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا﴾^(١) [النساء: ١٤٨] أي: ومن ظلم لا يحب أيضا الجهر بالسوء منه.

وزيادة على ذلك فإن الحرف له معنى رئيس، بيد أنه قد يشير إلى معانٍ فرعية أخرى، قد يحتملها السياق، فلا مانع من انتقال الحرف من دلالاته الأصلية إلى دلالاته الفرعية.

(١) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٢١٦

المطلب الثالث: وقوع (بلى) جوابا للاستفهام غير المنفي

تأتي (بلى) في الجملة ويراد بها إيجاب الكلام المنفي فتشبهه، ولا يجاب ب(بلى) إلا إذا كان السؤال مقترنا بنفي، فهي مختصة بالنفي، كقوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبِلَىٰ وَرِيٍّ لِّتُبَعْنَهُ﴾ [التغابن: ٧] ف(بلى) أثبتت المعنى المنفي، وأبطلت النفي.

وتفيد (بلى) إبطال النفي المقرون بالاستفهام كقوله -جل اسمه-: ﴿أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ

سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْتُبُونَ﴾ [الزخرف: ٨٠] والتقدير: أي بلى نسمع.^(١)

قال سيبويه: "وأما بلى فتوجب به بعد النفي"^(٢)، وقال أبو حيان "بلى: حرف جواب يثبت به ما بعد النفي، فإذا قلت: ما قام زيد، فقلت: نعم، كان تصديقا في نفي قيام زيد. وإذا قلت: بلى، كان نقضا لذلك النفي"^(٣).

وقد تناول ابن هشام هذه المسألة فقال: "واعلم أنه إذا قيل: قام زيد، فتصديقه: نعم، وتكذيبه: لا، ويمتنع دخول (بلى) لعدم النفي، وإذا قيل: ما قام زيد، فتصديقه: نعم، وتكذيبه: بلى، ومنه ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذِّبَهُمُ اللَّهُ بِبِلَىٰ وَرِيٍّ لِّتُبَعْنَهُ﴾ [التغابن: ٧] ويمتنع دخول لا؛ لأنها لنفي الإثبات، لا لنفي النفي. وإذا قيل: أقام زيد، فهو مثل: قام زيد، أعني أنك تقول إن أثبت القيام: نعم، وإن نفيت: لا، ويمتنع دخول (بلى). وإذا قيل: ألم يقم زيد، فهو مثل: لم يقم زيد، فتقول إذا أثبت القيام: بلى، ويمتنع دخول (لا)، وإن نفيت: قلت: نعم، قال الله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ ٨ ﴿قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الملك: ٨-٩] ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا﴾ [الأعراف: ١٧٢] ﴿أَوْلَمْ تَأْتِكُمْ نَذِيرٌ﴾ [البقرة: ٢٦٠] وعن ابن عباس -~~رحمه الله~~ - أنه لو قيل: نعم في جواب ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ﴾ [الأعراف: ١٧٢] لكان كفرا. والحاصل أن (بلى) لا تأتي إلا بعد نفي، وأن (لا) لا تأتي

(١) ينظر المسألة عند: الرماني، معاني الحروف ص ١٠٥، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٥٥، والرضي، شرح الكافية ٤/٤٢٨، والمالقي، رصف المباني ص ١٥٧، و المرادي، الجنى الداني ص ٤٢٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٨٧-١٨٨، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٣٧٢.

(٢) الكتاب ٤/٢٣٤.

(٣) البحر المحيط ١/٤٤٥.

إلا بعد إيجاب".^(١)

وقد ورد عند زين العرب استعمال (بلى) جواباً في غير الاستفهام المنفي، وذلك عند قول النبي -ﷺ-: "أيسرك أن يكونوا إليك في البرِّ سواء؟" قال: بلى، قال: "فلا إذا".^(٢) قال زين العرب معلقاً على هذا الحديث: "والحديث يدل على أن (بلى) قد تقع في غير النفي أيضاً، ويجوز أن يقال: إن هذا الكلام في معنى: أما يسرك".^(٣)

وقد أجاز السهيلي، وجماعة من النحويين^(٤)، وقوع (بلى) جواباً في غير الاستفهام المنفي، قال الرضي: "وزعم بعضهم أن (بلى) تستعمل بعد الإيجاب مستدلاً بقوله:

وقد بَعُدْتُ بالوصلِ بيني وبينها ∴ بَلَى إِنَّ مِنْ زَارِ الْقُبُورِ لَيَبْعُدَا^(٥)

أي: ليبعدن بالوصل، بالنون الخفيفة؛ واستعمال (بلى) في البيت لتصديق الإيجاب: شاذ"^(٦) وورد عن بعض المتأخرين إيقاع (نعم) موقع (بلى)، قال ابن يعيش: "أحسن ما يحمل عليه كلام هذا المتأخر أن (نعم) إذا وقعت بعد نفي قد دخل عليه استفهام كانت بمنزلة (بلى) بعد النفي، أعني للإثبات؛ لأن النفي إذا دخل عليه الاستفهام رد إلى التقرير، وصار إيجاباً، ألا ترى إلى قوله:

(١) مغني اللبيب ١/٤٨٤.

(٢) ونص الحديث: عن النعمان بن بشير -ط- أن أباه أتى به إلى رسول الله -ﷺ- فقال: إني نحت ابني هذا غلاماً، فقال: "أكل ولدك نحت مثله؟" قال: لا، قال: "فارجعه". وروي أنه قال: "أيسرك أن يكونوا إليك في البرِّ سواء؟" قال: بلى، قال: "فلا إذا". ويروى أنه قال: "فأتقوا الله وأعدلوا بين أولادكم". ويروى أنه قال: "لا أشهد على جور". أخرجه البخاري، كتاب الهبة، باب لا يشهد على شهادة جور، الحديث (٢٦٥٠)، وأخرجه مسلم، كتاب الهيئات، باب كراهية تفضيل بعض الأولاد، الحديث (١٦٢٣).

(٣) شرح مصابيح السنة ٤/٣٢٥.

(٤) ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/٤٢٨، وابن هشام، مغني اللبيب ١/١٨٨، وشرح الدماميني على مغني اللبيب ١/٤٢٠، والشمي، المنصف في الكلام في شرح المغني ١/٢٣٦.

(٥) البيت من الطويل، وقائله مجهول. ينظر: الرضي، شرح الكافية ٤/٤٢٨، والبغدادي، خزنة الأدب ١١/٢١٠.

(٦) شرح الكافية للرضي ٤/٤٢٨. وينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب ١/٤١٩، والشمي، المنصف في الكلام في شرح المغني ١/٢٣٥.

أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا . . . وَأُنْدَى الْعَالَمِينَ يُطَوْنَ رَاحٍ^(١)

فإنه أخرجه مخرج المدح، ويقال إن الممدوح اعترز بذلك، فعلى ذلك لا يقع (نعم) في جوابا ما كان من ذلك، إلا تصديقا لفحواه، كما يقع في جواب الإيجاب^(٢).

وذكر ابن هشام أدلة مجيء (بلى) في غير النفي، حيث يقول: "وقع في كتب الحديث ما يقتضي أنها يجاب بها الاستفهام المجرد ففي صحيح البخاري في كتاب الإيمان أنه -عليه الصلاة والسلام- قال لأصحابه: "أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ" قَالُوا: بَلَى^(٣). واستدل ابن هشام بحديث الهبة الذي استدل به زين العرب في هذه المسألة، فقال: "وفي صحيح مسلم في كتاب الهبة: "أيسرك أن يكونوا لك في البر سواء"، قال: بلى، قال: "فلا إذن". وفيه أيضا أنه قال: "أنت الذي لقيتني بمكة؟ فقال له الجيب: بلى". وليس لهؤلاء أن يحتجوا بذلك؛ لأنه قليل، فلا يتخرج عليه التنزيل^(٤).

وأجاز ابن هشام وقوع (بلى) في غير النفي في كلام الله -ﷻ-، قال: "وإنما جاز ﴿بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تَكَءَايَتِي﴾ [الزمر: ٥٩] مع أنه لم يتقدم أداة نفي، لأنَّ ﴿لَوْ أَنَّ اللَّهَ هَدَانِي﴾ [الزمر: ٥٧] يدل على نفي هدايته، ومعنى الجواب حينئذ بلى، قد هديتك بمجيء الآيات، أي: قد أرشدتك بذلك، مثل: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]^(٥).

(١) البيت من الوافر، وقائله: جرير بن عطية الخطفي. ينظر: الصاوي، شرح ديوان جرير ص ٩٨، وابن منظور، لسان العرب، (نقص)، والمرادي، الجنى الداني ص ٣٢، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٧. وبلا نسبة للبيت عند: المبرد، المقتضب ٣/٢٩٢، وابن جني، الخصائص ٢/٢٢٤، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/٥٦، والمالقي، رصف المباني ص ١٣٦.

(٢) شرح المفصل ٥/٥٦.

(٣) أخرجه البخاري، كتاب الإيمان والندور، باب كيف كانت يمين النبي -ﷺ-، الحديث (٦٦٤٢).

(٤) مغني اللبيب ١/١٨٨.

(٥) السابق ٤٨٤-٤٨٥.

وقال السيوطي معلقا على من استدل على وقوع (بلى) بعد الاستفهام المثبت في الأحاديث السابقة: "فهو إما قليل، أو من تغيير الرواة كما تقرر في غير ما وضع".^(١)

وأما زين العرب فإنه أجاز وقوع (بلى) جوابا في غير الاستفهام المنفي، أي: مع الكلام الموجب، وحقها أن تكون مع النفي، وهذا واضح من خلال نصّه السابق.

والذي يظهر أنه ليس هناك مانع من وقوع (بلى) جوابا في غير النفي، كما قال بذلك السهيلي وغيره من النحويين، وتبعهم زين العرب، فالأحاديث الواردة فيها صحيحة، وهي من كلام أفصح البشر.

(١) همع الهوامع ٤/٣٧٣.

المطلب الرابع: (في) بمعنى (من)

ذكر العلماء أن (في) قد تستعمل بمعنى (من)، والذي أثبت هذا الاستعمال الأصمعي^(١)، وابن قتيبة^(٢)، والمالقي^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن هشام^(٥)، وذكره الكوفيون^(٦).
وذكر زين العرب مجيء (في) بمعنى (من)، وذلك عند قول النبي -ﷺ-: "في إناءٍ أَحَدِكُمْ"^(٧)، حيث قال: "(في) بمعنى (من)، كما في قوله^(٨): (اغْتَسَلَ هُوَ وَمِيمُونَةُ فِي قَصْعَةٍ)"^(٩).

ومما يؤيد هذا المعنى قول الشاعر:

وهل يَعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ . ثلاثينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالٍ^(١٠)

فجاءت (في) من قوله: (في ثلاثة أحوال) بمعنى (من)، وذكر بعضهم أنّ (في) بمعنى (مع)^(١١)، وقال الشمي: "قد تكون (من) لابتداء الغاية أي: ثلاثين شهرا ابتدأت من ثلاثة أحوال، أي:

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦.

(٢) أدب الكاتب ص ٥١٨.

(٣) رصف المباني ص ٤٥٣.

(٤) الجنى الداني ص ٢٥٢.

(٥) مغني اللبيب ١/٢٦٧.

(٦) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦.

(٧) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "إِذَا شَرِبَ الْكَلْبُ فِي إِنَاءٍ أَحَدِكُمْ فَلْيَغْسِلْهُ سَبْعًا" أخرجه البخاري في الصحيح، كتاب الوضوء، باب الماء الذي يغسل به شعر الإنسان، الحديث (١٧٢)، ومسلم في الصحيح، كتاب الطهارة، باب حكم ولوغ الكلب، الحديث (٢٧٩).

(٨) هذا قول أم هانئ -رضي الله عنها-. والحديث أخرجه النسائي، كتاب الطهارة، باب ذكر الاغتسال في القصة التي يعجن بها، الحديث (٢٤٠).

(٩) شرح مصابيح السنة ٢/٥-٦.

(١٠) البيت من الطويل، وقائله: امرؤ القيس. ينظر: ديوانه ص ٢٧، والمرادي، الجنى الداني ص ٢٥٢، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٦. وبلا نسبة عند: النحاس، إعراب القرآن ص ٩١٤، وابن جني، الخصائص ٢/٩٦، والمالقي، رصف المباني ص ٤٥٣، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٢٦٨.

(١١) ينظر: النحاس، إعراب القرآن ص ٩١٤.

من انقضائها".^(١)

وذهب بعض النحاة إلى منع مجيء (في) بمعنى (من) في البيت السابق، وأولوه بما يناسب بقاء الحرف على معناه الأصلي، فهذا ابن جني يقول: "وطريقه عندي أنه على حذف المضاف، يريد: ثلاثين شهرًا في عقب ثلاثة أحوال قبلها، وتفسيره: بعد ثلاثة أحوال، فالحرف إذاً على بابه؛ وإنما هنا حذف المضاف الذي قد شاع عند الخاص والعام".^(٢)

وعارضه ابن هشام على تقدير المضاف حيث يقول: "وقال ابن جني التقدير: (في عقب ثلاثة أحوال) ولا دليل على هذا المضاف، وهذا نظير إجازته (جلست زيدا) بتقدير: (جلوس زيد)، مع احتمال له لأن يكون أصله إلى زيد".^(٣)

وأما زين العرب فواضح من نصّه السابق أنه مع المجوزين لمجيء (في) بمعنى (من)، فجعل (في) من قوله -ﷺ-: "في إناء أحدكم" بمعنى (من)، واستدل على ذلك بقول أم هانئ: "اغْتَسَلَ هُوَ وَمَيْمُونَةُ فِي قَصْعَةٍ"، أي: من قصعة.

والذي يظهر أنه ليس هناك مانع من مجيء (في) بمعنى (من)، كما قال بذلك الكوفيون وزين العرب وغيرهم، فالحروف قد تتبادل فيما بينها من المعاني، إذا كان النص محتملاً لذلك، ولقد درسنا من قبل ما يؤكد صحة هذا التبادل -والله أعلم-.

(١) المنصف في الكلام في شرح المغني ٦/٢.

(٢) الخصائص ٩٧/٢.

(٣) مغني اللبيب ٢٦٨/١.

المطلب الخامس: (لعلّ) بمعنى (ظنّ)

اختلف النحاة حول تعدد معاني (لعلّ)، وهل يجوز أن تأتي بمعنى (ظنّ)؟ هم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أنها لا تأتي إلا لمعنيين، وهما الترجي والإشفاق فقط. وهذا مذهب البصريين^(١)، وتبعهم الصيمري^(٢)، والأنباري^(٣)، والمرادي^(٤)، وابن هشام^(٥).

المذهب الثاني:

أنها تأتي لعدة معان غير الترجي والإشفاق. وهذا مذهب الكوفيين^(٦)، ومن البصريين الأخفش^(٧)، وتبعهم ابن السراج^(٨)، والزجاجي^(٩)، والهروي^(١٠)، وابن مالك^(١١).

وقد استشهد زين العرب بقول النبي -ﷺ-: "لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا"^(١٢) حيث جاءت (لعلّ) بمعنى (ظنّ)، قال: "وأصل (لعلّ) للترجي، وقد تُستعمل للظنّ كهنا، وبمعنى

(١) ينظر: سيويه، الكتاب ٤/٢٣٣، والمبرد، المقتضب ٤/١٠٨، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٣/١٢٤٠، والمرادي، الجنى الداني ص ٥٧٩-٥٨١، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٢.

(٢) التبصرة والتذكرة ١/٢٠٥.

(٣) أسرار العربية ص ٩٣، ٩٥.

(٤) توضيح المقاصد والمسالك ١/٥٢٣.

(٥) مغني اللبيب ١/٤١٦.

(٦) ينظر: المرادي، الجنى الداني ص ٥٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤١٦، والسيوطي، همع الهوامع ٢/١٥٣.

(٧) معاني القرآن ٢/٤٤٥.

(٨) الأصول في النحو ١/٢٥٩.

(٩) حروف المعاني والصفات ص ٣٠.

(١٠) الأزهية ص ٢١٧.

(١١) شرح التسهيل ٢/٧.

(١٢) ونص الحديث: عن جابر -رضي الله عنه-، أن النبي -ﷺ- أوضع في وادي محسر، وأفاض من جمع وعليه السكينة وأمرهم بالسكينة، وأمرهم أن يرموا بمثل حصى الخذف، وقال: "لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا". أخرجه أحمد،

مسند المكتوبين من الصحابة، مسند جابر بن عبد الله -رضي الله عنه-، الحديث (١٥٢٠٧)، والترمذي، كتاب الحج، باب ما جاء في الإفاضة من عرفات، الحديث (٨٨٦).

(عسى) كما مرَّ كثيراً^(١)، وقال في معنى الحديث: "فإني أظنُّ أنّي لا أراكم في العام المقبل".^(٢)

ويتزعم المذهب الأول سيبويه، فنجده لم يذكر لـ(لعلّ) معنى غير الترجي والإشفاق، يقول: "و (لعلّ وعسى) طمَعٌ وإشفاق".^(٣)

ويقول المبرِّد: "(لعلّ) معناها التوقُّع لمرجُوٍّ أو مخُوفٍ نحو: لعلّ زيدًا يأتي، ولعلّ العدوُّ يُدركني".^(٤)

ونجد المرادي أنكر أيّ معنى لـ(لعلّ) غير معنى الترجي والإشفاق، قال: "(لعلّ) للترجي في المحبوب، والإشفاق في المكروه. ولا يكون إلا في الممكن، ولا تكون للتعليل، ولا للاستفهام، ولا للشك، عند البصريين خلافا لمن قال بذلك".^(٥)

وهذا مذهب كل البصريين، فأبيّ معنى يُذكر لـ(لعلّ) يُرجعونه للترجي والإشفاق.^(٦)

وأما أصحاب المذهب الثاني فنجد منهم الكسائي^(٧) والأخفش^(٨)، حيث جعلوا من معاني (لعلّ) التعليل، وخرّجا قوله تعالى: ﴿فَقَوْلًا لَهُ قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى﴾ [طه: ٤٤] على هذا المعنى. قال الأخفش عن هذه الآية: "قول الرجل لصاحبه: (أفرغ لعلنا نتغدى)، والمعنى: (لنتغدى) و(حتى نتغدى)، وتقول للرجل: (اعمل عملك لعلك تأخذ أجرك) أي: لتأخذه".^(٩)

وذكر ابن السراج ثلاثة معانٍ لـ(لعلّ) قال: "وقالوا: (لعلّ) تكون بمعنى (كي)، وبمعنى:

(١) شرح مصابيح السنة ٣١/٤.

(٢) السابق.

(٣) الكتاب ٢٣٣/٤.

(٤) المقتضب ١٠٨/٤.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٥٢٣/١.

(٦) ينظر: همع الهوامع ١٥٣/٢.

(٧) ينظر رأيه عند: أبي حيان، ارتشاف الضرب ١٢٤٠/٣، والمرادي، الجنى الداني ص ٥٨٠، وابن هشام، مغني

الليبي ٤١٦/١، والسيوطي، همع الهوامع ١٥٢/٢.

(٨) معاني القرآن ٤٤٥/٢.

(٩) معاني القرآن ٤٤٥/٢.

(خلق)، وبمعنى: (ظننت) ^(١).

وزاد الزجاجي ثلاثة معانٍ لـ(لعلّ) غير ما سبق، قال: "(لعلّ) لها ثلاثة أوجه: تكون شكّا، وإيجابًا، واستفهامًا. فالشك قولك: لعل زيدا يقوم، والاستفهام قولك في الخطاب: لعل زيدا يقوم؟ كما تقول: أظن زيدا يقوم؟ تواجه بذلك من تخاطب، والإيجاب قوله تعالى: ﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾ [الطلاق: ١] ^(٢)."

مما سبق يتضح أنّ ما ذهب إليه زين العرب في نصّه السابق موافق لمذهب الكوفيين والأخفش، فيرى أنّه ليس من المانع أن تكون (لعلّ) بمعنى غير أصلها (الترجي)، فجاءت في الحديث السابق (لعلّ) بمعنى (ظنّ). ونجد ما يؤيد هذا المعنى ما ذكرته أنفا عن ابن السراج، حيث أنه يرى مجيء (لعلّ) بمعنى (ظننت) ^(٣).

ويبدو أنّ (لعلّ) في الحديث بمعنى (الإشفاق)، فنحن نعلم أنّ النبي -ﷺ- يجبُ أمته، ويجب أصحابه خاصة، ويريد لهم الخير في كل أحوالهم، فهو يخشى عليهم أن يصيبهم فرقة، أو اختلاف، أو غير ذلك بعده. والله أعلم.

والراجح هو مذهب الجمهور، وهو عدم مجيء (لعلّ) إلّا (للترجي والإشفاق) فلو نظرنا إلى جميع ما ذكر سابقا من المعاني، لوجدنا أنّه راجع إلى معناه الأصلي، وهذا هو رأي جمهور النحاة.

(١) الأصول في النحو/١/٢٥٩.

(٢) حروف المعاني والصفات ص ٣٠. وزاد الهروي وابن مالك على هذه المعاني، مجيئها بمعنى (كي). ينظر: الأزهية

ص ٢١٧-٢١٨، وشرح التسهيل ٢/٧-٨.

(٣) الأصول في النحو/١/٢٥٩.

المطلب السادس: الواو بمعنى (أو)

اختلف النحويون في مسألة مجيء الواو بمعنى (أو)، فهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أجاز الكوفيون مجيء الواو بمعنى (أو)، ووافقهم الزجاج^(١)، والمهروي^(٢)، والزمخشري^(٣)، والإمام الرازي^(٤)، وابن مالك^(٥)، والمالقي^(٦)، والمرادي^(٧).

المذهب الثاني:

منع البصريون مجيء الواو بمعنى (أو) مطلقاً.^(٨) ووافقهم ابن هشام.^(٩) فهم يرون أنّ الأصل في كل حرف أنّ لا يدل إلا على ما وضع له، ولا يدل على معنى حرف آخر.^(١٠)

وقد تحدث زين العرب عن مسألة مجيء الواو بمعنى (أو)، فقال: "وقوله (مئة) إلا واحدة"^(١١) تأكيد أو بدل الكل، ويجوز نصبه بتقدير: أعني، ولأن (الواو) قد تجيء بمعنى (أو)، كقولك: جالس الحسن وابن سيرين، إذ لو جالس أحدهما امثله. ونظيره قوله تعالى:

﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة: ١٩٦] فذكر ذلك مبالغة في التقدير،

(١) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٦٨-٢٦٩.

(٢) الأزهية ص ٢٣٣.

(٣) ينظر: الكشف ١/٤٠٥. وينظر رأيه عند: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٩٨، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٣٠.

(٤) التفسير الكبير ٥/١٦٨.

(٥) شرح التسهيل ٣/٣٤٨، ٣٦٣، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢٢٣.

(٦) رصف المباني ص ٤٨٦-٤٨٧.

(٧) الجنى الداني ص ١٦٦/١٦٧.

(٨) ينظر: أبو حيان، البحر المحیط ٢/٨٨.

(٩) مغني اللبيب ١/٤٩٨.

(١٠) وهذه القاعدة في كل حرف عند البصريين. ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٥٢٠.

(١١) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "اللَّهُ تِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ اسْمًا، مِائَةٌ إِلَّا وَاحِدًا، لَا يَحْفَظُهَا أَحَدٌ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَهُوَ وَثَرٌ يُجِبُّ الْوَثْرَ". أخرجه البخاري، كتاب الدعوات، باب لله مئة اسم، الحديث (٦٤١٠)، وأخرجه مسلم،

كتاب الذكر، باب في أسماء الله تعالى، الحديث (٢٦٧٧).

ومنعا عن الزيادة والنقصان، فإن أسماءه تعالى توقيفية، وتأنيث لفظ (واحدة) على تأويل الكلمة".^(١)

استشهد الهروي بقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣] على جواز مجيء الواو بمعنى (أو).^(٢) وممن أجاز ذلك الزمخشري إذ يقول: "الواو قد تجيء للإباحة في نحو قولك: جالس الحسن وابن سيرين، ألا ترى أنه لو جالسهما جميعًا، أو واحدًا منهما كان ممثلاً".^(٣)

وقد توهم بعض المفسرين أنّ الواو بمعنى (أو) في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] وليست كذلك، وممن تفتن إلى ذلك الزجاج حيث يقول: "جاز أن يتوهم المتوهم ثلاثة أيام في الحج أو سبعة في الرجوع - فأعلم الله عز وجل - أن العشرة مفترضة كلها، فالمعنى المفروض عليكم صوم عشرة كاملة على ما ذكر من تفرقها في الحج والرجوع".^(٤)

وذكر الإمام الرازي مثل ذلك، قال: "أنّ الواو في قوله: ﴿وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] ليس نصًا قاطعًا في الجمع، بل قد تكون بمعنى (أو) كما في قوله: ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ﴾ [النساء: ٣]، وكما في قولهم: جالس الحسن وابن سيرين، أي: هذا أو هذا، فالله تعالى ذكر قوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]؛ إزالة لهذا الوهم".^(٥)

ومن شواهدنا في الشعر قول كثير:

وقالوا نأت فاختر لها الصبر والبكا . فقلت: البكا أشفى إذن لغيلي^(٦)

(١) شرح مصابيح السنة ٣/٣٥٦.

(٢) ينظر: الأزهية ص ٢٣٣.

(٣) الكشف ١/٤٠٥.

(٤) معاني القرآن وإعرابه ١/٢٨٦.

(٥) التفسير الكبير ٥/١٦٨.

(٦) البيت من الطويل. ينظر: ديوانه ص ١١٤. وبلا نسبة عند: ابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٩٩، وشرح

الأشموني ٢/٤٢٥.

فالواو في قوله: (الصبر والبكا) جاءت بمعنى (أو)؛ لأنه لا يجتمع الصبر مع البكاء. ومثله قول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ .: كَمَا النَّاسِ بِمَجْرُومٍ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ^(١)

فيرى ابن مالك أن الواو في قوله: (مجروم عليه وجارم) بمعنى (أو) في التقسيم، فهو يرى جواز ذلك، يقول: "استعمال الواو فيما هو تقسيم أولى من استعمال (أو)".^(٢)

وقد عارضه ابن هشام بأن (الواو) في معنى التقسيم تكون على معناها الأصلي، وهو مطلق الجمع؛ لأن هذه مجتمعة في الدخول تحت الجنس، ولو كانت (أو) هي الأصل في التقسيم لكان استعمالها فيه أكثر من استعمال الواو.^(٣)

وأما زين العرب فواضح من خلال نصّه السابق تجويزه مجيء الواو بمعنى (أو)، وقد استشهد بما يوهم وقوع ذلك في قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، واستشهد بقولهم: "جالس الحسن وابن سيرين" فالواو هنا بمعنى (أو).

وإذا كانت (أو) قد ترد بمعنى الواو، كما علمنا ذلك في المسألة السابقة، فليس هناك مانع من تبادل المعنى بينهما، فالحروف قد تتبادل المعاني مع بعضها إذا اقتضى السياق ذلك-والله أعلم-.

(١) البيت من الطويل، وقائله: عمرو بن بركة الهمداني. ينظر: الأمدي، المؤلف والمختلف ص ٦٧. وبلا نسبة عند: ابن

هشام، مغني اللبيب ١/١٢٥، وشرح الأشموني ٢/٢٩٩، والسيوطي، همع الهوامع ٥/٢٢٩.

(٢) شرح التسهيل ٣/٣٦٣. وينظر رأيه عند: المرادي، الجني الداني ص ١٦٦-١٦٧.

(٣) ينظر: مغني اللبيب ١/٤٩٨.

المطلب السابع: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية

اختلفت آراء النحاة حول كاف التشبيه، نحو قولك: أنت كزيدٍ، فقال بعضهم: هي حرف، وقال آخرون: هي اسم، وجعلها بعضهم على الخيار، فقد تكون اسمية، وقد تكون حرفية.

وقد تحدث عنها زين العرب، وذلك عند قول النبي -ﷺ-: "كالجمل الأنف" (١)، حيث قال: "والكاف مرفوعة محلا خبرا ثالثا؛ أي: كلُّ واحد منهم كالجمل الأنف، أو منصوبة المحل صفة مصدر حُذف؛ أي: هينون لينون لنا مثل لين الجمل الأنف" (٢).

وقال في موضع آخر عند قول النبي -ﷺ-: "كالكوزِ مُحخِّيا" (٣): " (مجنحيا): نصب إما على الظم، أو على الحال، إما عن الضمير في (مربد)، أو من (الكوز)، والعامل فيه الكاف الجارة؛ لأنَّه مفعول معنيٌّ، إذ تقديره: يشبه الكوز. و (كالكوز) خبر بعد خبر لا يعرف" (٤).

وآراء العلماء في هذه المسألة متعددة ومختلفة، فهم فيها على ثلاثة مذاهب كما ذكرنا وهي:

المذهب الأول:

ويرى أصحابه أن كاف التشبيه لا تكون إلا حرفا، وقد تأتي اسما في الضرورة الشعرية.

(١) ونص الحديث: قال النبي -ﷺ-: "المؤمنون هينون لينون، كالجمل الأنف، إن قيدَ انقاداً، وإن أبيضَ على صحرة استناخ". أخرجه شهاب القضاعي في مسنده، الحديث (١٣٩).

(٢) شرح مصابيح السنة ٦/٣٥٠-٣٥١.

(٣) ونص الحديث: عن حذيفة -رضي الله عنه- قال: سمعت رسول الله -ﷺ- يقول: "تُعْرَضُ الْفُتَى عَلَى الْقُلُوبِ كَالْحُصِيرِ عُوْدًا عُوْدًا، فَأَيُّ قَلْبٍ أَشْرَبَهَا، نُكِبَتْ فِيهِ نُكْنَةُ سَوْدَاءَ، وَأَيُّ قَلْبٍ أَنْكَرَهَا، نُكِبَتْ فِيهِ نُكْنَةُ بَيْضَاءَ، حَتَّى تَصِيرَ عَلَى قَلْبَيْنِ، عَلَى أَبْيَضَ مِثْلِ الصَّفَا فَلَا تَضُرُّهُ فِتْنَةٌ مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ، وَالْآخِرُ أَسْوَدُ مُرْبَادًا كَالْكُوزِ، مُحْخِيًا لَا يَعْرِفُ مَعْرُوفًا، وَلَا يُنْكِرُ مُنْكَرًا، إِلَّا مَا أَشْرَبَ مِنْ هَوَاهُ". أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب بيان أن الإسلام غريبا وسيعود غريبا، الحديث (١٤٤).

(٤) شرح مصابيح السنة ٦/٤٨٧.

وهذا مذهب سيبويه^(١)، والمبرد^(٢)، وابن السراج^(٣)، وتبعهم ابن عصفور^(٤)، ومذهب كثير من النحويين.

ونظر أصحاب هذا المذهب إلى هذه الكاف على أنّها حرف واحد، كالباء والفاء والواو والتاء في القسم، والباء الجارة إلى غير ذلك، في حين الاسم لا يكون كذلك.^(٥)

ورأوا أنّ هذا الكاف قد تزداد، بينما الأسماء لا تزداد على الصحيح، فالكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] زائدة، أي: ليس مثله شيء، ولا يجوز أنّ نقدر (مثل) في الآية بدل الكاف، فلو قدرت (مثل)، لكان المعنى: ليس مثل مثله شيء، وهذا لا يصح؛ لأنّ (الكاف) حرف، و(مثل) اسم، والحكم بزيادة الحرف أولى؛ لكثرت في العربية، وندرة زيادة الاسم.^(٦)

وحكموا بزيادتها في قول المجاشعي:

وصالياتٍ ككَمَا يُؤثِّقِينَ^(٧)

(١) الكتاب ١/٤٠٨.

(٢) المقتضب ٤/١٤٠.

(٣) الأصول في النحو ١/٤٣٧.

(٤) شرح الجمل ١/٤٧٧.

(٥) ينظر: المالقي، رصف المباني ص ٢٧٢، والسيوطي، همع الهوامع ٤/١٩٩.

(٦) ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٢٥.

(٧) البيت من السريع، وقائله: خطام المجاشعي. ينظر: سيبويه، الكتاب ١/٣٢، والمرادي، الجنى الداني ص ٧٩،

والبغدادي، خزانة الأدب ٢/٣١٣. وبلا نسبة عند: المبرد، المقتضب ٢/٩٥، وابن جني، سر صناعة الإعراب

١/٢٨٢، والمالقي، رصف المباني ص ٢٧٣، وأبي حيان، البحر المحیط ٧/٤٨٩. و(صاليات) يقصد به الشواء،

و(يؤثِّقِينَ) هو الحجر الذي يوضع عليه القدر. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (صلا) و (أثف).

فالكاف زائدة والتقدير: أي كما يؤثفان؛ وذلك لأنّ حرف الجر لا يدخل على حرف جر آخر، وقد تكون الكاف الأولى زائدة، والثانية بمعنى (مثل)، والتقدير: كمثل ما يؤثفان، ومثل ذلك قول رؤبة بن العجاج:

فَصُيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ^(١)

واستدل أصحاب هذا المذهب بحرفية الكاف، وذلك أنّها تقع مع مجرورها من غير قبح، نحو: جاء الذي كزيد، فهو مثل قولك: الذي في الدار، ولو كانت اسما لقبح ذلك؛ لاستلزامه حذف صدر الصلة من غير طول.^(٢)

وقد تأتي كاف التشبيه اسما، ولكنهم يرون أنّه بالإمكان تأويلها إلى حرف، قال ابن عصفور: "وهذا كله عندنا لا حجة فيه؛ لأنّه شعر، والكاف عندنا قد تكون اسما في الشعر، على أنّ الكاف يمكن أن تكون في جميع ما ذكر حرفاً، ويحمل جميع ذلك على حذف الموصوف؛ لفهم المعنى، وإقامة الصفة مقامه، وإن لم تكن مختصة فكأنه قال:....، ومثل شيء كعصف، إلا أنّ ذلك أيضا ضرورة، فلذلك تكافأ الأمران"^(٣)، وقال المرادي: "واعلم أنّ منهم من تأول هذا كله على حذف الموصوف، وإقامة الصفة التي هي الجار والمجرور"^(٤).

المذهب الثاني:

ويرى أصحابه أنّها لا تكون إلا اسما دائما؛ لأنّها بمعنى (مثل)، وهذا مذهب ابن مضاء القرطبي، قال: "إنّ الكاف اسم أبدا؛ لأنّها بمعنى (مثل)^(٥)، ووصف المرادي ما ذهب إليه ابن

(١) البيت من السريع، وصدّره قوله:

ولعبت طيّر يهيم أبابيل

ينظر: ملحقات ديوانه ص ١٨١. وهو منسوب إلى حميد الأرقط عند سيبويه، الكتاب ١/٤٠٨. وبلا نسبة عند: ابن

عصفور، شرح الجمل ١/٤٧٩، والمالقي، رصف المباني ص ٢٧٧، وأبي حيان، البحر المحيط ٧/٤٨٩.

(٢) ينظر: ابن عصفور، شرح الجمل ١/٤٧٨، ٤٧٧، والرضي، شرح الكافية ٤/٣٢٣، والمرادي، الجنى الداني ص ٧٨.

(٣) شرح الجمل ١/٤٧٩.

(٤) الجنى الداني ص ٨٣.

(٥) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧١٠، والمرادي، الجنى الداني ص ٧٩، وابن عقيل، المساعد ٢/٢٧٧،

والسيوطي، همع الهوامع ٤/١٩٩.

مضاء بالشذوذ^(١)، وذكر أبو حيان أنه رأى مخالف لِمَا اتفق عليه النحاة، قال: "الكاف حرف جر لا خلاف، فاعلمه في ذلك، إلا ما ذهب إليه صاحب المشرق".^(٢)

المذهب الثالث:

وفيه جواز كون الكاف حرفاً أو اسماً، في الاختيار^(٣)، وأكثر النحويين ذهب إلى هذا الرأي، ومنهم: الأخفش^(٤)، والفارسي^(٥)، وابن جني^(٦)، والزمخشري^(٧)، والجزولي^(٨)، وابن مالك^(٩)، فإن قلت: زيدٌ كالأسد، احتملت الكاف الأمرين، الاسمية والحرفية.

وحجتهم في ذلك أنها تأخذ معنى (مثل)، فإن قلت: محمد كزيد، أي: محمد مثل زيد، وبما أن (الكاف) أخذت معنى (مثل) فهو اسم، قال ابن الشجري: "وقوة هذا الحرف بأن له حظاً في الاسمية بإسنادهم الفعل إليه، وإدخالهم الجار عليه".^(١٠)

واستدلوا على اسميتها؛ لوقوعها موقع الاسم، وما كان كذلك فهو اسم^(١١)، يقول الشاعر:

أبداً كالفرأء فوق ذراها .: حين يطوي المسامع الصرّار^(١٢)

فالكاف في محل رفع على الابتداء، خبره قوله: (ذراها).

(١) الجني الداني ص ٧٩.

(٢) ارتشاف الضرب ٤/١٧١٠.

(٣) ينظر: المرادي، الجني الداني ص ٧٩.

(٤) ينظر: الأخفش، معاني القرآن ص ٣٢٩، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٤٧٧، وأبو حيان، الارتشاف ٤/١٧١٠.

(٥) الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح ٢/٨٣١.

(٦) ينظر: سر الصناعة ص ٢٨٩، والبغدادي، خزنة الأدب ١٠/١٧٤.

(٧) البغدادي، خزنة الأدب ١٠/١٧٤.

(٨) ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ٤/٣٢٤، والمرادي، الجني الداني ص ٨١.

(٩) شرح التسهيل ٣/١٧٠.

(١٠) أمالي ابن الشجري ٣/٢٣.

(١١) المالقي، رصف المباني ص ٢٧٢.

(١٢) البيت من الخفيف، وقائله غير معروف، ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٢/٨١٣، والمرادي، الجني الداني

ص ٨٣، والعيني، المقاصد النحوية ٣/١٢٣٣.

وقول النابغة الذبياني:

لايبرمُونَ إِذَا مَا الْأُفُقُ جَلَّلَهُ ∴ بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِحْمَالِ كَالْأَدَمِ^(١)

فوقعت الكاف مفعولا به.

ووجه أصحاب هذا المذهب قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] بلا محذور شرعي، فيحوز أن تكون: ليس مثل مثله شيء - ~~جلا~~ -، حيث أنك نفيت أن يكون لمثل الله مثل، والمراد: نفي مثله تعالى، إذ لو كان له مثل؛ لكان هو تعالى مثل مثله.^(٢)

وأما زين العرب فهو من أصحاب المذهب الثالث، ففي قوله -~~صلى الله عليه وسلم~~-: "كالجمل الأنف" يرى أن هذه الكاف أخذت معنى (مثل)، وهي مرفوعة محلا على أنها خبر ثالث للمؤمنين، فالكاف اسمية في هذه الحالة. ويرى أنها حرف في قوله -~~صلى الله عليه وسلم~~-: (كالكوز).

مما سبق يتضح أن الأصل في كاف التشبيه أنها حرف جر بالاتفاق، إلا ما ذهب إليه ابن مضاء الذي حكم بأنها اسم أبدا، فلو نظرنا إلى هذه الكاف لوجدنا أنها قد تكون حرفا أو اسما فقط في ضرورة الشعر كما قال بذلك سيويوه والمبرد.

ويدلنا على حرفية كاف التشبيه أنها إذا أكدت بالكاف، أو اقترنت ب(مثل) كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١]، تكون حرفا؛ خشية التباس المعنى كما في الآية، على الرغم أننا وجدنا تأويلاً لها يخرجها من محذورها الشرعي، بأن الله ليس له مثل -والله أعلم-.

(١) البيت من البسيط. ينظر: ديوانه ص ١٠١، والمرادي، الجنى الداني ص ٨٣، والسيوطي، همع الهوامع ٤/ ١٩٨.

(٢) ينظر: الرضي، شرح كافية ابن الحاجب ٤/ ٣٢٥-٣٢٦، والمرادي، الجنى الداني ص ٩٠-٩١.

المطلب الثامن: (مِنْ) زائدة على مذهب الأَخْفَش

اختلف النحويون حول زيادة (مِنْ)، فمنهم من جَوَّزها بشروط، ومنهم من أجازها مطلقاً. فهم في ذلك على مذهبين:

المذهب الأول:

أجاز البصريون زيادة (مِنْ) بشروط ثلاثة^(١):

أحدها: أن يسبقها نفي، أو نهي، أو استفهام.

الثاني: أن يكون المحرور مُنكَّراً.

الثالث: أن يكون فاعلاً نحو قولك: (ما جاء من رجل)، أو مفعولاً نحو: (ما رأيت من رجل).

وقد توسع الفارسي، فجعلها زائدة في جملة الشرط نحو: (إن قام من رجلٍ فأكرمه)^(٢)، ومن ذلك قول الشاعر:

ومهما تكن عند امرئٍ من خَلِيقَةٍ • وإن خالها تخفى على الناس تعلم^(٣)

فجاءت (مِنْ) زائدة بعد الشرط.

المذهب الثاني:

جَوَّز الكوفيون^(٤) والأخفش^(٥) زيادة (مِنْ) بغير الشروط السابقة، فيرون أنها تزداد في

(١) ينظر لمذهب البصريين وشروطهم في زيادتها: سيويه، الكتاب ٤/٢٢٥، والمبرد، المقتضب ٤/١٣٧، ٤٢٠، وأبي حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٣، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٥٩-٤٦٠، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٢١٦-٢١٧.

(٢) ينظر رأيه عند ابن هشام، مغني اللبيب ١/٤٥٩، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٢١٦. وعند المرادي قوله: وزاد بعضهم. الجني الداني ص ٣١٧.

(٣) البيت من الطويل، وهو لزهير بن أبي سلمى. ينظر: ديوانه ص ٧٠، وابن الشجري، الأملالي ٢/٥٧١، والمرادي، الجني الداني ص ٦١٢.

(٤) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٣، والمرادي، الجني الداني ص ٣١٨، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٢١٦.

(٥) معاني القرآن ١/١٠٥.

الواجب وغير الواجب، وتدخل على النكرة والمعرفة. ووافقهم ابن مالك.^(١)

ولقد ذكر زين العرب مذهب الأخص في زيادة (مِنْ)، قال: "قال شارح: قوله (أبو بكر)^(٢) قياسه (أبا بكر)؛ لكونه اسم (إِنَّ)، والجار والمجرور خبره، لكن روي برفع (أبو). ووجهه أن يجعل (مِنْ) زائدة على مذهب الأخص".^(٣)

ويتزعم أصحاب المذهب الأول سبويه حيث يقول: "قد تدخل في موضع، لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً، ولكنها توكيد بمنزلة (ما)، إلا أنها تجر؛ لأنها حرف إضافة، وذلك قولك: ما أتاني من رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ. ولو أخرجت (مِنْ) كان الكلام حسناً".^(٤)

وقال المبرد: "قولك (ما جاءني من أحدٍ إلا زيد) على البدل؛ لأنَّ (مِنْ) زائدة، وإنما تزداد في النفي ولا تقع في الإيجاب زائدة؛ لأنَّ المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع، فتدخل (مِنْ) لإبانة هذا المعنى".^(٥)

ويتزعم أصحاب المذهب الثاني الكسائي، حيث حمل قوله -ﷺ-: "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ"^(٦) على زيادة (مِنْ) في الإيجاب، والتقدير: إِنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ.^(٧)

ويرى الأخص أن (مِنْ) زائدة في قوله تعالى: ﴿يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا﴾ [البقرة: ٦١] قال: "وإن شئت جعلته على قولك: (ما رأيت من أحد) تريد: ما رأيت أحداً،

(١) التسهيل ٣/١٣٨.

(٢) ونص الحديث: قال رسول الله -ﷺ-: "إِنَّ مِنْ أَمَرِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبَا بَكْرٍ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلًا مِنْ أُمَّتِي لَأَتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ، إِلَّا خُلَّةَ الْإِسْلَامِ، لَا يَبْقَيْنَ فِي الْمَسْجِدِ خَوْحَةٌ إِلَّا خَوْحَةُ أَبِي بَكْرٍ". أخرجه البخاري، كتاب مناقب الأنصار، باب هجرة النبي -ﷺ- وأصحابه إلى المدينة، الحديث (٣٩٠٤).

(٣) شرح مصابيح السنة ٦/٣٤٦.

(٤) الكتاب ٤/٢٢٥. وقال ابن يعيش: "وقد اشترط سبويه لزيادتها ثلاثة شرائط: أحدها: أن تكون مع النكرة. والثاني: أن تكون عامة. والثالث: أن تكون في غير الموجب، وذلك نحو: ما جاءني من أحدٍ". شرح المفصل ٤/٤٦٠.

(٥) المقتضب ٤/٤٢٠.

(٦) الحديث سبق تخريجه.

(٧) ينظر رأيه عند: ابن مالك، التسهيل ٣/١٣٨.

و(هل جاءك من رجل؟) تريد: هل جاءك رجل؟^(١)، ثم أثبت بعد ذلك زيادة (مِنْ) في غير النفي، قال: "فإن قلت: إنما يكون هذا في النفي والاستفهام. فقد جاء في غير ذلك، قال: ﴿وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ [البقرة: ٢٧١] فهذا ليس باستفهام ولا نفي، وتقول: (زيد من أفضلها) تريد: هو أفضلها، وتقول العرب: (قد كان من حديث فخل عني حتى أذهب) يريدون: قد كان حديثٌ".^(٢)

وذكر الزجاج رأي المذهبين عند قوله تعالى: ﴿وَأَتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ [البقرة: ١٢٥] قال: "فإن من أجاز زيادة (مِنْ) في الإيجاب، جاز على قوله أن يكون قد تعدى إلى مفعولين، ومن لم يجز ذلك كان عنده متعديًا إلى مفعول واحد".^(٣)

وردّ النحاس على الأخفش؛ لتجويزه زيادة (مِنْ) في الإيجاب عند قوله تعالى: ﴿يُخْرِجْنَا مِمَّا تَنْبِتُ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٦١] قال: "قال الأخفش: (مِنْ) زائدة. وهذا خطأ على قول سيبويه؛ لأنّ (مِنْ) لا تزداد عنده في الواجب، وإنما دعا الأخفش إلى هذا أنّه لم يجد مفعولًا ليخرج فأراد أن يجعل (ما) مفعولًا. والأولى أن يكون المفعول محذوفًا دلّ عليه سائر الكلام والتقدير: يخرج لنا ممّا تُنبِت الأرض مأكولًا".^(٤)

واختلف في سبب مجيئها زائدة، فيرى سيبويه^(٥) والمبرد أنّها قد جاءت لفائدة وهي لتأكيد استغراق الجنس نحو قولك: ما قام من رجل، قال المبرد: "وأما قولهم: إنّها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا. وذلك أنّ كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنّها زائدة، وأنّ المعنى: ما رأيت رجلاً، وما جاءني أحد، وليس كما قالوا؛ وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول، ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله، إنما نفيت

(١) معاني القرآن ١/١٠٥.

(٢) معاني القرآن ١/١٠٥.

(٣) إعراب القرآن ٢/٤١٤.

(٤) إعراب القرآن ص ٤٥.

(٥) حيث استشهد على ذلك بقولهم: (ما أتاني مِنْ رجلٍ، وما رأيت من أحدٍ). الكتاب ٤/٢٢٥.

مجيء واحد، وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله".^(١) وزعم علي بن سليمان^(٢) أنّها لا ابتداء الغاية، قال أبو حيان: "وزعم علي بن سليمان أنّ (مِنْ) التي قيل فيها زائدة في نحو: ما قام مِنْ رَجُلٍ، هي لا ابتداء الغاية ابتداء النفي من هذا النوع".^(٣)

وأما زين العرب فقد ذكر قول الشارح في رواية من رفع (أبو) في الحديث السابق، حيث ذكر الشارح أنّ أصلها أنّ تكون بالنصب؛ لأنّها اسم (إِنَّ)، وليست كما رويت بالرفع. ووجه زين العرب هذا الرفع، بأنّ ذلك صحيح على زيادة حرف الجر (مِنْ) كما هو مذهب الأخفش، وعلى هذا فإنّ كلمة (أبو بكر) تكون في محل خبر رفع (إِنَّ)، وبالتالي يكون زين العرب موافقا لرأي الكوفية والأخفش.

وأما بالنسبة لصحة هذه الرواية، فبعد الرجوع إلى كتب الحديث لم تثبت لدي هذه الرواية مع وجود (مِنْ)، إنّما الرواية الموجودة برفع (أبو) دون وجود (مِنْ) كما عند مسلم.^(٤)

ولعلّ الوجه في هذه الرواية هو أنّ الشارح قد اطلع على هذه الرواية، لم يطلع عليها أحد غيره، وربما كانت هناك زيادة (مِنْ) في إحدى كتب الحديث ولكنها لم تصل إلينا. والله أعلم.

والراجع في هذه المسألة هو ما ذهب إليه الكوفيون والأخفش، فالسمع يثبت ذلك في النثر والنظم على نحو ما رأينا سابقا. قال ابن مالك: "أجاز أبو الحسن الأخفش وقوعها في الإيجاب وجرها المعرفة. وبقوله أقول؛ لثبوت السماع بذلك نظما ونثرا".^(٥)

(١) المقتضب ١/١٨٣.

(٢) هو أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر: نحوي، من علماء أهل بغداد. أقام بمصر سنة (٢٨٧ - ٣٠٠ هـ) وخرج إلى حلب، ثم عاد إلى بغداد، وتوفي بها، وهو ابن ٨٠ سنة. له تصانيف، منها: (شرح سيبويه) و (الأنواء) و (المهذب). ينظر ترجمته عند: ياقوت الحموي، معجم الأدباء ٤/١٧٧٠، والزركلي، الأعلام ٤/٢٩١.

(٣) ارتشاف الضرب ٤/١٧٢٥.

(٤) ونص الحديث عند مسلم: "إِنَّ أَمَّنَ النَّاسَ عَلَيَّ فِي مَالِهِ وَصَحْبَتِهِ أَبُو بَكْرٍ.....". أخرجه مسلم، كتاب فضائل الصحابة، باب من فضائل أبي بكر - رضي الله عنه -، الحديث (٢٣٨٢).

(٥) التسهيل ٣/١٣٨.

المطلب التاسع: مجيء واو العطف زائدة

اختلف العلماء في وقوع واو العطف زائدة، فمنهم من أجازها، ومنهم من منعها، على النحو الآتي:

أولاً: المجوّزون:

وهم الكوفيون، ومن البصريين الأخفش، والمبرد، وأبو القاسم بن برهان^(١)، وحجتهم كما قال الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: الدليل على أنّ الواو يجوز أن تقع زائدة، أنّه قد جاء ذلك كثيراً في كتاب الله تعالى وكلام العرب".^(٢)

ثانياً: المانعون:

وهم البصريون، حيث إنهم يرون أنّ هذه الواو لا تأتي إلا لمعنى وضعت من أجله؛ لأنّ الحروف وضعت للمعاني، فذكر الحرف دون معنى، يقتضي مخالفة الوضع، ويجعل الجملة في لبس، قال الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: الواو في الأصل حرف وُضِعَ لمعنى؛ فلا يجوز أن يحكم زيادته مهما أمكن أن يُجرى على أصله، وقد أمكن هاهنا، وجميع ما استشهدوا به على الزيادة يمكن أن يُحمَل فيه على أصله".^(٣)

تعرض زين العرب لمسألة مجيء واو العطف زائدة، عند قول النبي -ﷺ- "مالي وللدنيا"^(٤)، فقال: "وقال شارح: قوله: (ما لي وللدنيا) يجوز كون (ما) للنفي؛ يعني: ليس لي ألفة ومحبة مع الدنيا، ولا للدنيا ألفة ومحبة معي حتى أرغب فيها.

أقول: وكأنّ الحامل على هذا القول ما رأى من معنى النفي في (ما) الثانية^(٥)؛ ليصح

(١) ذكرهم الأنباري في الإنصاف ٢/٣٧٤.

(٢) الإنصاف ٢/٣٧٤.

(٣) الإنصاف ٢/٣٧٦.

(٤) ونص الحديث: عن ابن مسعود-رضي الله عنه-: أن رسول الله -ﷺ- نام على حصير، فقام وقد أتر في جسده، فقال ابن مسعود: يا رسول الله لو أمرتنا أن نبسط لك ونعمل، فقال: " ما لي وللدنيا؟ ما أنا والدنيا؟ إنما مثلي ومثلك الدنيا كراكب ظلّ تحت شجرة، ثمّ راح وتركها". أخرجه أحمد، مسند المكثرين من الصحابة، مسند عبد الله

بن مسعود-رضي الله عنه-، الحديث (٣٧٠٩)، وأخرجه الترمذي، كتاب الزهد، باب (٤٤)، الحديث (٢٣٧٧).

(٥) وهو قوله: "وما أنا والدنيا".

عطفها على (ما) الأولى، لكن اللائق باللهجة العربية، أن تكون (ما) الأولى للاستفهام، والثانية للنفي وبدون واو العاطفة؛ لتكون مقطوعةً عن الجملة الأولى، ولعل الواو فيها زائدة كما هو رأي الكوفية، أو من الراوي، والله أعلم".^(١)

واستشهد الكوفيون بالنثر والنظم، فمن ذلك قول الله تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا فُجِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كَلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ﴾^(١٦) وَأَقْتَرَبَ الْوَعْدُ الْحَقُّ ﴿[الأنبياء: ٩٦-٩٧]، فالواو زائدة في (واقترب)، وهي جواب ل(إذا).

وذكر الفراء أن القراءة لديهم بغير واو، حيث يقول: "ودخول الواو في الجواب في (حتى إذا) بمنزلة قوله: (حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها)، وفي قراءة عبد الله ﴿فَلَمَّا جَهَّزَهُم بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رِجْلِ أَخِيهِ﴾ [يوسف: ٧٠]، وفي قراءة بغير واو، ومثله في الصفات: ﴿فَلَمَّا أَسْلَمَا وَلَّاهُ لِلْجَبِينِ﴾ [الصفات: ١٠٣] معناه: ناديناها".^(٢)

ومما جاء من الشعر قوله:

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ۖ بِنَا بَطْنُ حِجْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقَنْقَلٍ^(٣)

فالواو زائدة هنا والتقدير: انتحى، فهي جواب "لما".

وقول الآخر:

حَتَّىٰ إِذَا قَمَلْتُ بَطُونَكُمْ ۖ وَرَأَيْتُمْ أَبْنَاءَكُمْ شَبُّوا

وَقَلْبَتْكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا ۖ إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَبُّ^(٤)

(١) شرح مصابيح السنة ٤٠١/٦.

(٢) معاني القرآن للفراء ٢١١/٢.

(٣) البيت من الطويل، وهو لامرئ القيس. ينظر: ديوانه ص ١٥، والمهروي، الأزهية ص ٢٣٤، والبغدادي، خزنة الأدب ٤٣/١١. وبلا نسبة عند: الأنباري، الإنصاف ٣٧٤/٢،

(٤) البيتان من الكامل، وقائلهما: الأسود بن يعفر. ينظر: ديوانه ص ١٩. وبلا نسبة عند: الفراء، معاني القرآن ١٠٧/١، وابن جني، سر صناعة الإعراب ٦٤٦/٢، والمهروي، الأزهية ص ٢٣٥، والأنباري، الإنصاف ٣٧٥/٢، وابن يعيش، شرح المفصل ١١/٥، والمالقي، رصف المباني ص ٤٨٧، وابن منظور، لسان العرب، (قمل)، والبغدادي، خزنة الأدب ٤٤/١١. و(قملت بطونكم): أي كثرت قبائلكم، و"المجن": الترس. ينظر: ابن منظور، لسان العرب، (قمل) و(مجن).

والواو في قوله (وقلبتم) زائدة، وهو جواب الشرط ل(إذا).

ويرى البصريون أن جواب (إذا) في الجمل السابقة محذوف لا بد أن يقدر؛ وقد حُذف؛ لأنه معلوم.

فقالوا في قوله تعالى: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾ [الزمر: ٧٣] أي: حتى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها فازروا ونعموا، وفي قوله -جل اسمه-: ﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُتِحَتْ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ وَهُمْ مِّنْ كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾ [الأنبياء: ٩٦] قالوا: الجواب محذوف، والتقدير: وهم من كل حدب ينسلون قالوا: يا ويلنا. وفي قول الشاعر:

فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى ۖ بِنَا بَطْنُ حِجْفِ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلٍ^(١)

قالوا التقدير: فلما أجزنا وانتحى بنا بطن حقف خلونا.^(٢) قال أبو عبيدة: "والواو في قوله: (وانتحى) واو نسق".^(٣)

وأما زين العرب فأريه موافق للكوفيين، حيث يرى أنّ الواو في قوله: (وما أنا والدينا) غير عاطفة، إنما هي زائدة في الجملة ليصح المعنى.

والحق أنّ ما ذهب إليه البصريون هو الأقرب للصواب، لا ما ذهب إليه الكوفيون وزين العرب، فهذا الهروي يؤكد أنّ الواو لا تقحم إلا مع (لَمَّا) و (حتى)، فإذا أقحمت مع غيرها، فهو شاذ، قال: "واعلم أنّ الواو لا تقحم إلا مع (لَمَّا) و (حتى)، ولا تقحم مع غيرها إلا في الشاذ، كقولهم: (ربنا ولك الحمد) المعنى: ربنا لك الحمد، والواو مُقحمة".^(٤)

(١) سبق الاستشهاد به ص (٢٠٣) من هذا البحث.

(٢) ينظر: الأنباري، الإنصاف ٢/٣٧٦-٣٧٧.

(٣) ينظر رأيه عند: الهروي، الأزهية ص ٢٣٥، والأنباري، شرح القصائد السبع ص ٥٦.

(٤) الأزهية ص ٢٣٦.

المبحث الثاني: حذف الأداة

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: تقدير حرف الاستفهام المحذوف.

المطلب الثاني: حذف حرف القسم وبقاء عمله.

المطلب الثالث: حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس.

المطلب الرابع: حذف نون التوكيد من القسم المثبت.

المطلب الأول: تقدير حرف الاستفهام المحذوف

تعد مسألة حذف حرف الاستفهام من المسائل الخلافية، التي أخذت نصيباً من أقوال العلماء حولها.

وقد أشار زين العرب إلى حذف الهمزة، وذلك عند قوله -ﷺ-: " وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ"^(١)، قال: "وقد صرح ابن مالك بأن حرف الاستفهام في قوله: (وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ) مقدر، ولا بد من تقديره، أي: أو إن زنا وإن سرق"^(٢).

اختلف النحويون في حذف حرف الاستفهام، فهم في ذلك على أقوال ثلاثة:

الأول: جواز الحذف مطلقاً، وهذا قول الأخفش^(٣)، وابن مالك^(٤)، وابن هشام^(٥).
واستدلوا على ذلك بقراءة قوله تعالى^(٦): ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة: ٦]، بهمزة واحدة، على تقدير حرف الاستفهام المحذوف. ومثله قوله تعالى: ﴿وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنُّهَا عَلَيَّ أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ [الشعراء: ٢٢] ففي قوله: (وتلك) على تقدير حرف الاستفهام، أي: أو تلك نعمة تمنها علي؟^(٧).

(١) ونص الحديث: قال أبو ذر -رضي الله عنه-: أتيت النبي -ﷺ- وعليه ثوب أبيض، وهو نائم، ثم أتيت وقد استيقظ، فقال: "مَا مِنْ عَبْدٍ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ثُمَّ مَاتَ عَلَى ذَلِكَ إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ" قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ" قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ" قُلْتُ: وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ؟ قَالَ: "وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ" عَلَى رَعْمِ أَنْفِ أَبِي ذَرٍّ". أخرجه البخاري، كتاب اللباس، باب الثياب البيض، الحديث (٥٨٢٧)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة..، الحديث (٩٤).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٢٨.

(٣) معاني القرآن ٢/٤٦١.

(٤) شواهد التوضيح ص ١٤٦-١٤٨.

(٥) مغني اللبيب ١/٥٢-٥٤.

(٦) وهي قراءة ابن كثير، وابن محيصن. ينظر: ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن ص ١٠، وأبو زرعة، حجة القراءات ص ٨٦. وبلا نسبة عند: ابن جني، المحتسب ١/١٢٩، والعكبري، إعراب القراءات الشواذ ١/١١٥.

(٧) ينظر: الفراء، معاني القرآن ٢/٢٧٩، والزجاج، معاني القرآن وإعرابه ٤/٨٦-٨٧، وأبو حيان، البحر المحيط ٣/٣١٣.

ومن الشعر قوله:

فو الله ما أدري وإن كنتُ دارياً .: بسبعِ رمينَ الجمرَ أم يثمان^(١)

فأراد الشاعر (أبسبع؟) ولكنه اضطر، فحذف همزة الاستفهام، وجاءت (أم) دليلاً على هذا الحذف، وأنه يريد الهمزة.^(٢) ومثله قول الكميت:

طربتُ وما شوقاً إلى البيضِ أطربُ .: ولا لعباً ميني، وذو الشيبِ يلعبُ^(٣)

فجاء قوله: (ذو الشيب) محذوف الهمزة، والتقدير: أو ذو الشيب يلعب؟^(٤)

الثاني: ذهب سيبويه^(٥)، والمبرد^(٦)، وابن الحاجب^(٧)، وابن عصفور^(٨) إلى جواز حذف (أم) فقط في الضرورة الشعرية.

الثالث: أجاز الزمخشري^(٩)، والمالقي^(١٠) حذفها مع (أم) فقط.

وأما زين العرب فقد نقل قول ابن مالك، على أن الهمزة محذوفة في النص السابق، ولا بد من تقديرها^(١١)، ولم يبين موقفه من هذا الحذف، ولكن الذي يظهر أنه مع القائلين بجواز

(١) البيت من الطويل، وهو لعمر بن أبي ربيعة. ينظر: ديوانه ص ٣٦٢، وسيبويه، الكتاب ٣/١٧٥، وأما ابن الشجري ٣/١٠٩، وابن يعيش، شرح المفصل ٥/١٠٤، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٢. وبلا نسبة عند: المبرد، المقتضب ٣/٢٩٤، وابن عصفور، شرح الجمل ١/٢٣٨، وابن مالك، شرح التسهيل ٣/٣٦١، والرضي، شرح الكافية ٤/٤٠٤.

(٢) ينظر: المبرد، المقتضب ٣/٢٩٤.

(٣) البيت من الطويل. ينظر: القيسي، شرح هاشميات الكميت ص ٤٣، وابن جني، الخصائص ٢/٦٨، والمحتسب ١/١٢٩، وأما ابن الشجري ١/٤٠٧، وابن هشام، مغني اللبيب ١/٥٣.

(٤) ينظر: ابن جني، الخصائص ٢/٦٨، والمحتسب ١/١٣٠.

(٥) الكتاب ٣/١٧٤-١٧٥.

(٦) المقتضب ٣/٢٩٤-٢٩٥. وعليه أكثر النحويين. ينظر: النحاس، إعراب القرآن ص ٦٧٦.

(٧) الإيضاح في شرح المفصل ٢/٢٤٠.

(٨) ضرائر الشعر ص ١٥٨-١٥٩.

(٩) المفصل ص ٤٣٨.

(١٠) رصف المباني ص ١٣٥.

(١١) ينظر لقول ابن مالك في كتابيه: شواهد التوضيح ص ١٤٨، وشرح الكافية الشافية ٣/١٢١٧.

الحذف مطلقاً.

ولعلّ القول الأول هو الصواب، فالهمزة قد تحذف مطلقاً، والذي يدلنا على ذلك سياق الجملة على نحو ما رأينا في الشواهد السابقة. وربما استغني عن ذكر حرف الاستفهام؛ لغرض الاختصار، أو لصعوبة حرف الهمزة، وخاصة عند تكراره كما في الآية السابقة-والله أعلم-.

المطلب الثاني: حذف حرف القسم وبقاء عمله

للقسم حروف مشهورة يقسم بها ك(الواو، والتاء، والباء)، وقد سُمع القسم في غير ذلك ك(الهاء) و(الهمزة) في قولك: (ها الله، وآله).

وقد تحدث زين العرب عن (ها) القسم، وذلك عند قول أبي بكر: "لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ"^(١)، فقال: "قوله: (لاها الله) اعلم أنه قد تعوّض (ها) التي للتنبيه عن واو (والله)، بدليل امتناع الجمع، إذ يمتنع: (ها والله)، فيجر لفظ (الله) كالواو"^(٢).

واختلف النحاة في مسألة عمل حرف القسم محذوفًا بغير عوض، فهم في ذلك على مذهبين:

الأول: ذهب البصريون إلى أنه لا يجوز أن يجر في القسم إلا بعوض، كهاء التنبيه نحو: (ها الله)، أو ألف الاستفهام^(٣). وتبعهم ابن عصفور^(٤)، وابن أبي الربيع^(٥)، والمالقي^(٦)، وابن

(١) ونص الحديث: عن أبي قتادة -رضي الله عنه-، قال: "خَرَجْنَا مَعَ النَّبِيِّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- عَامَ حُنَيْنٍ، فَلَمَّا التَّقَيْنَا كَانَتْ لِلْمُسْلِمِينَ جَوْلَةٌ، فَرَأَيْتُ رَجُلًا مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَدْ عَلَا رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَضَرَبْتُهُ مِنْ وَرَائِهِ عَلَى حَبْلِ عَاتِقِهِ بِالسَّيْفِ فَقَطَعْتُ الدَّرْعَ، وَأَقْبَلَ عَلَيَّ فَصَمَّنِي صَمَّةً وَجَدْتُ مِنْهَا رِيحَ الْمَوْتِ، ثُمَّ أَذْرَكُهُ الْمَوْتِ فَأَرْسَلَنِي، فَلَجِحْتُ عَمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ فَقُلْتُ: مَا بَالُ النَّاسِ؟ قَالَ: أَمُرُ اللَّهَ -عَزَّ وَجَلَّ-، ثُمَّ رَجَعُوا، وَجَلَسَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-، فَقَالَ: "مَنْ قَتَلَ قَتِيلًا لَهُ عَلَيْهِ بَيِّنَةٌ فَلَهُ سَلْبُهُ" فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، قَالَ: "مَنْ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِثْلَهُ، فَقُمْتُ، فَقُلْتُ: مَنْ يَشْهَدُ لِي، ثُمَّ جَلَسْتُ، قَالَ: "مَنْ قَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- مِثْلَهُ، فَقُمْتُ، فَقَالَ: "مَا لَكَ يَا أَبَا قَتَادَةَ؟" فَأَجَبْتُهُ، فَقَالَ رَجُلٌ: صَدَقَ، وَسَلْبُهُ عِنْدِي، فَأَرْضِيهِ مِنِّي، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: لَا هَا اللَّهُ إِذَا، لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ، يُقَاتِلُ عَنِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ- فَيُعْطِيكَ سَلْبَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ -صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ-: "صَدَقَ، فَأَعْطَاهُ". فَأَعْطَانِيهِ، فَأَبْتَعْتُ بِهِ مَخْرَفًا فِي بَنِي سَلَمَةَ، فَإِنَّهُ لِأَوَّلِ مَالٍ تَأْتَلُّتُهُ فِي الْإِسْلَامِ". أخرجه البخاري، باب قول الله تعالى: (ويوم حنين إذ أعجبتكم...)، الحديث (٤٣٢١)، وأخرجه مسلم، كتاب الجهاد، باب استحقات القاتل سلب القاتل، الحديث (١٧٥١).

(٢) شرح مصابيح السنة ٣٨٥/٥.

(٣) ينظر: سيبويه، الكتاب ٤٩٩/٣، والأخفش، معاني القرآن ٢٩٥/١، والأنباري، الإنصاف ٣٢٥/١، وابن مالك، شرح التسهيل ٢٠٠/٣.

(٤) شرح الجمل ٥٣٠/١-٥٣١.

(٥) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٣٤/٢.

(٦) رصف المباني ص ٤٦٨.

هشام^(١)، والسيوطي^(٢).

قال سيبويه: "ولا يكون في المقسم ههنا إلا الجر؛ لأن قولهم: (ها) صار عوضاً من اللفظ بالواو، فحذفت تخفيفاً على اللسان. ألا ترى أن (الواو) لا تظهر ههنا كما تظهر في قولك: والله، فتركهم (الواو) ههنا البتة يدل ذلك على أنها ذهبت من هنا تخفيفاً على اللسان، وعوضت منها (ها)".^(٣)

وحجتهم في ذلك كما قال الأنباري: "وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا: أجمعنا على أن الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف، وإنما تعمل مع الحذف في بعض المواضع إذا كان لها عوض، ولم يوجد ههنا، فبقينا فيما عداه على الأصل، والتمسك بالأصل تمسك باستصحاب الحال، وهو من الأدلة المعتبرة، ويُجَرُّجُ على هذا الجر إذا دخلت ألف الاستفهام وها التنبيه نحو: (الله ما فعل، وهاالله ما فعلت) لأن ألف الاستفهام و(ها) صارتا عوضاً عن حرف القسم؛ والذي يدل على ذلك أنه لا يجوز أن يظهر معهما حرف القسم؛ فلا يقال: (أوالله) ولا (ها والله)؛ لأنه لا يجوز أن يجمع بين العوض والمعوض، ألا ترى أن (الواو) لمّا كانت عوضاً عن الباء لم يجر أن يجمع بينهما؛ فلا يجوز أن يقال: (بوالله لأفعلن)؟ فكذلك ههنا".^(٤)

الثاني: ذهب الكوفيون إلى جواز الجرّ في القسم، بإضمار حرفه نحو: (الله لأقومن)، والتقدير: والله لأقومن.^(٥) ووافقهم ابن مالك.^(٦)

احتج أصحاب هذا المذهب بالسماع عن العرب، قال الفرّاء: "والعرب تلقي الواو من القسم، ويخفضونه، سمعناهم يقولون: الله لتفعلن، فيقول المجيب: الله لأفعلن، لأنّ المعنى مستعمل، والمستعمل يجوز فيه الحذف، كما يقول القائل للرجل: كيف أصبحت؟ فيقول: خير

(١) مغني اللبيب ١/٤٨٨.

(٢) همع الهوامع ٤/٢٣٤-٢٣٥.

(٣) الكتاب ٣/٤٩٩. وقال المرّد مثل ذلك. ينظر: المقتضب ٢/٣٢١.

(٤) الإنصاف ١/٣٢٧.

(٥) السابق ١/٣٢٥.

(٦) شرح التسهيل ٣/٢٠٠.

يريد بخير، فلما كثرت في الكلام حذفت".^(١)

وقال الأنباري: "أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنما قلنا ذلك لأنّه قد جاء عن العرب أنهم يُلقون الواو من القسم ويخفزون بها؛ قال الفراء: سمعناهم يقولون: (الله لتفعلن) فيقول الجيب: (الله لأفعلن) بألف واحدة مقصورة في الثانية؛ فيخفض بتقدير حرف الخفض وإن كان محذوفاً، وقد جاء في كلامهم إعمال حرف الخفض مع الحذف، حكى يونس بن حبيب البصري أنّ من العرب من يقول: (مررت برجل صالح إلا صالح فطالح) أي إلا أكن مررت برجل صالح؛ فقد مررت بطالح، وروي عن ربيعة بن العجاج أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول (خَيْرَ عافاك الله) أي: بخير".^(٢)

واستدلّ ابن مالك على صحة هذا المذهب بنصب المضارع بعد الفاء، والواو، وحتى، ولام الجحود، فهي منصوبة ب(أن) مضمرة.^(٣)

وأما زين العرب فهو مع رأي البصريين، فجعل (ها) في الحديث عوضاً عن واو القسم. ويبدو أنّ الأقرب للصواب هو رأي البصريين، بل إنّنا نجد من العلماء من وصف مذهب البصريين بالأسهل؛ لوجود العوض عن المحذوف.^(٤)

زيادة على ما سبق فلو نظرنا إلى الجار والمجرور لوجدنا أنّهما لا ينفصلان عن بعضهما، فإذا حذفت الجار وأبقيت عمله، سقط ما بينهما من علاقة، فشبهه حذف حرف الجر، بحذف المضاف وبقاء عمله في المضاف إليه، قال ابن يعيش عن حذف حرف الجر: "وهو شبيه بحذف المضاف وإبقاء عمله...، وهو في الجملة قبيح؛ لأنّ الجار ممتزج بالمجرور كالجاء منه. ولذلك قال سيبويه: لأنّ المجرور داخل في المضاف إليه، فيقبح حذفه لذلك".^(٥)

(١) معاني القرآن ٢/٤١٣.

(٢) الإنصاف ١/٣٢٥.

(٣) شرح التسهيل ٣/٢٠٠-٢٠١.

(٤) وهذا وصف ابن يعيش. ينظر: شرح المفصل ٥/٢٦٢.

(٥) شرح المفصل ٥/٢٦٢. وينظر لقول سيبويه في المضاف إليه: الكتاب ١/١٤.

المطلب الثالث: حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس

الأصل في المنادى أن تتصل به أداة النداء؛ ليعرف الاسم المنادى عن غيره من الأسماء الأخرى، ولكنها قد تحذف من الكلام، إذا كان النداء مفهوماً من سياق الجملة، كقوله تعالى: ﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾ [آل عمران: ٨]، والتقدير: يا ربنا لا تزغ قلوبنا، وقوله تعالى: ﴿ يٰٓيُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هٰذَا ﴾ [يوسف: ٢٩] والتقدير: يا يوسف.

واختصت (يا) من بين الأدوات بالحذف؛ لأنها أمّ الباب، وهي الأكثر استعمالاً من بين أخواتها، قال ابن هشام: "وهي أكثر أحرف النداء استعمالاً؛ ولهذا لا يقدر عند الحذف سواها".^(١)

وسبب الحذف، أنّ حرف التنبيه يستغنى عنه في الكلام، إذا كان المنادى مقبلاً على المتحدث، متنبهاً لما يقول، قال سيويوه: "وإن شئت حذفتهن كلهن استغناءً كقولك: حار بن كعب، وذلك أنّه جعلهم بمنزلة من هو مقبل عليه بحضرته يخاطبه".^(٢)

واختص الحذف بالمعرفة، أمّا الاسم النكرة، فإنّه لا يحذف منه حرف النداء؛ خشية بقاءه على التنكير وهو في حال النداء.^(٣)

وقال الأزهري: "وأجاز بعضهم الحذف وليس بشيء، لأن حذف حرف النداء لا يجوز إلا إذا كان المنادى مقبلاً على المنادي، ومتهيئاً لما يقول له، وهذا إنّما يكون في المعرفة دون النكرة".^(٤)

ولا يجوز حذف (يا) قبل اسم الجنس، قال ابن مالك: "يجوز الاستغناء عن حرف النداء إن لم يكن المنادى (الله)، ولا مضمرًا، ولا مستغاثًا به، ولا اسم إشارة، ولا اسم جنس مفردًا غير معين".^(٥)

(١) معني اللبيب ١/٥١٧.

(٢) الكتاب ٢/٢٣٠. وينظر: الرضي، شرح الكافية ١/٤٢٥-٤٢٦.

(٣) ينظر: الرضي، شرح الكافية ١/٤٢٥-٤٢٦، والشمني، المنصف في الكلام في شرح المعني ٢/٢٦٣.

(٤) شرح التصريح على التوضيح ٢/٢٠٧.

(٥) شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩٠. وينظر: شرح التسهيل ٣/٣٨٦.

ولا يجوز حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس؛ والسبب أن (يا) النداء عوض عن أداة التعريف المحذوفة من اسم الجنس، فحق (يا) أن لا تحذف كما حذفت الأداة.

وقد تعرض زين العرب لحذف (يا) النداء قبل اسم الجنس، وذلك عند شرحه لقول النبي - ﷺ -: (وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً الْيَهُودُ)^(١)، قال: "وفي كثير من طرق هذا الحديث: (يهود) مضموما بلا لام التعريف، منادى حذف حرف ندائه. فإن قلت: اسم الجنس لا يُحذف منه حرف النداء؟

قلت: حذف هنا لشدة اختصاصه بهذه الأمة الخبيثة، فجرى ذلك مجرى العلم، مع أنه جاء أصبح ليل، وافتر مخنوق، وأخواتهما".^(٢)

واختلف في حذف (يا) قبل اسم الجنس، فالبصريون وابن هشام يرون أنه شاذ قليل، ولم يجيزوه إلا في الضرورة الشعرية^(٣)، وأما الكوفيون فيرون أنه صحيح ويقاس عليه، ووافقهم ابن مالك.^(٤)

ولقد حذفت (يا) النداء قبل اسم الجنس في الأحاديث النبوية، وذلك ما استشهد به زين العرب في هذه المسألة، وهو قوله - ﷺ -: "عليكم خاصة يهود"^(٥)، فيرى أن أصلها: يا يهود، ولكن حرف النداء حذف؛ لاختصاص اليهود بالخبث من بين الأمم.

(١) ونص الحديث: عن صفوان بن عسال، أن يهوديين قال أحدهما لصاحبه: اذهب بنا إلى هذا النبي نسأله، فقال: لا تقل له نبي فإنه إن سمعها تقول نبي كانت له أربعة أعين، فَأَتَيْتَا رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - فسألاه عن قول الله عز وجل ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَا مُوسَى تِسْعَ آيَاتٍ﴾ [الإسراء]، فقال رسول الله - ﷺ -: "لَا تُشْرِكُوا بِاللَّهِ شَيْئًا، وَلَا تَزْنُوا، وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَلَا تَسْرِفُوا، وَلَا تَسْحَرُوا، وَلَا تَمْسُوا بِرِيءٍ إِلَى سُلْطَانٍ فَيَقْتُلَهُ، وَلَا تَأْكُلُوا الرِّبَا، وَلَا تَقْدِفُوا مُحْصَنَةً، وَلَا تَفِرُّوا مِنَ الرَّخْفِ، وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً الْيَهُودُ أَلَا تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ"، فقبلا يديه ورجليه وقال: نشهد أنك نبي، قال: "فما بمنعكما أن تسلما؟" قالوا: إن داود دعا الله، أن لا يزال في ذريته نبي، وإنا نخاف إن أسلمنا أن تقتلنا اليهود". أخرجه أحمد، مسند صفوان بن عسال - ﷺ - الحديث (١٨٠٩٦)، والترمذي، كتاب تفسير القرآن، باب (ومن سورة إسرائيل)، الحديث (٣١٤٤).

(٢) شرح مصابيح السنة ١/١٥٧.

(٣) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٤/٢١٨٠، وابن هشام، مغني اللبيب ٢/٣١٨، وأوضح المسالك ٤/١٤.

(٤) ينظر: ابن مالك، شرح الكافية الشافية ٣/١٢٩١، وابن هشام، أوضح المسالك ٤/١٤.

(٥) سبق تخريجه.

ومثل ذلك قوله -ﷺ-: "إشْتَدَى أَرْمَةٌ تَنْفَرَجِي"^(١) والتقدير: يا أرمة، وقوله -ﷺ-: "ثَوْبِي حَجْرٌ"^(٢)، والتقدير: ثوبي يا حجر.

وجاءت في كلام العرب، ومن ذلك ما استشهد به زين العرب، وهو قولهم: (أصبح ليلاً)^(٣) والتقدير: أصبح ياليل، وقولهم: (أفتد محنوق)^(٤) أي: يا محنوق.

إذا لا يمانع زين العرب من حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس، كما هو واضح من نصه السابق.

والذي يظهر أنه ليس هناك مانع من حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس، لوروده في كلام أفصح البشر -ﷺ-، كما رأينا ذلك من قبل. والحق ما رآه الكوفيون وابن مالك وزين العرب، في جواز حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس، فهذا المرادي يرى جواز هذا الحذف، ووصفه بالكثرة، قال: "والإنصاف القياس على اسم الجنس؛ لكثرتة نثرا ونظما"^(٥).

(١) أخرجه شهاب القضاعي في مسنده، الحديث (٧٤٨).

(٢) أخرجه البخاري، باب حديث الخضر مع موسى، الحديث (٣٤٠٤).

(٣) ينظر: العسكري، جمهرة الأمثال ١/١٥٧، والنيسابوري، مجمع الأمثال ١/٤٠٣، وذكر هذا عند: سيوييه، الكتاب ٢/٢٣١، وأبي حيان، الارتشاف ٤/٢١٨٠، وابن هشام، أوضح المسالك ٤/١٧. ويقال هذا المثل في الليلة التي يطول فيها الشر.

(٤) ينظر: النيسابوري، مجمع الأمثال ٢/٧٨، وذكر هذا عند: سيوييه، الكتاب ٢/٢٣١، وأبو حيان، الارتشاف ٤/٢١٨٠، وابن هشام، أوضح المسالك ٤/١٧. ويضرب هذا المثل لكل مشفوق عليه مضطر.

(٥) توضيح المقاصد والمسالك ٣/١٠٥٦.

المطلب الرابع: حذف نون التوكيد من القسم المثبت

تدخل النون لزومًا على المضارع في جملة جواب القسم، ويشترط لذلك كونه مثبتًا، ومستقبلًا، غير مفصول من لامه^(١)، كقوله تعالى: ﴿وَتَأْتِيهِمْ لِقَاءُ رَبِّهِمْ أَكْبَرًا﴾ [الأنبياء: ٥٧]. فإذا تحققت الشروط السابقة فإنَّ النون تلحق الفعل المضارع، وقد تلازمه اللام في أوله. قال سيبويه: "اعلم أن القسم توكيد لكلامك. فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع لزمته اللام. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة، وذلك قولك: والله لأفعلنَّ".^(٢) وقال المبرِّد: "اعلم أنَّك إذا أقسمت على فعلٍ لم يقع لزمته اللام، ولزم النون، ولم يجز إلا ذلك".^(٣)

وقد تُحذف النون من القسم المثبت، يقول زين العرب: "وقال شارح: قوله: (فلأبايعك)^(٤) فيه دليل على أنَّ مثبت القسم لا يجب فيه النون، بل يختار؛ لأنَّ النون في الكلام أكثر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥].... أقول: وهذا منه صريح في أنَّ اللام في قوله: (فلأبايعك) مفتوحة، والفعل مرفوع، لكن كانت في نسخة الرواية مكسورة، والفعل منصوب. وكأنَّ هذا الشارح ارتكب ما ذكر فرارًا عن اجتماع حرفين بمعنى، والله أعلم".^(٥)

(١) ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل ١٦٦/٥، وأبو حيان، ارتشاف الضرب ٦٥٥/٢، والأزهري، التصريح على التوضيح ٣٠٠/٢، والسيوطي، همع الهوامع ٣٩٩/٤.

(٢) الكتاب ١٠٤/٣.

(٣) المقتضب ٣٣٢/٢.

(٤) ونص الحديث: قال عمرو بن العاص -رضي الله عنه-: أتيت النبي -صلى الله عليه وسلم-، فقلت له: ابْسُطْ يَمِينَكَ فَلَأَبَايِعَكَ، فَبَسَطَ يَمِينَهُ، قَالَ: فَقَبَضْتُ يَدِي، قَالَ: "مَا لَكَ يَا عَمْرُو؟" قَالَ: قُلْتُ: أَرَدْتُ أَنْ أَشْتَرِطَ، قَالَ: "تَشْتَرِطُ بِمَاذَا؟" قُلْتُ: أَنْ يُعْفَرَ لِي، قَالَ: "أَمَا عَلِمْتَ أَنَّ الْإِسْلَامَ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟ وَأَنَّ الْهَجْرَةَ تَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهَا؟ وَأَنَّ الْحَجَّ يَهْدِمُ مَا كَانَ قَبْلَهُ؟". أخرجه مسلم، كتاب الإيمان، باب كون الإسلام يهدم ما قبله وكذا الهجرة والحج، الحديث (١٢١).

(٥) شرح مصابيح السنة ١٣٤/١.

اختلف النحاة في مسألة حذف النون من القسم المثبت، فالبصريون يرون أنّ النون المؤكدة تلازم اللام، ولا يجوز حذف أحدهما^(١)، ووافقهم السيرافي^(٢)، وابن يعيش^(٣)، وابن عصفور^(٤). قال سيويه: "ومن مواضعها الفعل الذي لم يجب، الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم".^(٥) وقال أيضًا: "وزعم الخليل: أنّ النون تلزم اللام كلزوم اللام في قولك: إن كان لصالحا، فإنّ بمنزلة اللام، واللام بمنزلة النون في آخر الكلمة".^(٦)

وألزم ابن يعيش النون في الفعل المضارع؛ لئلا يشارك الاستقبال زمن آخر كالحال مثلاً، قال: "وهذه النون تقع هنا لازمة. لو قلت: (والله ليقوم زيد) لم يجز. وإنما لزمته ههنا؛ لئلا يتوهم أنّ هذه اللام التي تقع في خبر (إنّ) لغير قسم، فأرادوا إزالة اللبس بإدخال النون وتخليصه للاستقبال، إذ لو قلت: (إنّ زيدا ليقوم)، جاز أنّ يكون للحال والاستقبال بمنزلة ما لام فيه. فإذا قلت: (إنّ زيدا ليقوم)، كان هذا جواب قسم، والمراد: الاستقبال لا غير".^(٧)

وأما الكوفيون^(٨)، وتبعهم الفارسي^(٩)، والجرجاني^(١٠) فيرون جواز حذف أحدهما دون الآخر، فتقول على رأيهم: والله أفعلنّ، والله لأفعل.

وقد وقع الحذف في النثر والنظم، فمن ذلك قوله -صلى الله عليه وسلم-: "لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرَفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ"^(١١)، والأصل: (ليردنّ)، فحذفت النون. ومن النظم قول أبي

(١) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٥، وابن عقيل، المساعد ٢/٦٦٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩٦، والأزهري، التصريح على التوضيح ٢/٣٠٠، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٣٩٩.

(٢) شرح أبيات سيويه ٢/١٤٠.

(٣) شرح المفصل ٥/١٦٦.

(٤) شرح الجمل ٢/٤٩٠.

(٥) الكتاب ٣/٥٠٩.

(٦) الكتاب ٣/١٠٤. وقول المبرّد السابق يؤكد تلازم اللام والنون في الفعل المضارع الواقع في جملة القسم.

(٧) شرح المفصل ٥/١٦٦-١٦٧.

(٨) ينظر: أبو حيان، ارتشاف الضرب ٢/٦٥٥، وابن عقيل، المساعد ٢/٦٦٤، وشرح الأشموني ٢/٤٩٦، والأزهري، التصريح على التوضيح ٢/٣٠٠، والسيوطي، همع الهوامع ٤/٣٩٩.

(٩) الإيضاح ص ٢٥٣. وينظر رأيه عند: ابن يعيش، شرح المفصل ٥/١٦٧، ١٧١.

(١٠) المقتصد في شرح الإيضاح ٢/١١٢٩.

(١١) أخرجه البخاري، كتاب الفتن، باب ما جاء في قول الله تعالى: (واتقوا فتنة لا تصيبن...)، الحديث (٧٠٥٠).

رواحة - بالتشديد - :

فلا وأبي لَنَاتِيهَا جَمِيعًا .٠ ولو كانت بِهَا عَرَبٌ وروم^(١)

فالأصل (لنأتينها) فحذفت نون التوكيد الثقيلة.

وأما زين العرب فقد ذكر قول الشارح في جواز حذف النون، أو بقائها من القسم المثبت، واستشهد على ذلك بقول النبي - صلى الله عليه وسلم -: "فلأبايعك". ويُحَلُّ قول الشارح بأنَّ قوله صحيحٌ؛ كي يفرَّ من اجتماع حرفين بمعنى واحد.

ولعلَّ ما يؤكد قول زين العرب، ما استشهد به الشارح وهو قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾ [الضحى: ٥] فجاءت النون محذوفة؛ لأنَّ اللام مفصولة عن جوابها (يعطيك)، وأيضًا وجود ما يحمل نفس معناها وهي كلمة (سوف)، فكلاهما (النون وسوف) يفيدان الاستقبال.^(٢)

وحذف النون في هذه الصورة جاء موافقًا للرأي الكوفي، فهم لا يمانعون تعاقب النون واللام، فالحرفان يدلان على التأكيد؛ ولذلك سقطت في قوله: "فلأبايعك"؛ لوجود اللام التي تحمل معنى التأكيد. يقول الجرجاني: "اعلم أنَّ النون الثقيلة عَلِمَ التوكيد، فلا تكون إلا في مثال المستقبل كقولك: (والله ليخرجنَّ زيد غدًا، والله لا يقومنَّ زيد)، فالنون تؤكد الخروج إذا كانت مع اللام، ونفي الخروج إذا كانت مع (لا) في قولك: والله لا يقومنَّ زيد، والذي يقتضيه القسم هو اللام في قولك: والله لأفعلنَّ، والنون جاءت للتأكيد فيجوز سقوطها نحو: والله ليقوم زيد، والأكثر ثباتها؛ لأنَّ القسم من مواضع التأكيد".^(٣)

والمضارع بالصور السابقة دليل قاطع على القسم، قال ابن هشام: "وجود المضارع مفتتحا

(١) البيت من الوافر. ينظر: ابن مالك، شرح التسهيل ٢٠٩/٣، وابن عقيل، المساعد ٣١٥/٢. وجاء بلا نسبة عند: ابن

هشام، مغني اللبيب ٣١٩/٢.

(٢) ينظر: السيوطي، همع الهوامع ٣٩٩/٤.

(٣) المقتصد في شرح الإيضاح ١١٢٩/٢.

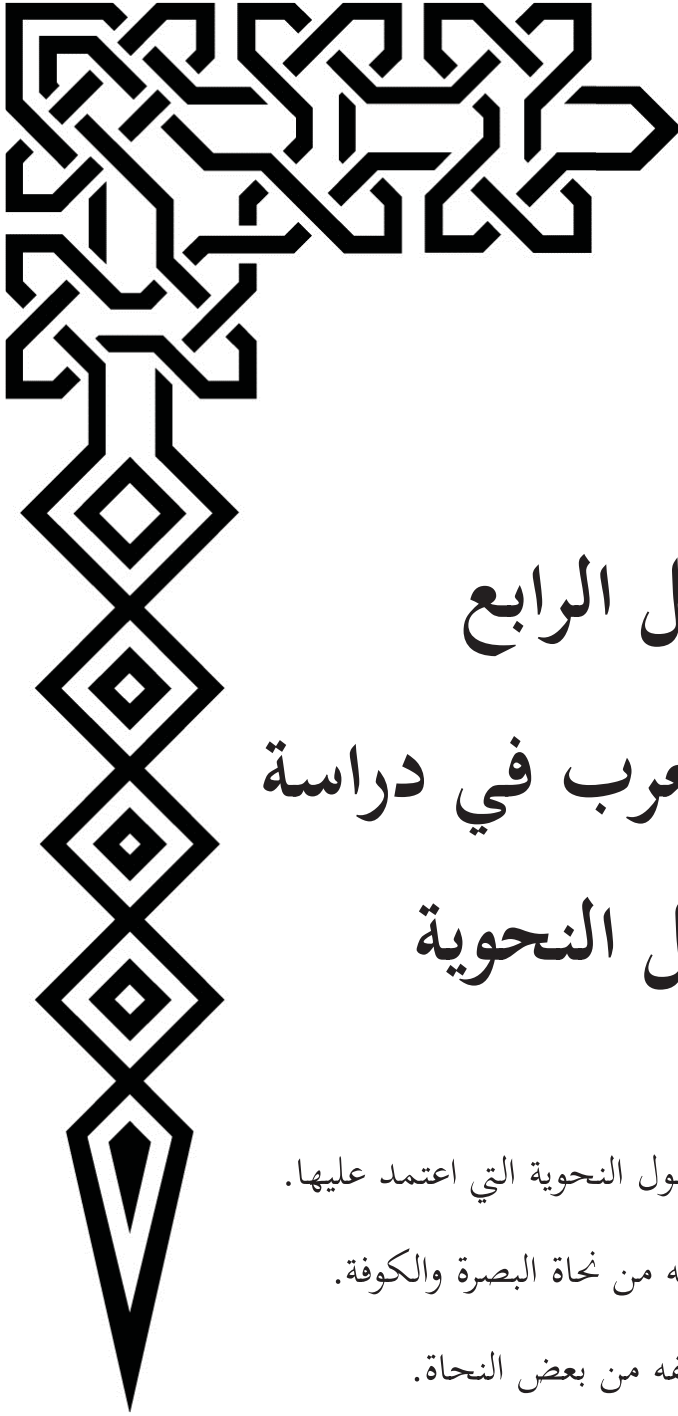
بلام مفتوحة، محتتما بنون مؤكدة دليل قاطع على القسم وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه".^(١)

ولعلّ الذي يظهر في هذه المسألة أنّ الفعل المضارع المستوفي الشروط السابقة، قد تلحقه النون، وربما لا تلحقه وهذا نادر، ولحاق النون أكثر كما جاء في كتاب الله تعالى. وقد ذكر ابن مالك أنّ لام القسم قد يُستغنى عنها بنون التوكيد، قال: "ومن أجل ندور أفراد اللام وإفراد النون قلت: لم تغنه اللام غالبًا عن نون توكيد، وقد يستغنى بها عن اللام".^(٢) واختص ابن هشام حذف النون بالضرورة الشعرية^(٣)، والشواهد السابقة تؤكد حذفها في الشعر وغيره، والله أعلم.

(١) مغني اللبيب ٤٥/٢.

(٢) شرح التسهيل ٢١٠/٣. ووصف أفراد اللام أو أفراد النون بالشدوذ في شرح الكافية ٨٣٦/٢.

(٣) مغني اللبيب ٣١٩/٢.



الفصل الرابع

منهج زين العرب في دراسة المسائل النحوية

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: الأصول النحوية التي اعتمد عليها.

المبحث الثاني: موقفه من نحاة البصرة والكوفة.

المبحث الثالث: موقفه من بعض النحاة.

المبحث الرابع: منهجه في عرضه للمسائل.



المبحث الأول

الأصول النحوية التي اعتمد عليها

وفيه مطلبان:

المطلب الأول: السماع.

المطلب الثاني: القياس.

الأصول النحوية التي اعتمد عليها

اتَّكأ النحاة عند صياغتهم للقواعد النحوية على مجموعة من الأصول التي تعدُّ الأساس الذي انطلق منه النحويون في بناء قواعدهم، وهذه الأصول هي أدلة النقل والعقل، والتي توصل إليها النحاة بعد قراءتهم للكلام العربي (شعراً ونثراً)، وبعد النظر في كتاب الله - ﷻ -، وأحاديث النبي - ﷺ -، ظلت هذه الأصول قسمة مشتركة بين النحويين على اختلاف مذاهبهم النحوية، وإن كان ثمة خلاف فيما يعتبر، وما لا يعتبر.

إنَّ أصول النحو صورة مقارنة لأصول الفقه، فلمَّا كان للفقه أصوله التي يعتمد عليها الفقهاء في استنباط أحكامهم الشرعية من الأدلة التفصيلية، كانت لدى علماء النحو رغبة في وضع مثل تلك الأصول لتصبح أساساً قوياً تستنبط به القاعدة النحوية. ويؤكد الأنباري العلاقة بين العلمين فيقول: "فإنَّ بينهما من المناسبة ما لا يخفى؛ لأنَّ النحو معقول من منقول كما أنَّ الفقه معقول من منقول، ويعلم حقيقة هذا الباب أرباب المعرفة بينهما".^(١)

ويعد هشام بن معاوية الضير من أوائل الذين خصصوا لهذه الأصول كتباً مستقلة^(٢)، وجاء بعد ذلك أبو البركات الأنباري، فألَّف في هذا الأمر، وله كتابان هما: (لمع الأدلة)، و(الإعراب في جدل الإعراب).

ويعد الاحتجاج الأصل الذي يعتمد عليه العلماء في إثبات صحة آرائهم، وإلَّا فإنَّ الرأي لا قيمة له بدون البرهان، ويقصد بالاحتجاج: "إثبات صحة قاعدة، أو استعمال كلمة، أو تركيب بدليل نقلي صحَّ سنده إلى عربيّ فصيح سليم السليقة".^(٣)

(١) نزهة الألباء في طبقات الأدباء ص ٧٦.

(٢) ينظر: السيوطي، بغية الوعاة ٢/٣٢٨.

(٣) ينظر: الأفغاني، في أصول النحو ص ٦.

إنّ الذي دفع العلماء لبذل الجهود المضنية في سبيل جمع اللغة وتدوينها، ووضع الأصول الصالحة لدراستها إنما هو انتشار اللّحن؛ حتى لا تصبح اللغة غريبة عن أبنائها، وهذا يؤدي بالضرورة إلى عدم فهم القرآن والسنة النبوية الشريفة.

وقد اعتمد زين العرب في مسائله النحوية على السماع والقياس، وأما بالنسبة للإجماع^(١)، واستصحاب الحال^(٢)، فإن الإمام لم يتعرض لهما مطلقاً في تلك المسائل.

(١) يقصد به إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة) على حكم (ما)، واستدلّاهم به إذا لم يخالف المنصوص، ولا المقيس على المنصوص. ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ١٤٦.

(٢) هو بقاء اللفظ على ما يستحقه عند عدم دليل النقل عن الأصل، كقولك في فعل الأمر: إنّما كان مبنياً؛ لأنّ الأصل في الأفعال البناء، وإنّما يعرب منها المضارع؛ لشبهه بالاسم، ولا دليل يدل على هذا الشبه، فكان قياساً على الأصل في البناء. ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ١٤٦.

المطلب الأول: السماع

يعدُّ السماع الأصل الأول الذي اعتمد عليه النحاة في استنباط قواعدهم، إذ اللغة هي المنطوق المستعمل، لا المتصور المتخيل حسب رغبة العالم، أو الباحث. ويشمل السماع كل ما ثبت في كلام من يوثق بفصاحته، فيشمل ذلك القرآن الكريم، والحديث الشريف، والشعر، وأمثال العرب، وأقوالهم المأثورة.^(١)

أولاً: القرآن الكريم وقراءاته:

يعد القرآن الكريم المصدر الغني الذي نهل منه النحاة كثيراً من الشواهد، إذ بلغ حدًّا من التواتر لم يصل إليه أي نصٍ آخر. نزل القرآن الكريم بلسان عربيّ مبين، وهو يمثل مستوى رفيعاً من مستويات اللغة، غير أنّ القرآن شيء، والقراءات القرآنية شيء آخر، ووضح العلماء الفرق بين القرآن والقراءات، فقال الإمام الزركشي: "القرآن والقراءات: حقيقتان متغايرتان، فالقرآن هو الوحي المنزل على سيدنا محمد -ﷺ-؛ للبيان والإعجاز، والقراءات: هي اختلاف ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف، أو كيفيتها من تخفيف، أو تثقيل، وغيرهما".^(٢)

ويبين ابن الجزري الحكمة من هذا الاختلاف فيقول: "كانت العرب الذين نزل القرآن بلغتهم لغاتهم مختلفة، وألسنتهم شتى، ويعسر على أحدهم الانتقال من لغته إلى غيرها، أو من حرف إلى آخر، بل قد يكون بعضهم لا يقدر على ذلك، ولا بالتعلم والعلاج لاسيما الشيخ والمرأة".^(٣)

ويشير أحمد مختار إلى أنّ الهدف من هذه القراءات، هو التسهيل على ناطقي اللغة، فيقول: "ما هي إلا الوجوه المختلفة التي سمح النبي -ﷺ- بقراءة المصحف بها قصداً للتيسير، والتي جاءت وفقاً للهجة من لهجات العرب".^(٤)

إنّ القراءة المتواترة سنّة متبعة، ويجب الحفاظ عليها؛ لأنّها جاءت نقلاً متواتراً عن النبي -ﷺ- ولا يجوز مخالفتها، يقول الأصمعي: "سمعت أبا عمرو بن العلاء يقول: لولا أنّه ليس

(١) ينظر: السيوطي، الاقتراح ص ٩٦ والشاوي، ارتقاء السيادة ص ٨٩.

(٢) البرهان في علوم القرآن ١/٣١٨.

(٣) النشر في القراءات العشر ١/٢٢.

(٤) البحث اللغوي عند العرب ص ١٩.

لي أن أقرأ إلا بما قرئ به، لقرأت حرف كذا: كذا، وحرف كذا: كذا".^(١)

وأجاز العلماء الاحتجاج بالقراءات القرآنية سواء أكانت متواترة، أم قراءة آحاد أم شاذة، يقول السيوطي: "أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء أكان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً".^(٢) بيد أن الأفغاني يركز على الاحتجاج بالقراءات المتواترة، فيرى أن سلامة المنهج، والصحة في المنطق العلمي والتاريخي يقضيان بأن يحتج للنحو ومذاهبه بهذه القراءات المتواترة؛ لما توفر لها من الضبط، والوثوق، والدقة، والتحري، وهو شيء لم يتوفر بعضه لأوثق النصوص المستشهد بها كالشعر مثلاً.^(٣) وبالعودة إلى السيوطي نراه يؤكد الاحتجاج حتى بالقراءة الشاذة، قال: "وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً، بل لو خالفته يُحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجز القياس عليه".^(٤)

وقد استشهد زين العرب بكتاب الله، ومن نماذج ذلك ما يأتي:

١. استشهد بقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا نِسْرَانٌ﴾ [طه: ٦٣] على دخول لام الابتداء الخبر.^(٥)
٢. استدل بالآيات الكريمة التالية: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾ [النساء: ٢٩] و ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، إِنَّهُ، كُلُّ شَيْءٍ حَسِيبًا﴾ [النساء: ٨٦]، و ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا﴾ [النساء: ٣٢]، إِنَّهُ، كَانَ فِي حَفِيًّا﴾ [مريم: ٤٧]، و ﴿إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا﴾ [طه: ٣٥]، على كثرة وقوع (كان) بعد (إن).^(٦)
٣. استدل بقوله تعالى: ﴿يَلِيَّتِي كُنْتُ مَعَهُمْ﴾ [النساء: ٧٣] على وقوع (كان) بعد (ليت).^(٧)
٤. استشهد بقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] على تقدير نائب فاعل للفعل

(١) ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات ص ٤٨.

(٢) الاقتراح ص ٩٦.

(٣) في أصول النحو ص ٢٨.

(٤) الاقتراح ص ٩٦.

(٥) ينظر ص (٤٥) من هذا البحث.

(٦) ينظر ص (٦٣) من هذا البحث.

(٧) ينظر ص (٦٣) من هذا البحث.

(قيل)، أي: قيل لهم قولٌ، ولا يجوز أن تكون جملة المصدر (لا تفسدوا) في محل نائب الفاعل.^(١)

٥. استشهد بقوله تعالى: ﴿لَا هَيْبَةَ قُلُوبِهِمْ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأنبياء: ٣] على لغة (أكلوني البراغيث).^(٢)

٦. استشهد بقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦] على جواز مجيء الواو في معنى (أو).^(٣)
ويستشهد بالقراءات القرآنية، ومن ذلك:

١. قراءة جرّ (وأرجلكم) من قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ [المائدة: ٦] وجهها زين العرب على مجاورة اللفظ لقوله: (رؤوسكم) المجرورة.^(٤)

٢. استشهد بقراءة جر (الآخرة) من قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] على حذف المضاف مع بقاء عمله في المضاف إليه، والتقدير أي: عرض الآخرة.^(٥)

٣. احتج بقراءة قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ﴾ [الضحى: ٣] بتخفيف الدال، على وقوع (ودع) في كلام العرب.^(٦)

٤. استدل بقراءة قبل عن ابن كثير في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ مَن بَقِيَ وَيَصِيرَ﴾ [يوسف: ٩٠] على ثبات الياء في حالة الجزم.^(٧)

(١) ينظر ص (١٣٦) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (١٤٦) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (١٩٠) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (٩٢) من هذا البحث.

(٥) ينظر ص (١٢٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر ص (١٥٧) من هذا البحث.

(٧) ينظر ص (١٦١) من هذا البحث.

ثانيًا: الحديث الشريف:

إنَّ الاستشهاد بالحديث النبوي يعدُّ من المسائل الخلافية في النحو العربي، فقد انقسم موقف النحاة منه إلى ثلاث طوائف، وهي^(١):

١. طائفة المانعين، وعلى رأسها: ابن الضائع، وتلميذه أبو حيان الأندلسي، فهم بذلك يسيرون على منهج السلف من النحاة الأوائل.

٢. طائفة المتوسطين، ومنهم: الشاطبي، والسيوطي.

٣. طائفة المجوزين، ويمثلها: ابن مالك الأندلسي، والدماميني.

ونجد من المحدثين من يتعجب من عدم الاحتجاج بالحديث الشريف، يقول صبحي الصالح: "لكننا نعجب مرة أخرى للنحاة الأولين: كيف طوعت لهم أنفسهم أن يهجروا حديث الرسول - ﷺ - وهم يحتجون، ويلتمسون الشواهد لما ييؤبون ويفصّلون، مع أنهم كانوا يعلمون علم اليقين، أنّ شروط المحدثين في المشافهة والإسناد، تضمن لهم أصدق الأخبار، وأقومها قبالاً!"^(٢).

ويعد زين العرب من أصحاب الطائفة الثالثة، فالمسائل السابقة تؤكد أنه من المجوزين لذلك، وقد جعل الأحاديث السابقة حجة لإثبات القاعدة النحوية.

ثالثًا: الشعر:

ويستدل بالشعر، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١. استشهاد بقول الشاعر:

أُمُّ الحَلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ .: تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقَبَةِ

على زيادة اللام في قوله: (لعجوز).^(٣)

(١) ينظر: خديجة الحديثي، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف ص ١٦-٢٩.

(٢) علوم الحديث ومصطلحه ص ٣٢٧.

(٣) ينظر ص (٤١) من هذا البحث.

٢. استدل بقول الشاعر:

ياليَتَ أَيامَ الصُّبَا رواجعا

على مجيء خبر (ليت) منصوبًا، وأنه يقدر (كان) قبلها، أي: كانت رواجعًا.^(١)

٣. استشهد بقول الشاعر:

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا .: تَحْمِلُنِي الدَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

حيث جاءت (أكتع) توكيدًا للنكرة (حولًا)، ومثله قول الآخر:

قَد صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعَا

فجاءت (أجمع) مؤكدة للنكرة (يوم).^(٢)

٤. استدل على جواز نيابة الضمائر المنفصلة عن بعضها بقول الشاعر:

يَابْنَ الزُّبَيْرِ طالَمَا عَصَيْكََا .: وَطالَمَا عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا

ففي هذا البيت قد ناب الضمير المتصل (الكاف) عن الضمير المتصل (التاء) أي:

عَصَيْتَ، وهو بهذا الاستشهاد يؤكد صحة هذا التبادل.^(٣)

٥. استشهد بقول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرْفُؤُهُ أَتَانَا .: مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزَنَادٍ رَاعِ

على عدم مجيء (إذ) و (إذا) في جواب (بيننا وبينما).^(٤)

٦. استدل بقول الشاعر:

لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ والمُرْمَلُونَ .: إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شِمَالًا

على جواز إضمار الفاعل المعلوم في الذهن، ففي البيت أضمر الفاعل؛ لوجود ما يدل

عليه وهو قوله: (وهبت)، فيتبادر إلى الذهن أن التي تهب هي الريح، وتقدير البيت أي: وهبت

(١) ينظر ص (٦٢) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (٧٨) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٣٣) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١١١) من هذا البحث.

الريح شمالاً.^(١) ينظر ص من هذا البحث.

٧. استدل بقول الشاعر:

أَمْ يَا تَيْبِكَ وَالْأَنْبِيَاءُ تَنْمِي

وقول الآخر:

هَجَوْتَ زَيْبَانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِرًا ∴ مِنْ هَجَوِ زَيْبَانَ لَمْ تَهْجُو وَلَمْ تَدَعِ

على ثبوت الياء في الفعل المضارع المجزوم.^(٢)

رابعاً: أمثال العرب، وأقوالهم:

ومن أمثال العرب التي استشهد بها زين العرب، قولهم: (أَصْبِحْ لَيْلٍ) و(أَفْتَدِ مَخْنُوقٌ) حيث

استدل بهما على حذف (يا) النداء، وأنه حاصل في كلام العرب.^(٣)

وقد استشهد بأقوال العرب، فمن ذلك ما استشهد به في مسألة (الجر على الجوار) وقولهم

المشهور: (هذا جحر ضب خرب).^(٤)

(١) ينظر ص (١٤٢) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (١٦٢) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٢١٣) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (٨٥) من هذا البحث.

المطلب الثاني: القياس

القياس في اللغة: التقدير؛ لأنه مصدر قاس الشيء بغيره، وعلى غيره، ومن المقياس بمعنى: المقدار. (١)

ويعرفه ابن الأنباري بأنه: "حمل غير المنقول على المنقول، إذا كان في معناه، كرفع الفاعل ونصب المفعول". (٢) وعند المحدثين هو: مقارنة كلمات بكلمات، أو صيغ بصيغ، أو استعمال باستعمال، رغبة في التوسع اللغوي، وحرصاً على اطراد الظواهر اللغوية. (٣)

وأساسه السماع عن العرب الثقات، قال المازني: "ما قيس من كلام العرب فهو من كلام العرب". (٤)

ولقد اعتمد زين العرب على القياس أحياناً، ومن ذلك:

١. في مسألة توكيد النكرة المحدودة كالشهر والفرسخ، وجوازه لمثل هذا التوكيد، قال: "وهو القياس؛ لإفادته، إذ قولك: (شهرًا كله) يرفع احتمال بعضه، ولأنه مسموع كقوله:

يَالْيَتِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا .: تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا" (٥)

٢. ويرى زين العرب أنّ ثبوت الياء في المضارع المجزوم ليس مخالفاً لقياس النحويين، بل جاء على لغة قوم، قال: "وأما ثبوت الياء في الجزم فلغة قوم من العرب، لا أنّه مخالف للقياس، بل موافق للغة أولئك القوم". (٦)

٣. استند على القياس في مسألة تبادل الضمائر مع بعضها، حيث يقول: "وقوله: (وإياي) قد وقع فيه المضمّر المنصوب المنفصل موقعَ المنفصل المرفوع، إذ حقه أن يقال: وأنت يا رسول الله وكَلَّ بك قرينك؟ فيقول: وأنا، لكن إقامة كلٍّ منهما مقامَ الآخر كثير، منه قوله -ﷺ- في حديث الوسيلة: (وأرجو أن أكونَ هو)، والقياس: أن أكونَ إياه، أو أكونه، وفي الدعاء

(١) ينظر: الجوهري، تاج اللغة، (قيس).

(٢) ينظر: الإغراب في جدل الإعراب ص ٤٥.

(٣) ينظر: إبراهيم أنيس، أسرار العربية ص ٩.

(٤) الخصائص (٣٥٦/١).

(٥) ينظر للمسألة ص (٧٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر للمسألة ص (١٦١) من هذا البحث.

المأثور عنه -ﷺ- بين ركعتي الفجر وفرضه: (فإني أَرغبُ إليك وأَسألكَ هو ياربُّ العالمين) والقياس: أسألكه، أو أسألك إياه، ومنه قول الشاعر:

يا بِنَ الزُّبَيْرِ طالما عَصَيْكََا .∴ وطالما عَنَيْتَنَا إِلَيْكََا

والقياس: عصيت. (١)

٤. وعند قول النبي -ﷺ-: "أولها الاثنان"، قال: "القياس كان أن يقول: (الاثنان)، والذي يمكن أن يقال: إنه حذف المضاف وأبقى المضاف إليه على حاله، تقديره: يوم الاثنان". (٢)

(١) ينظر للمسألة ص (٣٣) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (١٢٧) من هذا البحث.

المبحث الثاني

موقفه من نحاة البصرة والكوفة

وبيان مذهبه النحوي

وفيه أربعة مطالب:

المطلب الأول: المسائل التي وافق فيها البصريين.

المطلب الثاني: المسائل التي وافق فيها الكوفيين.

المطلب الثالث: رؤيته للمذهبين.

المطلب الرابع: بيان مذهبه النحوي.

المطلب الأول: المسائل التي وافق فيها البصريين

يتضح لنا من خلال ما عرضنا سابقاً من مسائل الخلاف النحوي، أنّ زين العرب قد وافق البصريين في عدد من المسائل، ومثالها:

١- دخول لام الابتداء على الخبر.

ففي قوله -صلى الله عليه وسلم-: "وَأَحَدُهُمَا لَأَخِذٌ"، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "لَأَغْنِيَاءُ عَنِ الشَّرِكِ"، قد دخلت لام الابتداء على الخبر، وهو قوله: (لأخذ) و(لأغنياء)، إلا أنّ زين العرب قدّر دخولها على مبتدأ محذوف مقدر، أي: (لهو آخذ) و(لأنتم أغنياء)، وكذا قدّر دخولها في قول عائشة -رضي الله عنها-: "كان رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليصليّ الصبح"، أي: هو يصلي، وبهذا التقدير يكون زين العرب موافقاً لرأي البصريين الذين يرون أحقية دخول لام الابتداء على المبتدأ.^(١)

٢- عدم جواز إضافة الصفة إلى موصوفها.

ذهب زين العرب مع رأي البصريين في عدم إضافة الصفة إلى موصوفها، لذا نجده قد قدّر موصوفاً محذوفاً في قول النعمان بن بشير -رضي الله عنه-: "ليلة الثالثة"، أي: ليلة العشيّة الثالثة.^(٢)

٣- منع البدل لغير الضمير الغائب.

وافق زين العرب البصريين في عدم البدل من الضمير الحاضر (المتكلم والمخاطب)، ففي قول ابن عباس -رضي الله عنه-: "قدمنا رسول الله -صلى الله عليه وسلم- ليلة المزدلفة أغيلمةً بني عبد المطلب"، نجده قد أنكر على من رأى أنّ قوله (أغيلمة) بدل من الضمير في قوله (قدمنا)، ويرى أنّ هذا لا يصح إلا على مذهب الأخفش والكوفيين.^(٣)

٤- إعراب الظرف المضاف إلى الجملة الاسمية أو المضاف للفعل المضارع.^(٤)

(١) ينظر للمسألة ص (٤٤) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (١١٧) من هذا البحث.

(٣) ينظر للمسألة ص (٨١) من هذا البحث.

(٤) ينظر للمسألة ص (١٠٦) من هذا البحث.

٥- منع مجيء الفاعل ونائبه جملة.

ذهب زين العرب مع البصريين فهم يمنعون مجيء الفاعل ونائبه جملة، ففي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا﴾ [البقرة: ١١] قدّر نائب فاعل للفعل (قيل)، أي: قيل لهم قول، ولا يجوز أن تكون جملة المصدر (لا تفسدوا) في محل نائب الفاعل.

وفي قوله -ﷺ-: "حَتَّى يُقَالَ هَذَا" قد جعل جملة (خَلَقَ اللهُ) تفسيرا لاسم الإشارة (هذا)، ولم يجعل الجملة نائبا للفاعل؛ لأنه لا يرى جواز ذلك، فقدّر للفعل (قيل) نائب فاعل مضمّر يفسره ما بعده، أي: (هذا القول)، ويقصد ب(القول) جملة (خَلَقَ اللهُ الخلق) ^(١).

٦- جواز حذف حرف القسم وبقاء عمله.

ذهب زين العرب مع رأي البصريين، الذين يرون جواز حذف حرف القسم وبقاء عمله في جرّ ما بعده، شريطة أن يعوّض عن حرف القسم بالهاء، أو الهمزة، وقد استدل على ذلك بقول أبي بكر الصديق -رضي الله عنه-: "لا ها الله إذًا"، فعوّض حرف القسم المحذوف بالهاء، وجرّ لفظ الجلالة. ^(٢)

(١) ينظر للمسألة ص (١٣٥) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (٢٠٩) من هذا البحث.

المطلب الثاني: المسائل التي وافق فيها الكوفيين

لقد وافق زين العرب الكوفيين في عدد من المسائل، ومثالها:

١- مجيء (لعل) بمعنى (ظن).

ذهب زين العرب مع الكوفيين في تجويزهم مجيء (لعل) لغير معنى الترجي والإشفاق، ففي حديث النبي -ﷺ-: "لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا" يرى أنّ (لعل) قد جاءت بمعنى (ظن).^(١)

٢- حذف المضاف وبقاء المضاف إليه على حاله.

وافق زين العرب الكوفيين الذين أجازوا حذف المضاف مع بقاء المضاف إليه على جرّه، وأجازوا الحذف دون شروط تذكر، يدلنا على ذلك ما قدره في حديث أم سلمة -رضي الله عنها-: "أَوَّلُهَا الْإِثْنَيْنِ وَالْحَمِيسِ"، فيرى أنّ قوله: (الاثنين) قد حذف مضافه، والتقدير أي: (يوم الاثنين)، ولم يكن المحذوف معطوفاً على ما يماثله في اللفظ، أو المعنى.^(٢)

٣- جواز توكيد النكرة المحدودة.

وافق زين العرب الكوفيين في تجويزهم توكيد النكرة المحدودة كاليوم، والشهر، والفرسخ..، ففي حديث النبي -ﷺ-: "كما تنتج البهيمةُ بهيمةً جمعاءً" يرى أنّ قوله: (جمعاء) قد جاءت مؤكدة للنكرة، وهو قوله: (بهيمة).

وفي قوله -ﷺ-: "فرسانا أجمعون" جاءت كلمة (أجمعون) تأكيداً للنكرة وهو قوله: (فرسان)، وكذا في قول عائشة -رضي الله عنها-: "ما علمته صام شهراً كله إلا رمضان"، يرى الإمام أنّ المؤكد (كله) قد أكد (شهراً) وهو نكرة.^(٣)

٤- مجيء (أو) بمعنى الواو.

تبع زين العرب الكوفيين في تجويزهم مجيء (أو) بمعنى الواو، ففي حديث النبي -ﷺ-:

(١) ينظر للمسألة ص (١٨٧) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (١٢٧) من هذا البحث.

(٣) ينظر للمسألة ص (٧٧) من هذا البحث.

"يُوطئُ، أو يُمكَّنُ" يرى زين العرب أنّ (أو) في الحديث قد جاءت بمعنى الواو. ^(١)

٥ - مجيء الواو بمعنى (أو).

ذهب زين العرب مع الكوفيين في جواز مجيء الواو بمعنى (أو)، واستدل على ذلك بقوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعًا إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة: ١٩٦]، واستشهد بقولهم: "جالس الحسن وابن سيرين"، فالواو في الجملتين قد جاء بمعنى (أو). ^(٢)

٦ - مجيء واو العطف زائدة.

لا يمانع الكوفيون أن تكون واو العطف زائدة في الجملة، وتبعهم في ذلك زين العرب، فيرى أنّ الواو العاطفة من قوله -ﷺ-: "وما أنا والدنيا" قد جاءت زائدة. ^(٣)

(١) ينظر للمسألة ص (١٧٧) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (١٩٠) من هذا البحث.

(٣) ينظر للمسألة ص (٢٠٢) من هذا البحث.

المطلب الثالث: رؤيته للمذهبيين

يرى الناظر لكلام زين العرب أنه على اطلاع واسع، ومعرفة تامة بآراء المذهبيين، البصري والكوفي، وقد وظّف هذه المعرفة، وما يمتلكه من علم فيما شرّحه من أحاديث، ولهذا فإننا نجد في كثير من المسائل يبين رأي كلا الفريقين، ففي مسألة (دخول لام الابتداء على الخبر) قد بين رأي كلا المذهبيين، تعرض لذلك عند شرحه لحديث النبي -ﷺ-: "ليصلي"، قال: "واللام في (ليصلي) للابتداء، وقد دخل الخبر، وهو جائز عند الكوفية، وهو على تقدير مبتدأ محذوف عند البصرية، أي: هو يصلي، ك: لأقسم، أي: لأننا أقسم، أو للقسم".^(١)

وبين ذلك في مسألة (توكيد النكرة المحدودة)، وذلك عند تعرضه لحديث عائشة -رضي الله عنها-: "ما علمته صام شهرا كله"، قال: "وقوله: (شهرا كله) قد أكّد فيه النكرة تأكيداً معنوياً، وهو خلاف رأي البصريين؛ لأنّ لفظ التوكيد المعنوي معرفة، فلا يؤكد به النكرة كالوصف. وأجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة المعلومة الابتداء والانتهاء به، كالشهر والفرسخ، واختاره ابن مالك، وهو القياس؛ لإفادته، إذ قولك: (شهرا كله) يرفع احتمال بعضه، ولأنه مسموع كقوله:

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضِعًا . . . تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وكقوله:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا

وحمله البصريون على الضرورة".^(٢)

وقد يذكر زين العرب آراء المذهبيين في المسألة دون الإشارة إلى ذلك، ومن ذلك ما ذكره في مسألة نيابة (أل) عن الضمير، حيث يقول: "ولمّا كان المراد بقوله: (كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ) الحسنات من الأعمال، وضع الحسنّة في الحديث موضع الضمير الراجع إلى المبتدأ. قيل: وجاز أن يكون الضمير العائد إلى المبتدأ محذوفاً، أي: كل عمل عمّله تضاعف الحسنّة منه بعشر أمثالها.... إلى آخره، واللام في (الحسنّة) نائبة عن الضمير، أي: حَسَنَتُهُ".^(٣)

وقد يبين رأي فريق دون الآخر، يدلنا على ذلك ما ذكره عند شرحه لقول النبي -ﷺ-:

(١) ينظر للمسألة ص (٤٤) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (٧٧) من هذا البحث.

(٣) ينظر للمسألة ص (٣٦) من هذا البحث.

"كلُّ شيءٍ بقدرٍ، حتى العجزُ والكيسُ"، حيث يقول: "قوله: (حتى العجز) قيل: بالجر (حتى) بمعنى (إلى) أي: حصول جميع الأشياء بقدر الله، حتى تنتهي إلى العجز والكيس، أو عطفًا على (شيء)، وبالرفع عطفًا على (كل). قال شارح: هو بالرفع عطف على (كل)، وخبره محذوف والتقدير: حتى العجز والكيس كذلك، أي: كائنا بقدر، ولا يجوز عطفه على (شيء) وإلا قُدِّم على قوله (بقدر)؛ لأن الفصل بين المعطوف والمعطوف عليه لا يجوز، مع أنه ليس المراد: حتى العجز والكيس، ولا يجوز أيضا عطفه على الضمير في (بقدر)؛ لاستتاره، إلا عند الكوفية".^(١)

ويدرك زين العرب أتباع كلا الفريقين، ومن خالف مذهب جماعته، ففي مسألة (البدل من غير الضمير الغائب)، يقول: "... وإن أراد البدل فهو لا يصحُّ في بدل الكل من غير ضمير الغائب، إلا عند الأخفش والكوفيين"، فهو يدرك أنّ الأخفش قد خالف مذهب جماعته، وتبع الكوفيين في جوازهم البدل مطلقًا.^(٢)

(١) ينظر للمسألة ص (٧٤) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (٨١) من هذا البحث.

المطلب الرابع: مذهبه النحوي

إن الناظر لأقوال زين العرب، وآرائه في بعض المسائل، يتبين له أنه رجل وسطي، فتارة يأخذ برأي البصريين، وأخرى برأي الكوفيين، فهو ليس متعصباً لأحد الفريقين، فقد وافق البصريين في بعض المسائل، ووافق الكوفيين في بعضها، كما رأينا ذلك آنفاً.

ومن الصعب جداً بيان مذهب الإمام، إذ لم يُصرح بذلك، ولم ينقل عنه أحد ذلك، ولكن يظهر -والله أعلم- أنه يميل لمذهب البصريين، فنجد في بعض الأحاديث يوجهها توجيهاً نحويّاً موافقاً لتوجيه البصريين، دون أن يشير إلى ذلك، ثم يستعرض بعد ذلك ببيان رأي الكوفيين فيها، ففي مسألة (إضافة الصفة إلى موصوفها) وجه قول النعمان بن بشير -رضي الله عنه-: "ليلة الثالثة" على تقدير موصوف محذوف، أي: ليلة العشيّة الثالثة؛ لأنّه يمنع إضافة الصفة إلى موصوفها، يقول: "وإضافة الليلة إلى الثالثة بتأويل العشيّة؛ كيلا يلزم إضافة الموصوف إلى الصفة، وعلى رأي الكوفيين: لا يحتاج إلى تأويل".^(١)

وفي مسألة (دخول لام الابتداء على الخبر) استدل على ذلك بقول النبي -صلى الله عليه وسلم-: "وأخذهما لآخذ"، وقوله -صلى الله عليه وسلم-: "لأغنياء عن الشُّرك"، فنجد زين العرب قدّر دخولها على مبتدأ محذوف مقدر، أي: (هو آخذ) و(لأنتم أغنياء)، والبصريون يمنعون دخول لام الابتداء على الخبر مطلقاً.^(٢)

وفي مسألة (أصل هلم) نجد يتحدث عن أصلها وأنها مركبة من (ها) التي للتنبيه، و(لم) أمرٌ من قولك: (لم الله شعته)، أي: جمعه، وقد جاء رأيه موافقاً للبصريين، ثم ذكر احتمال آخر بأنها قد تكون مركبة من (هل)، ومن (أم)، فبين أنّ هذا الاحتمال جاء على رأي الكوفية، قال: "ويحتمل أن يكون أصله: هأُم، ف(ها) للتنبيه، و(لم) من (لم الله شعته)، أي: جمعه، كأنه أراد لم نفسك إليّ، مخفف بحذف الألف، ويحتمل أن يكون أصله: هل أم؛ أي: أقصد، وهو على رأي الكوفية، وضَعَّف بأن الاستفهام غير لائق بالمقام".^(٣)

ومّا يلاحظ أنّ أغلب المسائل التي وافق فيها زين العرب الكوفيين، هي مسائل قد يحتملها السياق كمسائل الأدوات، أمّا المسائل التي لا يحتملها السياق فنجد يوجه الحديث على مذهب البصريين، أو يبدي رأياً يوافق فيه البصريين كما رأينا ذلك.

(١) ينظر للمسألة ص (١١٧) من هذا البحث.

(٢) ينظر للمسألة ص (٤٤) من هذا البحث.

(٣) ينظر للمسألة ص (١٠٢) من هذا البحث.

المبحث الثالث

موقفه من بعض النحاة

موقفه من بعض النحاة

صرّح زين العرب بذكر أسماء عدد من النحاة، وآرائهم في بعض المسائل النحوية، إلا أنّ هذا الذكر لم يتجاوز المرة، أو المرتين للعالم، ويستثنى من ذلك ابن مالك، وهؤلاء النحاة هم:
أولاً: سيبويه:

ذكره مرة واحدة، فبين رأيه في جواز تعدية (أفعل) التفضيل باللام، وذلك في قوله -
عَلَيْهِ السَّلَامُ -: "أَذْهَبَ لِلْبِّ"، فتعدى (أذهب) إلى قوله: (لب) بواسطة حرف الجر.

ثانياً: الكسائي:

صرّح زين العرب باسمه مرتين:

- ١ - ذكر رأيه في تقدير خبر (كان) في حالة مجي خبر (إنّ) و(ليت) منصوباً، وقد ذكر ذلك عند قول النبي -عَلَيْهِ السَّلَامُ -: "إنّ أول ما خلق الله القلم"، قال: "أو على أنّه خبر (كان) مقدرة، أي: أول ما خلق الله كان القلم، وهو رأي الكسائي".^(١)
- ٢ - ذكر رأيه بأنّ نصب خبر (إنّ) و(ليت) جاء على لغة، قال: "وكان في النسخ الحاضرة (أنّ ذلك تاماً)، وهو لغة من ينصب الخبر ب(أنّ)، حكاه ابن السّيد والكسائي".^(٢)

ثالثاً: الأخفش:

صرّح باسم الأخفش في المسائل التي درست ثلاث مرات:

- ١ - استدل بقول النبي -عَلَيْهِ السَّلَامُ -: "إنّ من آمنّ الناس عليّ في ماله وصحبته أبا بكر" على زيادة (من) على مذهب الأخفش، قال زين العرب عن توجيهه (من) في الحديث: "ووجهه أن يجعل (من) زائدة على مذهب الأخفش".^(٣)
- ٢ - ذكر رأي الأخفش في جوازه البدل من الضمير الحاضر.^(٤)
- ٣ - بيّن رأيه في حرفية (إذا) الفجائية.^(٥)

(١) ينظر ص (٦٢) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (٦٢) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (١٩٨) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (٨٢) من هذا البحث.

(٥) ينظر ص (١١٠) من هذا البحث.

رابعاً: أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي:

ذكر زين العرب رأيه في تنوين (قيل) و(قال) من قول النبي -ﷺ-: "نهي عن قيل وقال"، قال: "وقال أبو عبيد في (قيل) "يجوز تنوينه، وذلك أنه جعل الرسول -ﷺ- القال مصدراً كأنه قال: نهى عن قيل وقول، يقال: قلت قولاً وقالاً".^(١)

خامساً: السيرافي:

صرح باسم السيرافي مرة واحدة، حيث ذكر رأيه بأن (إذ) و(إذاً) قد تكونان اسماً، أو حرفاً، قال: "وحكى السيرافي: أن بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأن بعضهم يجعلها زائدة".^(٢)

سادساً: ابن سيده:

صرح باسمه مرتين حيث ذكر أن ابن سيده يرى أن نصب خبر (إن) و(ليت) جاء على لغة.^(٣)

سابعاً: ابن مالك:

أكثر زين العرب من النقل عن ابن مالك، والذي يظهر أنه متأثر به كثيراً، فهو يجله ويحترمه، ولذلك فإننا نجد ينعتة بالأستاذ^(٤)، والفاضل^(٥)، ويأخذ برأيه كثيراً، ومن أمثلة ذلك ما جوزه من تقدير حرف الاستفهام المحذوف عند قول النبي -ﷺ- "وإن زنا وإن سرق"، قال: "وقد صرح ابن مالك بأن حرف الاستفهام في قوله: (وإن زنا وإن سرق) مقدر، ولا بد من تقديره، أي: أو إن زنا وإن سرق".^(٦) وقال في جوازه توكيد النكرة المحدودة: "وأجاز الكوفيون توكيد النكرة المحدودة المعلومة الابتداء والانتهاؤ به، كالشهر والفرسخ، واختاره ابن مالك، وهو القياس".^(٧)

(١) ينظر ص (١٢٣) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (١١١) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٦٣) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١٤٣) من هذا البحث.

(٥) ينظر ص (١٦٧) من هذا البحث.

(٦) ينظر ص (٢٠٦) من هذا البحث.

(٧) ينظر ص (٧٧) من هذا البحث.

ومن نماذج ذكر آراء ابن مالك ما يأتي:

١. ذكر رأي ابن مالك في جواز اتصال خبر (كان) بالضمير، قال: "وقد رواه ابن مالك (إنَّ يَكُنُّهُ) مستدلاً على جواز اتصال خبر (كان) بها".^(١)
٢. ذكر أنَّ ابن مالك قد نقل عن الكسائي تقدير (كان) من قول الشاعر:

ياليَتَ أَيامَ الصِّبَا رَاجِعَا

والتقدير أي: كانت راجعاً، ونقل عن ابن سيده على أنَّ نصب (ليت) للخبر لغة. أشار إلى ذلك زين العرب عند قول النبي -ﷺ-: "إنَّ أولَ ما خلق الله القلم"، حيث يقول: "و(القلم) مرفوع، وإنَّ صحت رواية نصبه كان على لغة من ينصب خبر (إنَّ)، ذكرها ابن سيده، أو على أنَّه خبر (كان) مقدر، أي: أول ما خلق الله كان القلم، وهو رأي الكسائي كقوله:

ياليَتَ أَيامَ الصِّبَا رَاجِعَا

نقله عنهما ابن مالك".^(٢)

٣. تحدث زين العرب في مسألة (إضمار الفاعل المعلوم في الذهن) عن هذا الحذف، ثم أشار إلى ابن مالك وتجويزه مثل هذا الحذف، قال: "وقد حكى هذا النحو من الإضمار للفاعل الأستاذ ابن مالك -رحمته-".^(٣)

٤. ذكر زين العرب أنَّ ابن مالك يستشهد بقول النبي -ﷺ-: "ونحنُ أكثرُ ما كُنَّا قَطُّ وآمنهُ"، على مجيء (قطُّ) في الكلام المثبت لفظياً. قال زين العرب: "قال ابن مالك: إذا قصدَ عمومَ وقت الفعل الماضي المنفي جيء بعد نفي الفعل بـ(قطُّ)، وقد يقع (قطُّ) مع فعل غير منفي لفظاً ولا معنىً، ويمثل عليه بهذا الحديث".^(٤)

(١) ينظر ص (٥١) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (٦٢) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (١٤٣) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١٥٣) من هذا البحث.

المبحث الرابع
منهجه في عرضه للمسائل

منهجه في عرض المسائل

تعرض الإمام لتوجيه الأحاديث النبوية توجيهًا نحويًا، وليس هذا بغريب، فهو عالم بالنحو، وقد أشار إلى ذلك في مقدمة كتابه، إذ يقول: "وبينت في بعض المواضع إعراب ما يحتاج منه إلى الإعراب".^(١)

ومن أبرز سمات دراسته للمسائل النحوية ما يلي:

أولاً: اختصاره بعض المسائل النحوية، ومن ذلك:

- ١- في مسألة إعمال (ما) النافية على لغة أهل الحجاز، حيث نجد أنه قد اكتفى بتوجيهه النص من قوله -ﷺ-: "مَا أَنْتُمْ جُزْءًا" بأنه على لغة أهل الحجاز، ولم يذكر شروط إعمال (ما) عمل (ليس).^(٢)
- ٢- وفي مسألة (وقوع خبر "كان" ضميراً متصلاً، أو منفصلاً) عند شرحه لحديث النبي -ﷺ-: "وأرجو أن أكون أنا هو"، قال: "ويؤيد مذهب من يمجّز وقوع خبر (كان) ضميراً، فلم يذكر أصحاب هذا المذهب".^(٣)
- ٣- في مسألة بناء الظرف المضاف إلى الفعل المضارع يقول فيه: "واختلف في المضاف إلى المضارع، والأصح أنه معرب"، اكتفى بالإشارة إلى هذا الخلاف، فلم يذكر أقوال العلماء في ذلك، ولم يبين حجة ما ذهب إليه من جواز إعراب الظرف عند إضافته للفعل المضارع.^(٤)
- ٤- ذكر في حديث النبي -ﷺ-: "... في إناء أحدكم" مجيء (في) بمعنى (من)، قال: "في بمعنى (من)، كما في قوله: (اغتسل هو وميمونة في قصعة)، فلم يذكر أقوال العلماء الذين أجازوا مجيء (في) بمعنى (من).^(٥)

وسمة الاختصار سائدة في مسائل زين العرب؛ ولعلّ السبب في ذلك هو أنّ مؤلفه ليس

(١) شرح مصابيح السنة ٧/١.

(٢) ينظر ص (٥٥) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٥١) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١٠٦) من هذا البحث.

(٥) ينظر ص (١٨٥) من هذا البحث.

مختصًا بالنحو، إنما هو متعلق بالحديث.

ثانيًا: استعانته بالشواهد؛ لتقرير رأيه، وقد رأينا ذلك عند حديثنا عن الأصول النحوية.

ثالثًا: ذكره للآراء النحوية على سبيل الاحتمال القائم، دون الإدلاء برأيه، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- في مسألة (العطف على ضمير الرفع المستتر)، نجد أنه قد استعرض عند توجيهه للحديث مذهب المجوزين للعطف على الضمير ومذهب المانعين لذلك، ولكنه لم يبين رأيه في ذلك مطلقًا.^(١)

٢- في مسألة (نيابة أل عن الضمير) بين رأي المجوزين والمانعين في الحديث، ولم يبين رأيه في المسألة.^(٢)

٣- ذكر الاحتمالات الممكنة في المسألة التي فيها محل الخلاف، ففي أصل (هلم) قال: "ويحتمل أن يكون أصله: هَامُّ، (ها) للتنبية، و(لم) من (لم الله شعثه)، أي: جمعه، كأنه أراد لَمْ نَفْسِكَ إِلَيَّ، مخفف بحذف الألف، ويحتمل أن يكون أصله: هل أُمُّ؟ أي: أقصد، وهو على رأي الكوفية، وضَعَّفَ بأنَّ الاستفهام غير لائق بالمقام".^(٣)

رابعًا: نقله لبعض المسائل بنصّها عن النحاة:

يلاحظ على زين العرب أنه ينقل بعض المسائل بنصّها عن النحاة، فقد يصرّح باسمه في بعض الأحيان، ومن أمثلة ذلك ما نقله عن ابن مالك في مسألة (دخول إذ وإذا جواب بينا وبينما)، حيث يقول: "ومال ابن مالك إلى قول الأصمعي إذ قال: وتجيء (إذ) للمفاجأة، وتركها بعد (بين) و(بينما) أقيس من ذكرها؛ لأنّ المعنى المستفاد معها مستفاد بتركها، وكلاهما مروى عن العرب نثرًا ونظمًا، ومن أمثلة تركها قول الشاعر:

فَبَيْنَا نَحْنُ نَرَقُبُهُ أَتَانَا .: مُعَلَّقَ وَفُضَّةٍ وَزِنَادَ رَاعٍ

وحكى السيرافي: أنّ بعضهم يجعلها ظرف مكان، وأنّ بعضهم يجعلها زائدة، قال:

(١) ينظر ص (٨١) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (٣٦) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (١٠٢) من هذا البحث.

والمختار عندي الحكم بحرفيتها".^(١)

وقد لا يصّرح باسم ما نقل عنه، فيعبر عنه ب(قال شارح)، ومن أمثلة ذلك ما يأتي:

١- ما ذكره في مسألة (إعمال ما النافية عمل أهل الحجاز) حيث يقول: "وقال شارح: قوله: (ما لي وللدنيا) يجوز كون (ما) للنفي؛ يعني: ليس لي ألفة ومحبة مع الدنيا، ولا للدنيا ألفة ومحبة معي حتى أرغب فيها".^(٢)

٢- وفي مسألة إهمال (إنّ) يقول: "وقال شارح: وجدت في بعض النسخ أنّ الصحيح (نبئت)، و(إنّ جهنم وإد) بترك النصب، وهو جائز عند الكوفية؛ لضعف عمل (إنّ)، وعند البصرية يكون اسمها ضمير الشأن المنوي".^(٣)

٣- وفي مسألة (إضمار الفاعل المعلوم في الذهن) قال: "قال شارح: وقد سقط من هذا الفعل فاعله، والتبس على من لا يعرفه، والصواب (يروح عليهم رجل بسارحة)، أي: ماشية لهم. قال: وكذا رواه مسلم في (كتابه)، والسهو من المؤلف".^(٤)

٤- وفي مسألة (مجيء "إلا" بمعنى غير) قال: "قال شارح: قوله: (أو عالم متعلم)، في أكثر النسخ مرفوع، واللهجة العربية تقتضي أنّ يكون منصوبا عطفا على (ذكر الله)، فإنّه منصوب مستثنى من الموجب".^(٥)

٥- في مسألة (حذف نون التوكيد من القسم المثبت المثبت) يقول: "وقال شارح: قوله: (فأبايعك) فيه دليل على أنّ مثبت القسم لا يجب فيه النون، بل يختار؛ لأنّ النون في الكلام أكثر، وعليه قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى: ٥]".^(٦)

خامساً: ذكره للآراء النحوية دون الإشارة إلى أصحابها، ومن أمثلة ذلك:

١- في مسألة (العطف على ضمير الرفع المستتر) نجد قد وجه الحديث على أحد رأيين، ولكنه لم ينسبها لأصحابها.

(١) ينظر ص (١١٠) من هذا البحث، وقول ابن مالك كما هو موجود في التسهيل ٢/٢٠٩-٢١٠.

(٢) ينظر ص (٥٥) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٦٠) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١٤١) من هذا البحث.

(٥) ينظر ص (١٧٤) من هذا البحث.

(٦) ينظر ص (٢١٥) من هذا البحث.

٢- في مسألة (نيابة أل عن الضمير) بين مذهب الجوزين والمانعين لهذه النيابة في الحديث، ولكنه لم يذكر أصحاب هذين المذهبين.^(١)

٣- في مسألة (وقوع خبر "كان" ضميراً متصلاً، أو منفصلاً) عند شرحه لحديث النبي -ﷺ-: "وأرجو أن أكون أنا هو"، قال: "ويؤيد مذهب من يجوز وقوع خبر (كان) ضميراً"، فلم يذكر أصحاب هذا المذهب.

سادساً: تأويله للأحاديث النبوية إذا تعارضت مع القاعدة النحوية:

ففي مسألة (مجيء قط بعد الفعل الماضي المنفي) ذكر رأي ابن مالك، وتجويزه وقوع (قطُّ) في الكلام المثبت لفظياً، وقد استشهد بحديث النبي -ﷺ-: (ونحن أكثر ما كنا قطُّ) على ذلك، ولكن زين العرب قد وجه الحديث على رأي جمهور النحاة، وهو أن الحديث مشتمل على معنى النفي، فيكون التقدير أي: ما كنا قبل ذلك الزمان مثل ذلك العدد، ولا مثل ذلك الأمن قطُّ، فجاءت (قطُّ) على تأويل زين العرب بعد فعل ماضي منفي وهو (كنا).^(٢)

سابعاً: تعليله للمسألة النحوية، وموافقته لكبار النحاة:

ويتجلى ذلك في مسألة (نصب خبر "إن" و"ليت") حيث وجه نصب خبرهما على تقدير (كان) قبل خبر (إن) و(ليت)؛ وذلك لكثرة وقوع (كان) بعدهما، فهو بذلك قد وافق تعليل ابن مالك لرأي الكسائي في تقدير (كان) قبل خبرهما.^(٣)

ويرى في مسألة (تنوين "قيل وقال" على رأي أبي عبيد) أن التنوين صحيح إذا جعلتهما اسمان، وهو بذلك قد وافق رأي الجوهري والزمخشري في ذلك.^(٤)

ثامناً: تعليله لأقوال النحاة:

ويظهر ذلك في مسألة (حذف نون التوكيد من القسم المثبت المثبت)، حيث ذكر قول الشارح الذي يرى أن النون يجوز أن تحذف، أو تبقى من قوله -ﷺ-: "فلأبايعك"، فبين زين

(١) ينظر ص (٣٦) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (١٥٣) من هذا البحث.

(٣) ينظر ص (٦٢) من هذا البحث.

(٤) ينظر ص (١٢٣) من هذا البحث.

العرب أنه قد قال ذلك؛ كي يفر من اجتماع حرفين بمعنى واحد، وهما (اللام والنون).^(١)

تاسعاً: ترجيحه لبعض الأقوال، مع بيان السبب:

ومثال ذلك في مسألة (توكيد النكرة المحدودة) حيث ذكر المانعين لهذا التوكيد، وهم البصريون، وذكر رأي المجوزين، وهم الكوفيون وابن مالك، وذهب مع الكوفيين؛ وعلل لذلك بقوله: "وهو القياس؛ لإفادته، إذ قولك: (شهرًا كله) يرفع احتمال بعضه، ولأنه مسموع، كقوله:

يَالَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيًّا مُرْضَعًا .∴ تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلًا أَكْتَعَا

وكقوله:

قَدْ صَرَّتِ الْبَكْرَةُ يَوْمًا أَجْمَعًا"^(٢)

(١) ينظر ص (٢١٥) من هذا البحث.

(٢) ينظر ص (٧٧) من هذا البحث.

الخاتمة

الحمد لله، فله كل الحمد والثناء، فهذه الدراسة للمسائل النحوية في كتاب (شرح مصابيح السنة) لزين العرب، توصلت فيها إلى عدد من النتائج، أجمالها على النحو الآتي:

١. يعد الإمام زين العرب عالمًا بالحديث والفقهاء واللغة، وقد غفل عنه كثير من طلبة العلم والمشغوفين به.

٢. تناول زين العرب المسائل النحوية بإيجاز، وفي أغلب الأحيان يشير إلى الخلاف في المسألة دون الخوض في التفاصيل.

٣. يبدو أنّ زين العرب لا يميل إلى مذهب معين، فهو وسطي بين البصريين والكوفيين، ولكن يظهر عليه في بعض المسائل ميله إلى البصريين، فهو لم يشر إلى ذلك صراحة، ولكن يظهر ذلك من خلال تأويله لبعض الأحاديث.

٤. يوجّه الحديث في بعض الأحيان؛ ليتوافق مع القاعدة النحوية المتفق عليها.

٥. يتضح بما لا يدع مجالاً للشك أنّ زين العرب يجيز الاستشهاد بالحديث النبوي على القواعد النحوية، وبهذا يكون قد وافق ابن خروف، وابن مالك، وابن هشام.. وغيرهم، من الذين أجازوا الاستشهاد بالحديث النبوي.

٦. لم يكتف زين العرب بالاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية فقط، بل تعدى ذلك إلى جميع فروع اللغة.

٧. اعتمد زين العرب في مسأله على الأصلين: السماع والقياس.

٨. قدرة زين العرب على المزج بين علوم اللغة العربية، وخاصة ما بين النحو والصرف والبلاغة.

٩. استشهد زين العرب كثيرًا بابن مالك؛

١٠. يظهر على زين العرب التأثر البالغ بابن مالك، فهو يحله ويحترمه، وقد استشهد به كثيرًا في مسأله؛ لأنّه من أشدّ العلماء تمسكًا بالاحتجاج بالحديث النبوي في المسألة النحوية.

١١. يتضح من خلال هذا البحث أنّ أعظم المصادر لبناء القواعد النحوية والصرفية بعد القرآن العظيم الحديث الشريف، كيف لا يكون كذلك؟ وهو كلام أفصح من نطق بالضاد-ﷺ-، فإذا كان كثير من النحاة يستشهدون بأبيات شعرية، دون التثبت من صحة قائلها في بعض الأحيان، وربما كانت مجهولة القائل، فإنّ الاستشهاد بالحديث أجود

وأولى، ولا يُنظر إلى تلك الشبهات والتساؤلات التي أثبتت من قبل بعض النحويين، من المتقدمين والمتأخرين حول الاحتجاج بالحديث النبوي في المسائل النحوية.

الفهارس العامة

- ١ . فهرس الآيات القرآنية.
- ٢ . فهرس الأحاديث.
- ٣ . فهرس الأشعار والأرجاز.
- ٤ . فهرس أمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم.
- ٥ . فهرس الأعلام.
- ٦ . فهرس القبائل.
- ٧ . فهرس الموضوعات.

فهرس الآيات القرآنية

الآية	رقم الآية	اسم اسورة	الصفحة
﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾	٦	البقرة	٢٠٣
﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾	١١	البقرة	١٣٧، ١٤٠، ٢٢٦، ٢٣٥
﴿ وَإِذِ اسْتَسْقَى مُوسَى لِقَوْمِهِ فَقُلْنَا اضْرِبْ بِعَصَاكَ الْحَجَرَ فَانفَجَرَتْ مِنْهُ ﴾	٦٠	البقرة	١٨٠
﴿ يُخْرِجُ لَنَا مِمَّا تُثْبِتُ الْأَرْضُ مِنْ بَقْلِهَا ﴾	٦١	البقرة	١٩٦، ١٩٧
﴿ وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ﴾	١٢٥	البقرة	١٩٧
﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾	١٤٣	البقرة	٦٢
﴿ لَيْتَ لَا يَكُونُ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ ﴾	١٥٠	البقرة	٨٢
﴿ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةً إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾	١٩٦	البقرة	١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ٢٢٧، ٢٣٧
﴿ فَلَا رَفْثَ وَلَا فُسُوفَ وَلَا جِدَالَ فِي الْحَجِّ ﴾	١٩٧	البقرة	٩٠
﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ مِنْ قَبْلِهِ لَمَنِ الضَّالِّينَ ﴾	١٩٨	البقرة	٦٣
﴿ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا قَالِ بَلَى ﴾	٢٦٠	البقرة	٢١٧
﴿ وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِّنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾	٢٧١	البقرة	١٩٧

الآية	رقم الآية	اسم اسورة	الصفحة
﴿ رَبَّنَا لَا تُزِغْ قُلُوبَنَا ﴾	٨	آل عمران	٢٠٩
﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾	١٤٤	آل عمران	٥٢
﴿ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴾	١٦٤	آل عمران	٦٣
﴿ فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مِثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبْعَ ﴾	٣	النساء	١٨٨
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾	٢٩	النساء	٥٩، ٥٧ ٢٢٦
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴾	٣٢	النساء	٢٢٦، ٥٧
﴿ يَلِيَّتَنِي كُنْتُ مَعَهُمْ ﴾	٧٣	النساء	٥٩، ٥٧ ٢٢٦
﴿ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ حَسِيبًا ﴾	٨٦	النساء	٢٢٦، ٥٧
﴿ لَا يُحِبُّ اللَّهُ الْجَهْرَ بِالسُّوءِ مِنَ الْقَوْلِ إِلَّا مَنْ ظَلَمَ وَكَانَ اللَّهُ سَمِيعًا عَلِيمًا ﴾	١٤٨	النساء	١٨١
﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ ﴾	٦	المائدة	١٢٠، ١٢٢، ١٢٥ ٢٢٧
﴿ يَأْتِيهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ ﴾	٦٧	المائدة	١٦٩
﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ ﴾	٧١	المائدة	١٤٨
﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾	١١٤	المائدة	٨١
﴿ قَالَ اللَّهُ هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾	١١٩	المائدة	١٠٦

الآية	رقم الآية	اسم اسورة	الصفحة
﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾	١٢	الأنعام	٨٢
﴿ وَإِنْ كُنَّا عَنْ دِرَاسَتِهِمْ لَغَفْلِينَ ﴾	١٥٦	الأنعام	٦٣
﴿ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ ﴾	١٢٤	الأنعام	١٣١
﴿ هَلَمْ شُهَدَاءَ كُمْ ﴾	١٥٠	الأنعام	١٠١
﴿ أَوْ هُمْ قَائِلُونَ ﴾	٤	الأعراف	١٤٥
﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ شَهِدْنَا ﴾	١٧٢	الأعراف	٢١٧
﴿ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ ﴾	١٧٢	الأعراف	٢١٧
﴿ تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ الْآخِرَةَ ﴾	٦٧	الأنفال	١٢٨، ١٢٩، ٢٢٧
﴿ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا الْحُسْنَىٰ وَزِيَادَةٌ ﴾	٢٦	يونس	٣٥
﴿ يُوسُفُ أَعْرَضَ عَنْ هَذَا ﴾	٢٩	يوسف	٢٠٩
﴿ وَقُلْنَا حَشَّ لِلَّهِ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾	٣١	يوسف	٥٠
﴿ ثُمَّ بَدَأْ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيْسَ جُنُنَهُ ﴾	٣٥	يوسف	١٣٨
﴿ فَلَمَّا جَهَّزَهُمْ بِجَهَّازِهِمْ جَعَلَ السَّقَايَةَ فِي رَحْلِ رَجُلٍ ﴾	٧٠	يوسف	٢٠٠
﴿ وَسَأَلَ الْقَرِيَةَ ﴾	٨٢	يوسف	٩٣
﴿ إِنَّهُ، مَنْ يَتَّقِ وَيَصْبِرْ ﴾	٩٠	يوسف	١٦٢، ١٦٣، ١٦٥، ٢٢٧
﴿ وَلَدَارُ الْآخِرَةِ ﴾	١٠٩	يوسف	٧٢، ٧٠

الصفحة	اسم اسورة	رقم الآية	الآية
١٥١	الرعد	٢٤	﴿ جَنَّاتٌ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ ﴿٢٣﴾ سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ ﴿٢٤﴾ ﴾
١١٩ ، ١٢٠	إبراهيم	١٨	﴿ مَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ لَا يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُوا عَلَى شَيْءٍ ﴾
١٣٧	إبراهيم	٤٥	﴿ وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ ﴾
١٦٢	الإسراء	٣٦	﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ ﴾
١٦٢	الإسراء	٣٧	﴿ وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا ﴾
٨٠	الكهف	٦٣	﴿ وَمَا أَسْنَيْنَاهُ إِلَّا الشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرَهُ ﴾
٢٢٦ ، ٥٧	مريم	٤٧	﴿ إِنَّهُ كَانَ بِي حَفِيًّا ﴾
٢٢٦ ، ٥٧	طه	٣٥	﴿ إِنَّكَ كُنْتَ بِنَا بَصِيرًا ﴾
١٨٥ ، ١٧٩	طه	٤٤	﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لِنَا لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَى ﴾
٤٠ ، ٣٩ ، ٢٢٦ ، ٤٣	طه	٦٣	﴿ إِنَّ هَذَانِ لَسَاحِرُونَ ﴾
١٤٦	طه	١٢٨	﴿ أَفَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا قَبْلَهُمْ ﴾
١٤٧ ، ١٤٨ ، ١٥٠ ، ٢٢٧	الأنبياء	٣	﴿ لَاهِيَةً قُلُوبِهِمْ وَأَسْرَأَ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾
١٧٦	الأنبياء	٢٢	﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾

الصفحة	اسم اسورة	رقم الآية	الآية
٢١٢	الأنبياء	٥٧	﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ ﴾
٢٠٠، ٢٠١	الأنبياء	٩٦	﴿ حَتَّىٰ إِذَا فُزِحَتْ يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ وَهُمْ مِّن كُلِّ حَدَبٍ يَنْسِلُونَ ﴾
١٧٩	النور	٣١	﴿ وَلَا يَأْتِيَنَّكُمْ زِينَتُهُنَّ إِلَّا لِيُعْوَظْتَهُنَّ أَوْ يَأْتِيَهُنَّ ﴾
١٧٩	النور	٦١	﴿ وَلَا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ أَنْ تَأْكُلُوا مِمَّا فِي بُيُوتِكُمْ أَوْ مِن بُيُوتِ آبَائِكُمْ أَوْ بُيُوتِ أُمَّهَاتِكُمْ ﴾
٢٠٣	الشعراء	٢٢	﴿ وَتِلْكَ نِعْمَةٌ تَمُنَّا عَلَيْهَا أَنْ عَبَّدتَّ بَنِي إِسْرَائِيلَ ﴾
١٦٩	الشعراء	١٣٠	﴿ وَإِذَا بَطِشْتُمْ بَطِشْتُمْ جَبَّارِينَ ﴾
٧٠	القصص	٤٤	﴿ بِجَانِبِ الْغَرْبِيِّ ﴾
١٠١	الأحزاب	١٨	﴿ وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ﴾
٨١	الأحزاب	٢١	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾
٦٦	سبا	٥١	﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾
٦٥	الصفافات	٤٧	﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾
٢٠٠	الصفافات	١٠٣	﴿ فَلَمَّا أَسْلَمَا وَتَلَّهُ لِلْجَبِينِ ﴾
١٧٩، ١٨٠	الصفافات	١٤٧	﴿ وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ ﴾
٨٩	ص	٥٢	﴿ جَنَّاتٍ عِدْنٍ مِّنْفَحَةٍ لَّهُمُ الْأُبُوبُ ﴾
٢١٩	الزمر	٥٧	﴿ لَوْ أَنِّي أُلْقِيتُ اللَّهُ هَدَانِي ﴾
٢١٩	الزمر	٥٩	﴿ بَلَىٰ قَدْ جَاءَ تِلْكَ آيَاتِي ﴾

الصفحة	اسم اسورة	رقم الآية	الآية
٢٠١	الزمر	٧٣	﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَابُهَا ﴾
٢١٩	فصلت	١٧	﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾
١٩١، ١٩٤، ١٩٤	الشورى	١١	﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾
١١٨، ١٢٤	الزخرف	٦٥	﴿ عَذَابٌ يَوْمِ أَلِيمٍ ﴾
١١٣	الزخرف	٤٧	﴿ فَلَمَّا جَاءَهُمْ بَيِّنَاتٌ إِذَا هُمْ مِمَّنَّهَا يَضْحَكُونَ ﴾
٢١٧	الزخرف	٨٠	﴿ أَمْ يَحْسَبُونَ أَنَّا لَا نَسْمَعُ سِرَّهُمْ وَنَجْوَاهُمْ بَلَىٰ وَرُسُلْنَا لَدَيْهِمْ يَكْفِبُونَ ﴾
٧٠	ق	٩	﴿ وَحَبَّ الْعَصِيدِ ﴾
١٢٠	الذاريات	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ﴾
١١٨	الطور	٢٠	﴿ مُتَكَبِّرِينَ عَلَىٰ سُرُرٍ مَّصْفُوفَةٍ ۖ وَوَجَّهَهُمْ بِحُورٍ عَيْنٍ ﴾
٧٤	النجم	٦، ٧	﴿ ذُورِ مَرَّةٍ فَاسْتَوَىٰ ﴿٦﴾ وَهُوَ بِالْأُفُقِ الْأَعْلَىٰ ﴾
١٢٣	الواقعة	١٢	﴿ جَنَّاتِ النَّعِيمِ ﴾
١٢١	الواقعة	١٧	﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانٌ مُّخَلَّدُونَ ﴾
١٢١	الواقعة	١٨	﴿ بَأْكُوبٍ وَأَبَازِقٍ ﴾
١٢١، ١٢٣	الواقعة	٢٢	﴿ وَحُورٍ عِينٍ ﴾
٧٠، ٦٩، ٧٢	الواقعة	٩٥	﴿ إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ ﴾

الآية	رقم الآية	اسم اسورة	الصفحة
﴿الَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْكُمْ مَنْ نَسَاهُمْ مَاهُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾	٢	المجادلة	٥٠
﴿فَأَصَّدَقَ وَأَكُنْ﴾	١٠	المنافقين	١٦٥
﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُبْعَثُوا قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتُبْعَثَنَّ﴾	٧	التغابن	٢١٧
﴿لَا تَدْرِي لَعَلَّ اللَّهَ يُحْدِثُ بَعْدَ ذَلِكَ أَمْرًا﴾	١	الطلاق	١٨٦
﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ نَذِيرًا ﴿٨﴾ قَالُوا بَلَىٰ﴾	٩	الملك	٢١٧
﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ﴾	١٣	الحاقة	١١٨
﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ﴾	٢٦	القيامة	١٤٢، ١٤٦
﴿يَلْبِسَنِي كُنُوتًا رُبًّا﴾	٤٠	النبأ	٥٩
﴿فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٣٩	النازعات	٨٩
﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾	٤١	النازعات	٩٠، ٨٨
﴿يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ﴾	١٩	الانفطار	١٠٧، ١٠٨
﴿مَا وَدَّعَكَ﴾	٣	الضحى	١٥٨، ١٥٩، ٢٢٧
﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ﴾	٥	الضحى	٢١٢، ٢١٤، ٢٤٨

فهرس الأحاديث

الصفحة	الحديث
١٨٣	أَتَرْضُونَ أَنْ تَكُونُوا رُبْعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ" قَالُوا: بَلَى
٢١٤	إِشْتَدَى أَرْزَمَةٌ تَنْفَرِجِي
١٨٥	إِغْتَسَلَ هُوَ وَمَيْمُونَةُ فِي قَصْعَةٍ
١٧٤	إِلَّا ذَكَرَ اللَّهُ وَمَا وَالَاهُ، وَعَالِمًا مُتَعَلِّمًا
١٧٨	إِلَّا كُنْتُ لَهُ شَفِيعًا، أَوْ شَهِيدًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ
١٦١	أَلَا لَا يَجْنِي جَانٍ عَلَى نَفْسِهِ
١٥٨	إِنْ أَدَعَكُم فَلَا أَسْتَحْلِفُ عَلَيْكُمْ فَقَدْ وَدَعَكُم خَيْرٌ مِنِّي
١٢٦	أَنَّ بَعْضَ الْمُتَأَفِّقِينَ بَاكَ عَيْنًا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ - قَدْ وَضَعَ فِيهَا سَهْمًا
١٦٥	أَنَّ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ، فَإِنَّكَ إِنْ لَا تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ
٦٠	إِنَّ فِي جَهَنَّمَ وَاوِيًّا
١٦٩	إِنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ فَمِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ
٦٨	أَنْ لَا تَنْتَفِعُوا مِنَ الْمَيْتَةِ بِأَهَابٍ، وَلَا عَصَبٍ
٦٠	إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوَّرُونَ
٥٢	إِنْ يَكُنْهُ فَلَنْ تُسَلِّطَ عَلَيْهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْهُ فَلَا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ
١٨٣	أَنْتَ الَّذِي لَقَيْتَنِي بِمَكَّةَ
١٤٧، ١٥٠	أَوْ مُخْرِجِي هُمْ
١٥٦	بِئْسَ مَا جَزَيْتَئِهَا
١١٢	بَيْنَمَا أَنَا أُسِيرُ فِي الْجَنَّةِ، إِذَا أَنَا بِنَهْرٍ
١١٠، ٩٤	بَيْنَمَا نَحْنُ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ - إِذْ طَلَعَ عَلَيْنَا رَجُلٌ
٩٨	تَشْتَرُطُ مَاذَا
٢١٤	ثَوْبِي حَجْرٌ
١٥٥	عَلِمْتُهَا
٢٣٤	فُرْسَانًا أَجْمَعُونَ

الصفحة	الحديث
٢٦٦، ٢٦٦، ٢١٥، ٢٤٦، ٢١٧ ٢٤٧	فَالْأَبَايَعُكَ
١٦٧، ١٦٨ ١٦٩	فَهَجَرْتُهُ إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ
١٨٥، ١٨٦ ٢٤٤	فِي إِثْنَاءِ أَحَدِكُمْ
٢٣٢	قَدِمْنَا رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - لَيْلَةَ الْمزدَلِفَةِ أَغِيلِمَةَ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ
١٩٣	كَالْجَمَلِ الْآنْفِ
١٩٣	كَالْكُوزِ مُجَخَّيَا
٢٣٢	كَانَ رَسُولَ اللَّهِ - ﷺ - لِيَصَلِّيَ الصُّبْحَ
١٥٤	كَأَيْنَ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ؟ فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ. فَقَالَ: قَطُّ
٢٣٧، ٧٤	كُلُّ شَيْءٍ بِقَدْرٍ، حَتَّى الْعَجْزُ وَالْكَيْسُ
٢٣٦، ٣٦	كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ
٢٣٤، ٧٧	كَمَا تَنْتَجِ الْبَهِيمَةُ بِهَيْمَةً جَمْعَاءَ
١٠٨، ١٠٦	كَيْوَمٍ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ
١٤١	لَا يَزِينِي الرَّبِّي حِينَ يَزِينِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَا يَشْرِبُ الْحَمْرَ حِينَ يَشْرِبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ
٢٠٩	لَا يَعْمِدُ إِلَى أَسَدٍ مِنْ أَسَدِ اللَّهِ
٢٣٨، ٢٣٢، ٤٥	لَأَغْنِيَاءَ عَنِ الشُّرْكِ
١١٧	لِسُقُوطِ
٢٣٤، ١٨٧	لَعَلِّي لَا أَرَاكُمْ بَعْدَ عَامِي هَذَا
٤١، ٤٢	لِمُؤْمِنٍ
١٥٦	لَوْ رَاجَعْتِيهِ
٢١٦	لَيَرِدُ عَلَيَّ أَقْوَامٌ أَعْرِفُهُمْ وَيَعْرِفُونِي، ثُمَّ يُحَالُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ

الصفحة	الحديث
٦٦	ليس من أميرٍ امصيام في امسفر
٢٣٢ ، ١٢١	ليلة الثالثة
٢٣٨	
١٦٥ ، ١٦٢	لِيلِيَّيْ
٥٦	مَا أَنْتُمْ جُزْءٌ مِنْ مِائَةِ أَلْفِ جُزْءٍ
٢٣٤	ما علمته صام شهرا كله إلا رمضان
٢٠٢	مالي وللدنيا
١٤٨	من كن له ثلاث بنات
١٩٠	مئة إلا واحدة
٢٤٧ ، ٢٤٤ ، ٥٤	وأرجو أن أكون أنا هو
٢٤١ ، ٢٤١	وإن زنا وإن سرق
٢٤١	
١٥٥	وجدتيه
٢١٣	وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً الْيَهُودُ
٢٤٢ ، ١٥٣	ونحن أكثر ما كُنَّا قَطُّ وَأَمُّهُ
١٠٢	هَلُمَّ عَنِ النَّارِ
٨٥	ويل للأعقاب
١٥٨	يا عائشة إن شر الناس منزلة عند الله يوم القيامة، من ودَّعَهُ، أو تَرَكَهُ الناس اتقاء فحشه
١٥٠ ، ١٤٦	يَتَعَاقِبُونَ فِيكُمْ مَلَائِكَةٌ بِاللَّيْلِ وَمَلَائِكَةٌ بِالنَّهَارِ
١٧٧	يوطن أو يمكن

فهرس الأشعار والأرجاز

الصفحة	عجز البيت	شطر البيت
قافية الهمزة		
٦٠	الخفيف	إِنَّ مَنْ يَدْخُلُ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا .: يَلْقَ فِيهَا جَاذِرًا وَظِيَاءً
قافية الباء		
٥٨	الطويل	وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُونًا بِأَهْلِهِ .: وَمَا صَاحِبُ الْحَاجَاتِ إِلَّا مُعَذَّبًا
٤٣، ٤١، ٤٨، ٤٧ ٢٢٦	الرجز	تَرْضَى مِنَ اللَّحْمِ بَعْظِمَ الرَّقِيبَةِ .: أُمُّ الْخَلَّيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَةٌ
٢٠٧	الطويل	طَرِبْتُ وَمَا شَوْقًا إِلَى الْبَيْضِ أَطْرَبُ .: وَلَا لِعَبَا مَنِيٍّ، وَذُو الشَّيْبِ يَلْعَبُ
٧٨	البيسط	لَكِنَّهُ شَاقَهُ أَنْ قِيلَ ذَا رَجَبٍ .: يَا لَيْتَ عِدَّةَ حَوْلِ كُلِّهِ رَجَبٍ
٢٠٣	الكامل	حَتَّى إِذَا قَمِلَتْ بُطُونُكُمْ .: وَرَأَيْتُمْ أَنْبَاءَكُمْ شَبُّوا
٢٠٣	الكامل	وَقَلْبُكُمْ ظَهَرَ الْمَجَنِّ لَنَا .: إِنَّ اللَّئِيمَ الْعَاجِزُ الْخَسْبُ
٨٨	البيسط	يَا صَاحِبِ بَلِّغِ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلَّهُمْ .: أَنْ لَيْسَ وَصَلٌ إِذَا انْحَلَّتْ عُرَى الدَّنْبِ
١٧٠	البيسط	هَذَا رَجَائِي وَهَذَا مِصْرَ عَامِرَةٍ .: وَأَنْتَ أَنْتَ وَقَدْ نَادَيْتُ مِنْ كَثْبِ
قافية التاء		
١١٢	الرجز	بَيْنَا الْفَتَى يَخْبِطُ فِي عَيْسَاتِهِ .: إِذِ انْتَمَى الدَّهْرُ إِلَى عِفْرَاتِهِ
١٥٦	الهنج	رَمَيْتِيهِ فَاقْصَصْتِ .: وَمَا أَحْطَأَتِ الرَّمِيَةَ
قافية الجيم		
٨٧	البيسط	كَأَنَّما ضُرِبَتْ قُدَّامَ أَعْيُنِهَا .: فُطِنًا بِمُسْتَحْصِدِ الْأَوْتَارِ مَخْلُوجِ
قافية الحاء		
١٨٣	الوافر	أَلَسْتُمْ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا .: وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونِ رَاحِ
قافية الدال		
١٨٢	الطويل	وَقَدْ بَعُدْتُ بِالْوَصْلِ بَيْنِي وَبَيْنَهَا .: بَلَى إِنَّ مَنْ زَارَ الْقُبُورَ لِيَبْعُدَا

الصفحة	عجز البيت	شطر البيت
٦٤	الطويل	إِذَا اسْوَدَّ جُنْحُ اللَّيْلِ فَلْتَأْتِ وَلْتَكُنْ خُطَاكَ خِفَاقًا إِنَّ حُرَّاسَنَا أُسْدَا
٧٩	الرجز	إِذَا الْقَعُودُ كَرَّ فِيهَا حَفَا يَوْمًا جَدِيدًا كَلَّهُ مُطَرِّدَا
٣٨	الطويل	رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَقِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَصَّةُ الْمُتَجَرِّدِ
١٧٨	البيسيط	قَالَتْ: أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا أَوْ نِصْفُهُ فَقَدِ
١٦٢، ١٦٥، ٢٢٨	الوافر	أَمْ يَا تَيْبِكَ وَالْأَنْبَاءَ تَنْمِي بِمَا لَأَقْتُ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ
قافية الراء		
١١٩	الوافر	وَقَرَّبَ جَانِبَ الْعَرَبِيِّ يَأْدُو مَدَبَّ السَّيْلِ وَاجْتَنَبَ الشُّعَارَا
١٢٨	المتقارب	أَكُلَّ أَمْرِي تَحْسَبِينَ أَمْرًا وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا
١٠٨	الطويل	إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْأَلُو يُهَيِّجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ
٥٢	الطويل	لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ يَتَغَيَّرُ
٩٩	الطويل	فَمَاذَا الَّذِي يَشْفِي مِنَ الْحُبِّ بَعْدَمَا تَشْرَبُهُ بَطْنُ الْفُؤَادِ وَظَاهِرُهُ
١٩٦	الخفيف	أَبَدًا كَالْفِرَاءِ فَوْقَ ذُرَاهَا حِينَ يَطْوِي الْمَسَامِعَ الصَّرَّارُ
١٣٧	الطويل	وَمَا رَاعَنِي إِلَّا يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ فَيُنَا يَسِيرُ بِكَبِيرِ
١٥٩	الطويل	وَتَمَّ وَدَعْنَا آلَ عَمْرٍو وَعَامِرٍ فَرَائِسَ أَطْرَافِ الْمُتَّقَفَةِ الشُّمْرِ
٨٨	الكامل	لَعِبَ الرِّيحُ بِهَا وَغَيْرَهَا بَعْدِي سَوَافِي الْمَجُورِ وَالْقَطْرِ
قافية الزاي		
٦٤	الرجز	إِنَّ الْعَجُوزَ خَبَّهَ جَرُوزَا تَأْكُلُ كُلُّ لَيْلَةٍ قَفِيرَا
قافية السين		
١٣٠	الطويل	أَكْرَّ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسِّيُوفِ الْقَوَانِسَا
قافية العين		
٨٣	الوافر	ذَرِينِي إِنَّ أَمْرَكَ لَنْ يُطَاعَا وَمَا أَلْفَيْتَنِي حِلْمِي مُضَاعَا

الصفحة	عجز البيت	شطر البيت
٢٥، ٧٨، ٨٠، ٢٢٧، ٢٣٦، ٢٤٨	الرجز	قد صرّت البكره يوماً أجمعا
٢٥، ٧٨، ٨٠، ٢٢٧، ٢٢٩	الرجز	يأليتنني كنت صبيًا مرضعًا : تخملي الذلفاء حولًا أكتعا
٦٢، ٢٤٢	الرجز	ياليست أيام الصبا رواجعا
١٥٨	الرمل	ليت شعري عن خليلي ما الذي : عاله في الحب حتى ودعه
١٠٦	الطويل	على حين عاتبت المشيب على الصبا : وقلت: ألمأ أصح والشيب وازع
٩٦	الكامل	بيننا تعانقه الكماه وروغه : يوماً أتيح له جريء سلفع
١٦٢، ٢٢٨، ١٦٥	البسيط	هجوت زيان ثم جئت معذرا : من هجو زيان لم تهجو ولم تدع
١١١، ١١٣	الوافر	فبيننا نحن نرؤبه أانا : معلق وفضة وزناد راع
قافية الفاء		
٥٧	البسيط	بني عدانة ما إن أنتم ذهب : ولا صريف ولكن أنتم الخزف
١٧٠	الطويل	إذ الناس ناس، والبلاد بعرة : وإذا أم عمار صديق مساعف
٥٨	الطويل	وقالوا تعرفها المنازل من مني : وماكل من وافي مني أنا عارف
١١٢	الطويل	فبيننا نسوس الناس والأمر أمرنا : إذا نحن فيهم سوقة ليس ننتصف
قافية القاف		
١٠١	الوافر	أنورا سرع ماذا يافروق : وحبل الوصل متكت حديق
قافية الكاف		
٣٣، ٣٥، ٢٢٧، ٢٣٠	السريع	يابن الزبير طالما عصيكا : وطالما عنيتنا إليكا

الصفحة	عجز البيت	شطر البيت
قافية اللام		
١٦٧ ، ١٦٩	الطويل	خَلِيلِي خَلِيلِي دُونَ رَبِّ وَرَبِّمَا .: أَلَانَ امْرُؤٌ قَوْلًا فَظَنَّ خَلِيلًا
٨٣	البيسط	بِكُمْ قُرَيْشٍ كُفِينَا كُلَّ مُعْضَلَةٍ .: وَأَمَّ نَهَجَ الْهُدَى مَنْ كَانَ ضَلِيلًا
٧٥	الكامل	وَرَجَا الْأَخْيَطِلُ مِنْ سَفَاهَةِ رَأْيِهِ .: مَا لَمْ يَكُنْ وَأَبُّ لَهُ لَيْتَالًا
٤٨	الكامل	خَالِي لِأَنْتَ وَمَنْ جَرِيرٌ خَالَهُ .: يَنْلِ الْعَلَاءَ وَيُكْرِمُ الْأَخْوَالَ
٧٥	الخفيف	قَلْتُ إِذَا أَقْبَلْتُ وَزُهْرٌ تَهَادَى .: كَنَعَجِ الْمَلَا تَعَسَّفَنَّ رَمَلًا
١٧٠	الوافر	أَبُوكَ أَبُوكَ أَرَبْدُ غَيْرِ شَاكٍ .: أَحَلَّكَ فِي الْمَخَازِي حَيْثُ حَلًّا
١٤٢ ، ٢٢٧ ، ١٤٣	المتقارب	لَقَدْ عَلِمَ الضَّيْفُ وَالْمُرْمَلُونَ .: إِذَا اغْبَرَّ أَفْقٌ وَهَبَّتْ شَمَالًا
٢٠٤ ، ٢٠٣	الطويل	فَلَمَّا أَجْرْنَا سَاحَةَ الْحَيِّ وَانْتَحَى .: بِنَا بَطْنُ حِقْفٍ ذِي قِفَافٍ عَقْنَقِلِ
١٨٥	الطويل	وَهَلْ يِعْمَنُ مَنْ كَانَ أَحَدْتُ عَهْدِهِ .: ثَلَاثِينَ شَهْرًا فِي ثَلَاثَةِ أَحْوَالِ
١١٢	الخفيف	بَيْنَمَا نَحْنُ بِالْكَثِيبِ ضُحَى .: إِذْ أَتَى رَاكِبٌ عَلَيَّ جَمَلِهِ
قافية الميم		
١٤٧	الطويل	تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ .: وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبَعَدٌ وَحَمِيمٌ
١٧٠	الطويل	رَفَوْنِي وَقَالُوا: يَا خُوَيْلِدُ لَمْ تُرْعَ .: فَقُلْتُ وَأَنْكَرْتُ الْوَجْوهَ: هُمْ هُمْ
١٩٢	الطويل	وَنُصِّرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ .: كَمَا النَّاسِ بَجْرُومٍ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ
١٧٠	البيسط	وَمُطْعَمُ الْعُنْمِ يَوْمَ الْعُنْمِ مُطْعَمُهُ .: أَلَى تَوَجَّهَ وَالْمَحْرُومُ مُحْرُومٌ
٢١٧	الوافر	فَلَا وَابِي لِنَأْتِيَهُمَا جَمِيعًا .: وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرَوْمٌ
١٤٨	المتقارب	يَلُومُونَنِي فِي اشْتِرَاءِ النَّحِي— .: لِأَهْلِي فَكُلُّهُمْ أَلُومٌ
١٩٨	الطويل	وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امْرِئٍ مِنْ خَلِيقَةٍ .: وَإِنْ خَالَهَا تَخْفَى عَلَى النَّاسِ تَعْلَمُ
٨١	الطويل	عَلَى حَالَةٍ لَوْ أَنَّ فِي الْقَوْمِ حَاتِمًا .: عَلَى جُودِهِ لَضَنَّ بِالْمَاءِ حَاتِمٌ
١٣٨	المديد	سَتَّ شَعْبُ الْحَيِّ بَعْدَ النَّيَامِ .: وَشَجَاكَ الرَّبْعُ رَبْعُ الْمَقَامِ
١٩٧	البيسط	لَا يَبْرُمُونَ إِذَا مَا الْأَفْقُ جَلَّلَهُ .: بَرْدُ الشِّتَاءِ مِنَ الْإِنْحَالِ كَالْأَدَمِ

الصفحة	عجز البيت	شطر البيت
١٩٥	السريع	فَصُـيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَّا كُولِ
قافية النون		
١٩٤	السريع	وصـالياتٍ ككـما يُـوثقـين
٥٥	الطويل	لَشَّتَانِ مَا يَنْوِي وَيَنْوِي بِنُو أَبِي
٥٥	الطويل	تَمَّتْ لِي الْمَوْتِ الَّذِي يَشْعَبُ الْفَتَى
٢٠٧	الطويل	فَوَ اللَّهُ مَا أَدْرِي وَإِنْ كُنْتُ دَارِيَا
٩٩	البسيط	يَا حُزْرَ تَغْلِبْ مَاذَا بَالُ نِسْوَتِكُمْ
١٠٨	الوافر	تَذَكَّرَ مَا تَذَكَّرَ مِنْ سُلَيْمَى
١٧٦	الوافر	وَكُلُّ أَخٍ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ
قافية الهاء		
٥٦	الطويل	أَبْنَاؤُهَا مُتَكَنِّفُونَ أَبَاهُمْ
٥٣	الطويل	فَإِلَّا يَكْنَهُهَا أَوْ تَكْنَهُ فَإِنَّهُ
قافية الباء		
١٠٠	الوافر	دَعِيَ مَاذَا عَلِمْتَ سَأْتَفِيهِ
١٦٧، ١٦٩	الرجز	أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي
١٩١	الطويل	وَقَالُوا نَأَتْ فَاحْتَرَّ لَهَا الصَّبْرُ وَالْبُكَاءُ
٨٧	الطويل	وَإِيَّاكُمْ وَحَيَّةَ بَطْنِ وَاذِ

فهرس أمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم

الصفحة	الأمثال والأقوال
٥٤ ، ٥٢	أَتُونِي لَيْسَ إِيَّاكَ، وَلَا يَكُونُ إِيَّاكَ
٢١٤	أَصْبَحَ لَيْلٌ
١٢٩	أَطْعَمُونَا لَحْمًا سَمِينًا شَاةٍ
٢٢٨ ، ٢١٤	إِفْتَدِ مَخْنُوقٌ
٩٦	أَكَلْتُ لَحْمًا شَاةٍ
١٤٩	أَكْلُونِي الْبَرَعِثَ
٦٥ ، ٦٣	إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ
١٢٤	إِنَّمَا الدُّنْيَا قَالٌ وَقِيلٌ
١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩١	جَالِسُ الْحَسَنِ وَابْنُ سَيْرِينَ
٢٣٥ ، ١٩٢	
١١٩	حَبَّةُ الْحَمَقَاءِ
٩٦	خُذْهُ مِنْ حَيْثُ وَليْسَا
١٢٩	رَأَيْتُ التَّمِيمِيَّ، تَيْمَ عَدِيٍّ وَتَيْمَ قُرَيْشٍ، وَرَأَيْتُ الْعَبْدِيَّ، عَبْدَ مَنْأَفٍ
٢٠٤	رَبْنَا وَلَكَ الْحَمْدُ
١٢١ ، ١١٩	صَلَاةُ الْأُولَى
٣٧	ضُرِبَ زَيْدُ الظُّهْرِ وَالْبَطْنُ
٩٩	عَنْ مَاذَا تَسْأَلُ؟
١٦٨	قَدْ جَرَّبْتِكَ فَوَجَدْتُكَ أَنْتَ أَنْتَ
٢٠٠	قَدْ كَانَ مِنْ حَدِيثِ فَنَحَلِ عَنِي حَتَّى أَذْهَبَ
٢١١	كَيْفَ أَصْبَحْتَ؟ يَقُولُ (خَيْرٌ عَافَاكَ اللَّهُ)
٩٩	مَاذَا حَالُكَ؟
١٢٧	مَأْكَلْتُ سَوْدَاءَ تَمْرَةٍ، وَلَا بَيْضَاءَ شَحْمَةً
٣٧	مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ

الصفحة	الأمثال والأقوال
٧٥	مررت برجل سواء والعدم
٨١	مررتُ به المسكين
١٢١، ١٢٠، ١١٩	مسجد الجامع
١٧١	الناسُ الناسُ
٢٠٩، ٢٠٩	ها الله
٨٦، ٩٢، ٨٥، ٨٥	هذا جحر ضبٍ حربٍ

فهرس الأعلام

الصفحة	اسم العلم
١٠٩	أحمد البنا
١٧٩	ابن أحمز الباهلي
٤٧، ٤٨، ٤٨٧، ١٨٨، ١٨٨، ١٨٩، ١٢٠، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٢، ١١١، ١١٣، ١١٤، ١١٤، ١١٤، ١٤٩، ١٥٧، ٢٠٢، ١٩٨، ١٩٨، ١٩٩، ١٩٩، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١، ٢٠١، ١٧٧، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٣٢، ٢٣٧، ٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٠، ٢٤٠، ٢٤٠	الأحفش
٤٧	الأحفش الصغير
٢١٢، ٩٥، ١٢٥	الأزهرى
١٧١	الاسكندرى
٤٨، ٥٧، ٥٨، ٥٨، ٥٨، ٥١، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٦٢، ٦٤، ٧٧، ٧٨، ٨١، ٨٢، ١٢٩، ١٠٦، ١٠٨، ١٣٠، ١٥٧، ١٦٢، ١٧٧، ١٩١، ١٩٢، ٢١٦، ٢١٦	الأشمونى
١٧٤	الأصفهانى
١١٣، ١١٣، ١١٢، ١١١، ١١١، ١١٠، ١١٠، ١٢٦، ١١٣، ١١٤، ١١٥، ١١٥، ١٨٥، ٢٤٥	الأصمعى
٤٢، ٤٨، ١٨٧، ١١٧، ١١٨، ١٢٠، ١١٩، ٧٥، ١٠٧، ١٤٠، ١٤٨، ١٦٣، ١٦٤، ٢٠٢، ٢٠٢، ١٧٩، ٢١٠، ٢١١، ٢٢٩	الأنبارى
٢٠٢	ابن برهان
١١٢	ابن برى
١٥٥، ٩٥	البغدادى
١٤٤	أبو البقاء
١٣٥	ثعلب

الصفحة	اسم العلم
٢١٧، ٢١٦	الجرجاني
١٧٧	الجرمي
١٩٦	الجزولي
١٢٨	ابن جَمَّاز
٩٧، ٩٦، ٩٥، ١٠٣، ١٣٠، ٩٢، ٩١، ٩٠، ٤٩، ٤٨، ٤١، ٩٧، ١٨٦، ١٨٦، ١٧٠، ١٦٦، ١٥٧، ١٤٩، ١٣٨، ١٣٥، ٩٧، ١٩٦	ابن جني
٢٤٧، ٩٥، ٩٤، ١٢٤، ٢٣، ١٧	الجوهري
١٧١، ١١٣، ١١٣، ١١٠، ٩١، ٩٠، ١٢٠، ١١٧، ٢٠، ٢٠٧، ١٧٦	ابن الحاجب
٦٦، ١٣، ١٢	ابن حجر
١٤٨، ١١٢	الحريري
٢٠١، ٤٦	أبو الحسن
٩٥	خالد الأزهري
٩٠، ١٢٤	ابن خالويه
١١٨، ٢٤٩	ابن خروف
١٤٨	الخفاف
٢٠٩	ابن أبي ربيع
١٨٢، ١٧٦، ١٧٥، ١٦٤، ١٦١، ١٥٥، ١٢٠، ٦٥، ٥٣	الرضي
١٣٢، ٧١، ٥١، ٤١	الرماني
٢١١، ١٩٥	رؤبة
٢٠٠، ١٧٥، ١٧٤، ١٤٩، ١٤٤، ٩٠، ٣٧، ٣٦، ٤٧، ٤٧، ٩٨، ١٩٠	الزجاج
١٨٩، ١٨٧	الزجاجي

اسم العلم	الصفحة
الزخشي	١٢، ١٧، ١٩، ٢٠، ٢٣، ٥١، ٦٨، ٦٩، ٦٩، ٣٦، ١٢٤، ١١٤، ١١٣، ١١١، ١١٠، ١٢٨، ٩٠، ٩٠، ٩٠، ٨٩، ٨٩، ٢٤٧، ٢٠٧، ١٩٦، ١٩١، ١٩٠، ١٦٨، ١٤٠، ١٣٥، ١١٤
أبو زيد الأنصاري	١٢٦
زين العرب	في أغلب صفحات البحث.
ابن السراج	١٩٤، ١٨٩، ١٨٨، ١٨٧، ٥١
ابن سلام	٦٧، ٦٦، ٦٢
السمين الحلبي	١٠١، ٣٧، ٣٦، ٣٥، ٣٤، ٣٣
السهيلي	١٨٢، ١٤٥، ١٤٤، ١٤١، ١٢١، ١٢٠، ١١٧، ٥١
سيويه	٨، ١٧، ٥٥، ٥٥، ٥٨، ٥١، ٥٤، ١٨٨، ٧٢، ١١٦، ٨٦، ٨٦، ٩٢، ١٠٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٢، ١٣٢، ١٠٣، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٧، ١٤١، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٩، ١٤٩، ١٥٥، ١٥٥، ١٥٧، ١٦١، ١٦٣، ١٦٣، ١٦٨، ١٧٤، ١٧٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٠، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٦، ١٨١، ٩٨، ٩٨، ٩٩، ٩٩، ٢٤٠
ابن السيد	٢٤٠، ٦٣
السيرافي	٩٠، ٩١، ٩٢، ١١١، ١١٤، ١١٤، ١١٤، ١١٤، ٢١٦، ٢٤١، ٢٤٥، ٢٤١، ٢٤١
السيوطي	١٨٤، ٢١٠، ١٥٩، ١٥٨، ٥٨
ابن الشجري	١٩٦، ٦٨
الشلوبين	١٤٨، ١١٤، ٥٨
صبحي الصالح	٦٦
الصيمري	١٨٧، ٥١
الطبري	٣٦
ابن عباس	٢٣٢، ١٨١

اسم العلم	الصفحة
أبو عبيد الهروي	٢٤١، ١٢٣، ١٦
أبو عبيدة	٢٠٤، ١٤٧، ٨٦، ٤٩، ٤٧
العجاج	٢١١، ١٩٥، ٦٤
ابن عصفور	١٠٠، ٢١٦، ٢٠٩، ٢٠٧، ١٩٥، ١٩٤، ١٤٨، ٥٨
ابن عطية	٣٦
ابن عقيل	٣٣، ١٢١
العكبري	١٦٥، ١٦٤، ١٤٨، ١٣٥، ٨٧، ٦٩، ٦٩، ٦٨
أبو العلاء المعرّي	١٥٦
علي بن سليمان	٢٠١
أبو عمرو الهذلي	١٤٧
الفارسي	١١٧، ١٢٠، ١٠٧، ١٥٥، ١٥٦، ١٦٣، ١٦٣، ١٦٤، ١٩٨، ١٧٧، ١٩٦، ٢١٦، ٩٩، ١٠١
الفراء	١٢٢، ١١٨، ٦٢، ٥٨، ٥٨، ٥٨، ٥٧، ٥٦، ٥٥، ٥٥، ٤٨، ١٢٢، ١٢٢، ٣٧، ٨٦، ١٠٧، ١٠٧، ١٠٣، ١٠٣، ١٠٣، ٩٦، ١٣٥، ١٣٧، ١٣٧، ١٤٤، ١٤٩، ١٥٦، ١٧٤، ١٧٥، ٢٠٣، ١٧٧، ١٩٦، ٢١١
ابن قتيبة	١٨٥، ١٧٧
القرطبي	١٩٥، ١٤٣، ١٤١، ٣٦
قطرب	١٥٦، ٩٠، ٨٣، ٨٢
قنبل	٢٢٥، ١٦٥، ١٦٤، ١٦٣، ١٦٢، ١٦١
ابن كثير	٢٢٥، ١٦٢، ١٦٢، ١٦١
الكسائي	٦٥، ٦٥، ٦٥، ٦٥، ٦٤، ٦٤، ٦٣، ٦٢، ٥٨، ٥٦، ٥٥، ١٨٨، ١٢٤، ١٢٩، ١٠٧، ١٠٨، ١٤١، ١٩٩، ٢٤٠، ٢٤٠، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٧
أبي بن كعب	١٥٤

اسم العلم	الصفحة
المالقي	٢٠٩، ٢٠٧، ١٨٥، ١٩٠، ١٤٧، ٦٠، ٥٦، ٤٤
ابن مالك	١٦، ١٧، ١٧، ٢٥، ٥٧، ٥٧، ٥٧، ٥٨، ٥١، ٥٢، ٥٤، ٥٤، ٥٤، ٥٤، ٥٤، ٦٣، ٦٥، ٦٥، ٦٥، ١١٨، ١١٨، ١١٨، ١٠٧، ١٢٨، ٣٦، ٣٤، ٣٣، ٨١، ٧٤، ٨٠، ٨٠، ٧٨، ١٣٠، ١٣١، ١٣١، ١٣٢، ١١١، ١١٣، ١١٣، ١١٤، ١١٤، ١٣٩، ١٤٣، ١٤٣، ١٤٥، ١٤٥، ١٥٣، ١٥٣، ١٥٣، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٤، ١٦٧، ١٦٩، ١٩٩، ٢٠١، ١٧٧، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٦، ٢٠٦، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٨، ٢١٨، ٢٣٦، ٢٤١، ٢٤١، ٢٤١، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٢، ٢٤٥، ٢٤٥، ٢٤٧، ٢٤٧، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٤٩، ٢٤٩
المبرد	٤٦، ٤٦، ٤٧، ٥١، ١٨٨، ١٨٦، ٩٢، ١٤١، ١٤٥، ١٧٤، ١٧٥، ١٧٥، ١٧٥، ٢٠٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٠، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٧، ٢١٥
أبو محمد بن السيد	٦٥
المرادي	١٨٧، ١٨٨، ١١٤، ١٤٧، ١٧٤، ١٩٠، ١٨٥، ١٩٥، ١٩٥
ابن مضاء	١٤١، ١٤٣، ١٩٥، ١٩٥، ١٩٧
مكي بن أبي طالب	٤٩، ٦٨، ١٦٣، ١٦٣
ابن منظور	٤٩
ميمونة	١٨٥
النابعة الذبياني	١٧٨، ١٩٧
ابن الناظم	٥١، ٥٤، ١٠٧
أبو النّجم	١٦٧، ١٦٩، ١٧١
النحاس	٩٠، ١٠٧، ١٠٨، ٢٠٠، ٩٨، ٩٩

الصفحة	اسم العلم
٢٤١، ١٩١، ١٩٠، ١٧٧، ٢٠٤، ١٧٤، ١٢٤، ١٨٧	الهروي
٩٧، ١٠٧، ٨٩، ٨٩، ٨٩، ٨٨، ٣٣، ١٨٧، ٥٦، ٤٤ ١٦٣، ١٦٣، ١٥٠، ١٤٠، ١٤٠، ١٤٠، ١٣٩، ١٣٥ ١٨٥، ١٩٢، ١٩٠، ١٧٧، ١٧٥، ١٦٦، ١٦٤، ١٦٤ ١٨٣، ٢١٨، ٢١٧، ٢١٣، ٢١٢، ٢٠٩، ٢٠٦، ١٨٦ ٢٤٩، ١٠١، ١٨٣، ١٨٣	ابن هشام
١٣٥	هشام الضرير
١٥٠، ١١٥، ٧٩، ٧٧، ١٢٠، ١١٨، ١١٧، ٤٨، ٤٧ ١٨٢، ٢١٦، ٢١٦، ٢١١، ١٧٥، ١٦٤	ابن يعيش
٥٨	يعقوب
٢١١، ١٤٩، ٥٨، ٥٨	يونس

فهرس القبائل

الصفحة	القبائل
١٥٧	عديّ الرباب
١٦٨ ، ١٤٨ ، ١٤٨ ، ٢٧	أزد شنوءة
١٤٨	بني الحارث بن كعب
١٤٨	هذيل
١٠١ ، ٤٩	تميم
٦٠	الأشعريين

فهرس المصادر والمراجع

أولاً: الكتب المطبوعة:

[حرف الهمزة]

- الأخطل، غياث بن غوث، ديوان الأخطل، شرحه وصنف قوافيه: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.
- الأخفش، سعيد بن مسعدة، معاني القرآن، تحقيق الدكتورة: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١١هـ.
- الأزهري، خالد بن عبد الله، شرح التصريح على التوضيح، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٧هـ.
- الأزهري، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، تحقيق: عبد الكريم مجاهد، الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.
- الأزهري، محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ٢٠٠١م.
- الاستراباذي، محمد بن الحسن، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.
- الأشموني، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٣٧٥هـ.
- الأصفهاني، علي بن الحسين، تحقيق الدكتور: إبراهيم محمد أبو عباة، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود، ١٤١١هـ.
- الأفغاني، سعيد، في أصول النحو، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، ١٤١٤هـ.
- الألباني، محمد ناصر الدين، سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة وأثرها السيئ في الأمة، دار المعارف، الرياض، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- الأمدي، المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء وكناهم ألقابهم وأنسابهم وبعض شعرهم، تحقيق وتعليق الأستاذ الدكتور: ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٠٢هـ.

- الأنباري، محمد بن عبد الكريم، أسرار العربية، تحقيق: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- الأنباري، الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، تحقيق: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، ١٣٧٧ هـ.
- الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٢٤ هـ.
- الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق الدكتور: طه عبد الحميد طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠ هـ.
- الأنباري، شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، تحقيق وتعليق: عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الخامسة.
- الأنباري، زهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥ هـ.
- أنيس، إبراهيم، أسرار العربية، مكتبة الأنجلو المصرية.
- أنيس، الأصوات اللغوية، مكتبة نهضة مصر.

[حرف الباء]

- ابن بابشاذ، طاهر بن أحمد، شرح المقدمة المحسّبة، تحقيق: خالد عبد الكريم، الطبعة العصرية، الكويت.
- الباهلي، عمرو بن أحمر، جمعه وحققه الدكتور: حسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- بديع، إميل، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- البصري، علي بن أبي الفرج بن الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق وشرح ودراسة الدكتور: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.

- البغدادي، أحمد بن علي، الكفاية في علم الرواية، تحقيق: أبو عبد الله السورقي، وإبراهيم حمدي مدني، المكتبة العلمية، المدينة المنورة.
- البغدادي، إسماعيل باشا، هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين، طبع بعناية المعارف الجليلة في مطبعتها البهية، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، ١٩٥١م.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزنة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٤١٨هـ.
- البغدادي، عبد القادر بن عمر، شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح وأحمد يوسف دقاق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.
- الغوي، الحسين بن مسعود، شرح السنة، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، ومحمد زهير، المكتب الإسلامي، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٣هـ.
- البغوي، مصابيح السنة، تحقيق الدكتور: يوسف عبد الرحمن المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.
- البناء، الشيخ أحمد بن محمد، تحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، تحقيق الدكتور: شعبان محمد، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧هـ.

[حرف التاء]

- الترمذي، محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر، ومحمد فؤاد عبد الباقي، وإبراهيم عطوة، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر، الطبعة الثانية، ١٣٩٥هـ.

[حرف الشاء]

- ثعلب، أحمد بن يحيى، مجالس ثعلب، شرح وتحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٩٦٠م.

[حرف الجيم]

- الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق الدكتور: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، العراق.

- جرير، عطية الخطفي، شرح ديوان جرير، تأليف: محمد إسماعيل عبد الله الصاوي، مطبعة الصاوي، الطبعة الأولى.
- الجريري، المعافى بن زكريا، المجلس الصالح والأنيس الناصح الشافي، دراسة وتحقيق الدكتور: إحسان عبّاس والدكتور: محمد مرسي الخولي، عالم الكتب، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف، غاية النهاية في طبقات القراء، مكتبة ابن تيمية، الطبعة الأولى، ١٣٥١هـ.
- ابن الجزري، النشر في القراءات العشر، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى.
- الجمحي، محمد بن سلام، طبقات فحول الشعراء، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة.
- جميل بثينة، ابن عبد الله القضاعي، ديوان جميل بثينة، دار صادر، بيروت.
- ابن جني، عثمان، التمام في تفسير أشعار هذيل مما أغفله أبو سعيد السّكري، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٨١هـ.
- ابن جني، الخصائص، تحقيق الدكتور: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٩هـ.
- ابن جني، سرّ صناعة الإعراب، دراسة وتحقيق الدكتور: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- ابن جني، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.
- الجوهري، إسماعيل بن حمّاد، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٠٧هـ.

[حرف الحاء]

- ابن الحاجب، عثمان، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان، دار عمّار، عمّان، الأردن، ودار الجيل، بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ.

- ابن الحاجب، الإيضاح في شرح المفصل، تحقيق: موسى العليلى، مكتبة الصافي، بغداد.
- حاجي خليفة، مصطفى، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، تحقيق: محمد شرف الدين ورفعت بليكه الكليس، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- الحاكم، محمد بن عبد الله النيسابوري، المستدرک على الصحيحين، طبعة متضمنة انتقادات الذهبي، دار الحرمين، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- ابن حجر، أوس، ديوان أوس بن حجر، تحقيق الدكتور: محمد يوسف نجم، دار بيروت، ١٤٠٠ هـ.
- ابن حجر، أحمد بن علي، الإمتاع بالأربعين المتباينة السماع، تحقيق: محمد حسن محمد الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- ابن حجر، التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير، تحقيق: أبو عاصم حسن بن عباس بن قطب، مؤسسة قرطبة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤١٦ هـ.
- ابن حجر، الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، صيدر اباد، الهند، الطبعة الثانية، ١٣٩٢ هـ.
- ابن حجر، فتح الباري شرح صحيح البخاري، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي وقام بإخراجه: محب الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩ هـ.
- الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، دار الرشيد، العراق، ١٩٨١ م.
- الحريري، القاسم بن علي، درة الغواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي علي القرني، دار الجيل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٧ هـ.
- الشاوي، يحيى بن محمد، ارتقاء السيادة في أصول النحو وفائدته، تحقيق الأستاذ الدكتور: حسانين إبراهيم حسانين، ١٤٢٤ هـ.
- الخطيئة، جرول بن أوس العبسي، ديوان الخطيئة برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب الدكتور: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- الحموي، ياقوت، معجم الأدباء، تحقيق: إحسان عباس، دار الغريب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

- الحموي، ياقوت، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.
- ابن حنبل، أحمد، مسند الإمام أحمد بن حنبل، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، إشراف الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى، ١٤٢١ هـ.
- الحنفي، أيوب بن موسى، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- أبو حيّان، علي بن أحمد الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق الدكتور: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٨ هـ.
- أبو حيّان، البحر المحيط، دراسة وتحقيق الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ: علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- أبو حيان، تذكرة النحاة، تحقيق الدكتور: عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٦ هـ.
- أبو حيان، النكت الحسان في شرح غاية الإحسان، تحقيق ودراسة الدكتور: الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.

[حرف الخاء]

- الخالديان، محمد بن هاشم وسعيد بن هاشم، حماسة الخالدين المعروف بـ(الأشباه والنظائر من أشعار المتقدمين والجاهليين والمخضرمين)، تحقيق الدكتور: محمد علي دقة، وزارة الثقافة، الجمهورية العربية السورية، ١٩٩٥ م.
- ابن خالويه، الحسين بن أحمد، إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٠ هـ.
- ابن خالويه، إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان بن العثيمين، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- ابن خالويه، الحجة في القراءات السبع، تحقيق وشرح الدكتور: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، الطبعة الثالثة، ١٣٩٩ هـ.
- ابن خالويه، ليس في كلام العرب، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطا، مكة المكرمة، الطبعة الثانية، ١٣٩٩ هـ.

- ابن خالويه، مختصر في شواذ القرآن، تحقيق: برجستراسر، مكتبة المتنبي، القاهرة.
- ابن خزيمة، محمد بن إسحاق، صحيح ابن خزيمة، تحقيق الدكتور: محمد مصطفى الأعظمي، المكتب الإسلامي، بيروت.
- ابن خلكان، أحمد بن محمد البرمكي، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت.

[حرف الدال]

- الدؤلي، ظالم بن عمرو، ديوان أبي الأسود الدؤلي، تأليف: أبي سعيد الحسن السكري، تحقيق الشيخ: محمد حسن آل الشيخ، دار الهلال، الطبعة الثانية، ١٤١٨ هـ.
- الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، سنن الدارمي، تحقيق: حسين سليم أسد الداراني، دار المغني، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤١٢ هـ.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.
- الدماميني، محمد بن أبي بكر، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، تحقيق الدكتور: محمد عبد الرحمن محمد المفدى.
- الدماميني، شرح الدماميني على مغني اللبيب، صححه وعلق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٨ هـ.
- ابن الدمينه، عبد الله بن عبيد الله، ديوان ابن الدمينه، صنعه: أبو العباس ثعلب ومحمد بن حبيب، تحقيق: أحمد راتب، مكتبة دار العروبة.
- ديوان الهذليين، دار الكتب المصرية، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٩٩٥ م.

[حرف الذال]

- الذبياني، زياد بن معاوية، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: عباس عبد الستار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤١٦ هـ.
- الذبياني، ديوان النابغة الذبياني، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الطبعة الثانية، دار المعارف.

- الذهبي، محمد بن أحمد بن عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٥هـ.

[حرف الراء]

- الراجحي، عبده، اللهجات العربية في القراءات القرآنية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٦م.
- الرازي، فخر الدين محمد بن عمر، تفسير الفخر الرازي المشهور بـ(التفسير الكبير)، دار الفكر، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- رباح، نصيب بن رباح، ديوان نصيب، جمع وتقديم الدكتور: داود سلوم، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٦٧م.
- ربيعة العامري، ليبد بن ربيعة، ديوان ليبد بن أبي ربيعة العامري، دار صادر، بيروت.
- ابن أبي ربيعة، عمر، ديوان عمر بن أبي ربيعة، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: فايز محمد، دار الكتاب العربي، الطبعة الثانية، ١٤١٦هـ.
- الرضي، شرح الرضي على الكافية، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، الطبعة الثانية.
- الرماني، علي بن عيسى، معاني الحروف، تحقيق الدكتور: عبد الفتاح إسماعيل باشا، دار الشروق، جدة، ١٤٠١هـ.
- ذو الرمة، غيلان بن عقبة العدوي، ديوان ذي الرمة، قدم له وشرحه: أحمد حسن بسح، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٥هـ.

[حرف الزاي]

- الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل، إعراب القرآن، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتب المصري، القاهرة، ودار الكتب اللبنانية، بيروت، الطبعة الرابعة، ١٤٢٠هـ.
- الزجاج، ما ينصرف وما لا ينصرف، تحقيق: هدى محمود قراعة، القاهرة، ١٣٩١هـ.
- الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبد شليبي، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.

- الزجاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، حروف المعاني والصفات، تحقيق: علي توفيق محمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٨٤م.
- الزجاجي، اللامات، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٥هـ.
- أبو زرعة، طاهر بن محمد، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، ١٤١٨هـ.
- الزركشي، محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، الطبعة الأولى، ١٣٧٦هـ.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، الطبعة الخامسة عشرة.
- الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان.
- الزمخشري، محمود بن عمرو بن أحمد، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق ودراسة الشيخ: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ: علي محمد معوض، الطبعة الأولى، ١٤١٨هـ.
- الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق الدكتور: علي بوملحم، مكتبة الهلال، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٩٣م.
- زهير، شعر قيس بن زهير، تحقيق: عادل جاسم البياتي، مطبعة الآداب في النجف، ١٩٧٢م.
- أبو زيد الأنصاري، سعيد بن أوس بن ثابت، النوادر في اللغة، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، الطبعة الأولى، ١٤٠١هـ.
- زين العرب، علي بن عبد الله بن أحمد، شرح مصابيح السنّة، تحقيق ودراسة لجنة مختصة من المحققين بإشراف: نور الدين طالب، إدارة الثقافة الإسلامية، الكويت، الطبعة الأولى، ١٤٣٣هـ.

[حرف السين]

- السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين، طبقات الشافعية الكبرى، تحقيق الدكتور: محمود محمد الطناحي، والدكتور: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.

- ابن السراج، محمد بن سهل، الأصول في النحو، تحقيق: الفتلي، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، ١٤١٧هـ.
- السكري، الحسن بن الحسين، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار أحمد فرج، مكتبة دار العروبة، القاهرة.
- ابن أبي سلمى، زهير، ديوان زهير بن أبي سلمى، اعتنى به وشرحه: حمدو طمّاس، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٦هـ.
- السمعاني، عبد الكريم بن محمد، الأنساب، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيد آباد، الطبعة الأولى، ١٣٨٢هـ.
- السمين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله، نتائج الفكر، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ.
- سيويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق وشرح: عبد السلام بن محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ.
- السيرافي، الحسن بن عبد الله، شرح أبيات سيويه، تحقيق الدكتور: محمد علي الريح هاشم، دار الفكر، ١٣٩٤هـ.
- السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، الاقتراح في علم أصول النحو، تحقيق الأستاذ الدكتور: حمدى عبد الفتاح مصطفى خليل، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٢٨هـ.
- السيوطي، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، صيدا.
- السيوطي، شرح سنن النسائي، تحقيق: مكتب تحقيق التراث الإسلامي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد العال سالم، وعبد السلام هارون، عالم الكتب، ١٤٢١هـ.

[حرف الشين]

- الشاطبي، إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق: مجموعة من العلماء، مركز البحث العلمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، الطبعة الأولى، ١٤٢٨هـ.
- الشافعي، محمد بن إدريس، مسند الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٤٠٠هـ.
- ابن الشجري، هبة الله بن علي، أمالي ابن الشجري، تحقيق ودراسة: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الشلوين، عمر بن محمد بن عمر، شرح المقدمة الجزولية، دراسة وتحقيق الدكتور: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤١٣هـ.
- الشمي، أحمد بن محمد، المنصف من الكلام على مغني ابن هشام، المطبعة البهية، مصر.
- شهاب القضاعي، محمد بن سلامة، مسند الشهاب، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الثانية، ١٤٠٧هـ.

[حرف الصاد]

- ابن الصائغ، محمد بن حسن، اللوحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم الصاعدي، عمادة البحث العلمي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة الأولى، ١٤٢٤هـ.
- ابن أبي الصلت، القاسم بن أمية، ديوان أمية بن أبي الصلت، جمعه وحققه وشرحه الدكتور: سجيح جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٩٩٨م.
- الصالح، صبحي، دراسات في فقه اللغة، دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، ١٣٧٩هـ.
- الصالح، علوم الحديث ومصطلحه، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة عشرة، ١٩٨٤م.
- الصيمري، عبد الله بن علي بن إسحاق، التبصرة والتذكرة، تحقيق: فتحي أحمد مصطفى، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، ١٤٠٢هـ.

[حرف الطاء]

- الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الكبير، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الطبرسي، الفضل بن الحسن، مجمع البيان في تفسير القرآن، دار العلوم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ.
- الطبري، محمد بن جرير، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: محمود محمد شاكر، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة الثانية.
- الطرماح بن حكيم، ديوان الطرماح، تحقيق الدكتور: عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤١٤هـ.

[حرف العين]

- العبادي، عدي بن زيد، ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق: محمد جبار المعبيد، شركة دار الجمهورية، بغداد، ١٣٨٥هـ.
- ابن العبد، طرفة، ديوان طرفة بن العبد، شرحه وقدم له: مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ١٤٢٦هـ.
- عبد التواب، رمضان، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤١٥هـ.
- أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تحقيق الدكتور: محمد فؤاد، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ابن العجاج، رؤبة بن عبد الله، ديوان رؤبة العجاج، اعنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد، دار ابن قتيبة، الكويت.
- العسكري، الحسن بن عبد الله، ضبطه وكتب هوامشه ونسقه الدكتور: أحمد عبد السلام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٨هـ.
- ابن عصفور، علي بن مؤمن بن محمد، شرح جمل الزجاجي، تحقيق الدكتور: صاحب أبو جناح.
- ابن عصفور، ضرائر الشعر، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، الطبعة الأولى،

- ١٩٨٠ م.
- ابن عصفور، المقرب، تحقيق: أحمد عبد الستار، وعبد الله الجبوري، الطبعة الأولى، ١٣٩٢ هـ.
- ابن عطية، عبد الحق بن غالب، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ.
- ابن عقيل، عبد الله، شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، ١٤٢٩ هـ.
- ابن عقيل، عبد الله، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ١٤٠٠ هـ.
- العقيلي، مزاحم بن الحارث، شعر مزاحم العقيلي، تحقيق الدكتور: نوري حمودي القيسي، وحاتم صالح الضامن.
- العكبري، عبد الله بن الحسين، إعراب الحديث النبوي، تحقيق: عبد الإله نبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤٠٧ هـ.
- العكبري، إعراب القراءات الشواذ، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب.
- العكبري، إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هندراوي، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، الطبعة الأولى، ١٤٢٠ هـ.
- العكبري، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: سعد كريم الفقي، دار اليقين، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليحات، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان.
- ابن علان، محمد علي بن محمد، دليل الفالحين لطرق رياض الصالحين، اعتنى به: خليل مأمون شيحا، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٢٥ هـ.
- علقمة الفحل، علقمة بن عبدة بن ناشرة، شرح ديوان علقمة بن عبدة الفحل، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: حنا ناصر، دار الكتاب العربي، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٤ هـ.

- العيني، محمود بن أحمد، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق: الأستاذ الدكتور: علي محمد فاخر، والأستاذ الدكتور: أحمد محمد توفيق السوداني، والدكتور: عبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، الطبعة الأولى، ١٤٣١ هـ.

[حرف الفاء]

- ابن فارس، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، ١٣٩٩ هـ.
- الفارسي، الحسن بن أحمد، الحجّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاني، دار المأمون للتراث.
- الفارسي، شرح الأبيات المشكّلة للإعراب، تحقيق وشرح: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٠٨ هـ.
- الفارسي، المسائل البصريّات، تحقيق ودراسة الدكتور: محمد الشاطر أحمد محمد، مطبعة المدني، الطبعة الأولى، ١٤٠٥ هـ.
- الفارسي، المسائل الحليّات، تحقيق الدكتور: حسن هندراوي، دار القلم، دمشق، ودار المنارة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- الفراء، يحيى بن زياد، معاني القرآن، عالم الكتب، الطبعة الثالثة، ١٤٠٣ هـ.
- الفراهيدي، الخليل بن أحمد، العين، تحقيق الدكتور: مهدي المخزومي، والدكتور: إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.
- الفرزدق، همام بن غالب، ديوان الفرزدق، شرحه وضبطه الأستاذ: علي فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٠٧ هـ.
- أبو الفضل، عبد الرحيم بن الحسين، طرح التثريب في شرح التقريب، الطبعة المصرية القديمة وصورتها دور عدة منها: (دار إحياء التراث العربي، ومؤسسة التاريخ العربي، ودار الفكر العربي).
- الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف: محمد نعيم العرقسوسي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الثامنة ١٤٢٦ هـ.

[حرف القاف]

- ابن قتيبة، عبد الله بن مسلم، أدب الكاتب، تحقيق: محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.
- ابن قتيبة، تأويل مشكل القرآن، تحقيق: السيد أحمد صقر، مكتبة دار التراث، القاهرة، الطبعة الثانية، ١٣٩٣هـ.
- ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الآثار، الطبعة الأولى، ١٤٣١هـ.
- القرطبي، محمد بن أحمد، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق الدكتور: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٧هـ.
- القزويني، زكريا بن محمد بن محمود، آثار البلاد وأخبار العباد، دار صادر، بيروت.
- ابن قيس الرقيات، عبيد الله، ديوان عبيد الله بن قيس، تحقيق وشرح الدكتور: محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت.
- القيسي، أحمد بن إبراهيم، شرح هاشميات الكميت، تحقيق: داود سلوم ونوري حمودي القيسي، عالم الكتب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- القيسي، مكّي بن أبي طالب حموش بن محمد، الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها، تحقيق: محيي الدين رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ.
- القيسي، مشكل إعراب القرآن، تحقيق: ياسين محمد سواس، دار المأمون للتراث، دمشق، الطبعة الثانية.

[حرف الكاف]

- كثير عزة، كثير بن عبد الرحمن بن الأسود، ديوان كثير عزة، جمعه وشرحه الدكتور: إحسان عبّاس، دار الثقافة، بيروت، لبنان، ١٣٩١هـ.
- كحالة، عمر رضا، معجم المؤلفين، مكتبة المثني، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

[حرف الميم]

- ابن ماجه، محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء

الكتب العربية.

- المالقي، أحمد بن عبد النور، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق الأستاذ الدكتور: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، الطبعة الثالثة، ١٤٢٣ هـ.
- ابن مالك، محمد بن عبد الله، شرح التسهيل، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن السيد والدكتور: محمد بدوي المختون، هجر، الطبعة الأولى، ١٤١٠ هـ.
- ابن مالك، شرح الكافية الشافية، حققه وقدم له: عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون، الطبعة الأولى، ١٤٠٢ هـ.
- ابن مالك، شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، تحقيق الدكتور: طه محسن، مكتبة ابن تيمية.
- المبرد، محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٤١٥ هـ.
- ابن مجاهد، أحمد بن موسى، السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، مصر، الطبعة الثانية، ١٤٠٠ هـ.
- مختار، أحمد، البحث اللغوي عند العرب، عالم الكتب، الطبعة الثامنة، ٢٠٠٣ م.
- المرادي، الحسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، شرح وتحقيق الأستاذ الدكتور: عبد الرحمن بن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٢ هـ.
- المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق الدكتور: فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ.
- المرادي، شرح التسهيل، تحقيق: محمد عبد النبي محمد أحمد، مكتبة الإيمان، المنصورة، الطبعة الأولى، ١٤٢٧ هـ.
- المرزوقي، أحمد بن محمد، شرح ديون الحماسة، تحقيق: أحمد أمين وعبد السلام هارون، دار الجليل، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١١ هـ.
- مسلم بن الحجاج، صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن، دراسة وتحقيق: محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، الطبعة الأولى، ١٣٩٩هـ.
- المناوي، محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين ابن علي، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، الطبعة الأولى، ١٣٥٦هـ.
- ابن منظور، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- الميداني، أحمد بن محمد بن إبراهيم، مجمع الأمثال، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

[حرف النون]

- ابن الناظم، محمد بن محمد بن عبد الله بن مالك، شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٠هـ.
- أبو النجم الراجز، الفضل بن قدامة، ديوان أبي النجم العجلي، تحقيق الدكتور: محمد أديب عبد الواحد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٢٧هـ.
- النحاس، أحمد بن محمد بن إسماعيل، إعراب القرآن، اعتنى به الشيخ: خالد العلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٤٢٩هـ.
- النسائي، أحمد بن شعيب، السنن الصغرى للنسائي، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، الطبعة الثانية، ١٤٠٦هـ.
- النهشلي، الأسود بن يعفر، ديوان الأسود بن يعفر، صنعه الدكتور: نوري حمودي القيسي.
- نووي، محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، تحقيق: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

[حرف الهاء]

- الهروي، علي بن محمد، الأزهية في علم الحروف، تحقيق: عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة الثانية، ١٤١٣هـ.
- الهروي، القاسم بن سلام، غريب الحديث، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة

- الثانية، ١٤٢٤هـ.
- الهروي، علي بن سلطان، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، دار الفكر، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.
- ابن هشام، جمال الدين عبد الله بن يوسف، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، لبنان، الطبعة الخامسة، ١٣٩٩هـ.
- ابن هشام، تخلص الشواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق الدكتور: عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، ١٤٠٦هـ.
- ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٤٢٦هـ.
- ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب، تحقيق وتعليق: بركات يوسف هبّود، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤١٩هـ.

[حرف الياء]

- ابن يعيش، يعيش بن علي، شرح المفصل، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ.

ثانياً: الرسائل العلمية والمجلات:

- ابن خروف، علي بن محمد بن علي، شرح جمل الزجاجي، إعداد الدكتورة: سلوى محمد عمر عرب، رسالة دكتوراه، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، جامعة أم القرى، ١٤١٩هـ.
- الدلائي، محمد بن محمد، نتائج التحصيل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق الدكتور: مصطفى الصادق العربي، رسالة دكتوراه، جامعة الأزهر، كلية اللغة العربية.
- الرماني، علي بن عيسى، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: محمد إبراهيم يوسف شيبه، رسالة دكتوراه، كلية اللغة العربية، جامعة أم القرى، ١٤١٤هـ.
- زين العرب، علي بن عبید الله، شرح الأنموذج، دراسة وتحقيق الأستاذ: أحمد عمر حساني العلوي، رسالة ماجستير في النحو والصرف، إشراف الدكتور: محمد حسنين صبرة، جامعة

- القاهرة، كلية دار العلوم، قسم النحو والصرف والعروض، ١٤٢٦ هـ.
- زين العرب، شرح مصابيح السنة، من بداية باب الحشر إلى نهاية المخطوط، تحقيق الباحثة: نهي بنت أسامة عبد الله خياط، رسالة ماجستير في الحديث وعلومه، إشراف فضيلة الشيخ الدكتور: محمد سعيد محمد حسن بخاري، كلية أصول الدين، قسم الكتاب والسنة، ١٤٣٢ هـ.
 - السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، عقود الزبرجد على مسند الإمام أحمد في إعراب الحديث، تحقيق: حسن موسى الشاعر، مجلة الجامعة الإسلامية، العدد ٦٧-٦٨.
 - السيوطي، قوت المغتذي على جامع الترمذي، تحقيق: ناصر بن محمد بن حامد، رسالة دكتوراه، إشراف فضيلة الأستاذ الدكتور: سعد الهاشمي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، كلية الدعوة وأصول الدين، قسم الكتاب والسنة ١٤٢٤ هـ.
 - أبو العلاء المعري، أحمد بن عبد الله بن سليمان، عبث الوليد من الكلام على شعر أبي عبادة الوليد بن عبيد البحتري، تحقيق: نادية علي الدولة، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة.

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
١	شكر وتقدير
٢	المقدمة
٥	منهج البحث والدراسة
٦	خطة البحث
١١	المبحث الأول: التعريف بالإمام زين العرب
١٢	المطلب الأول: اسمه، ولقبه، وولادته، ونسبته، ووفاته
١٤	المطلب الثاني: نشأته، ورحلاته العلميّة
١٦	المطلب الثالث: أخلاقه، وعقيدته، وأمانته
١٩	المطلب الرابع: آثاره العلمية
٢١	المبحث الثاني: التعريف بكتاب (شرح مصابيح السنة)
٢٢	المطلب الأول: سبب التأليف
٢٣	المطلب الثاني: منهج الإمام في كتابه
٢٧	المطلب الثالث: بيان قيمته العلمية
٣١	الفصل الأول: مسائل الأسماء
٣٢	المبحث الأول: الضمائر
٣٣	المطلب الأول: وقوع ضمير النصب المنفصل مكان المرفوع المنفصل والعكس
٣٦	المطلب الثاني: نيابة (أل) عن الضمير
٤٠	المبحث الثاني: الابتداء
٤١	المطلب الأول: زيادة لام الابتداء في المبتدأ
٤٤	المطلب الثاني: دخول لام الابتداء على الخبر
٥٠	المبحث الثالث: النواسخ
٥١	المطلب الأول: وقوع خبر (كان) ضميراً متصلاً أو منفصلاً
٥٥	المطلب الثاني: إعمال (ما) النافية على لغة الحجاز
٦٠	المطلب الثالث: إهمال (إنّ)

الصفحة	الموضوع
٦٢	المطلب الرابع: نصب خبر (إنَّ) و (ليت)
٦٨	المطلب الخامس: دخول (إنَّ) المخففة على الجملة الفعلية
٧١	المطلب السادس: حذف (لا) النافية للجنس عن اسمها وخبرها
٧٣	المبحث الرابع: التوابع
٧٤	المطلب الأول: العطف على ضمير الرفع المستتر
٧٧	المطلب الثاني: توكيد النكرة المحدودة
٨١	المطلب الثالث: إبدال الاسم الظاهر من الضمير
٨٥	المطلب الرابع: الحمل على الجوار
٩٣	المبحث الخامس: تركيب الأسماء
٩٤	المطلب الأول: أصل (بيننا وبينما)
٩٨	المطلب الثاني: تركيب (ماذا)
٩٩	الرأي الثاني:
١٠٢	المطلب الثالث: أصل (هَلُمَّ)
١٠٢	أورد العلماء في (هَلُمَّ) لغتين
١٠٥	المبحث السادس: في الظروف
١٠٦	المطلب الأول: الخلاف في بناء الظرف المضاف للفعل المضارع
١١٠	المطلب الثاني: دخول (إذ) و(إذا) في جواب (بيننا وبينما)
١١٦	المبحث السابع: مسائل متفرقة
١١٧	المطلب الأول: إضافة الصفة إلى موصوفها
١٢٣	المطلب الثاني: تنوين (قيل) على رأي أبي عبيد بن سلام الهروي
١٢٥	المطلب الثالث: منع صرف (تبوك)
١٢٧	المطلب الرابع: حذف المضاف وبقاء عمله
١٣٠	المطلب الخامس: تعديّة (أفعل) التفضيل باللام على رأي سيويه
١٣٣	الفصل الثاني: الجملة الفعلية
١٣٤	المبحث الأول: الفاعل

الصفحة	الموضوع
١٣٥	المطلب الأول: مجيء الفاعل ونائبه جملة
١٤١	المطلب الثاني: إضمار الفاعل المعلوم في الذهن
١٤٦	المطلب الثالث: لغة (أكلوني البراغيث)
١٥٢	المبحث الثاني: الفعل الماضي
١٥٣	المطلب الأول: مجيء (قطّ) بعد الفعل الماضي المنفي
١٥٥	المطلب الثاني: إلحاق (ياء) المخاطبة بالفعل الماضي
١٥٧	المطلب الثالث: (ودّع) وآراء العلماء فيها
١٦٠	المبحث الثالث: الفعل المضارع
١٦١	المطلب الأول: ثبوت حرف العلة في المضارع المجزوم
١٦٧	المطلب الثاني: اتحاد الشرط والجزاء
١٧٢	الفصل الثالث: مسائل الأدوات
١٧٣	المبحث الأول: معاني الحروف
١٧٤	المطلب الأول: مجيء (إلا) بمعنى (غير)
١٧٧	المطلب الثاني: (أو) بمعنى الواو
١٨٥	المطلب الرابع: (في) بمعنى (من)
١٨٧	المطلب الخامس: (لعلّ) بمعنى (ظنّ)
١٩٠	المطلب السادس: الواو بمعنى (أو)
١٩٣	المطلب السابع: كاف التشبيه بين الاسمية والحرفية
١٩٨	المطلب الثامن: (من) زائدة على مذهب الأخفش
٢٠٢	المطلب التاسع: مجيء واو العطف زائدة
٢٠٥	المبحث الثاني: حذف الأداة
٢٠٦	المطلب الأول: تقدير حرف الاستفهام المحذوف
٢٠٩	المطلب الثاني: حذف حرف القسم وبقاء عمله
٢١٢	المطلب الثالث: حذف (يا) النداء قبل اسم الجنس
٢١٥	المطلب الرابع: حذف نون التوكيد من القسم المثبت

الصفحة	الموضوع
٢١٩	الفصل الرابع: منهج زين العرب في دراسة المسائل النحوية
٢٢٠	المبحث الأول: الأصول النحوية التي اعتمد عليها
٢٢٣	المطلب الأول: السماع
٢٢٣	أولاً: القرآن الكريم وقراءاته
٢٢٦	ثانياً: الحديث الشريف
٢٢٦	ثالثاً: الشعر
٢٢٨	رابعاً: أمثال العرب، وأقوالهم
٢٢٩	المطلب الثاني: القياس
٢٣١	المبحث الثاني: موقفه من نحاة البصرة والكوفة وبيان مذهبه النحوي
٢٣٢	المطلب الأول: المسائل التي وافق فيها البصريين
٢٣٤	المطلب الثاني: المسائل التي وافق فيها الكوفيين
٢٣٦	المطلب الثالث: رؤيته للمذهبيين
٢٣٨	المطلب الرابع: مذهبه النحوي
٢٣٩	المبحث الثالث: موقفه من بعض النحاة
٢٤٠	أولاً: سيبويه
٢٤٠	ثانياً: الكسائي
٢٤٠	ثالثاً: الأخفش
٢٤١	رابعاً: أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي
٢٤١	خامساً: السيرافي
٢٤١	سادساً: ابن سيده
٢٤١	سابعاً: ابن مالك
٢٤٣	المبحث الرابع: منهجه في عرضه للمسائل
٢٤٩	الخاتمة
٢٥١	الفهارس العامة
٢٥٢	فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	الموضوع
٢٥٩	فهرس الأحاديث
٢٦٢	فهرس الأشعار والأرجاز
٢٦٧	فهرس أمثال العرب وأقوالهم ولغاتهم
٢٦٩	فهرس الأعلام
٢٧٥	فهرس القبائل
٢٧٦	فهرس المصادر والمراجع
٢٧٦	أولاً: الكتب المطبوعة
٢٩٣	ثانياً: الرسائل العلمية والمجلات
٢٩٥	فهرس الموضوعات